

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

I24

٢٩

AUB. LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



WUB LIBRARY

﴿ الجزء الثاني ﴾

﴿ من مجموعة الرسائل السكري ﴾

﴿ تأليف ﴾

﴿ شيخ الاسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ﴾

﴿ ابن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي المتوفى ﴾

﴿ سنة ٧٢٨ رحمه الله تعالى ﴾

﴿ (الاولي) ﴾

﴿ رسالة الاكليل في المتشابه.. والتأويل ﴾

﴿ وهو مما صنفه أخيراً بقلعة دمشق المحروسة ﴾

﴿ الطبعة الاولى ﴾

﴿ (سنة ١٣٢٣) ﴾

﴿ بالمطبعة العامرة الشرفية بمصر ﴾

﴿ (على نفقة شركة طبع الكتب العلمية بمصر) ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قال شيخ الاسلام علم الاعلام أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني الدمشقي)

الحمد لله رب العالمين وصلي الله على سيدنا محمد وآله وسلم

فصل قوله تعالى وما أرسنا من قبلك من رسول ولا نبى الا اذا تمى
ألقى الشيطان في أمنيه (الى قوله) ليجعل ما يلقى الشيطان فتنه للذين في
قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم وان الظالمين لفي شقاق بعيد وليعلم الذين
أوتوا العلم انه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وان الله
لهادي الذين آمنوا الى صراط مستقيم

جعل الله القلوب ثلاثة أقسام قاسية وذات مرض ومؤمنة محبة وذلك لأنها
اما أن تكون يابسة جامدة لا تلين للحق اعترافا واذعاناً ولا تكون يابسة جامدة
* فالاول هو القاسى وهو الجامد اليابس بمنزلة الحجر لا يندفع ولا يكتب فيه
الايمان ولا يرتسم فيه العلم لان ذلك يستدعي محلا لنا قابلاً والثانى
لا يخلو اما أن يكون الحق ثابتاً فيه لا يزول عنه لقوته مع لينة أو يكون
لينة مع ضعف وانحلال فالثانى هو الذى فيه مرض والاول هو القوى
اللين وذلك ان القلب بمنزلة أعضاء الجسد كاليده مثلاً فاما أن يكون
جامدة يابسة لا تاتوى ولا تبطش أو تبطش بضعف فذلك مثل القلب
القاسى أو تكون ضعيفة مريضة عاجزة لضعفها ومرضها فذلك الذى

فيه مرض أو تكون باطشة بقوة وابن فهو مثل القلب المعلم الرحيم
فبالرحمة خرج عن القسوة وبالعلم خرج عن المرض فان المرض من
الشكوك والشبهات ولهذا وصف من عدى هؤلاء بالعلم والايمان
والاخبات وفي قوله (وليعلم الذين أوتوا العلم انه الحق من ربك فيؤمنوا به
فتخبت له قلوبهم) دلائل على ان العلم يدل على الايمان ليس ان أهل
العلم ارتفعوا عن درجة الايمان كما يتوهمه طائفة من المتكلمة بل منهم
العلم والايمان كما قال تعالى (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون
يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك) وقال تعالى (وقال الذين
أوتوا العلم والايمان) وعلى هذا فتوله والراسخون في العلم يقولون آمنا به
كل من عند ربنا نظير هذه الآية فانه أخبر هنا ان الذين أوتوا العلم
يعلمون انه الحق من ربهم وأخبر هناك أنهم يقولون في المتشابه آمنا به
كل من عند ربنا وكلا الموضعين موضع شبهة لغيرهم وان الكلام
هناك في المتشابه وهنا فيما يلقي الشيطان مما ينسخه الله ثم يحكم الله آياته
وجعل المحكم هنا ضد الذي نسخ الله مما ألقى الشيطان ولهذا قال طائفة
من المفسرين المتقدمين المحكم هو الناسخ والمتشابه المنسوخ

أرادوا والله أعلم قوله ينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته
والنسخ هنا رفع ما ألقى الشيطان لرفع ما شرعه الله وقد أثمرت الى
وجه ذلك فيما بعد وهو ان الله جعل المحكم مقابل المتشابه تارة
ومقابل المنسوخ أخرى والمنسوخ يدخل فيه في اصطلاح السلف
كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجح كتحصيل العام وتقييد المطلق
فان هذا متشابه لانه يحتمل منيين ويدخل فيه الجملة فانه متشابه

واحكامه رفع مايتوهم فيه من المعنى الذى ليس بمراد وكذلك ما رفع
حكمه فان في ذلك جميعه نسخا لما يلقيه الشيطان في معانى القرآن ولهذا
كانوا يقولون هل عرفت الناسخ من المنسوخ فاذا عرفت الناسخ عرفت
المحكم وعلى هذا فيصح أن يقال المحكم والمنسوخ كما يقال المحكم
والمتشابه وقوله بعد ذلك ثم يحكم الله آياته جعل جميع الآيات محكمة
محكمها ومتشابهها كما قال (الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت) وقال
(تلك آيات الكتاب الحكيم) على أحد القواين وهناك جعل الآيات
قسمين محكما ومتشابهها كما قال (منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر
متشابهات) وهذه المتشابهات مما أنزله الرحمن لا مما ألقاه الشيطان ونسخه
الله فصار المحكم في القرآن تارة يقابل بالمتشابه والجميع من آيات الله
وتارة يقابل بما نسخه الله مما ألقاه الشيطان

ومن الناس من يجعله مقابلا لما نسخه الله مطلقاً حتى يقول هذه
الآية محكمة ليست منسوخة ويجعل المنسوخ ليس محكما وان كان الله
أنزله أولا اتباعا لظاهر من قوله فينسخ الله ويحكم الله آياته فهذه ثلاث
معان تقابل المحكم ينبغي التفطن لها

وجماع ذلك ان الاحكام تارة تكون في التنزيل فيكون في مقابله
ما يلقيه الشيطان فالمحكم المنزل من عند الله أحكمه الله أى فصله من
الاشتباه بغيره وفصل منه ما ليس منه فان الاحكام هو الفصل والتمييز
والفرق والتحديد الذى به يتحقق الشئ ويحصل اتقانه ولهذا دخل
فيه معنى المنع كما دخل في الحد بالمنع جزء معناه لاجميع معناه * وتارة
يكون في ابقاء التنزيل عند من قابله بالنسخ الذى هو رفع ما شرع وهو

اصطلاحاً أو يقال وهو أشبه بقول السلف كانوا يسمون كل رفع نسخاً سواء كان رفع حكم أو رفع دلالة ظاهرة والقاء الشيطان في أمنيته قد يكون في نفس لفظ المبلغ وقد يكون في مسمع المبلغ وقد يكون في فهمه كما قال (أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها) الآية ومعلوم أن من سمع ~~النص الذي~~ قد رفع حكمه أو دلالة له فانه يلقى الشيطان في تلك التلاوة اتباع ذلك المنسوخ فيحكم الله آياته بالناسخ الذي به رفع الحكم وبأن المراد وعلى هذا التقدير فيصح أن يقال المتشابه المنسوخ بهذا الاعتبار والله أعلم

وتارة يكون الأحكام في التأويل والمعنى وهو تمييز الحقيقة المقصودة من غيرها حتى لا تشبهه بغيرها وفي مقابلة المحكمات الآيات المتشابهات التي تشبه هذا وتشبه هذا فتكون محتملة للمعنيين ولم يقل في المتشابه لا يعلم تفسيره ومعناه إلا الله وإنما قال وما يعلم تأويله إلا الله وهذا هو فصل الخطاب بين المتنازعين في هذا الموضع فإن الله أخبر أنه لا يعلم تأويله إلا هو والوقف هنا على ما دل عليه أدلة كثيرة وعليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمهور التابعين وجاهير الأمة ولكن لم ينفع علمهم بمعناه وتفسيره بل قال (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته) وهذا يعلم الآيات المحكمات والآيات المتشابهات وما لا يعقل له معنى لا يدبر وقال (أفلا يتدبرون القرآن) ولم يستثن شيئاً منه نهى عن تدبره والله ورسوله إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فأما من تدبر المحكم والمتشابه كما أمره الله وطلب فهمه ومعرفة معناه فلم يذمه الله بل أمر بذلك ومدح عليه يبين ذلك أن التأويل قد روي

أن من اليهود الذين كانوا بالمدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كحي
ابن أخطب وغيره من طاب من حروف الهجاء التي في أوائل السور
تأويل بقاء هذه الامة كما سلك ذلك طائفة من المتأخرين موافقة للصائبة
المنجمين وزعموا أنه ستمائة وثلاثة وتسعون عام لان ذلك هو عدد
ماللحروف في حساب الجمل بمد اسقاط المكرر وهذا من نوع تأويل
الحوادث التي أخبر بها القرآن في اليوم الآخر

وروي ان من النصارى الذين وفدوا على النبي صلى الله عليه وسلم
في وفد نجران من تأويل انا ونحن على ان الالهة ثلاثة لان هذا ضمير
جمع وهذا تأويل في الايمان بالله فاولئك تأولوا في اليوم الآخر هؤلاء
تأولوا في الله ومعلوم ان انا ونحن من المتشابه فانه يراد بها الواحد الذي
معه غيره من جنسه ويراد بها الواحد الذي معه أعوانه وان لم يكونوا
من جنسه ويراد بها الواحد المعظم نفسه الذي يقوم مقام من معه غيره
لتنوع أسمائه التي كل اسم منها يقوم مقام مسمى فصار هذا متشابه لان
اللفظ واحد والمعنى متنوع والاسماء المشتركة في اللفظ هي من المتشابه
وبعض المتواطى أيضاً من المتشابه ويسمى أهل التفسير الوجوه والنظائر
وصنفوا كتب الوجوه والنظائر فالوجوه في الاسماء المشتركة والنظائر
في الاسماء المتواطئة وقد ظن بعض أصحابنا المصنفين في ذلك ان الوجوه
والنظائر جميعاً في الاسماء المشتركة فهي نظائر باعتبار اللفظ ووجوه
باعتبار المعنى وليس الامر على ما قاله بل كلامهم صريح فيما قلناه لمن
تأمله والذين في قلوبهم زيغ يدعون المحكم الذي لا اشتباه فيه مثل
والهكم اله واحد اتى أنا لله لا اله الا أنا فاعبدني وما اتخذ الله من ولد

وما كان معه من اله ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك لم يلد ولم
يولد ولم يكن له كفواً أحد ويتبعون المشابه ابتغاء الفتنة ليفتنوا به الناس
إذا وضعوه على غير موضعه وحرّفوا الكلام عن موضعه وابتغاء تأويله
وهو الحقيقة التي أخبر عنها وذلك أن الكلام نوعان انشاء فيه الامر
وأخبار فتأويل الامر هو نفس الفعل المأمور به كما قال من قال من
السلف ان السنة هي تأويل الامر قالت عائشة رضي الله عنها كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحانه
الله وبحمدك اللهم اغفر لي بتأويل القرآن أنى قوله فسبح بحمد ربك
واستغفره انه كان تواباً

وأما الاخبار فتأويله عين الامر المخبر به اذا وقع ليس تأويله فهم
معناه وقد جاء اسم التأويل في القرآن في غير موضع وهذا معناه قال
الله تعالى (ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون
هل ينظرون الا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد
جاءت رسل ربنا بالحق) فقد أخبر أنه فصل الكتاب وتفصيله بيانه وتميزه
بحيث لا يشكبه

ثم قال هل ينظرون أي ينتظرون الا تأويله يوم يأتي تأويله الي
آخر الآية وانما ذاك مجي، ما أخبر به القرآن بوقوعه من القيامة
وأشراطها كالذباب وأجوج ومأجوج وطلوع الشمس من مغربها ومجيء
ربك والملاك صفاء وما في الآخرة من الصحف والموازين والجنة
والنار وأنواع النعيم والعذاب وغير ذلك فينبذ يقولون قد جاءت رسل
ربنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فتعمل غير الذي كنا

نعمل وهذا القدر الذي أخبر به القرآن من هذه الامور لا يعلم وقته وقدره وصفته الا الله فان الله يقول فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة عين ويقول أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وقال ابن عباس ليس في الدنيا مما في الجنة الا الاسماء فان الله قد أخبر ان في الجنة خمرآ ولبنآ وماء وحريرآ وذهبآ وفضة وغير ذلك ونحن نعلم قطعاً ان تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه بل بينهما تباين عظيم مع التشابه كما في قوله (وأتوا به متشابهآ) على أحد القولين ان يشبه ما في الدنيا وليس مثله فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق كما أشبهت الحقائق الحقائق من بعض الوجوه فنحن نعلمها اذا خاطبنا بتلك الاسماء من جهة القدر المشترك بينهما ولكن لتلك الحقائق خاصية لا ندركها في الدنيا ولا سبيل الى ادراكها لعدم ادراك عينها أو نظيرها من كل وجه وتلك الحقائق على ما هي عليه هي تأويل ما أخبر الله به وهذا فيه رد على اليهود والنصارى والصابئين من المتفلسفة وغيرهم فانهم ينكرون أن يكون في الجنة أكل وشرب ولباس ونكاح ويمنعون وجود ما أخبر به القرآن ومن دخل في الاسلام وناقى المؤمنين تأول ذلك على أن هذه أمثال مضرورة لفهم النعيم الروحاني ان كان من المتفلسفة الصائبة المنكرة لحشر الاجساد وان كان من منافقة الملتين المقرين بحشر الاجساد تأول ذلك على تفهم النعيم الذي في الجنة من الروحاني والسماع الطيب والروائح العطرة كل ضال يحرف الكلم عن مواضعه الى ما اعتقد ثبوته وكان في هذا أيضاً

متبعاً للمتشابه اذ الاسماء تشبه الاسماء والمسميات تشبه المسميات ولكن
تخالفها أكثر مما تشابهها فهو لا يتبعون هذا التشابه ابتغاء الفتنة بما
يوردونه من الشبهات على امتناع أن يكون في الجنة هذه الحقائق وابتغاء
تأويله ليردوه الى المجهود الذي يعلمونه في الدنيا قال الله تعالى (وما يعلم
تأويله الا الله) فان تلك الحقائق قال الله فيها فلا تعلم نفس ما أخفى لهم
من قرة أعين لا ملك مقرب ولا نبي مرسل

وقوله وما يعلم تأويله اما أن يكون الضمير عائداً على الكتاب أو
على التشابه فان كان عائداً على الكتاب كقوله منه ومنه فيتبعون ما تشابه
منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فهذا يصح فان جميع آيات الكتاب
المحكمة والمتشابهة التي فيها اخبار عن الغيب الذي أمرنا أن نؤمن به
لا يعلم حقيقة ذلك الغيب ومتي يقع الا الله وقد يستدل لهذا ان الله
جعل التأويل للكتاب كله مع اخباره أنه مفصل بقوله ولقد جئناهم
بكتاب فصلناه على علم هادي ورحمة لقوم يؤمنون هل ينظرون الا
تأويله يوم يأتي تأويله فجعل التأويل الجاني الكتاب المفصل

وقد بينا ان ذلك التأويل لا يعلمه وقتاً وقدرأً ونوعاً وحقيقة الا الله
وانما نعلم نحن بعض صفاته بمبلغ علمنا لعدم نظيره عندنا وكذلك قوله
(بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما ياتهم تأويله) واذا كان التأويل الكتاب
كله والمراد به ذلك ارتفعت الشبهة وصار هذا بمنزلة قوله (يسألونك عن
الساعة ايان مرساها قل انما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها الا هو نقلت
في السموات والارض) الى قوله (انما علمها عند الله) وكذلك قوله (يسألك

الناس عن الساعة قل انما علمها عند الله وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً) فأخبر أنه ليس علمه الا عند الله وانما هو علم وقتها المعين وحققتها والا فتحن قد علمنا من صفاتها ما أخبرنا به فلم تأويله كعلم الساعة والساعة من تأويله وهذا واضح بين ولا ينافي كون علم الساعة عند الله أن نعلم من صفاتها واحوالها ما علمناه وان تفسر النصوص البيانية لاحوالها فهذا هذا وان كان الضمير عائداً الى ما تشابه كما يقوله كثير من الناس فلان الخبر به من الوعد والوعيد متشابه بخلاف الامر والنهي ولهذا في الآثار العمل بحكمه والايان بتشابهه لان المقصود في الخبر الايمان وذلك لان الخبر به من الوعد والوعيد فيه من التشابه ما ذكرناه بخلاف الامر والنهي فانه متميز غير مشتبه بغيره فانه أمور نفعا قد علمناها بالوقوع وأمور نتركها لا بد أن نتصورها

ومما جاء من لفظ التأويل في القرآن قوله تعالى (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما ياتهم تأويله) والكناية عائدة على القرآن أو على ما لم يحيطوا بعلمه وهو يعود الى القرآن قال تعالى (وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله ان كنتم صادقين بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما ياتهم تأويله كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين ومنهم من يؤمن به ومنهم من لا يؤمن به وربك أعلم بالمفسدين) فأخبر سبحانه ان هذا القرآن ما كان ليفترى من دون الله

وهذه الصيغة تدل على امتناع المنفى كقوله (ما كان ربك ليهلك القرى
بظلم) لان الحاق عاجزون عن الاتيان بمثله كما نحداهم وطالبهم لما قال أم
يقولون افتراء قل فاتوا بسورة مثله وادعوا من استطتم من دون الله
ان كنتم صادقين فهذا تعجيز لجميع المخلوقين قال تعالى ولكن تصديق
الذي بين يديه أي مصدق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب أي مفصل
الكتاب فأخبر أنه مصدق الذي بين يديه ومفصل الكتاب والكتاب
اسم جنس ولم تحدى القائلين افتراء ودل على أنهم هم المفترون قال بل
كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ففرق بين الاحاطة بعلمه
وبين اتيان تأويله فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والايمان بعلمه
ولما يأتهم تأويله وان الاحاطة بعلم القرآن ليست اتيان تأويله فان
الاحاطة بعلمه معرفة معاني الكلام على اتتمام واتيان التأويل نفس وقوع
الخبر به وفرق بين معرفة الخبر وبين الخبر به فمعرفة الخبر هي معرفة تفسير
القرآن ومعرفة الخبر به هي معرفة تأويله وهذا هو الذي بيناه فيما تقدم
ان الله انما أنزل القرآن ليعلم ويفهم ويفقه ويتدبر ويتفكر فيه محكمه
ومتشابهه وان لم يعلم تأويله

ويبين ذلك ان الله يقول عن الكفار (واذا قرأت القرآن جعلنا
بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا وجعلنا على قلوبهم
أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده
ولوا على أذبارهم نفورا) فقد أخبر دما للمشركين انه اذا قرئ عليهم
القرآن حجب بين أبصارهم وبين الرسول بحجاب مستور وجعل على

قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرأوا كان أهل العلم والايمن على
قلوبهم أكنة أن يفقهوا بعضه لشاركوهم في ذلك وتوله أن يفقهوه
يعود الى القرآن كله

فعلم ان الله يحب أن يفقهه ولهذا قال الحسن البصري ما أنزل الله آية
الا وهو يحب أن يعلم فيماذا أنزلت وماذا عنى بها وما استثنى من ذلك
لا متشابهها ولا غيره

وقال مجاهد عرضت المصحف على ابن عباس من أوله الى آخره
مرات أقف عند كل آية وأسأله عنها فهذا ابن عباس حبر الامه وهو أحد
من كان يقول لا يعلم تأويله الا الله يجيب مجاهدا عن كل آية في القرآن
وهذا هو الذي جعل مجاهدا ومن وافقه كابن قتيبة على ان جعلوا
الوقف عند قوله والراسخون في العلم فجعلوا الراسخين يعلمون التأويل
لان مجاهدا تعلم من ابن عباس تفسير القرآن كله وبيان معانيه فظن ان
هذا هو التأويل المنفي عن غير الله

وأصل ذلك ان لفظ التأويل وبه أشير الى بين ما عناء الله في
القرآن وبين ما كان يطلقه طوائف من السلف وبين اصطلاح طوائف
من المتأخرين فبسبب الاشتراك في لفظ التأويل اعتقد كل من فهم منه
معنى بلغته أن ذلك هو المذكور في القرآن * ومجاهد امام التفسير قال
الثوري اذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به وأما التأويل فشأن آخر
ويبين ذلك ان الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من
كتاب الله وقال هذه من المتشابه الذي لا يعلم معناه ولا قال قط أحد

من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين ان في القرآن آيات لا تعلم معناها ولا يفهمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أهل العلم والايمان جميعهم وانما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس وهذا لا ريب فيه

وانما وضع هذه المسئلة المتأخرون من الطوائف بسبب الكلام في آيات الصفات وآيات القدر وغير ذلك فلقبوها هل يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يعلم معناه وما تبعنا بتلاوة حروفه بلا فهم فجوز ذلك طوائف متمسكين بظاهر من هذه الآية وبأن الله يمتحن عباده بما شاء ومنعها طوائف ليتوصلوا بذلك الى تأويلاتهم الفاسدة التي هي تحريف الكلم عن مواضعه ■ والغالب على كلا الطائفتين الخطأ أولئك يقصرون في فهم القرآن بمنزلة من قيل فيه ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب الا أمانى وهؤلاء معتدون بمنزلة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه

ومن المتأخرين من وضع المسئلة بلقب شنيع فقال لا يجوز أن يتكلم الله بكلام ولا يعنى به شيئاً خلافاً للحشوية وهذا لم يقله مسلم ان الله يتكلم بما لا معنى له

وانما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم معناه وبين نفي المعنى عند المتكلم ونفي الفهم عند المخاطب بون عظيم

ثم احتج بما لا يجري على أصله فقال هذا عبث والعبث على الله محال وعنده ان الله لا يقبح منه شيء أصلاً بل يجوز أن يفعل كل شيء وليس له أن يقول العبث صفة نقص فهو متف عنه لان النزاع في الحروف وهي عنده مخلوقة من جملة الافعال ويجوز أن يشتمل الفعل عنده على كل

صفة فلا نقل صحيح ولا عقل صريح

ومثار الفتنة بين الطائفتين ومحار عقولهم ان مدعى التأويل أخطأوا
في زعمهم ان العلماء يعلمون التأويل وفي دعواهم ان التأويل هو
تأويلهم الذي هو تحريف الكلام عن مواضعه فان الاولين لعلمهم بالقرآن
والسنن وصحة عقولهم وعلمهم بكلام السلف وكلام العرب علموا يقيناً
ان التأويل الذي يدعيه هؤلاء ليس هو معنى القرآن فانهم حرفوا
الكلم عن مواضعه وصاروا مراتب ما بين قرامطة وباطنية يتأولون
الاخبار والاوامر وما بين صابئة فلاسفة يتأولون عامة الاخبار عن الله
وعن اليوم الآخر حتى عن أكثر أحوال الانبياء وما بين جهمية
ومعتزلة يتأولون بعض ما جاء في اليوم الآخر وفي آيات القدر ويتأولون
آيات الصفات وقد وافقهم بعض متأخري الاشعرية على ما جاء في بعض
الصفات وبعضهم في بعض ما جاء في اليوم الآخر وآخرون من أصناف
الامة وان كان تغلب عليهم السنة فقد يتأولون أيضاً مواضع يكون تأويلهم
من تحريف الكلام عن مواضعه والذين ادعوا العلم بالتأويل مثل طائفة
من السلف وأهل السنة وأكثر أهل الكلام والبدع رأوا أيضاً ان
النصوص دلت على معرفة معاني القرآن ورأوا عجزاً وعيباً وقبيحاً
ان يخاطب الله عباده بكلام يترؤنه ويتلونه وهم لا يفهمونه وهم
مصيبون فيما استدلوا به من سمع وعقل لكن أخطأوا في معنى التأويل
الذي نفاه الله وفي التأويل الذي أنبئوه وتساق بذلك مبتدعهم الى
تحريف الكلام عن مواضعه وصاروا الاولون أقرب الى السكوت والسلامة

بنوع من الجهل وصار الآخرون أكثر كلاماً وجهداً ولكن بفربه
على الله وقول عليه ما لا يعلمونه والحاد في أسمائه وآياته فهذا هذا
ومنشأ الشبهة الاشتراك في لفظ التأويل

فإن التأويل في عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدثة
والمصوفة ونحوهم هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح
لدليل يقترن به وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه
ومسائل الخلاف فإذا قال أحد منهم هذا الحديث أو هذا النص مؤول
أو هو محمول علي كذا قال الآخر هذا نوع تأويل والتأويل يحتاج إلى
دليل والتأويل عليه وظيفتان بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه وبيان
الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر وهذا هو التأويل الذي
يتنازعون فيه في مسائل الصفات إذا صنف بعضهم في إبطال التأويل
أردم التأويل أو قال بعضهم آيات الصفات لا تؤول وقال الآخر بل
يجب تأويلها وقال الثالث بل التأويل جائز يفعل عند المصلحة ويترك
عند المصلحة أو يصاح للعلماء دون غيرهم إلى غير ذلك من
المقالات والتنازع

وأما التأويل في لفظ السلف فله معنيان أحدهما تفسير الكلام
وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه فيكون التأويل والتفسير عند
هؤلاء متقارباً أو مترادفاً وهذا والله أعلم هو الذي عناء مجاهدين العلماء
يعلمون تأويله ومحمد بن جرير الطبري يقول في تفسيره القول في تأويل
قوله كذا وكذا واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك ومراده

التفسير والمعنى الثانى فى لفظ السلف وهو الثالث من مسمى التأويل
مطلقاً هو نفس المراد بالكلام فان الكلام ان كان طالباً كان تأويله نفس
الفعل المطلوب وان كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به وبين
هذا المعنى والذي قبله بون فان الذى قبله يكون التأويل فيه من باب
العلم والكلام كالتفسير والشرح والايضاح ويكون وجود التأويل فى
القلب واللسان له الوجود الذهبى واللفظى والرسمى

وأما هذا فالتأويل فيه نفس الامور الموجودة فى الخارج سواء
كانت ماضية أو مستقبلة فاذا قيل طلعت الشمس فتأويل هذا نفس
طلوعها وهذا الوضع والعرف الثالث هو لغة القرآن التى نزل بها وقد
قدمنا التبيين فى ذلك ومن ذلك قول يعقوب عليه السلام ليوسف
(وكذلك يحجتبك ربك ويعلمك من تأويل الاحاديث ويتم نعمته عليك)
وقوله (ودخل معه السجن فتيان قال أحدهما انى أرانى أعصر خرا
وقال الآخر انى أرانى أحمل فوق رأسى خبزاً تأكل الطير منه نبئنا
بتأويله اننا نراك من المحسنين قال لا يأتىكما طعام ترزقانه الا نبأكما بتأويله
قبل أن يأتىكما) وقول الملا (أضغات أحلام وما نحن بتأويل الاحلام
بعالمين وقال الذى نجا منهما وادكر بعد أمة أنا أنبئكم بتأويله فارسلون
وقول يوسف لما دخل عليه أهله مصر وآوى اليه أبويه وقال ادخلوا مصر
ان شاء الله آمنين ورفع أبويه على العرش وخروا له سجداً وقال يا أبت
هذا تأويل رؤياى من قبل قد جعلها ربى حقاً)

فتأويل الاحاديث التى هى رؤيا المنام هى نفس مدلولها التى تؤول

اليه كما قال يوسف هذا تأويل رؤياي من قبل والعالم بتأويلها الذي
 يخبر به كما قال يوسف لا يأتيكما طعام ترزقانه أى في المنام الا نبأتكما
 بتأويله قبل أن يأتيكما أى قبل أن يأتيكما التأويل وقال الله تعالى (فان
 تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم
 الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) قالوا أحسن عاقبة ومصيرا فالتأويل
 هنا تأويل فاعلمهم الذي هو الرد الى الكتاب والسنة والتأويل في سورة
 يوسف تأويل أحاديث الرؤيا والتأويل في الاعراف ويونس تأويل
 القرآن وكذلك في سورة آل عمران وقال تعالى في قصة موسى والعالم
 (قال هذا فراق بيني وبينك سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبرا) الى
 قوله (وما فعلته عن أمري ذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبرا) فالتأويل
 هنا تأويل الافعال التي فعلها العالم من خرق السفينة بغير اذن صاحبها
 ومن قتل الفساح ومن اقامة الجدار فهو تأويل عمل لا تأويل قول
 وانما كان كذلك لان التأويل مصدر أوله يؤول تأويلا مثل حول تحويلا
 وعول تعويلا وأول يؤول نعدية آل يؤول أولا مثل حال يحول حولا
 وقولهم آل يؤول أى عاد الى كذا ورجع اليه ومنه آل وهو ما يؤول
 اليه الشئ ويشاركه في الاشتقاق الأكبر الموثل فانه وال وهذا من أول
 والموثل المرجع قال تعالى (ولم يجدوا من دونه موثلا) ومما يوافقه في
 اشتقاقه الأصغر آل فان آل الشخص من يؤول اليه ولهذا لا يستعمل
 الا في عظيم بحيث يكون المضاف اليه يصلح أن يؤول اليه آل كال
 ابراهيم وآل لوط وآل فرعون بخلاف اهل والاول أفعل لانهم قالوا في

تأنيته أولي كما قالوا جادى الاولى وفي القصص (وله الحمد في الاولى
والآخرة) ومن الناس من يقول فوعل ويقول أوله الا أن هذا
يحتاج الى شاهد من كلام العرب بل عدم صرفه يدل على أنه أفعل
لا فوعل فان فوعل مثل كوتر وجوهر مصروف سمي المتقدم أول
والله أعلم لان ما بعده يؤول اليه ويبني عليه فهو أس لما بعده وقاعدة له
والصيغة صيغة تفضيل مثل أكبر وكبرى وأصغر وصغرى لامن باب
أحمر وحمرء ولهذا يقولون جئته أول من أمس وقال من أول يوم
وأنا أول المسلمين ولا تكونوا أول كافر به ومثل هذا أول هؤلاء فهذا
الذي فضل عليهم في الاول لان كل واحد يرجع الى ما قبله فيعتمد عليه
وهذا السابق كلهم يؤول اليه فان من تقدم في فعل فاستبق به من بعده
كان السابق الذي يؤول الكل اليه فالاول له وصف السوود والاتباع
وافظ الاول مشعر بالرجوع والعود والاول مشعر بالابتداء والمبتدأ
خلاف العائد لانه انما كان أولا لما بعده فانه يقال أول المسلمين وأول
يوم فما فيه من معنى الرجوع والعود هو للمضاف اليه لا للمضاف واذا
قلنا آل فلان فالعود في المضاف لان ذلك صيغة تفضيل في كونه ما لا
ومرجعا لغيره لان كونه مفضلا دل على أنه مآل ومرجع لا آيل
راجع اذ لا فضل في كون الشيء راجعا الي غيره آيلا اليه وانما الفضل
في كونه هو الذي يرجع اليه ويؤال فلما كانت الصيغة صيغة تفضيل
أشعرت بانه مفضل في كونه ما لا ومرجعيا والتفضيل المطابق في ذلك
يقضى أن يكون هو السابق المبتدئ والله أعلم

فتأويل الكلام مأوله اليه المتكلم أو ماثول اليه الكلام أو مأوله المتكلم فان التفعيل يجري على غير فعل كقوله وتبئله اليه تبئلا فيجوز أن يقال تأول الكلام الى هذا المعنى تأويلا والمصدر واقع موقع الصفة اذ قد يحصل المصدر صفة بمعنى الفاعل كعدل وصوم وفطر وبمعنى المفعول كدرهم ضرب الامير وهذا خلق الله فالتأويل هو مأول اليه الكلام أو يؤول اليه أو تأول هو اليه والكلام انما يرجع ويعود ويستقر ويؤل ويؤول الى حقيقته التي هي عين المقصود به كما قال بعض الساف في قوله لكل نبا مستقر قال حقيقة فانه ان كان خبرا فالى الحقيقة المخبر بها يؤول ويرجع والا لم تكن له حقيقة ولا مال ولا مرجع بل كان كذبا وان كان طلبا فالى الحقيقة المطلوبة يؤول ويرجع والا لم يكن مقصوده موجودا ولا حالا ومتى كان الخبر وعدا أو وعيدا فالى الحقيقة المطلوبة المنتظرة يؤل كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تلا هذه الآية (قل هو القادر على ان يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيئا) قل انها كائنه ولم يأت تأويلها بعد (فصل) وأما ادخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في التشابه الذي لا يعلم تأويله الا الله أو اعتقاد أن ذلك هو التشابه الذي استأثر الله به لم تأويله كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم فانهم وان أصابوا في كثير مما يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم فالكلام على هذا من وجهين الاول من قال ان هذا من التشابه وانه لا يفهم منه فيقول أما الدليل على ذلك فاني أعلم عن

أحد من ساف الامة ولا من الائمة لأحمد بن حنبل ولا غيره انه جعل ذلك من التشابه الداخلى في هذه الآية ونفى أن يعلم أحد معناه وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الاعجبي الذي لا يفهم ولا قالوا ان الله ينزل كلاما لا يفهم أحد معناه وانما قالوا كلمات لها معان صحيحة قلو في أحاديث الصفات تمر كما جاءت ونهوا عن تأويلات الجهمية ودوها وأبطلوها التي مضمونها تعطيل النفوس على ماديات عليه ومصوص أحمد والائمة قبله بيته في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية ويقررون النصوص على ماديات عليه من معناها ويفهمون منها بعض ماديات عليه كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك وأحمد قد قال في غير أحاديث الصفات تمر كما جاءت في أحاديث الوعد مثل قوله من غشنا فليس منا وأحاديث الفضائل ومقصوده بذلك ان الحديث لا يحرف كله عن مواضعه كما يفهم من يحرفه ويسمى تحريفه تأويلا بالعرف المتأخر

فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الائمة تحريف باطل وكذلك نص أحمد في كتاب الرد على الزنادقة والجهمية أنهم تمسكوا بتشابه القرآن وتكلم أحمد على ذلك التشابه وبين معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية وجرى في ذلك على سنن الائمة قبله فهذا اتفاق من الائمة على أنهم يعلمون معنى هذا التشابه وأنه لا يسكت عن بيانه وتفسيره بل يبين ويفسر فاتفق الائمة من غير تحريف له عن مواضعه أو الحاد في أسماء الله وآياته

ومما يوضح لك ما وقع هنا من الاضطراب ان أهل السنة متفقون على ابطال تأويلات الجهمية ونحوهم من المنحرفين الملحدين والتأويل المردود هو صرف الكلام عن ظاهره الي ما يخالف ظاهره فلو قيل ان هذا هو التأويل المذكور في الآية وانه لا يعلمه الا الله لكن في هذا تسليم للجهمية ان الآية تأويل لا يخالف دلالتها لكن ذلك لا يعلمه الا الله وليس هذا مذهب السلف والائمة وانما مذهبهم في هذه التأويلات وردها لا التوقف عنها وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها وتقرر كما جاءت دالة على المعاني لا تحرف ولا ياجحد فيها

والدليل على أن هذا ليس بمتشابه لا يعلم معناه أن نقول لا ريب ان الله سمى نفسه في القرآن باسماء مثل الرحمن والودود والعزير والحيار والعليم والقدير والرؤف ونحو ذلك ووصف نفسه بصفات مثل سورة الاخلاص وآية الكرسي وأول الحديد وآخر الحشر وقوله (ان الله بكل شيء عليم) وعلى كل شيء قدير • وان يحب المتقين • والمقسطين والمحسنين • وانه يرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات • ولما آسفونا انتقمنا منهم • ذلك بأنهم تبغوا ما أسخط الله • ولكن كره الله ان يعذبهم • الرحمن على العرش استوى • ثم استوى على العرش • يعلم ما يلج في الارض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها • وهو معكم أينما كنتم • وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وهو العلي العظيم اليه يصعد الكلم الطيب • والعمل الصالح يرفعه • اني معكم أسمع وأرى • وهو الله في السموات وفي الارض • ما منك أن تسجد لما خلت بيدي • بل

يداه مبسوختان • ينفق كيف يشاء • ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام •
يريدون وجهه (ولاصنع على عيني) الى أمثال ذلك فيقال لمن ادعي
في هذا انه متشابه لا يعلم معناه أقول هذا في جميع ماسمى الله ووصف
به نفسه أم في البعض فان قلت هذا في الجميع كان • هذا عنادا ظاهرا
وجحدا لما يعلم بالاضطرار من دين الاسلام بل كفر صريح قانا
نفهم من قوله (ان الله بكل شيء عليم) معنى ونفهم من قوله (ان الله على
كل شيء قدير) معنى ايس هو الاول ونفهم من قوله (ورحمتي وسعت كل
شيء) معنى ونفهم من قوله (ان الله عزيز ذو انتقام) معنى وصبيان المسلمين
بل وكل عاقل يفهم هذا وقد رأيت بعض من ابتدع وجد من أهل
المغرب مع انتسابه الى الحديث لكن أثرت فيه الفلسفة الفاسدة من
يقول انا نسمى الله الرحمن العليم القدير عالماً محضاً من غير أن نفهم منه
معنى يدل على شيء قط وكذلك في قوله (ولا يحيطون بشيء من علمه)
يطلق هذا اللفظ من غير أن نقول له علم

وهذا الغلو في الظاهر من جنس غلو القرامطة في الباطن لكن هذا
أيديس وذاك أكفر

ثم يقال لهذا المعاند فهل هذه الاسماء دالة على الاله المعبود
أو على حق موجود أم لا فان قال لا كان معطلا محضاً وما أعلم مسلماً
يقول هذا وان قال نعم قيل له فهمت منها دلالتها على نفس الرب ولم
تفهم دلالتها على ما فيها من المعاني من الرحمة والعلم وكلاهما في الدلالة
سواء فلا بد أن يقول لان ثبوت الصفات محال في العقل لانه يلزم منه

التركيب أو الحدوث بخلاف الذات فيخاطب حينئذ بما يخاطب به الفريق الثاني كما سذكروه وهو من أقر بفهم بعض معنى هذه الأسماء والصفات دون بعض فيقال له ما الفرق بين ما أثبتته وبين ما نفيت أوسكت عن إثباته ونفيه فان الفرق اما أن يكون من جهة السمع لأن أحد النصين دال دلالة قطعية أو ظاهرة بخلاف الآخر أو من جهة العقل بأن أحد المعنيين يجوز أو يجب إثباته دون الآخر وكلا الوجهين باطل في أكثر المواضع * اما الاول فدلالة القرآن على أنه رحمن رحيم ودود سميع بصير على عظيم كدلالته على أنه عليم قدير ليس بينهما ما فرق من جهة النص وكذلك ذكره لرحمته ومحبته وعلوه مثل ذكره لمشيتته وإرادته * وأما الثاني فيقال لمن أثبت شيئاً ونفى آخر لم نفيت مثلاً حقيقة رحمته ومحبته وأعدت ذلك الى إرادته فان قال لان المعنى المفهوم من الرحمة في حقنا هي قوة تمتع على الله قيل له والمعنى المفهوم من الإرادة في حقنا هي ميل يمتنع على الله فان قال إرادته ليست من جنس إرادة خلقه قيل له ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه وكذلك محبته وان قال وهو حقيقة قوله لم أثبت الإرادة وغيرها بالسمع وانما أثبت العلم والقدرة والإرادة بالعقل وكذلك السمع والبصر والكلام على إحدى الطريقتين لان العلم دل على القدرة والاحكام دل على العلم والتخصيص دل على الإرادة قيل له الجواب من ثلاثة أوجه

أحدها ان الانعام والاحسان وكشف الضر دل أيضاً على الرحمة كدلالة التخصيص على الإرادة والتقريب والاداء وأنواع التخصيص

التي لا تكون الا من المحب تدل على المحبة أو مطابق التخصيص يدل على الارادة وأما التخصيص بالانعام فتخصيص خاص والتخصيص بالتقريب والاصطفاء تقريب خاص وما سلكه في مسلك الارادة يسلك في مثل هذا الثاني يقال له هب ان العقل لا يدل على هذا فانه لا ينفيه الا بمثل ما ينفي به الارادة والسمع دليل مستقل بنفسه بل الظمأنينة اليه في هذه المضايق أعظم ودلالته أتم فلا شيء نفيته مدلوله أو توقفه وأعدت هذه الصفات كلها الى الارادة مع أن النصوص تفرق فلا يذكر حجة لا عورض بمتابها في اثباته الارادة زيادة على الفعل

الثالث يقال له اذا قال لك الجهمي الارادة لا معنى لها الا عدم الاكراه أو نفس الفعل والامر به وزعم أن اثبات ارادة تقتضي محذورا ان قال بقدمها ومحذورا ان قال بمحدونها

وهنا اضطربت المعتزلة قائمهم لا يقولون بارادة قديمة لامتناع صفة قديمة عندهم ولا يقولون بتجدد صفة له لامتناع حلول الحوادث عنده أكثرهم مع تناقضهم

فصاروا حزبين البغداديون وهم أشد غلوا في البدعة في الصفات وفي انقدر نفوا حقيقة الارادة وقال الجاحظ لا معنى لها الا عدم الاكراه وقال الكعبي لا معنى لها الا نفس الفعل اذا تعلقت بفعله ونفس الامر اذا تعلقت بطاعة عباده

والبصريون كأبي علي وأبي هاشم قالوا تحدث ارادة لافي محل فلا

ارادة فالتزموا حدوث حادث غير مراد وقيام صفة بنفي محل وكلاهما عند العقلاء معلوم الفساد بالبديهية كان جوابه ان ما ادعي حاله من نبوت الصفات ليس بمحال والنص قد دل عليها والعقل أيضاً فاذا أخذ الخصم ينازع في دلالة النص أو العقل جملة مفسطاً أو مقررماً وهذا بعينه موجود في الرحمة والحجة فان خصومه ينازعونه في دلالة السمع والعقل عليها على الوجه القطعي

ثم يقال لخصومه بم أثبتتم انه عالم قدير فما أثبتوه به من سمع وعقل فبعينه ثبتت الارادة وما عارضوا به من الشبه عورضوا بمثله في العالم والتقدير واذا انتهى الامر الى ثبوت المعاني وانما تستلزم الحدوث أو التركيب والافتقار كان الجواب ما قررناه في غير هذا الموضع فان ذلك لا يستلزم حدوثاً ولا تركيباً مقتضياً حاجة الى غيره

وبعارضون أيضاً بما ينفي به أهل التمطيل الذات من الشبه الفاسدة ويلزمون بوجود الرب الخالق المعلوم بالفطرة الخلقية والضرورة العقلية والقواطع العقلية واتفاق الامم وغير ذلك من الدلائل ثم يطالبون بوجود من جنس مانعهم أو بوجود يملكون كيفية فلا بد أن يفروا الى اثبات ما لا تشبهه حقيقته الحقائق فالقول في سائر ماسمى ووصف به نفسه كالقول في نفسه سبحانه وتعالى ونكتة هذا الكلام ان غالب من انفي وأثبت شيئاً مما دل عليه الكتاب والسنة لا بد أن يثبت الشيء لقيام المقتضى وانتفاء المانع وينفي الشيء لوجود المانع أو لعدم المقتضى أو يتوقف اذا لم يكن له عنده مقتضى ولا مانع فيبين له أن المقتضى فيما نفاه قائم

كما أنه فيما أثبتته قائم اما من كل وجه أو من وجهه يجب به الاثبات
فان كان المقتضى هناك حقاً فكذلك هنا والافدرء ذلك المقتضى من
جنس درء هذا

وأما المانع فيبين ان المانع الذي تخيله فيما نفاه من جنس المانع الذي
تخليله فيما أثبتته فإذا كان ذلك المانع المستحيل موجودا على التقديرين لم
ينج من محذوره باثبات أحدهما ونفى الآخر فانه ان كان حقاً نفاهما
وان كان باطلا لم ينف واحداً منهما فعليه أن يسوى بين الامرين في
الاثبات والنفي ولا سبيل الى النفي فتعين الاثبات

فهذه نكتة الالتزام لمن أثبت شيئاً وما من أحد الا ولا بد أن يثبت
شيئاً أو يجب عليه اثباته فهذا يعطيك من حيث الجملة ان اللوازم التي
يدعى أنها موجبة النفي خيالات غير صحيحة وان لم يعرف فسادها علي
التفصيل واما من حيث التفصيل فيبين فساد المانع وقيام المقتضى كما
قرر هذا غير مرة

فان قال من أثبت هذه الصفات التي هي فينا اعراض كالحياة والعلم
والقدرة ولم يثبت ماهو فيها أبعاض كاليد والقدم هذه أجزاء وأبعاض
تستلزم التركيب والتجسيم

قيل له وتلك اعراض تستلزم التجسيم والتركيب العقلي كما استلزمت
هذه عندك التركيب الحسي فان أثبت تلك علي وجه لا تكون اعراضاً
أو تسميتها اعراضاً لا يمنع ثبوتها قيل له وأثبت هذه علي وجه لا تكون
تركيباً وأبعاضاً أو تسميتها تركيباً وأبعاضاً لا يمنع ثبوتها

فان قيل هذه لا يعقل منها الا الاجزاء قيل له وذلك لا يعقل منها الا
الاعراض فان قال العرض مالا يبتى وصفات الرب باقية

قيل والبعض ما جاز انفصاله عن الجملة وذلك في حق الله محال
ففارقة الصفات القديمة مستحيلة في حق الله تعالى مطلقاً والمخلوق يجوز
أن تفارقه أعراضه وأبعاضه

فان قال ذلك تجسيم والتجسيم منتف قبل وهذا تجسيم والتجسيم منتف
فان قال أنا عقل صفة ليست عرضاً بغير متحيز وان لم يكن له في
الشاهد نظير قيل له فاعقل صفة هي لنا بعض لغير متحيز وان لم يكن له
في الشاهد نظير فان نفى عقل هذا نفى عقل ذاك وان كان بينهما نوع
فرق لكنه فرق غير مؤثر في موضع النزاع ولهذا كانت المعطلة الجهمية
تنفى الجميع لكن ذاك أيضاً مستلزم لنفي الذات ومن أثبت هذه الصفات
الخبرية من نظير هؤلاء صرح بأنها صفة قائمة بكالهم والقدرة وهذا
أيضاً ليس هو معقول النص ولا مدلول العقل وانما الضرورة الجاثم
الي هذه المضايق وأصل ذلك انهم أتوا بالفاظ ليست في الكتاب ولا
في السنة وهي ألفاظ مجملة مثل متحيز ومحدود وجسم ومركب ونحو ذلك
فتفوا مدلولها وجعلوا ذلك مقدمة بينهم مسالمة ومدلولها عليها بنوع
قياس وذلك القياس أوقعهم فيه مسلك سلكوه في اثبات حدوث العالم
بحدوث الاعراض أو اثبات إمكان الجسم بالتركيب من الاجزاء فوجب
طرد الدليل بالحدوث والامكان لكل ما شمله هذا الدليل اذ الدليل القطعي

لا يقبل الترك لمعارض راجح فأرأوا ذلك يعكر عليهم من جهة النصوص
ومن جهة العقل من ناحية أخرى فصاروا أحزابا تارة يغلبون اقياس
الاول ويدفعون معارضه وهم المعتزلة وتارة يغلبون اقياس الثاني
ويدفعون الاول كهشام بن الحكم الرافضي فانه قد قيل أول ماتكم في
الجسم نفيا واثباتا من زمن هشام بن الحكم وأبي الهذيل الدلاف فان أبا
الهذيل ونحوه من قدماء المعتزلة تنوا الجسم لما سلكوا من القياس
وعارضهم هشام وأثبت الجسم لما سلكوه من القياس واعتقد الاولون
احالة ثبوته واعتقد هذا احالة نفيه وتارة يجمعون بين النصوص والقياس
بجمع يظهر فيه الاحالة والتناقض

فما أعلم أحدا من الخارجين عن الكتاب والسنة من جميع فرقان
الكلام والفلسفة الا ولا بد أن يتناقض فيحيل مأوجب نظيره ويوجب
مأحل نظيره اذ كلامهم من عند غير الله وقد قال الله تعالى (ولو كان من
عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا)

والصواب ما عليه أئمة الهدى وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه
أو وصفه به رسوله لا يتجاوز القرآن والحديث ويتبع في ذلك سبيل
السلف الماضين أهل العلم والايمان والمعاني المفهومة من الكتاب والسنة
لا ترد بالشبهات فتكون من باب تحريف الكلام عن مواضعه ولا يمرض
عنها فيكون من باب الذين اذا ذكروا بآيات ربهم لم يخبروا عاينها صما
وعميانا ولا يترك تدبر القرآن فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب
الا أمانى فهذا أحد الوجهين وهو منع أن تكون هذه من المتشابهة

* الوجه الثاني انه اذا قيل هذه من المتشابهة أو كان فيها ما هو من المتشابهة كما نقل عن بعض الأئمة انه سمي بعض ما سئل به الجهمية متشابهها فيقال الذي في القرآن انه لا يعلم تأويله الا الله اما المتشابهة واما الكتاب كله كما تقدم ونفي علم تأويله ليس نفي علم معناه كما قدمناه في القيامة وأمور القيامة وهذا الوجه قوى ان ثبت حديث ابن اسحاق في وفد نجران انهم احتجوا على النبي صلى الله عليه وسلم بقوله انا ونحن ونحو ذلك ويؤيده أيضا انه قد ثبت ان في القرآن متشابهة وهو مما يحتمل معنيين وفي مسائل الصفات ما هو من هذا الباب كما أن ذلك في مسائل المماد وأولى فان نفي التشابه بين الله وبين خلقه أعظم من نفي التشابه بين موعود الجنة وموجود الدنيا وانما نكتة الجواب هو ما قدمناه أولا ان نفي علم التأويل ليس نفيا لعلم المعنى وتزیده تقريراً ان الله سبحانه يقول (ولاند ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يذكرون قرآنا عربيا غير ذي عوج) وقال تعالى (الرتلك آيات الكتاب المبين انا انزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) فأخبر انه أنزله ليعقلوه وانه طلب تذكريهم وقال أيضا (وللك الامثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون) فخص على تدبره وفنه وعقله والتذكر به والتفكير فيه ولم يستثن من ذلك شيئا بل اصوص متعددة تصرح بالعموم فيه مثل قوله (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) وقوله (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) ومعلوم ان نفي الاختلاف عنه لا يكون الا بتدبره كله والا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفة ما لم يتدبر

لما تدبر

وقال علي عليه السلام لما قيل له هل ترك عندكم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فقال لا والذي فاق الحجة وبرأ النسمة الا فهمما يؤثيه الله عبداً في كتابه وما في هذه الصحيفة فأخبر أن الفهم فيه مختلف في الامة والفهم أخص من العلم والحكم قال الله تعالى (فقهمنها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً) وقال النبي صلى الله عليه وسلم رب مبالغ أوعى من سامع وقال باغوا عني ولو آية وأيضاً فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الامة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن آيات الصفات وغيرها وفهموها بما يوافق دلائلها ورواها عن النبي صلى الله عليه وسلم لم أحديث كثيرة توافق القرآن وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم مثل عبد الله بن مسعود الذي كان يقول لو أعلم اعلم بكتاب الله مفي بلغه آباط الابل لآتيته وعبد الله بن عباس الذي دعاه النبي صلى الله عليه وسلم وهو حبر الامة وترجمان القرآن كاناها وأصحابهما من أعظم الصحابة والتابعين اثباتاً للصفات ورواية لها عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن له خبرة بالحديث والتفسير يعرف هذا وما في التابعين أجمل من أصحاب هذين السيدين بل وثالثهما في عليّة التابعين من جنسهم أو قريب منهم جلالة أصحاب زيد بن ثابت لكن أصحابه مع جلالهم ليسوا مختصين به بل أخذوا عن غيره مثل عمر وابن عمر وابن عباس ولو كان معاني هذه الآيات منقياً أو مسكوتاً عنه لم يكن ربانيوا الصحابة أهل العلم بالمكتاب والسنة أكثر كلاماً فيه.

ثم ان الصحابة نقلوا عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة ولم يذكر أحد منهم عنه قط انه امتنع من تفسير آية

قال أبو عبد الرحمن السلمي حدثنا الذين كانوا يقرؤنا عثمان بن عثمان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا اذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل قالوا فتعلمنا القرآن والعلم والعمل وكذلك الأئمة كانوا اذا سئلوا شيئاً من ذلك لم ينفوا معناه بل يشبّهون المعنى وينفون الكيفية كقول مالك بن أنس لما سئل عن قوله تعالى (الرحمن على العرش) استوى كيف استوى فقال الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وكذلك ربيعة قبله وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول فليس في أهل السنة من ينكره وقد بين ان الاستواء معلوم كما ان سائر ما أخبر به معلوم ولكن الكيفية لا تعلم ولا يجوز السؤال عنها لا يقال كيف استوى ولم يقل مالك الكيف معدوم وإنما قال الكيف مجهول وهذا فيه نزاع بين أصحابنا وغيرهم من أهل السنة غير ان أكثرهم يقولون لا تخطر كفيته بال ولا تجرى ماهيته في مقال ومنهم من يقول ليس له كيفية ولا ماهية

فان قيل معنى قوله الاستواء معلوم ان ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم كما قاله بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه

قيل هذا ضعيف فان هذا من باب تحصيل الحاصل فان السائل قد علم ان هذا موجود في القرآن وقد تلا الآية وأيضا فلم يقل ذكر الاستواء في القرآن ولا اخبار الله بالاستواء وانما قال الاستواء معلوم فأخبر عن الاسم المفرد انه معلوم لم يخبر عن الجملة وأيضا فانه قال وكيف مجهول ولو اراد ذلك لقال معنى الاستواء مجهول أو تفسير الاستواء مجهول أو بيان الاستواء غير معلوم فلم ينف الا العلم بكيفية الاستواء لا العلم بنفس الاستواء وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه لو قال في قوله اني معكم اسمع وأرى كيف يسمع وكيف يرى لقلنا السمع والرؤيا معلوم وكيف مجهول ولو قال كيف كلم موسى تكليما لقلنا التكليم معلوم وكيف غير معلوم * وأيضا فان من قال هذا من أصحابنا وغيرهم من أهل السنة يقولون بأن الله فوق العرش حقيقة وان ذاته فوق ذات العرش لا ينكرون معنى الاستواء ولا يرون هذا من المتشابه الذي لا يعلم معناه بالكلية

ثم السلف متفقون على تفسيره بما هو مذهب أهل السنة قال بعضهم ارتفع على العرش علا على العرش وقال بعضهم عبارات أخرى وهذه ثابتة عن السلف قد ذكر البخاري في صحيحه بعضها في آخره في كتاب الرد على الجهمية

وأما التأويلات المحرفة مثل استولى وغير ذلك فهي من التأويلات المبتدعة لما ظهرت الجهمية وأيضا قد ثبت ان اتباع المتشابه ليس في خصوص الصفات بل في صحيح البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم

قال لعائشة يا عائشة اذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين
سمى الله فاحذرهم وهذا عام وقصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب
من اشهر الفضايافانه بلغه انه يسأل عن متشابه القرآن حتى رآه عمر
فسأل عمر عن الذاريات فذروا فقال ما سمك قال عبدالله صبيغ فقال
وأنا عبدالله عمر وضربه الضرب الشديد وكان ابن عباس اءأأأأ عليه
رجل في مسألة من هذا الجنس يقول مأأأأأ أن يصنع بك كما صنع
عمر بصبيغ وهذا لانهم رأوا ان غرض السائل ابتغاء الفتنة لا الاسترشاد
والاستفهام كما قال النبي عليه الصلاة والسلام اذا رأيت الذين يتبعون
ما تشابه منه وكما قال تعالى (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه
ابتغاء الفتنة) فما قبوهم على هذا القصد الفاسد كالذي يعارض بين آيات
القرآن وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال لا تضربوا
كتاب الله ببعضه ببعض فان ذلك يوقع الشك في قلوبهم ومع ابتغاء الفتنة
ابتغاء تأويله الذي لا يعلمه الا الله فكان مقصودهم مذموما ومطلوبهم
متمذرا مثل اغلوطات المسائل التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عنها

ومما يبين الفرق بين المذهبين والتأويل ان صبيغا سأل عمر عن
الذاريات وليست من الصفات وقد تكلم الصحابة في تفسيرها مثل علي
ابن أبي طالب مع ابن الكواء لما سأله عنها كره سؤاله لما رآه من قصده
ليكن على كات رعيته ملتوية عليه ليكن مطاعا فيهم طاعة عمر حتى
يؤدبه والذاريات والحاملات والخباريات والمقسمات فيها اشتباه لان

اللفظ يحتمل الرياح والسحاب والنجوم والملائكة ويحتمل غير ذلك اذ ليس في اللفظ ذكر الموصوف والتأويل الذي لا يعلمه الا الله هو أعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها ومتى تهب وأعيان السحاب وما تحمله من الامطار ومتى ينزل المطر وكذلك في الجاريات والمقسمات فهذا لا يعلمه الا الله وكذلك في قوله انا ونحن ونحوها من أسماء الله التي فيها معنى الجمع كما اتبعته النصارى فان معناه معلوم وهو الله سبحانه لكن اسم الجمع يدل على تعدد المعاني بمنزلة الاسماء المتعددة مثل العلم والقدير والسميع والبصير فان المسمى واحد ومعاني الاسماء متعددة فهكذا الاسم الذي لفظه الجمع

وأما التأويل الذي اختص الله به حقيقة ذاته وصفاته كما قال مالك والكيف مجهول فاذا قالوا ما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره قيل هذا هو التأويل الذي لا يعلمه الا الله

وما أحسن ما يعاد التأويل الى القرآن كله (فان قيل) فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا بن عباس اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل (قيل) أما تأويل الامر والنهى فذاك يعلمه واللام هنا للتأويل المعهود لم يقل تأويل كل القرآن فالتأويل المنفى هو تأويل الاخبار التي لا يعلم حقيقة مخبرها الا الله والتأويل المعلوم هو الامر الذي يعلم العباد تأويله وهذا كقوله (هل ينظرون الا تأويله يوم يأتي تأويله) وقوله (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله) فان المراد تأويل الخبر الذي فيه عن

المسـمـقبل فانه هو الذى ينتظر ويأتى ولما باتهم وأما تأويل
الامر والنهى فذلك فى الامر وتأويل الخبر عن الله
وعمن مضى ان أدخل فى التأويل
لا ينتظر والله سبحانه أعلم
وبه التوفيق

تمت الرسالة الاولى

وبابها الرسالة الثانية له أيضا

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه مسألة سئل عنها الشيخ الامام العالم شيخ الاسلام
وقطب الأئمة الاعلام ومن عمت بركانه أهل العراق والشام تقي الدين
أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني ثم الدمشقي
متع الله المسلمين ببركاته وكان بالديار المصرية * في رجل نقل عن بعض السلف
من الفقهاء انه قال أكل الحلال متعذر لا يمكن وجوده في هذا الزمان
ف قيل له لم ذلك فذكر ان وقعة المنصورة لم تقسم الغنائم فيها واختلطت
الاموال بالمعاملات بها ف قيل له ان الرجل يؤجر نفسه لعمل من الاعمال
المباحة ويأخذ أجرته حلال فذكر أن الدرهم في نفسه حرام ف قيل له
كيف قبل الدرهم التغير أولا فصار حراما بالسبب الممنوع ولم يقبل التغير
فيكون حلالا بالسبب المشرع فما الحكم في ذلك

فأجاب رضي الله عنه * الحمد لله * هذا القائل الذي قال أكل الحلال
متعذر لا يمكن وجوده في هذا الزمان غلط مخطيء في قوله باتفاق أئمة
الاسلام فان مثل هذه المقالة كان يقولها بعض أهل البدع وبعض أهل
الفقه الفاسد وبعض أهل النسك الفاسد فأنكر الأئمة ذلك حتي الامام
أحمد في ورعه المشهور كان ينكر مثل هذه المقالة وجاء رجل من
النسك فذكر له شيئا من هذا فقال انظر الى هذا الخبيث محرم
أموال المسلمين

وقال بلغني أن بعض هؤلاء يقول من سرق لم تقطع يده لأن المال
ليس بمعصوم ومثل هذا كان يقوله بعض المتسبين الى العلم من أهل

العصر بناء على هذه الشبهة الفاسدة وهو أن الحرام قد غلب على الاموال
لكثرة الفسوب والعقود الفاسدة ولم يتميز الحلال من الحرام
ووقعت هذه الشبهة عند طائفة من مصنفى الفقهاء فأفتوا بأن
الانسان لا يتناول الا مقدار الضرورة وطائفة لما رأوا مثل هذا الحرج
سدت باب الورع فصاروا نوعين المباحية لا يميزون بين الحلال والحرام
بل الحلال ماحل بأيديهم والحرام ماحرموه لانهم ظنوا مثل هذا الظن
الفاسد وهو أن الحرام قد طبق الارض ورأوا أنه لا بد للانسان من
الطعام والكسوة فصاروا يتناولون ذلك من حيث أمكن فلينظر الماقل
عاقبة ذلك الورع الفاسد كيف أورث الانحلال عن دين الاسلام وهؤلاء
يحكون في الورع الفاسد حكايات بعضها كذب بمن نقل ~~في~~ وبعضها غلط
كما يحكون عن الامام أحمد ان ابنه صالحا لما تولى القضاء لم يكن يخبز في
داره وان أهله خبزوا في تنوره فلم يأكل الخبز فألقوه في دجلة فلم يكن
يأكل من صيد دجلة

وهذا من أعظم الكذب والفرية على مثل هذا الامام ولا يفعل
مثل هذا الا من هو من أجهل الناس أو أعظمهم مكرأ بالناس واحتيالا
على أموالهم وقد نزهه الله عن هذا وهذا وكل عالم يعلم أن ابنه لم يتول
القضاء في حياته وانما تولاه بعد موته

ولكن كان الخليفة المتوكل قد أجاز أولاده وأهل بيته جوائز من
بيت المال فأمرهم أبو عبد الله أن لا يقبلوا جوائز السلطان فاعتذروا
اليه بالحاجة فقباها من قبلها منهم فترك الاكل من أموالهم والانتفاع

يسيرانهم في خبز أو ماء لكونهم قبلوا جوائز السلطان وسألوه عن هذا المال احرام هو فقال لا فقالوا أنجح منه فقال نعم وبين لهم انما امتنع منه لئلا يصير ذلك سبباً الى أن يداخل الخليفة فيما يريد كما قال النبي صلى الله عليه وسلم خذ العطاء ما كان عطاء فاذا كان عوضاً عن دين أحدكم فلا يأخذه ولو ألقى في دجلة الدم والميتة ولحم الخنزير وكل حرام في الوجود لم يحرم صيدها ولم تحرم

ومن الناس من آله الاقوال في الورع الى أمر اجتهد فيه في شاب على حسن قصده وان كان المشروع خلاف مافعله مثل من امتنع من أكل ما في الاسواق ولم يأكل الا ما ينبت في البراري ولم يأكل من أموال المسلمين وانما يأكل من أموال أهل الحرث وأمثال ذلك مما يكون فاعله حسن القصدوله فيما فعل تأويل لكن الصواب المشروع خلاف ذلك فان الله سبحانه خلق الخلق لعبادته وأمرهم بذلك وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً) وقال (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم) ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يده الى السماء يارب يارب ومطعمه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فاني استجاب لذلك فقد بين صلى الله عليه وسلم ان الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين من أكل الطيبات كما أمرهم بالعمل الصالح والعمل الصالح لا يمكن الا بأكل وشرب ولباس وما يحتاج اليه العبد من سكن ومركب وسلاح يقاتل به وكراع

يقاتل عاياه وكتب يتعلم منها وأمثال ذلك مما لا يقوم ما أمر الله به إلا به
ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب فإذا كان القيام بالواجبات فرضاً على
جميع العباد وهي لا تتم إلا بهذه الأموال فكيف يقال إنه قليل بل هو
كثير غالب بل هو الغالب على أموال الناس ولو كان الحرام هو الأغلب
والدين لا يقوم في الجمهور إلا به للزم أحد أمرين إما ترك الواجبات من
أكثر الخلق وإما إباحة الحرام لأكثر الخلق وكلاهما باطل والورع
من قواعد الدين ففي الصحيح عن عثمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور متشابهات لا يعلمهن
كثير من الناس فمن ترك الشبهات استبرأ عرضه ودينه ومن وقع في الشبهات
وقع في الحرام كالزاعج يرمى حول الحصى يوشك أن يواقع الأوان لكل
ملك حمى الأوان حمى الله محارمه الأوان في الجسد مضغة إذا صلحت
صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب
وفي الحديث الآخر دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ورأي تمر
ساقطة فقال لولا أخاف أن تكون من الصدقة لاكلتها وهذا مبسوط
في غير هذا الموضع وهذا يتبين بذكر أصول
أحدها أنه ليس كل ما اعتقد فقيه معين أنه حرام كان حراماً إنما
الحرام ما ثبت تحريمه بالكتاب أو السنة أو الإجماع أو قياس مرجح
لذلك وما تنازع فيه العلماء رد إلى هذه الأصول ومن الناس من يكون
نشأ على مذهب امام معين أو استفتى فقيهاً معيناً أو سمع حكاية عن بعض
الشيوخ فيريد أن يحمل المسلمين كلهم على ذلك وهذا غلط ولهذا انظار

منها مسألة المغانم فان السنة أن تجمع وتحس وتقسم بين الغانمين بالعدل وهل يجوز للامام أن ينقل من أربعة أخماسها في قولان فذهب فقهاء الثغور وأبي حنيفة وأحمد وأهل الحديث أن ذلك يجوز ما في السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم نقل في بدائه الربع بعد الخمس ونقل في رجعه الثالث بعد الخمس

وقال سعيد بن المسيب ومالك والشافعي لا يجوز ذلك بل يجوز عند مالك التنقيط من الخمس ولا يجوز عند الشافعي الا من خمس الخمس وكان أحمد يعجب من سعيد بن المسيب ومالك كيف لم تبلغهما هذه السنة مع وفور علمهما

وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية قبل نجد فبلغت سهامنا اثنا عشر بعيراً ومعلوم أن السهم اذا كان اثني عشر بعيراً لم يحتسب خمس الخمس أن يخرج منه لكل واحد بعير فان ذلك لا يكون الا اذا كان السهم أربعة وعشرين بعيراً وكذلك اذا فضل الامام بعض الغانمين على بعض لمصلحة واحدة كما أعطي النبي صلى الله عليه وسلم سائمة بن الاكوع في غزوة ذي قرد سهم راجل وفارس فان ذلك يجوز في أصح قولي العلماء ومنهم من لا يجزئه كما تقدم

وكذلك اذا قال الامام من أخذ شيئاً فهو له ولم تقسم الغنائم فهذا جائز في أحد قولي العلماء وهو ظاهر مذهب أحمد ولا يجوز في القول الآخر وهو المشهور من مذهب الشافعي وفي كل من المذهبين خلاف

وعلى مثل هذا الأصل تنبني الغنائم في الأزمان المتأخرة مثل الغنائم التي كان يغنمها السلاجقة الأتراك والغنائم التي غنمها المسلمون من النصاري من ثغور الشام ومصر فإن هذه أفتى بعض الفقهاء كأبي محمد الجويني والنواوي أنه لا يحل لمسلم أن يشتري منها شيئاً ولا يطاء منها فرجاً ولا يملك منها مالا ولزم من هذا القول من الفساد ما لله به عليم فعارضهم أبو محمد بن سباع الشافعي فأفتى أن الإمام لا يجب عليه قسمة المغنم بحال ولا تخميد بها وإن له أن يفضل الراجل وإن يحرم بعض الغانمين ويخص بعضهم وزعم أن سيرة النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي ذلك وهذا القول خلاف الإجماع والذي قبله باطل ومنكر أيضاً فكلاهما انحراف والصواب في مثل هذه أن الإمام إذا قال من أخذ شيئاً فهو له فإن قيل بجواز ذلك فمن أخذ شيئاً ملكه وعليه تخميسه وإن كان الإمام لم يقل ذلك ولم يهبهم المغنم بل أراد منها مالا يسوغ بالاتفاق أو قيل أنه يجب عليه أن يقسم بالعدل ولا يجوز له الاذن بالانتهاب فهنا المغنم مال مشترك بين الغانمين ليس لغيرهم فيها حق فمن أخذ منها مقدار حقه جاز له ذلك وإذا شك في ذلك فاما أن يحتاط ويأخذ بالورع المستحب أو يبني على غالب ظنه ولا يكلف الله نفساً الا وسعها وكذلك المزارعة على أن يكون البذر من العامل التي يسميها بعض الناس المخابرة وقد تنازع فيها الفقهاء لكن ثبت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة جوازها فإنه عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع على أن يسروها من أموالهم وأما نهيه عن المخابرة فقد جاء مفسراً في الصحيح

فان المراد به أن يشترط للمالك زرع بقعة بعينها وكذلك كراء الارض بجزء من الخارج منها فجوزه أبو حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور عنه ونهى عنه مالك وأحمد في رواية ونظائر ذلك كثيرة فهذا يبين

الاصل الثاني ان المسلم اذا عامل معاملة يعتقد هو جوازها وقبض المال جاز لغيره من المسلمين أن يعامله في مثل ذلك المال وان لم يعتقد جواز تلك المعاملة فانه قد ثبت ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه رفع اليه ان بعض عماله يأخذ خمرأ من أهل الذمة عن الجزية فقال قاتل الله فلانا أما علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها وباعوها وأكلوا أثمانها ثم قال عمر ولو هم بيدها وخندوا منهم أثمانها فامر عمر أن يأخذوا من أهل الذمة الدراهم التي باعوا بها الخمر لانهم يعتقدون جواز ذلك في دينهم ولهذا قال العلماء ان الكفار اذا تعاملوا بينهم بمعاملات يعتقدون جوازها وتقابضوا الاموال ثم أسلموا كانت تلك الاموال لهم حلالا وان تحاكموا اليها أقررتاها في أيديهم سواء تحاكموا قبل الاسلام أو بعده وقد قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين) فامرهم بترك ما بقى في الذم من الربا ولم يأمرهم برد ما قبضوه لانهم كانوا يستحلون ذلك والمسلم اذا عامل معاملات يعتقد جوازها كالخيل الربوية التي يفتى بها من يفتى من أصحاب أبي حنيفة وأخذ ثمنه أو زارع علي ان البذر من العامل أو أكرى الارض بجزء

من الخارج منها ونحو ذلك وقبض المال جاز لغيره من المسلمين أن يعامله في ذلك المال وإن لم يعتقد جواز تلك المعاملة بطريق الأولى والأخرى ولو أنه تبين له فيما بعد رجحان التحريم لم يكن عليه اخراج المال الذي كسبه بتأويل سائغ فإن هذا أولى بالعفو والعذر من الكافر المتأول ولما ضيق بعض الفقهاء هذا على بعض أهل الورع ألجأه إلى أن يعامل الكفار ويترك معاملة المسلمين ومعلوم أن الله ورسوله لا يأمر المسلم أن يأكل من أموال الكفار ويدع أموال المسلمين بل المسلمون أولى بكل خير والكفار أولى بكل شر

الأصل الثالث أن الحرام نوعان * حرام لوصفه كاللينة والدم ولحم الخنزير فهذا إذا اختلط بالماء والمائع وغيره من الأطعمة وغير طعمه أو لونه أو ريحه حرمه وإن لم يفسره ففيه نزاع ليس هذا موضعه * والثاني الحرام لكسبه كالماخوذ غصبا أو بعقد فإد هذا إذا اختلط بالحلال لم يحرمه فلو غصب الرجل دراهم أو دنانير أو دقيقا أو حنطة أو خبزا وخلط ذلك بماله لم يحرم الجميع لأعلى هذا ولا على هذا بل إن كانا متماثلين أمكن أن يقسموه ويأخذ هذا قدر حقه وهذا قدر حقه وإن كان قد وصل إلى كل منهما غير مال الآخر الذي أخذ الآخر نظيره وهل يكون الخلط كالإتلاف فيه وجهان في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما * أحدهما أنه كالإتلاف فيعطيه مثل حقه من أين أحب * والثاني أن حقه باق فيه فلا مال لك أن يطلب حقه من المختلط فهذا أصل نافع فإن كثير آمن الناس يتوهم أن الدراهم المحرمة إذا اختلطات

بالدراهم الحلال حرم الجميع فهذا خطأ وإنما تورع بعض العلماء فيما إذا كانت قليلة وأما مع الكثرة فما أعلم فيه نزاعاً

الأصل الرابع المأل إذا تمذر معرفة ملكه صرف في مصالح المسلمين عند جماهير العلماء كمالك وأحمد وغيرهما فإذا كان بيد الإنسان غصوب أو عواري أو ودائع أو رهون قد يؤس من معرفة أصحابها فإنه يتصدق بها عنهم أو يصرفها في مصالح المسلمين أو يسلمها إلى قاسم عادل يصرفها في مصالح المسلمين المصالح الشرعية ومن الفقهاء من يقول يوقف أبداً حتى يتبين أصحابها ولصواب الأول فإن حبس المال دائماً لمن لا يرجي لافائدة فيه بل هو تعرض لهلاك المال واستيلاء الظلمة عليه وكان عبد الله بن مسعود قد اشترى جارية فدخل بيته ليأتي بالثمن فخرج فلم يجد البائع فجعل يطوف على المساكين ويتصدق عليهم بالثمن ويقول اللهم عن رب الجارية فإن قبل فذاك وإن لم يقبل فهو لي وعلي له مثله يوم القيامة وكذلك أفقي بعض التابعين من غل من الغنime وتاب بعد تفرقهم أن يتصدق بذلك عنهم ورضى بهذه الفتيا الصحابة والتابعون الذين بلغتهم كعواوية وغيره من أهل الشام وهذا يبين

الأصل الخامس وهو الذي يكشف سر المسئلة وهو أن المجهول في الشريعة كالمعدوم والممجوز عنه فإن الله سبحانه وتعالى قال (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وقال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم قاله إذا أمرنا بأمر كان

ذلك مشروطاً بالقدرة عليه والتمكن من العمل به فما عجزنا عن معرفته
أو عن العمل به سقط عنا ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لم في اللقطة
فإن جاء صاحبها فأدّها إليه والا فهي مال الله يؤتيه من يشاء فهذه اللقطة
كانت ملكاً للمالك ووقعت منه فلما تمذر معرفة مالكمها قال النبي صلى
الله عليه وسلم هي مال الله يؤتيه من يشاء فدل ذلك على أن الله شاء أن
يزيل عنها ملك ذلك المالك ويعطيها لهذا الملتقط الذي صرفها سنة ولا
نزاع بين الأئمة أنه بعد تعريف السنة يجوز للملتقط أن يتصدق بها
وكذلك له أن يملكها إن كان فقيراً أو هل له التملك مع الغنى ففيه قولان
مشهوران ومذهب الشافعي وأحمد أنه يجوز ذلك وأبو حنيفة لا يجوز
ولو مات رجل ولم يعرف له وارث صرف ماله في مصالح المسلمين وإن
كان في نفس الأمر له إرث غير معروف حتى لو تبين الوارث يسلم إليه
ماله وإن كان قبل تبينه يكون صرفه إلى من يصرفه جائزاً وأخذه له
غير حرام مع كثرة من يموت وله عصبية بعد لم تعرف وإذا تبين هذا
فيقال ما في الوجود من الأموال المنصوبة والمقبوضة بمقود لا تباح
بالقبض إن صرفه المسلم اجتنبه فمن علمت أنه سرق مالا أو خافه في أمانته
أو غصبه فأخذه من المنصوب فهذا بغير حق لم يجز لي أن أخذه منه
لا بطريق الهبة ولا بطريق المعاوضة ولا وفاء عن أجره ولا ببيع ولا
وفاء عن قرض فإن هذا غير مل ذلك المظلول وأما إن كان ذلك المال
قبضه بأوّل سائغ في مذهب بعض الأئمة جاز لي أن أستوفيه من ثمن
المبيع والأجرة والقرض وغير ذلك من الديون وإن كان مجهول الحال

فالمجهول كالمعدوم والاصل فيما بيد المسلم ان يكون ماله ان ادعى انه ملكه أو يكون ولها عليه كناظر الوقف وولي اليتيم وولي بيت المال أو يكون وكلا فيه وما تصرف فيه المسلم أو الذمي بطريق الملك أو الولاية جاز تصرفه فاذا لم أعلم حال ذلك المال الذي بيده بذيت الامر على الاصل ثم ان كان ذلك الدرهم في نفس الامر قد غصبه هو ولم أعلم أنا كنت جاهلا بذلك والمجهول كالمعدوم فليس أخذنى الثمن المبيع وأجرة العمل وبذل القرض بدون أخذنى اللقطة فان اللقطة أخذتها بغير عوض ثم لم أعلم مالهما وهذا المال لأعلم له مالكا غير هذا وقد أخذته عوضا عن حق فكيف يحرم هذا على لكن ان كان ذلك الرجل معروفا بأن في ماله حراما ترك معاملته ورعا وان كان أكثر ماله حراما ففيه نزاع بين العلماء وأما المسلم المستور فلا شبهة في معاملته أصلا ومن ترك معاملته ورعا كان قد ابتدع في الدين بدعة ما أنزل الله بها من سلطان وبهذا يتبين الحكم في سائر الاموال فان هذا الغالط يقول ان هذه الاحكام والالبان التي تؤكل قد تكون في الاصل قد نهيت أو غصبت فيقال المجهول كالمعدوم فاذا لم نعلم ان ذلك في حقنا كأنه لم يكن وهذا لان الله انما حرمه من المعاملات الفاسدة لما فيها من الظلم فان الله تعالى يقول في كتابه العزيز (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ان الله قوي عزيز) والغصب وأنواعه والسرقه والخيانة داخل في الظلم واذا كان كذلك فهذا

المظلوم الذي أخذ ماله بغير حق لم يبيع (١) أجره وأخذ منه والمشتري لا يعلم بذلك ثم ينقل من المشتري الى غيره ثم الى غيره ويعلم أن أولئك لم يظلموه وإنما ظالمه من اعندى عليه ولكن لو علم بهم فهل له مطالبتهم بما لم ياتزموا ضمانه على قولين للعلماء أحدهما أنه ليس له ذلك

مثال ذلك ان الظالم اذا أودع ماله عند من لا يعلم أنه غاصب فتلفت الوديعة فهل للمالك أن يطالب المودع على قولين أحدهما أنه ليس له ذلك ولو أطمع المال الضيف لم يعلم بالظلم ثم علم المالك فهل له مطالبة الضيف على قولين أحدهما ليس له مطالبة ومن قال ان له مطالبة لا يقول انه أكله حرام بل يقول لا اثم عليه في أكله وإنما عليه أداء ثمنه بمنزلة ما اشتراه وصاحب القول الصحيح يقول لا اثم عليه في أكله ولا ضرر عليه لصاحبه بحال وإنما الغرم على الغاصب الظالم الذي أخذه منه بغير حق فاذا نظرنا الى مال معين بيد انسان لا يعلم أنه مغصوب ولا مقبوض قبضاً لا يفيد معاملة المالك واستوفينا منه أو استهيناه منه أو استوفينا عن أجره أو بدل قرض لا اثم علينا في ذلك بالاتفاق وان كان في نفس الامر قد مرقه أو غصبه ثم اذا علمنا فيما بعد انه مسروق فعلى أصح القولين لا يجب علينا الا ما التزمناه بالعقد أى لا يستقر علينا الا ضمان ما التزمناه بالعقد فلا يستقر علينا ضمان ما أهدي أو وهب ولا ضمان أكثر من اليمين وكذلك الاجرة وبديل القرض اذا كنا قد تصرفنا فيها لم يستقر علينا ضمان بدله لكن تنازع الفقهاء هنا في مسألة وهي انه هل للمالك تضمين هذا المغرور الذي تلف المال تحت

يده ثم يرجع الى الغارم بما غرمه بغيره أم ليس له مطالبة المغرور
الا بما يستقر عليه ضمانه على قولين هما روايتان عن أحمد ومثل هذا
لو نصب رجل جارية فاشتراها منه انسان واستولدها أو وهبه اياها فقد
اتفق الصحابة والائمة على ان ولدها من المغرور يكونون أحرارا لان
الواطيء لا يعلم انها مملوكة لغيره بل اعتقد انها مملوكة مع اتفاقهم ان الولد
يتبع أمه في الحرية والرق ويتبع أباه في النسب والولاء ومع هذا
فجعلوا ابنه حرا لكون الوالد لم يعلم والمجهول كالممدوم وأوجبوا السيد
الجارية بدل الولد لانه كان يستحقه لولا المغرور فاذا خرجوا عن ملكه
بغير حق كان له بدلهم وأوجبوا له مهرأمة وقالوا في أصح القولين
ان هذا يلزم الغارم الظالم الذي غصب الجارية وباعها لا يلزم المغرور
المشتري الا ما التزمه بالعقد وهو بالثمن فقط ثم هل لصاحبها أن يطالب
المغرور بفساد الولد والمهر ثم يرجع به للمغرور على الغارم الظالم أم ليس
له الا مطالبة الغارم الظالم على قولين هما روايتان عن أحمد ولا نزاع
بين الامة ان وطنه ليس بمحرام وان ولده ولد رشده لا ولد عنه فهو
ولد حلال لا ولد زنا وكذلك في سائر هذه الصور لم يتنازعوا انه لا اثم
على الآكل ولا على اللابس ولا على الواطيء الذي لم يعلم وانما تنازعوا
في الضمان لان الضمان من باب العدل الواجب في حقوق الآدميين
وهو يجب في العمد والخطأ (وما كان المؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ
ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسامة الى أهله الا
أن يصدقوا) فقاتل النفس خطأ لا يائثم ولا يفسق بذلك ولكن عليه

الدية وكذلك من أئلف مالا مقصوبا خطأ فمليه بدله ولا اثم عليه
 فقد تبين ان الاثم منتف مع عدم العلم
 وحديث جميع الاموال التي بأيدي المسلمين واليهود والنصارى
 التي لا يعلم بدلالة ولا اشارة أنها مغضوبة أو مقبوضة قبضا لا يجوز
 مع معاملة القبايض فانه يجوز معاماتهم فيها بلا ريب ولا تنازع في ذلك
 بين الأئمة أعلامه

ومعلوم ان غالب أموال الناس كذاك والقبض الذي لا يفيد الملك
 هو الظلم المحض فاما المقبوض بعقد فاسد كالربا والميسر ونحوها فهو هل
 يفيد الملك على ثلاثة أوال للفقهاء أحدها أنه يفيد الملك وهو مذهب
 أبي حنيفة والثاني لا يفيدده وهو مذهب الشافعي وأحمد في المعروف
 من مذهبه والثالث انه من باب أفاد الملك وان أمكن رده الى مالكه
 ولم يتغير في وصف ولا سعر لم يفد الملك وهو المحكي عن مذهب
 مالك وهذه الامور والقواعد قد بسطناها في غير هذا الجواب ولكن
 نبهنا على قواعد شريفة تفتح باب الاشتباه في هذا الأصل الذي هو
 أحد أصول الاسلام كما قال الامام أحمد وغيره ان أصول الاسلام
 تدور على ثلاثة أحاديث قوله الحلال بين والحرام بين وقوله انما
 الاعمال بالنيات وقوله من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد فان
 الاعمال اما مأمورات واما محظورات والاول فيه ذكر المحظورات
 والمأمورات اما قصد القلب وهو النية وأما العمل الظاهر وهو الم شروع
 الموافق للسنة كما قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى (ليلوكم أيكم

أحسن عملاً قال أخلصه وأصوبه قالوا يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه
قال ان العمل اذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل وان كان صواباً
ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً والخالص ان يكون لله
والصواب ان يكون على السنة

فتبين ان ما ذكره هذا القائل الذي قال أكل الحلال متعذر ولا
يمكن وجوده في هذا الزمان قوله خطأ مخالفاً للاجماع بل الحلال هو
الغالب على أموال الناس وهو أكثر من الحرام وهذا القول قديقوله
طائفة من المتفقهة المتصوفة وأعرف من قاله من كبار المشايخ بالعراق
ولعله من أولئك انتقل الى بعض شيوخ مصر ثم الذي قال ذلك لم يرد
أن يسد باب الاكل بل قال الورع حينئذ لا سبيل اليه ثم ذكر ما يأتي
فيما يفعل ويترك لم يحضرني الآن

فليتدبر العاقل وليعلم انه من خرج عن القانون النبوي الشرعي
المحمدي الذي دل عليه الكتاب والسنة وأجمع راف الامة وأئمتها
احتاج الى أن يضع قانوناً آخر متناقضاً يردد العقل والدين لكن من
كان مجتهداً امتحن بطاعة الله ورسوله فان الله يشبهه على اجتهاده ويفقر
له خطاه (ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في
قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم).

وما ذكره من ان وقعة المنصورة لما لم تقسم فيها المغانم واختلطت
فيها المغانم دخلت الشبهة

الجواب عنه من كلامين* أحدهما ان يقال الذي اختلط بأموال

الناس من الحرام المحض كالغصب الذي يغصبه القادرون من الولاة والقطاع أو أهل الفتن وما يدخل في ذلك من الخيانة في المعاملات أكثر من ذلك بكثير لاسيما في هذه البلاد المصرية فإنها أكثر من الشام والمغرب ظلما كظلم بعضهم بعضاً في المعاملات بالخيانة والغش وجحد الحق والكثرة ما فيها من ظلم قطاع الطريق والفلأحين والاعراب ولكثرة ما فيها من الظلم الموضوع من المذولين بغير حق فاحالة التحريم على هذا الأمر أولى من إحالته على المغانم

الثاني أن تلك المغانم قد ذكرنا مذهب الفقهاء فيها وبيننا أن الصحيح أن الإمام إذا أذن في الأخذ من غير قسم جاز وأنه إذا لم يجوز فمن أخذ مقدار حقه جاز وإن أخذ من أحد أكثر من حقه وفقد رده على أصحابه إدم العلم بهم فإنه يتصدق به عنهم وأنه لو لم يتصدق به عنهم وأنصرف فيه فمضى وصل إليه منه شيء لم يعلم بحالته لم يكن محرماً عليه ولا عايه فيه ثم وهذا الحكم جار في سائر الغنوب المذكورة وتبين بما ذكرناه أن من آجر نفسه أو دوابه أو عقاره أو ما يتعلقه وأخذ الثمن والاجرة لم يحرم عايه سواء علم ذلك الثمن والاجرة حلالاً للمالك أو لم يعلم حاله بأن كان مستورا وإن علم أنه غصب تلك الدراهم أو سرقها أو قبضها بوجه لا يبيح أخذها به لم يجوز أخذها عن ثمنه وأجرته مع أن هذا فيه نزاع بين الفقهاء نضيق هذه الورقة عن بسطه

وأما قول القائل الدرهم كيف قبل التغير وصار حراماً بالسبب

الممنوع ولم يقبل التغير فيصير حلالاً بالسبب المشروع
 فيقال له بل قبل التغير فيما حرم لوصفه لا بما حرم لكسبه فالاول
 مثل الخمر فانها لما كانت عـمـيـراً لم تنصر حلالاً طاهراً فلما تخمر كان
 حراماً نجساً فاذا تحللت بفعل الله من غير قصد لتخليتها كانت خل
 خمر حلالاً طاهراً باتفاق العلماء وانما تنازعوا فيها اذا قد تخمرها
 وتنازعوا في سائر النجاسات كالخنزير اذا صار ملحاً والنجاسة اذا
 صارت رماداً فقل لا يطهر كقول الشافعي واحمد القولين في مذهب
 مالك وأحمد والثاني مثل المال المغصوب هو حرام لانه قبض بالظلم فاذا
 قبض بحق أبيح مثل أن يأذن فيه المالك للغاصب أو يهبه اياه أو يبيعه
 منه أو يقبضه المالك أو وليه أو وكيله ثم الغاصب اذا أعطاه

لمن لا يعلم انه مغصوب كان قبضه بحق لان الله

لم يكلفه مالا يعلم وكذلك بين قبضه من

القباض بحق وقد تقدم الكلام

في الضمان والله أعلم

تمت الرسالة الثانية

وبابها الرسالة الثالثة له أيضا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور
أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا
هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً
عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
(فعل) في زيارة بيت المقدس ثبت في الصحيحين عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام
والمسجد الأقصى ومسجدي هذا وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد
وأبي هريرة وقد روي من طرق أخرى وهو حديث مستفيض متلقي
بالقبول أجمع أهل العلم على صحته وتلقيه بالقبول والتصديق واتفق علماء
المسلمين على استحباب السفر إلى بيت المقدس للعبادة المشروعة فيه
كالصلاة والدعاء والذكر وقراءة القرآن والاعتكاف وقد روي من
حديث رواد الحاكيم في صحيحه أن سليمان عليه السلام سأل ربه ثلاثاً ملكاً
لا ينبغي لأحد من بعده - أنه حكماً يوافق حكمه وسأله أنه لا يؤم أحد هذا
البيت لا يريد إلا الصلاة فيه الا غفر له ولهذا كان ابن عمر رضي الله عنه
يأتي إليه فيمضي فيه ولا يشرب فيه ماء لتصيبه دعوة سليمان لقوله لا يريد
إلا الصلاة فيه فان هذا يقتضي اخلاص النية في السفر إليه ولا يأتيه
اغرض دنيوي ولا بدعة

وتتازع العلماء فيمن نذر السفر إليه في الصلاة فيه أو الاعتكاف
فيه هل يجب عليه الوفاء بنذره على قولين مشهورين وهما قولان للشافعي

أحدهما يجب الوفاء بهذا النذر وهو قول الاكثرين مثل مالك وأحمد
ابن حنبل وغيرهما واثنان لا يجب وهو قول أبي حنيفة فان من أصله
أنه لا يجب بالنذر الا ما كان من جنسه واجب بالشرع فلهذا يوجب نذر
الصلاة والصيام والصدقة والحج والعمرة فان من جنسها واجب بالشرع
وواجب نذر الاعتكاف فان الاعتكاف لا يصح عنده الا بصوم وهو
مذهب مالك وأحمد في أحد الروايتين عنه واما الاكثرون فيحتجون
بما رواه البخاري في صحيحه عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال من نذر أنه يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى
الله فلا يعصه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالوفاء بالنذر لكل من نذر
أن يطيع الله ولم يشترط أن تكون الطاعة من جنس الواجب بالشرع
وهذا القول أصح وهكذا النزاع لو نذر السفر الى مسجد النبي صلى
الله عليه وسلم مع أنه أفضل من المسجد الأقصى واما لو نذر ابتداء
المسجد الحرام لحج أو عمرة وجب عليه الوفاء بنذره باتفاق العلماء
والمسجد الحرام أفضل المساجد ويلىه مسجد النبي صلى الله عليه
وسلم ويلىه المسجد الأقصى وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال صلاة في مسجدى هذا خير أمن ألف صلاة فيما سواه
من المساجد الا المسجد الحرام

والذي عليه جمهور العلماء أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل
منها في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي أحمد والنسائي وغيرهما
عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف

صلاة وأما في المسجد الأقصى فقد روى أنها بخمسين صلاة وقيل بخمسة
صلاة وهو أشبه

(ولو نذر السفر إلى قبر الخليل عليه السلام) أو قبر النبي صلى
الله عليه وسلم أو إلى الطور الذي كلم الله عليه موسى عليه السلام أو إلى
جبل حراء الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعبد فيه وجاءه الوحي
فيه أو الغار المذكور في القرآن أو غير ذلك من المقابر والمقامات والمشاهد
المضافة إلى بعض الأنبياء والمشايخ أو إلى بعض المغارات أو الجبال لم يجب
الوفاء بهذا النذر باتفاق الأئمة الأربعة فإن السفر إلى هذه المواضع منهى
عنه لنهي النبي صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد
فاذا كانت المساجد التي هي من بيوت الله التي أمر فيها بالصلوات الخمس
قد نهى عن السفر إليها حتى مسجد قباء الذي يستحب لمن كان بالمدينة
أن يذهب إليه لما ثبت في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأتي قباء كل سبت راكباً ومشياً وروى
الترمذي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من تطهر في بيته
فحسن الطهور ثم أتى مسجد قباء لا يريد إلا الصلاة فيه كان له كعمرة
قال الترمذي حديث حسن صحيح

فاذا كان مثل هذا ينهى عن السفر إليه وينهى عن السفر إلى الطور
المذكور في القرآن وكما ذكر مالك بالمواضع التي لم تبني للصلوات الخمس
بل ينهى عن اتخاذها مساجد فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال في مرض موته لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا آثار

أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا قالت عائشة ولو لا ذلك لأبرز قبره وإن
كره أن يتخذ مسجداً وفي صحيح مسلم وغيره عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا
القبور مساجد فاني أنهاركم عن ذلك ولهذا لم تكن الصحابة يسافرون
إلى شيء من مشاهد الأنبياء لا مشهد إبراهيم الخليل عليه السلام ولا
غيره والنبي صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج صلى في بيت المقدس ركعتين
كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح ولم يصل في غيره وأما ما يرويه بعض
الناس من حديث المعراج أنه صلى في المدينة وصلى عند قبر موسى
عليه السلام وصلى عند قبر الخليل فكل هذه الأحاديث مكذوبة موضوعة
وقد رخص بعض المتأخرين في السفر إلى المشاهد ولم ينقلوا ذلك
عن أحد من الأئمة ولا احتجوا بحجة شرعية

(فصل في العبادات المشروعة في المسجد الأقصى) هي من جنس
العبادات المشروعة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وغيره من سائر
المساجد إلا المسجد الحرام فإنه يشرع فيه زيادة على سائر المساجد
بالطواف بالكعبة واستلام الركنين اليمانيين وتقبيل الحجر الأسود وأما
مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى وسائر المساجد فلا يس
فيها ما يطاف فيه ولا فيها ما يتسبح به ولا ما يقبل فلا يجوز لأحد أن يطوف
بحجرة النبي صلى الله عليه وسلم ولا بغير ذلك من مقابر الأنبياء والصالحين
ولا بصخرة بيت المقدس ولا بغير هؤلاء كالقبة التي فوق جبل عرفات
وأمثالها بل ليس في الأرض مكان يطاف به كما يطاف بالكعبة

(ومن اعتقد ان الطواف بغيرها) مشروع فهو شر ممن يعتقد جواز الصلاة الى غير الكعبة فان النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر من مكة الى المدينة صلى بالمسلمين ثمانية عشر شهراً الى بيت المقدس فكانت قبلة المسلمين هذه المدة ثم ان الله حول القبلة الى الكعبة وأنزل الله في ذلك القرآن كما ذكر في سورة البقرة وصلى النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون الى الكعبة وصارت هي القبلة وهي قبلة ابراهيم وغيره من الانبياء فمن اتخذ الصخرة اليوم قبلة يصلي اليها فهو كافر مرتد يستتاب فان تاب والا قتل مع أنها كانت قبلة لكن نسخ ذلك فكيف بمن اتخذها مكاناً يطاق به كما يطاق بالكعبة والطواف بغير الكعبة لم يشرعه الله وكذلك من قصد أن يسوق اليها غنماً أو بقرأً لذبجها هناك ويعتقد ان الاضحية فيها افضل وان يخلق فيها شعره في العيد أو ان يسافر اليها ليعرف بها عشية عرفه فهذه الامور التي يشبه بها بيت المقدس في الوقوف والطواف والذبح والخلق من لبدع والضلالات ومن فعل شيئاً من ذلك معتقداً ان هذا قربية الى الله فانه يستتاب فان تاب والا قتل كما لو صلى الى الصخرة معتقداً ان استقبالها في الصلاة قربية كاستقبال الكعبة ولهذا بنى عمر بن الخطاب معلى المسلمين في مقدم المسجد الاقصى

(فان المسجد الاقصى) اسم لجميع المسجد الذي بناه سليمان عليه السلام وقد صار بعض الناس يسمي الاقصى المصلى الذي بناه عمر بن الخطاب رضى الله عنه في مقدمه والصلاة في هذا المصلى الذي

بناه عمر للمسلمين أفضل من الصلاة في سائر المساجد فان عمر بن الخطاب
 لما فتح بيت المقدس وكان على الصخرة زبالة عظيمة لان النصارى كانوا
 يقصدون اهانتها مقابلة لليهود الذين يصلون اليها فأمر عمر رضى الله عنه
 بإزالة النجاسة عنها وقال لكعب الاحبار أين ترى أن نبقى مصلى لمسلمين
 فقال خلف الصخرة فقال يا ابن اليهودية خالطتك يهودية بل ابنه امامها
 فان لنا صدور المساجد ولهذا كان أئمة الامة اذا دخلوا المسجد قصدوا
 الصلاة في المصلى الذى بناه عمر وقد روى عن عمر رضى الله عنه أنه
 صلى في محراب داود وأما الصخرة فلم يملعها عمر رضى الله عنه
 ولا الصحابة ولا كان على عهد الخلفاء الراشدين عليها قبسة بل كانت
 مكشوفة في خلافة عمر وعثمان وعلى ومعاوية يزيد ومروان ولكن
 لما تولى ابنه عبد الملك الشام ووقع بينه وبين ابن الزبير الفتنة كان الناس
 يحجون فيجتمعون بابن الزبير فأراد عبد الملك أن يصرف الناس عن
 ابن الزبير فبنى القبة على الصخرة وكساها في الشتاء والصيف ليرغب
 الناس في زيارة بيت المقدس ويشغلوا بذلك عن اجتماعهم بابن الزبير
 وأما أهل العلم من الصحابة والتابعين لهم باحسان فلم يكونوا يعظمون
 الصخرة فانها قبله منسوخة كما ان يوم السبت كان عبداً في شريعة موسى
 عليه السلام ثم نسخ في شريعة محمد صلى الله عليه وسلم بيوم الجمعة
 فليس للمسلمين أن يخصوا يوم السبت ويوم الاحد بعبادة كما تفعل
 اليهود والنصارى وكذلك الصخرة انما يعظمها اليهود وبعض انصارى
 (وما يذكروه بعض الجهال فيها) من ان هناك أثر قدم النبي صلى

الله عليه وسلم وأثر عمامته وغير ذلك فكله كذب وأكذب منه من
يظن أنه موضع قدم الرب وكذلك المكان الذي يذكر أنه مهد عيسى
عليه السلام كذب وإنما كان موضع معمودية النصارى وكذا من زعم
أن هناك الصراط والميزان أو أن السور الذي يضرب به بين الجنة والنار
هو ذلك الحائط المبنى شرقي المسجد وكذلك تعظيم السلسلة أو موضعها
ليس مشروعا

(فصل) وليس بيت المقدس مكان يقصد للعبادة سوى المسجد
الاقصى لكن إذا زار قبور الموتى وسلم عليهم وترحم عليهم كما كان النبي
صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه فحسن فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان
يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقول أحدهم السلام عليكم أهل الديار
من المؤمنين والمؤمنات وأنا إن شاء الله بكم لأحقون ويرحم الله المتقدمين
مننا ومنكم والمساخرين نسأل الله لنا ولكم العافية اللهم لا تحرمنا أجرهم
ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم

(فصل) وأما زيارة معابد الكفار مثل الموضع المسمى بالقمامة
أو بيت لحم أو صهيون أو غير ذلك مثل كنائس النصارى فمنهي عنها فمن
زار مكاناً من هذه الامكنة معتقداً أن زيارته مستحبة والعبادة فيه أفضل
من العبادة في بيته فهو ضال خارج عن شريعة الاسلام يستتاب فإن
تاب والا قتل وأما إذا أدخلها الانسان لحاجة وعرضت له الصلاة فيها
فللعلماء فيها ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره قيل تنكره الصلاة فيها
مطلقاً واخثاره ابن عقيل وهو منقول عن مالك وقيل تباح مطلقاً وقيل

ان كان فيها صور تنهي عن الصلاة والا فلا وهذا منصوص عن أحمد وغيره وهو مروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وغيره فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدخل ملائكة بيت فيه صورة ولما فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة كان في الكعبة تماثيل فلم يدخل الكعبة حتى محبت تلك الصور والله أعلم

(فصل) وليس بيت المقدس مكانا يسمى حرما ولا بترية الخليل ولا بغير ذلك من البقاع الثلاثة أما كن أحدها هو حرم باتفاق المسلمين وهو حرم مكة شرفها الله تعالى والثاني حرم عند جمهور العلماء وهو حرم النبي صلى الله عليه وسلم من غير الى نور بريد فيريد فان هذا حرم عند جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وفيه أحاديث صحيحة مستنبضة عن النبي صلى الله عليه وسلم والثالث وج وهو واد بالطائف فان هذا روى فيه أحاديث رواه أحمد في المسند وليس في الصحيح وهذا حرم عند الشافعي لاعتقاده صحة الحديث وليس حرما عند أكثر العلماء وأحمد ضعف الحديث المروى فيه فلم يأخذه وأما ما سوى هذه الاثلاثة فليس حرما عند أحد من علماء المسلمين فان الحرم ما حرم الله صيده ونباته ولم يحرم الله صيده مكان ونباته خارجا من هذه الاثلاثة

(فصل) وأما زيارة بيت المقدس فمشروعة في جميع الاوقات ولكن لا ينبغي أن يولي في الاوقات التي تقصدها الضلال مثل وقت عيد النحر فان كثيرا من الضلال يسافرون اليه ليقفوا هناك والسفر

اليه لاجل التعريف به معتقدا ان هذا قربة محرم بلا ريب وينبغي ان لا يشبهه
هم ولا يكثر سوادهم وليس السفر اليه مع الحج قربة وقول القائل قدس
الله حجبتك قول باطل لأصل له كما يروى من زارني وزار أبي في عام واحد
ضمنت له الجنة فان هذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث بل وكذلك كل
حديث يروى في زيادة قبر النبي صلى الله عليه وسلم فانه ضعيف بل موضوع
ولم يرو أهل الصحاح والسنن والمسند كسند أحمد وغيره من ذلك
شيئا ولكن الذي في السنن مارواه أبو داود عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال ما من رجل يسلم على ابي الله علي روي حتى أود
عليه السلام فهو يرد السلام على من سلم عليه عند قبره ويباغ سلام
من سلم عليه من البعيد كما في النسائي عنه انه قال ان الله وكل بقبري
ملائكة يبلغون عن أمي السلام وفي السنن عنه أنه قال أكثروا علي
من الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة فان ملائكم معروضة علي قالوا
كيف صلاتنا تعرض عليه لك وقد أرميت فقال ان الله قد حرم علي
الارض أن تأكل لحوم الانبياء فبين صلى الله عليه وسلم ان الصلاة
والسلام توصل اليه من البعيد والله قد أمرنا أن نصلي عليه ونسلم
وثبت في الصحيح انه قال من صلى علي مرة صلى الله عليه بها عشرا
صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا

(فصل) وأما السفر الى عسقلان في هذه الاوقات فليس
مشروعا ولا واجبا ولا مستحبا ولكن عسقلان كان لسكنائها وقصدها
فضيلة لما كانت تغرا للمسلمين يقيم بها المرابطون في سبيل الله فانه قد

ثبت في صحيح مسلم عن سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ومن مات
 مرابطاً مات مجاهداً وأجرى عليه عمله وأجرى عليه رزقه من الجنة
 وأمن الفتان وقال أبو هريرة لأن أرباط في سبيل الله أحب إلي من
 أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود وكان أهل الخير والدين
 يقصصون ثغور المسلمين للرباط فيها ثغور الشام كعسقلان ودمشق
 وطرسوس وجبل لبنان وغيرها وثغور مصر كالاسكندرية وغيرها
 وثغور العراق كبغداد وغيرها فما خرب من هذه البقاع ولم يبق بيوتا
 كعسقلان لم يكن ثغوراً ولا في السفر إليه فضيلة وليس فيه أحد من الصالحين
 المتبعين لشريعة الإسلام ولكن فيه كثير من الجن وهم رجال الغيب
 الذين يرون أحياناً في هذه البقاع قال تعالى (وإنه كان رجال من الإنس
 يعوذون برجال من الجن فزادوهم رهقاً) وكذلك الذين يرون الحضر
 أحياناً هو جني رآه وقد رآه غير واحد من أعرفه وقال أنني الحضر
 وكان ذلك جنياً لبس على المسلمين الذين رأوه والافالحضر الذي
 كان مع موسى عليه السلام مات ولو كان حياً على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لو جب عليه أن يأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 ويؤمن به ويجاهد معه فإن الله فرض على كل نبي أدرك محمداً ولو كان
 من الأنبياء أن يؤمنوا به ويجاهدوا معه كما قال الله تعالى (واذ أخذ
 الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق
 لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قال أقررتم وأخذتم على ذلكنم إصري

قالوا أقررنا قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين قال ابن عباس رضي
الله عنه لم يبعث الله نبيا الا أخذ عليه الميثاق ان يبعث محمدا وهو حي
ليؤمنن به ولينصرنه وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته لأن يبعث محمدا
وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه ولم يذكر أحد من الصحابة انه رأى
الحضر ولا انه أتى الى النبي صلى الله عليه وسلم فان الصحابة كانوا أعلم
وأجل قدرا من أن يلتبس الشيطان عليهم ولكن لبس على كثير من
بعدهم فصار يتمثل لاحدهم في صورة النبي ويقول أنا الحضر وإنما
هو شيطان كما ان كثيرا من الناس يرى ميتة خرج وجاء اليه
وكلمه في أمور وقضاء حوائج فيظنه الميت نفسه وإنما هو شيطان
تصور بصورته وكثير من الناس يستغيث بمخلوق اما نصراني كجرجس
أو غير نصراني فيراه قد جاءه وربما يكلمه وإنما هو شيطان تصور بصورة
ذلك المستغيث به لما أشرك به المستغيث تصور له كما كانت الشياطين
تدخل في الاصنام وتكلم الناس ومثل هذا موجود كثير في هذه
الازمان في كثير من البلاد ومن هؤلاء من تحمله الشياطين فتطير به
في الهواء الى مكان بعيد ومنهم من تحمله الى عرفة فلا يحج حجا شرعيا
ولا يحرم ولا ياي ولا يطوف ولا يسعى ولكن يقف بتيابه مع الناس ثم
يحملونه الى بلده وهذا من تلعب الشياطين بكثير من الناس كما قد بسط
الكلام في غير هذا الموضع والله أعلم بالصواب وصلى الله على

نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

تمت الرسالة الثالثة

ويلها الرسالة الرابعة له أيضا

بسم الله الرحمن الرحيم

ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضى الله عنهم أجمعين فى قوله تعالى (انما أمرناشى اذا أردناه أن نقول له كن فيكون) قال كان الخطاب موجود فتحصل الحاصل محال وان كان معدوما فكيف يتصور خطاب الممدوم

وقوله تعالى (ما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) فان كانت اللام لصيرورة فى عاقبة الامر فما صار ذلك وان كانت اللام للغرض فلزم أن لا يتخلف أحد من المخلوقين عن عبادته وليس كذلك فكيف التخلص من هذا المضيق

وفى ما ورد من الاخبار والآيات بالرضا بقضاء الله تعالى فكرهاها وبغضها كراهة وبغض لقضاء الله تعالى

وفى قوله صلى الله عليه وسلم جف القلم بما هو كائن فى معنى قوله تعالى دعونى أستجب لكم فان كان الدعاء أيضا بما هو كائن فافائدة الامر به ولا بد من وقوعه

وفى قوله صلوات الله عليه وعلى آله وسلم من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار فاختلاف المفسرين فى آية واحدة ان كان بالرأى فكيف النجاة وان لم يكن بالرأى فكيف وقع الاختلاف والحق لا يكون فى طرفى نقض افتونا مأجورين أنابكم الجنة

قال شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله

الحمد لله رب العالمين ■ أما المسئلة الاولى فهى مبنية على أصابن

أحدهما الفرق بين خطاب التكوين الذي لا يطلب به سبحانه فعلا من المخاطب بل هو الذي يكون المخاطب به ويخلق به بدون فعل من المخاطب أو قدرة أو ارادة أو وجود له وبين خطاب التكليف الذي يطلب به من المأمور فعلا أو تركا يفعله بقدرة و ارادة وان كان ذلك جميعه بحول الله وقوته اذ لا حول ولا قوة الا بالله وهذا الخطاب قد تنازع فيه الناس هل يصح أن يخاطب به الممدوم بشرط وجوده أم لا يصح أن يخاطب به الا بئد وجوده لانزاع بينهم انه لا يتعلق به حكم الخطاب الا بعد وجوده وكذلك تنازعوا في الاول هل هو خطاب حقيقي أم هو عبارة عن الافتدار وسرعة التكوين بالقدرة والاول هو المشهور عند المنتسبين الى السنة والاصل اثنان ان الممدوم في حال عدمه هل هو شيء أم لا فانه قد ذهب طوائف من متكلمي المعتزلة والشيعة الى انه شيء في الخارج وذات وعين وزعموا ان الماهيات غير مجعولة ولا مخلوقة وان وجودها زائد على حقيقتها وكذلك ذهب الى هذا طوائف من المتفلسفة والاشعريين وغيرهم من الملاحدة والذي عاينه جماهير الناس وهو قول متكلمي أهل الانبياء والمنتسبين الى السنة والجماعة انه في الخارج عن الذهن قبل وجوده ليس بشيء أصلا ولا ذات ولا عين وانه ليس في الخارج شيئا من أحدهما حقيقة والآخر وجوده الزائد على حقيقته فان الله أبدع الذوات التي هي الماهيات فكل ما سواه سبحانه فهو مخلوق ومجمول ومبدع ومبدوله سبحانه وتعالى لكن في هؤلاء من يقول الممدوم ليس بشيء أصلا وانما سمي شيئا باعتبار ثبوتة في العلم كان مجازا

وممنهم من يقول لا ريب ان له نبوتاً في العلم ووجوداً فيه فهو باعتبار
هذا الثبوت والوجود هو شيء وذات وهو لا، لا يفرقون بين الوجود
واثبوت كما فرق من قال المعدم شيء ولا يفرقون في كون المعدم
ليس بشيء بين الممكن والممتنع كما فرق أولئك إذ قد تفقوا على أن
الممتنع ليس بشيء وإنما النزاع في الممكن وعمدة من جعله شيئاً إنما هو
لأنه ثابت في العلم وباعتبار ذلك صح أن يخص بالقصد والخلق والحر
عنه والامر به وأنهى عنه وغير ذلك قالوا وهذه التخصيصات تمتنع أن
تتعلق بالمعدم والمحض فإن خص الفرق بين الوجود الذي هو الثبوت
العلمي وبين الوجود الذي هو اثبوت العلمي زالت شبهة في هذا الباب
وقوله تعالى إنما أمرنا شيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون
وذلك الشيء هو معلوم قبل ابداعه وقبل توجيه هذا الخطاب إليه
وبذلك كان مقدراً مفضياً فإن الله سبحانه وتعالى يقول ويكتب من
ما يعلمه ما شاء كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي
رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمر أن الله قدر مقادير
الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وفي صحيح
البخاري عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
كان الله ولم يكن شيء معه وكان مرشده على الماء وكتب في الذكر كل
شيء ثم خلق السموات والأرض وفي سنن أبي داود وغيره عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال أول ما خلق الله القلم فقال لها اكتب فقال
ما أكتب قال ما هو كائن إلى يوم القيامة إلى أمثال ذلك من النصوص

التي تبين ان المخلوق قبل أن يخلق كان معلوما مخبرا عنه مكتوبا فهمي
شيء باعتبار وجوده العلمي الكلامي المكتابي وان كانت حقيقة التي
هي وجوده العميق ليس ثابتا في الخارج بل هو عدم محض ونفي صرف
وهذه المراتب الاربعة المشهورة موجودات وقد ذكرها الله سبحانه
في أول سورة أنزلها على نبيه في قوله (اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق
الانسان من علق اقرأ وربك الاكرم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم
يعلم) وقد بسطنا الكلام في ذلك في غير هذا الموضع واذا كان كذلك
كان الخطاب موجها الى من توجهت اليه الارادة وتعلقت به القدرة
وخالق وكون كما قال (انما قولنا شيء اذا اردناه أن نقول له كن فيكون)
فالذي يقال له كن هو الذي يراد وهو حين يراد قبل أن يخلق له ثبوت
وتميز في العلم والتقدير ولولا ذلك لما تميز المراد المخلوق من غيره وبهذا
يحصل الجواب عن "تقسيم" فان قول السائل ان كان المخاطب موجودا
فتمحصل الحاصل محال * يقال له هذا اذا كان موجودا في الخارج وجوده
الذي هو وجوده ولا ريب ان الممدوم ليس موجودا ولا هو في نفسه
ثابت واما ما علم وأريد وكان شيئا في العلم والارادة وتقدير فليس
وجوده في الخارج محالا بل جميع المخلوقات لا توجد الا بعد وجودها
في العلم والارادة وهو قول السائل ان كان ممدوما فكيف يتصور خطاب
الممدوم ويقال له اما اذا قصد أن يخاطب الممدوم في الخطاب بخطاب
يفهمه ويمتله فهذا محال اذ من شرط المخاطب أن يتمكن من الفهم
والفعل والممدوم لا يتصور أن يفهم ويفعل فيمتنع خطاب التكليف

له حال عدمه بمعنى انه يطلب منه حين عدمه أن يفهم ويفعل وكذلك
أيضا يتمتع أن يخاطب الممدوم في الخارج خطاب تكوين بمعنى أن يعتد
أنه شيء ثابت في الخارج وانه يخاطب بان يكون وأما الشيء المعلوم
المذكور المكتوب اذا كان توجيهه خطاب التكوين اليه مثل توجيهه
الارادة اليه فليس ذلك محالا بل هو امر ممكن بل مثل ذلك بحججه
الانسان في نفسه فيقدر أمرا في نفسه يريد أن يفعله ويوجه ارادته
وطالبه الى ذلك المراد المطلوب الذي قدره في نفسه ويكون حصول
المراد المطلوب بحسب قدرته فان كان قادرا على حصوله حصل مع
الارادة والطلب الجازم وان كان عاجزا لم يحصل وقد يقول الان ان
ليكن كذا ونحو ذلك من صيغ الطلب فيكون المطلوب بحسب قدرته
عليه والله سبحانه على كل شيء قدير وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن فان
أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون

(فصل) وأما المسئلة الثانية فقول السائل قوله تعالى (وما خلقت

الجن والانس الا ليعبدون) ان كانت هذه اللام للصيرورة في عاقبة الامر
فما صار ذلك وان كانت اللام لاغرض لزم أن لا يخاف أحد من المخلوقين
عن عبادته وليس الامر كذلك فما التلخص من هذا المضيق

فيقال هذه اللام ليست هي اللام التي يسميها النحاة لام العاقبة
والصيرورة ولم يقل ذلك أحد هنا كما ذكره السائل من أن ذلك لم
يصر الا على قول من يفهمه ويعبدون بمعنى يعرفون بمعنى المعرفة التي
أمر بها المؤمن والكافر لكن هذا قول ضعيف وانما زعم بعض الناس

ذلك كله قوله (ولذلك خافهم) التي في آخر سورة هود فان بعض
 القدرية زعم ان تلك اللام لام العاقبة والضرورة أي صارت عاقبتهم
 الي الرحمة والى الاختلاف وان لم يقصد ذلك الخالق وجعلوا ذلك
 كقوله (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) وقول الشاعر

لدوالموت وابنوا للخراب

وهذا ايضا ضعيف هذا اللام العاقبة انما تنجي في حق من لا يكون علما
 بعواقب الامور ومصايرها فيقبل الفعل الذي له عاقبة لا يماها كآل فرعون
 فلما من يكون علما بعواقب الافعال ومصايرها فلا يتصور منهم أن يفعل
 فعلا له عاقبة لا يعلم عاقبته واذا علم أن فعله له عاقبة فلا يقصد بفعله ما يعلم
 انه لا يكون فان ذلك تنفي وليس بارادة

وأما اللام فهي اللام المعرونة وهي لام كي ولام التعليل التي اذا
 حذفت انتصب المصدر المجرور بها على المفعول له وتسمى العلة الغائية
 وهي متقدمة في العلم والارادة متأخرة في الوجود والحصول وهذه
 العلة هي المراد المطلوب المقصود من الفعل لكن ينبغي أن يعرف ان
 الارادة في كتاب الله على نوعين

أحدهما الارادة الكونية وهي الارادة المستلزمة لوقوع المراد
 التي يقال فيها شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وهذه الارادة في مثل
 قوله (فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن
 يضله يجعل صدره ضيقا حرجا) وقوله (ولا ينفعكم نصحي ان أردت
 أن أنصح لکم ان كان الله يريد أن يغويكم) وقال تعالى (ولو شاء

الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد) وقال تعالى (ولولا اذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله) وأمثال ذلك وهذه الارادة في مدلول اللام في قوله (ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خاقهم) قال الساف خلق فريقا الاختلاف وفريقا للرحمة ولما كانت الرحمة هنا الارادة وهناك كونية وقوع المراد بها تقوم اختلافوا وقوم رحوا

وأما النوع الثاني فهو الارادة الدينية الشرعية وهي محبة المراد ورضاه ومحبة أهله والرضا عنهم وجزاهم بالحسنى كما قال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وفي قوله تعالى (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم) وقوله (يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم) والله عليم حكيم * والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما * يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا) فهذه الارادة لا تستلزم وقوع المراد الا أن يتعلق به لنوع الاول من الارادة ولهذا كانت الاقسام أربعة

أحدها ما تعلقت به الارادتان وهو ما وقع في الوجود من الاعمال الصالحة فان الله أراده ارادة دين وشرع فأمر به وأجبه ورضيه وأراده ارادة كون فوقه ولولا ذلك لما كان

والثاني ما تعلقت به الارادة الدينية فقط وهو ما أمر الله به من الاعمال الصالحة فمضى ذلك الامر الكفار والفجار فتلك كلها ارادة

دين وهو بحبها ويرضاها لو وقعت ولو لم تقع
والثالث ما تعلقت به الارادة الكونية فقط وهو ما قدره وشاءه من
الحوادث التي لم يأمر بها كالمباحات والمعاصي فانه لم يأمر بها ولم يرخصها
ولم يحجبها اذ هو لا يأمر بالفحشاء ولا يرضى لعباده الكفر ولولا مشيئته
وقدرته وخلقه لما كانت ولما وجدت فانه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
ولرابع ما لم يتعلق به هذه الارادة ولا هذه فهذا ما لم يكن من
أنواع المباحات والمعاصي واذا كان كذلك فقتضى اللام في قوله (وما
خلفت الجن والانس الا ليعبدون) هذه الارادة الدينية الشرعية وهذه
قد يقع مرادها وقد لا يقع والمعنى ان الغاية التي تجب لهم وترضى لهم
والتي أمروا بفعالها هي العبادة فهو العمل الذي خلق العباد له أي هو
الذي يحصل كمالهم وصلاحهم الذي به يكونون مرضيين محبوبين فمن لم
تحصل منه هذه الغاية كان عادما لما يحب ويرضى ويرادله الارادة الدينية
التي فيها سعادته ونجاته وعادما لكمال وصلاحه العدم المستلزم فساد
وعذابه وقول من قال العبادة هي العزيمة الفطرية فقولان ضاميان
فالبدان يظهر فسادها من وجوه متعددة

(فصل) وأما المسئلة الثالثة فقوله فيما ورد من الاخبار والآيات
في الرضا بقضاء الله فان كانت المعاصي بغير قضاء الله فهو محال وقدح في
التوحيد وان كانت بقضاء الله تعالى فكراهتها وبفضها كراهة وبغض
لقضاء الله تعالى
فيعال ليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله آية ولا حديث يأمر

العباد أن يرضوا بكل مقضى مقدر من أفعال العباد حسناتها وسيئها فهذا أصل يجب أن يعتنى ولكن على الناس أن يرضوا بما أمر الله به فليس لاحد أن يستخط ما أمر الله به قال تعالى افلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وقال تعالى (ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم) وقال (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون) وذكر الرسول هنا يبين أن الإتياء هو الإتياء الديني الشرعي لا الكوني القدرى وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ذاق طعم الإيمان من رضى بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ويذنى للانسان أن يرضى بما يقدره الله عليه من المصائب التي ليست ذنوباً مثل أن يمتليه بفقر أو مرض أو ذل وأذى الخلق له فإن الصبر على المصائب واجب وأما الرضا بها فهو مشروع لكن هل هو واجب أو مستحب على قولين لأصحاب أحمد وغيرهم أصحهما أنه مستحب ليس بواجب ومن المعلوم أن أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله وقد أمرنا الله أن نأمر بالمعروف ونحببه ونرضاه ونحب أهله ونهني عن المنكر ونبغضه ونسخطه ونبغض أهله ونجَاهدهم بأيدينا وألسنتنا وقلوبنا فكيف نتوهم أنه ليس في المخلوقات ما نبغضه ونكرهه وقد قل تعالى لما ذكر ما ذكر من المنهيات كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها فإذا كان الله يكرهها وهو المقدر لها فكيف لا يكرهها من أمر الله أن يكرهها ويبغضها وهو القائل وكره اليكم الكفر والفسوق والمبصيان

أولئك هم الراشدون وقال تعالى (ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم) وقد قال تعالى (فلما آسفونا انتقمنا منهم) وقال تعالى (وغضب الله عليهم ولعنهم) وقال تعالى (يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول) فأخبر أن من القول الواقع ما لا يرضاه وقال تعالى (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم) وقال (ورضيت لكم الاسلام ديناً) وقال (وان تشكروا يرضه لكم) فبين أنه يرضى الدين الذي أمر به فهو كان يرضى كل شيء ما كان له خصيصة وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا أحد أغير من الله أن يزني عبده أو تزني أمته وقال ان الله يغار والمؤمن يغار وغيرة الله أن يأتي العبد ما حرم عليه ولا بد من الغيرة من كراهة ما يغار منه وبغضه وهذا باب واسع

(فصل) وأما المسئلة الرابعة فقولها اذا جف القلم بما هو كائن فما معنى قوله ادعوني أستجب لكم وان كان الدعاء أيضا بما هو كائن فما فائدة الامر به ولا بد من وقوعه

فيقال الدعاء في اقتضائه الاجابة كسائر الاعمال الصالحة في اقتضاها الانابة وكسائر الاسباب في اقتضاها المسببات ومن قال ان الدعاء علامة ودلالة محضة على حصول المطلوب المسؤول ليس بسبب أو هو عبادة محضة لا أثر له في حصول المطلوب وجودا ولا عدما بل ما يحصل بالدعاء يحصل بدونه فهما قولان ضعيفان فان الله علق الاجابة به تعليق المسبب

بالسبب فقوله وقال ربكم ادعوني أستجب لكم وفي الصحيحين عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من مسلم يدعو الله بدعوة ليس فيها
 اثم ولا قطيعة رحم الا أعطاه بها إحدى خصال ثلاث اما أن يعجل
 له دعوته واما أن يدخر له من الخير مثلاً واما أن يصرف عنه من
 الشر مثلاً قالوا يا رسول الله اذا نكث قال الله أكثر فعلق العطايا بالدعاء
 تعليق الوعد والجزاء بالعمل المأمور به وقال عمر بن الخطاب اني
 لأحمل هم الاجابة وانما أحمل هم الدعاء فاذا ألهمت الدعاء فان الاجابة
 معه وأمثال ذلك كثير وأيضاً فالواقع المشهود يدل على ذلك وبينه كما
 يدل على ذلك مثله في سائر الاسباب وقد أخبر سبحانه من ذلك ما أخبر
 به في مثل قوله (ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون) وقوله تعالى (وذا النون
 اذ ذهب مغاضباً فظن أن لن نقدر عليه فنادى في الظلمات ان لا اله
 الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك
 ننجي المؤمنين) وقوله (امن يحيب المضطر اذا دعاه ويكشف السوء ويجهلهم
 خلفاء الارض) وقوله تعالى عن زكريا (رب لا تذرني فرداً وأنت خير
 الوارئين فاستجبنا له ووهبنا له يحيى وأصبحنا له زوجة) وقال تعالى
 (فاذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين الدين فلما نجاهم الى البر
 اذا هم يشركون) وقال تعالى (ومن آياته الجوار في البحر كالاعلام
 ان يشاء يمسك الريح فيظللن رواكد على ظهره ان في ذلك لآيات لكل صابر
 شكور أو يوبقهن بما كسبن أو يعف عن كثير ويعلم الذين يجادلون في
 آياتنا ما لهم من محيص) فأخبر أنه ان شاء أو بقهن فاجتمع أخذهم بذنوبهم

وعفوه عن كثير منها مع علم المجادلين في آياته انه ما لهم من محيص لانه في مثل هذا الحال يعلم المورد للشبهات في الدلائل الدالة على ربوبية الرب وقدرته ومشيئته ورحمته انه لا مخلص له مما وقع فيه كقوله في الآية الاخرى (وهم يجادلون في الله وهو شديد المحال) فان المعارف التي تحصل في النفس بالاسباب الاضطرارية أثبت وأرسخ من المعارف التي ينتجها مجرد النظر اقياسي ينزاح عن النفوس في مثل هذه الحال هل الرب موجب في ذاته فلا يكون هو المحدث لمحوادث ابتداء ولا يمكنه أن يحدث شيئا ولا يغير العالم حتى يدعى ويسأل وهل هو عالم بالتفصيل والاجمال وقادر على تصريف الاحوال حتى يسأل التحويل من حال الي حال ليس كذلك كما يزعمه من يزعمه من المتفلسفة وغسبرهم من الضلال فيجتمع مع العقوبة والعفو من ذى الجلال علم أهل المراء والجدال أنه لا محيص لهم عما أوقع بينهم من جادلوا في آياته وهو شديد المحال وقد تكلمنا على هذا وأشباهه وما يتعلق به من المقالات والديانات في غير هذا الموضع

والمقصود هنا أن يعلم أن الدعاء والسؤال هو سبب لنيل المطلوب المسؤول ليس وجوده كعدمه في ذلك ولا هو علامة محضة كما دل عليه الكتاب والسنة وان كان قد نازع في ذلك طوائف من أهل القبلة وغيرهم مع أن ذلك يقربه جماهير بني آدم من المسلمين واليهود والنصارى والصابئين والمجوس والمشركيين لكن طوائف من المشركيين والصابئين من المتفلسفة المشائين اتباع ارسطو ومن تبعه من متفلسفة أهل المال

كالفارابي وابن سينا ومن سلك - بيابهم - من خلط ذلك بالكلام والنصوف
والفقه ونحو هؤلاء يزعمون أن تأثير الدعاء في نيل المطلوب كما يزعمونه
في تأثير سائر الممكنات المخلوقات من القوى الفلكية والطبيعية والقوى
النفسانية والعقلية فيجعلون ما يترتب على الدعاء هو من تأثير النفوس
البشرية من غير أن يثبتوا الخالق سبحانه بذلك علماً مفصلاً أو قدرة
على تغيير العالم أو أن يثبتوا أنه لو شاء أن يفعل غير ما فعل لا يمكنه
ذلك فليس هو عندهم قادراً على أن يجمع عظام الانسان ويسوي بنيانه
وهو سبحانه هو الخالق لها ولقواها فلا حول ولا قوة الا بالله

وأما قوله وان كان الدعاء مما هو كائن فمافائدة الامر به ولا بد من وقوعه
فيقال الدعاء المأمور به لا يجب كونه بل اذا أمر الله المباد بالدعاء فمنهم
من يطيعه فيستجاب له دعاؤه وينال طلبه ويدل ذلك على أن المعلوم
المقدور هو الدعاء والاجابة ومنهم من يعصيه فلا يدعو فلا يحصل
ماعلق بالدعاء فيدل ذلك على أنه ليس في المعلوم المقدور الدعاء ولا
الاجابة فالدعاء الكائن هو الذي تقدم العلم بأنه كائن لا يكون فان قيل فما
فائدة الامر فيما علم أنه يكون من الدعاء قيل الامر هو سبب أيضاً في
امتنال المأمور به كسائر الاسباب فالدعاء سبب يدفع البلاء فاذا كان
أقوى منه دفعه وان كان سبب البلاء أقوى لم يدفعه لكن يخففه
ويضعفه ولهذا أمر عند الكسوف والآيات بالصلاة والدعاء والاستغفار
والصدقة والعق

(فصل) وأما المسئلة الخامسة في قوله صلى الله عليه وسلم من

فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار فاختلف المفسرين في آية واحدة ان كان بالرأى فكيف النجاة وان لم يكن بالرأى فكيف وقع الاختلاف والحق لا يكون في طرفي نقيض

فيقال ينبغي أن يعلم ان الاختلاف الواقع من المفسرين وغيرهم على وجهين أحدهما ليس فيه تضاد وتناقض بل يمكن أن يكون كل منهما حقاً وإنما هو اختلاف تنوع أو اختلاف في الصفات أو العبادات وعامة الاختلاف الثابت عن مفسري السلف من الصحابة والتابعين هو من هذا الباب فان الله سبحانه اذا ذكر في القرآن اسماً مثل قوله (اهدنا الصراط المستقيم) فكل من المفسرين يبر عن الصراط المستقيم بعبارة يدل بها على بعض صفاته وكل ذلك حق بمنزلة ما يسمى الله ورسوله وكتابه بأسماء كل اسم منها يدل على صفة من صفاته فيقول بعضهم الصراط المستقيم كتاب الله أو اتباع كتاب الله ويقول الآخر الصراط المستقيم هو الاسلام أو دين الاسلام ويقول الآخر الصراط المستقيم هو السنة والجماعة ويقول الآخر الصراط المستقيم طريق العبودية أو طريق الخوف والرضاء والحب وامتنال المأمور واجتناب المحذور أو متابعة الكتاب والسنة أو العمل بطاعة الله أو نحو هذه الاسماء والعبارات ومعلوم ان المسمى هو واحد وان تنوعت صفاته وتمددت أسماؤه وعباراته كما اذا قيل محمد وأحمد وهو الحاشر وهو الماحي وهو العاقب وهو خاتم المرسلين وهو نبي الرحمة وهو نبي الملاحمة وكذلك اذا قيل القرآن هو الفرقان والنور والشفاء والذكر الحكيم والكتاب الذي

أحكمت آياته ثم فصلت وكذلك أسماء الله الحسنى هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم وهو الذي خالق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى وهو الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر هو الله الخالق الباري لمصور وأمثال ذلك فهو سبحانه واحد صمد وأسماءه الحسنى تدل كلها على ذاته ويدل هذا من صفاته على ما لا يدل عليه الآخر فهي متفقة في الدلالة على الذات متنوعة في دلالة على الصفات فالاسم يدل على الذات والصفة المعينة بالمطابقة ويدل على أحدهما بطريق التضمن وكل اسم يدل على الصفة التي دل عليها بالالتزام لانه يدل على الذات المتكفي به جميع الصفات فكثير من التفسير والترجمة تكون من هذا الوجه

ومنه قسم آخر وهو أن يذكر المفسر والمترجم معنى اللفظ على سبيل التعيين والتمثيل لا على سبيل الجذ والحصر مثل أن يقول قائل من العجم ما معنى الخبز فيشار له الى رغيف وليس المقصود مجرد عينه وإنما الإشارة الى تعيين هذا الشخص وهذا كما اذا سئلوا عن قوله (فمن ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات) أو عن قوله (ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) أو عن الصالحين أو الظالمين ونحو ذلك من الاسماء الجامعة التي قد يتعسر أو يتعذر على المستمع أو المتكلم ضبط مجموع معناه اذ لا يكون محتاجا الى ذلك فيذكر

له من أنواعه وأخصه بمحصل به غرضه وقد يستدل به على نظائره
فإن الظالم لنفسه هو تارك المأمور فاعل المحذور والمقتصد هو فاعل
الواجب وتارك المحرم والسابق هو فاعل الواجب والمستحب وتارك
المحرم والمكروه فيقول المجيب بحسب حاجة السائل الظالم الذي ينوت
الصلاة أو الذي لا يسمع الوضوء أو الذي لا يتم الأركان ونحو ذلك
والمقتصد الذي يصلي في الوقت كما أمر ولسابق بالحيرات الذي يصلي
الصلاة بواجباتها ومستحباتها ويأتي بالتوافل المستحبة معها وكذلك
يقول مثل هذا في الزكاة والصوم والحج وسائر الواجبات وقد روى
عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال التفسير على أربعة أوجه تفسير
تعرفه العرب من كلامها وتفسير لا يميز أحد بجهالة وتفسير يعلمه
العلماء وتفسير لا يعلمه إلا الله فن ادعى علمه فهو كاذب والصحابة
أخذوا عن الرسول لفظ القرآن وؤمنوا به كما أخذوا عنه السنة وإن كان
من الناس من غير السنة فمن الناس من غير بعض معاني القرآن إذ لم
يتمكن من تغيير لفظه وأيضاً فقد يخفى على بعض العلماء بعض معاني
القرآن كما خفى عليه بعض السنة فيقع خطأ
المجتهدين من هذا الباب والله أعلم

تمت الرسالة الرابعة

ويلها الرسالة الخامسة له أيضاً

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل شيخ الاسلام - نمة الايام - أوحده المجتهدين قانع المبتدئين
تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن تيمية الحراني ثم إدمشقي رضي الله
عنه * عن قوم يحتجون بالقدر ويقولون قد قضى الامر من الذر قال سعيد
سعيد والشقي شقي من الذر ويحتجون بقوله تعالى (ان الذين سبقت لهم
منا الحسنى أولئك عنها مبعدون) ويقولون ما لنا في جميع الانعال قدرة
وانما القدرة لله تعالى قدر الخير والشر وكتبه علينا والمراد بيان خطأ
هؤلاء بالأدلة القاطعة ويقولون من قال لا اله الا الله دخل الجنة
ويحتجون بالحديث الذي فيه قوله صلى الله عليه وسلم وان زنا وان سرق
وبغير ذلك فما الجواب عن هذا جميعه أقفونا مأجورين

فاجاب نعمنا الله بعلومه * الحمد لله رب العالمين * هؤلاء القوم اذا صبروا
على هذا الاعتقاد كانوا أكفر من اليهود والصاري فان النصاري
واليهود يؤمنون بالامر والنهي والوعد والوعيد والثواب والعقاب لكن
حرفوا وبدلوا وآمنوا ببعض وكفروا ببعض كما قال تعالى (ان الذين
يكفرون بالله ورسوله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن
ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا أولئك هم
الكافرون حقا وأعدنا للكافرين عذابا مهينا والذين آمنوا بالله ورسوله
ولم يفرقوا بين أحد منهم أولئك سوف يؤتيهم أجورهم وكان الله
غفورا رحيمًا) فاذا كان من آمن ببعض وكفر ببعض فهو كافر حقا
فكيف بمن كفر بالجميع ومن لم يقر بامر الله ونهيه ووعده ووعيد

بل ترك ذلك محتجاً بالقدر فهو أكفر من آمن ببعض وكفر ببعض
وقول هؤلاء يظهر بطلانه من وجوه

أحدها ان الواحد من هؤلاء اما ان يرى القدر حجة للعبد واما
أن لا يراه حجة للعبد فان كان القدر حجة للعبد فهو حجة لجميع الناس
فانهم كلهم مشتركون في القدر وحينئذ يلزمه أن لا ينكر على من يظلمه
ويشتهه وبأخذ ماله ويفسد حريمه ويضرب عنقه ويهلك الحرث والنسل
وهؤلاء جميعهم كذابون متناقضون فان أحدهم لا يزال يذم هذا وينقض
هذا ويخالف - هذا حتي ان الذي ينكر عايمهم ينفذونه ويمادونه
وينكرون عايمه فاذا كان القدر حجة ان فعل المحرمات وترك الواجبات
لزمهم أن لا يدموا أحداً ولا يبنضوا أحداً ولا يقولوا عن أحد انه
ظالم ولو فعل ما فعل ومعلوم ان هذا لا يمكن أحداً فله ولو فعل الناس
هذا هلك العالم فتبين ان قولهم قاسد في العقل كما انه كفر في الشرع
وانهم كذابون مفترزون في قولهم ان القدر - حجة للعبد

الوجه الثاني ان هذا يلزم منه أن يكون ابليس وفرعون وقوم
نوح وقوم هود وكل من أهلكه الله بذنوبه معذورين وهذا من الكفر
الذي اتفق عليه أرباب الملل

الوجه الثالث ان هذا يلزم منه أن لا يفرق بين أولياء الله وأعداء
الله ولا بين المؤمنين والكفار ولا أهل الجنة وأهل النار وقد قال
تعالى (وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل
ولا الخروار وما يستوى الأحياء ولا الأموات) وقال تعالى (أم نجعل

الذين آمنوا وعملوا الصالحات كلنسبدين في الارض أم نجعل المتقين
كالفجار) وقال تعالى (أم حسب الذين اجترحووا السيئات أن نجعلهم
كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون)
وذلك ان هؤلاء جميعهم سبقت لهم من الله تعالى السوابق وكتب الله
تعالى مقاديرهم قبل أن يخلقهم وهم مع هذا قد انقسموا الى سعيد
بالايمان والعمل الصالح والى شقي بالكفر والفسوق والعصيان فعلم بذلك
ان القضاء والقدر ايس بحجة لاحد على معاصي الله تعالى

الوجه الرابع ان القدر يؤمن به ولا نحتاج به فمن احتج بالقدر
فحجته داحضة ومن اعتذر بالقدر فعنده غير مقبول ولو كان الاحتجاج
بالقدر مقبول لقبول من ابليس وغيره من العصاة ولو كان القدر حجة
للعباد لم يعذب الله أحدا من الخالق لاف الدنيا ولا في الآخرة ولو كان
القدر حجة لم يقطع سارق ولا قتل قاتل ولا أقيم حد على ذى جريمة
ولا جوهده في سبيل الله ولا أمر بمروء ولا نهى عن منكر

الوجه الخامس ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن هذا فانه
قال ما منكم من أحد الا وقد كتب مقعده من النار ومقعده من الجنة
فقال يا رسول الله أفلا ندع العمل وتشكل على الكتاب فقال لا تعملوا
فكل ميسر لما خلق له رواه البخارى ومسلم وفي حديث آخر في
الصحيح انه قيل له يا رسول الله أرايت ما يعمل الناس فيه ويكدحون
أفما جفت به الاقلام وطويت به الصحف فقيل فقيم العمل (١) فقال اعملوا
فكل ميسر لما خلق له (١) هذه الرواية لم تعلم فلتحذر

الوجه السادس أن يقال أن الله تعالى علم الأمور وكتبها على ما هي عليه فهو سبحانه قد كتب أن فلانا يؤمن ويعمل صالحا فيدخل الجنة وفلانا يفسق ويمسى فيدخل النار كما علم وكتب أن فلانا يتزوج امرأة ويوطؤها فيأتيه ولد وان فلانا يأكل ويشرب فيشبع ويروي وان فلانا يبذر البذر فينبت الزرع فمن قال ان كنت من أهل الجنة فانا أدخلها ملا عمل صالح كان قوله قولاً باطلاً مناقضاً لما علمه الله وقدره ومثال من يقول أنا لأطأ امرأة فان كان الله قضى لي بولد فهو بولد فهذا جاهل فان الله تعالى اذا قضى بالولد قضى ان أباه يوطأ امرأة فتحبيل وتلد فاما الولد بلا حبيل ولا وطاء فان الله لم يقدره ولم يكتبه كذلك الجنة انما أعدها الله تعالى للمؤمنين فمن ظن انه يدخل الجنة بلا ايمان كان ظنه باطلاً واذا اعتقد أن الاعمال التي أمر الله بها لا يحتاج اليها ولا فرق بين أن يعملها أو لا يعملها كان كافراً والله قد حرم الجنة الاعلى أصحابها

(فصل) وأما قوله تعالى (ان الذين سبقت لهم منا الحسنى) الآية فمن سبقت له من الله الحسنى فلا بد أن يصير مؤمناً تقياً فمن لم يكن من المؤمنين لم تسبق له من الله الحسنى لكن الله اذا سبقت للمؤمن منه سابقة استعمله بالعمل الذي يصل به الى تلك السابقة كن سبق له من الله تعالى أن يولد له ولد فلا بد أن يوطأ امرأة يحبها فان الله سبحانه وتعالى قدر الاسباب والمسببات فسبق منه هذا وهذا فمن ظن ان أحداً سبق له من الله الحسنى بلا سبب فقد ضل بل هو سبحانه ميسر

الاسباب والمسببات وهو قد قدر فيما مضى هذا وهذا
 (فصل) ومن قال ان آدم عليه الصلاة والسلام ماعصى فهو
 مكذب للقرآن يستتاب فان تاب ولا قتل فان الله تعالى (قال وعصى آدم
 ربه فغوى ثم اجتأد به فتا ب عليا وهدى او المعصية هي مخالفة الامر الشرعي
 فمن خالف امر الله الذي أرسل فيه رسله وأنزل به كتبه فقد عصاه
 وان كان داخلا فيما قدره الله وقضاه وهو لاء ظنوا ان المعصية هي الخروج
 عن قدر الله فان لم تكن المعصية الا هذا فلا يكون ابليس وفرعون
 وقوم نوح وقوم عاد وثمود وجميع الكفار عصاة أيضا لانهم داخلون
 في قدر الله تعالى ثم قائل هذا يضرب ويهان فاذا نظلم ممن فعل ذلك به
 قيل له هذا الذي فعل هذا ليس هو بعاص لله تعالى فانه داخل في قدر
 الله عز وجل كسائر الخلق وقائل هذا القول متناقض لا يثبت على حال
 (فصل) وأما قول القائل مالنا في جميع أفعالنا قدرة فقد كذب
 فان الله تعالى فرق بين المستطيع القادر وغير المستطيع وقان (فتقوا
 الله ما استطعتم) وقال تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه
 سبيلا) وقال تعالى (الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف
 قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة) والله تعالى قد أثبت لا بعد مشيئة
 وفعله لا كما قال تعالى (لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشؤن الا أن يشاء
 الله رب العالمين) وقال تعالى (جزاء بما كنتم تعملون) لكن الله سبحانه
 خالقه وخالق كل ما فيه من قدرة ومشيئة وعمل فانه لا رب غيره ولا اله
 سواه وهو خالق كل شيء وربّه ومليكه

(فصل) وأما قول القائل الزنا من المعاصي مكتوب فهو كلام صحيح لكن هذا لا ينفعه الاحتجاج به فإن الله تعالى كتب أفعال العباد خيرها وشرها وكتب ما يصبرون اليه من السعادة والشقاوة وجعل الأعمال سبباً للنواب والعقاب وكتب ذلك كما كتب الأمراض وجعلها سبباً للمرض والموت فمن أكل السم فإنه يمرض أو يموت والله تعالى تدر وكتب هذا وهذا كذلك من فعل ما نهى عنه من الكفر والفسوق والمصيان فإنه فعل ما كتب عليه وهو مستحق لما كتبه الله من الجزاء لمن عمل ذلك وحجة هؤلاء بالقدر على المعاصي من جنس حجة المشركين الذين قال الله تعالى عنهم (وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء كذلك فعل الذين من قبلهم) وقال تعالى (سيقول الذين أشركوا ما نأمرنا ولا ننهانا من شيء كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذقوا بأسنا نأمل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا خرحصون قل فتمه الحجة بالغة فلو شاء هذا كم أجمعين)

(فصل) وأما قول القائل من قال لا إله إلا الله دخل الجنة واحتججه بالحديث المذكور فيقال لا ريب أن الكتاب والسنة فيهما وعد ووعد وقد قال تعالى (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً) وقال تعالى (يأبها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ومن يفعل ذلك عدواناً وظاماً فسوف نصليه نارا وكان ذلك على الله يسيراً) ومثل هذا كثير في

الكتاب والسنة والعبد عليه أن يصدق بهذا وهذا لا يؤمن ببعض ويكفر ببعض فهؤلاء انشركية أرادوا أن يصدقوا بالوعد ويكذبوا بالوعيد والحرورية والمعتزلة أرادوا أن يصدقوا بالوعد دون الوعد وكلاهما خطأ والذي عليه أهل السنة والجماعة الإيمان بالوعد والوعيد وكما إن ما نوءد الله به العبد من العقاب قد بين سبحانه أنه مشروط بأن لا يتوب فإن تاب الله عليه وبأن لا يكون له حسنات تمحو ذنوبه فإن الحسنات يذهبن السيئات وبأن لا يشاء الله أن يغفر له فإن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فهكذا الوعد له تفسير وبيان فمن قال بلسانه لا اله الا الله وكذب الرسول صلى الله عليه وسلم فهو كافر باتفاق المسلمين وكذلك ان جحد شيئاً مما أنزل الله تعالى فلا بد من الإيمان بكل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ثم ان كان من أهل الكتاب فأمره الى الله تعالى ان شاء غفر له وان شاء عذبه وان ارتد عن الاسلام ومات مرتداً كان في النار فالسيئات تحبطها التوبة والحسنات تحبطها الردة ومن كان له حسنات وسيئات فإن الله تعالى لا يظلمه بل من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره والله تعالى يتفضل عليه ويحسن اليه بمغفرته ورحمته ومن مات على الإيمان فانه لا يخلد في النار فالزاني والسارق لا يخلد في النار بل لابد أن يدخل الجنة فالنار يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان وهؤلاء المأول عنهم يسمون القدورية المباحية الشركية وقد جاء في ذمهم

من الآثار ما يضيق عنه هذا الجواب

تمت لرسالة الخامسة ويلها السادسة له أيضاً

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الامام أبو العباس أحمد بن تيمية قدس الله روحه

الحمد لله محمد و نستعينه و نستهديه و نستغفره و نعوذ بالله من شرور
أنفسنا و من سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له و من يضلل فلا
هادي له و أشهد أن لا اله الا الله و حده لا شريك له و أشهد أن محمداً
عبده و رسوله صلى الله عليه وسلم تسليماً

(فصل) في قوله صلى الله عليه وسلم فخرج آدم موسى لما احتج
عليه بالقدر و بيان ذلك في المصاب لافي الذنوب و ان الله أمر بالصبر
و التقوى فهذا في الصبر لافي التقوى و قال (فاصبر ان وعد الله حق
و استغفر لذنبك) فأمر بالصبر على المصائب و الاستغفار من المعائب و ذلك
ان بني آدم اضطربوا في هذا المقام مقام تعارض الامر و القدر و قد
بسطنا الكلام على ذلك في مواضع

والمقصود هنا انه قد ثبت في الصحيحين حديث أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال احتج آدم و موسى فقال موسى يا آدم أنت
أبو البشر الذي خلقك الله بيده و نفخ فيك من روحه و أشهد لك
ملائكته فماذا أخرجتنا و نفسك من الجنة فقال له آدم أنت موسى
الذي كلمك الله تكليماً و كتب لك التوراة فبكم تجد فيها مكتوباً و عصى
آدم ربه فغوى تلى أن أخاق قال بأربعين سنة قال فخرج آدم موسى
وهو مروي أيضاً من طريق عمر بن الخطاب بأ-ناد حسن
و قد ظن كثير من الناس أن آدم احتج بالقدر السابق على انفي

الملام على الذنب ثم صاروا لاجل هذا الظن ثلاثة أحزاب
فريق كذبوا بهذا الحديث كابي على الجبائي وغيره لانه من المعلوم
بالاضطرار ان هذا خلاف ما جاءت به الرسل ولا ريب أنه يمتنع أن
يكون هذا مراد الحديث ويجب تنزيه النبي صلى الله عليه وسلم بل
وجميع الانبياء واتباع الانبياء أن يجعلوا القدر حجة لمن عصى الله ورسوله
وفريق تأولوه بتأويلات معلومة الفساد كقول بعضهم انما حجة
لانه كان أباه والابن لا يلوم أباه وقول بعضهم لان الذنب كان في شريعة
والملام في أخرى وقول بعضهم لان الملام كان بعد التوبة وقول بعضهم
لان هذا يختلف فيه دار الدنيا ودار الآخرة

وفريق ثالث جعلوه عمدة في سقوط الملام عن الخافين لامر الله
ورسوله ثم لم يمكنهم طرد ذلك فلا بد في نفس معاشهم في الدنيا ان يلام
من فعل ما يضر نفسه وغيره لكن منهم من صار يحتج بهذا عند أهوائه
وأغراضه لا عند أهواء غيره كما قيل في مثل هؤلاء أنت عند الطاعة
قدرى وعند المامصية جبرى أى مذهب وافق هو كتمذهب به قالوا احد
من هؤلاء اذا أذنب أخذ يحتج بالقدر ولو أذنب غيره أو ظلمه لم
يذكره وهؤلاء الظالمون معتدون

ومهم من يقول هذا في حق أهل الحقيقة الذين شهدوا توحيد
الربوبية وفوا عما سواه فيرون ان لافاعل الا الله فهو لاء لا يستحسنون
حسنة ولا يلقبون سيئة فانهم لا يرون المخلوق فعلا بل لا يرون فاعلا
الا الله بخلاف من شهد لنفسه فعلا فانه يذم وبه اقرب وهذا قول كثير

من متأخرى الصوفية المدعين للحقيقة وقد يعملون هذا نهاية التحقيق
وغاية العرفان والتوحيد وهذا قول طائفة من أهل العلم قال ابن المظفر
الحماني وأما الكلام فيما جرى بين آدم وموسى من المحاجة في هذا
الشان فانما ساع لهما الحجاج في ذلك لانهم انيان جليلا ن خصا بعلم
الحقائق وأذن لهما في استكشاف السرائر وليس سبيل الخلق الذين
أمروا بالوقوف عند ما حد لهم والسكوت عما طوى عنهم سبلهم وليس
قوله فحج آدم موسى ابطال حكم الطاعة ولا اسقاط العمل الواجب
ولكن معناه ترجيح أحد الامرين وتقديم رتبة العلة على السبب فقد
تقع الحكمة بترجيح معنى أحد الامرين فسبيل قوله فحج آدم موسى
هذا السبيل وقد ظهر هذا في قضية آدم قال الله تعالى (اني جاعل في
الارض خليفة) الى أن قال فناء من هذا ان آدم لم تنبأ له أن يستديم
سكنى الجنة بأن لا يقرب الشجرة لسابق القضاء المكتوب عليه في الخروج
منها وهذا صال على موسى عند الحاجة وبهذا المعنى قضى له على موسى
فقال فحج آدم موسى قالت ولهذا يقول الشيخ عبيد القادر قدس الله
روحه كثير من الرجال اذا وصلوا الى القضاء والقدر امسكوا وانا انفتحت
لى فيه روزنة فنازعت أقدار الحق بالحق للحق ولرجل من يكون
منازعا للقدر لا موافقا له وهو رضى الله عنه كان يظم الامر والهي
ويوصى باتباع ذلك وينهى عن الاحتجاج بالقدر وكذلك شيخه حماد
الدباس وذلك لما رأوه في كثير من السالكين من الوقوف عند القدر
المعارض الامر والهي والعبد مأمور بأن يجاهد في سبيل الله ويدفع

ماقدر من المعاصي بما قدر من الطاعة فهو منازع للمقدور والمحذور
بالمقدور الأمور لله تعالى وهذا هو دين الله الذي يثبت به الأولين
والآخرين من الرسل صلوات الله عليهم أجمعين

ومن يشبه هؤلاء كثير من الفلاسفة كقول ابن سينا بأنه يشهد
سر القدر والرازي يقرر ذلك لأنه كان جبرياً محضاً
وفي الجملة فهذا المعنى دائر في نفوس كثير من الخاصة من أهل العلم
والعبادة فضلاً عن العامة وهو مناقض لدين الإسلام

ومن هؤلاء من يقول الحضر انما سقط عنه الملام لأنه كان مشاهداً
لحقيقة القدر ومن شيوخ هؤلاء من كان يقول لو قتلت سبعين نبياً لما
كنت مخدعاً

ومنهم من يقول بطرد قوله بحسب الامكان فيقول كل من قدر
على فعل شيء وفعله فلا ملام عليه فان قدر أنه خالف غرض غيره فذاك
ينازعه والاقوى منهما يقهر الآخر فأيهما أعانه القدر فهو المصيب باعتبار
أنه غالب والافأثم خطأ

ومن هؤلاء الاتحادية الذين يقولون الوجود واحد ثم يقولون
بعضه أفضل من بعض والافضل يستحق أن يكون رباً للمفضول
ويقولون ان فرعون كان صادقا في قوله أنا ربكم الاعلى وهذا قول
طائفة من ملاحدة المتصوفة امتفاسفة الاتحادية كالتامساني والقول
بالاتحاد العام المسمى وحدة الوجود وهو قول ابن عربي الطائي وصاحبه
التونوي وابن سبين وابن الفارض وأمثالهم لكن لهم في المعاد والجزاء

نزاع كما أنزلهم نزاعاً في أن لوجود هل هو شيء غير الذوات أم لا
وهؤلاء ضلوا من وجوه من جهة عدم الفرق بين الوجود والخالق
والخلق بلوق وأما مشهود القدر فيقال لا ريب أن الله تعالى خالق كل
شيء ومليكه

والقدر هو قدرة الله كما قل الامام أحمد وهو المقدر لكل ما هو
كائن لكن حقيقة الامر والنهي والوعد والوعيد أي من الافعال ما ينفع
صاحبه فيحصل له به نعيم ومنها ما يضر صاحبه فيحصل له به عذاب
فتجن لان شكر اشتراك الجميع من جهة المشيئة والربوبية وابتداء الامور
لكن ثبت فرقا آخر من جهة الحكمة والاوامر الالهية ونهاية الامور
فان العاقبة للتعوي لا لغير المتقين وقد قال تعالى (أفجعل الذين آمنوا
وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض أم نجعل المتقين كالفجار) وقال
تعالى (أفجعل المسلمين كالمجرمين) واذا كان كذلك فحقيقة الفرق أن
من الامور ما هو ملائم للانسان نافع له فيحصل له به اللذة ومنها ما هو
مضاد له ضار له يحصل له به الالم فرجع الفرق الى الفرق بين اللذة
والالم وأسباب هذا وهذا وهذا الفرق معلوم بالحس والعقل والشرع
مجمع عليه بين الاولين والآخرين بل هو معلوم عند البهائم بل هذا
موجود في جميع المخلوقات واذا أثبتنا الفرق بين الحسنات والسيئات
وهو الفرق بين الحسن والقيبح فالفرق يرجع الى هذا والعقلاء
متفقون على ان كون بعض الافعال ملائماً للانسان وبعضها منافياً له
اذا قيل هذا حسن وهذا قبيح فهذا الحسن والقيبح مما يعلم بالعقل

باتفاق العقلاء وتنازعوا في الحسن والقبيح بمعنى كون الفعل سببا للذم والعقاب. هل يعلم بالعقل أم لا يعلم الا بالشرع وكان من أسباب النزاع أنهم ظنوا ان هذا القسم مغير الاول وليس هذا خارجا عنه فليس في الوجود حسن الا بمعنى الملائم ولا قبيح الا بمعنى المنافي والمدح والثواب ملائم والذم والعقاب منافي فهذانوع من الملائم والمنافي

يبقى الكلام في بعض أنواع الحسن والقبيح لافي جميعه ولا ريب من أنواعه ما لا يعلم الا بالشرع ولكن النزاع فيما قبيحه معلوم لعموم الخلق كالظلم والكذب ونحو ذلك

والنزاع في أمور منها هل لفعل صفة صار بها حسنا وقبيحا وان الحسن العقلي هو كونه موافقا لمصلحة العالم والقبيح العقلي بخلافه فهل في الشرع زيادة على ذلك وفي أن العقاب في الدنيا والآخرة هل يعلم بمجرد العقل وبسط هذا في موضع آخر

ومن الناس من أثبت قسما ثالثا للحسن والقبيح وادعى الاتفاق عليه وهو كون الفعل صفة كمال أو صفة نقص وهذا القسم لم يذكره عامة المتقدمين المتكلمين في هذه المسئلة ولكن ذكره بعض المتأخرين كرازى وأخذه عن الفلاسفة

والتحقيق ان هذا القسم لا يخالف الاول فان الكمال الذي يحصل للانسان ببعض الافعال هو يعود الى الموافقة والخلافه وهو اللذة والالم فالنفس لذلك بما هو كمال لها وتأنم بالنقص فيعود الكمال والنقص الى الملائم والمنافي وهذا مبسوط في موضع آخر

والمقصود هنا ان الفرق بين الافعال الحسنة التي يحصل لصاحبها
بها لذة وبين السيئة التي يحصل له بها ألم أمر حسي يعرفه جميع الحيوان
فمن قال من المدعين للحقيقة القدرية والفناء في توحيد الربوبية
والاصطلاح انه يبقى في عين الجمع بحيث لا يفرق بين ما يؤلم وما يلد
كان هذا مما يعلم كذبه فيه ان كان يفهم ما يقول والا كان ضالا يتكلم
بما لا يعرف حقيقة وهو الغالب على من يتكلم في هذا فان القوم
قد يحصل لاحدهم هذا المشهد مشهد الفناء في توحيد الربوبية فلا
يشهد فرقا مادام في هذا المشهد وقد يغيب عنه الاحساس بما يوجب
الفرق مدة من الزمان فيظن هذا الفناء مقاما محودا ويجعله غاية ولما
لازمه الكين وهذا غلط فان عدم الفرق بين ما ينعم ويعذب أحيانا
هو مثل عدم الفرق للنوم والنسيان والفسفة والاشتغال بشيء عن
آخر وهو لا يزيد الفرق الثابت في نفس الامر ولا يزيل الاحساس
به اذا وجد سببه والواحد من هؤلاء لا بد أن يجوع أو يعطش فلا
يسوى بين الحبز والشراب وبين الملح الاجاج والعذب اقترات بل
لا بد أن يفرق بينهما ويقول هذا طيب وهذا ليس بطيب وهذا هو
الفرق بين كل ما أمر الله ورسوله به ونهى عنه فانه أمر بالطيب من
القول والعمل ونهى عن الخبيث واذا عرف أن المراد بالفرق هو أن
من الامور ينفع ويوجب اللذة والتعظيم ومنها ما يضر ويوجب الألم
والعذاب فبعض هذه الامور تدرك بالحس وبعضها يدركه اناس بعقولهم
الامور الدنيا فيعرفون ما يجلب لهم منفعة في الدنيا وما يجلب لهم مضرة.

وهذا من العقل الذي ميز به الانسان فانه يذرك من عواقب الافعال
مالا يدركه الحس ولفظ العقل في القرآن يتضمن ما يجلب به المنفعة
وما يدفع به المضره والله تعالى بعث الرسل بتكميل الفطرة فدلواهم
على ما ينالون به النعيم في الآخرة وينجون من عذاب الآخرة فالفرق بين
المأمور والمحذور هو كالفرق بين الجنة والنار والاذة والالم والنعيم
والعذاب ومن لم يدرك هذا الفرق فان كان لسبب أزال عقله هو به
معذور والا كان مطالبا بما فعله من الشر وتركه من الخير ولا ريب
ان في الناس من تدبى ول عقله في بعض الاحوال ومن الناس من
يتعاطى ما يزيل العقل كالتمر وكسماع الاصوات المطربة فان ذلك قد
يقوى حتى يسكر أصحابها ويقترب بهم شياطين فيقتل بعضهم بعضا في
السماع المسكر كما يقتل شراب التمر بعضهم بعضا اذا سكروا وهذا مما
يعرفه كثير من أهل الاحوال لكن منهم من يقول المقتول شهيد

والتحقيق أن المقتول يشبه المقتول في شرب التمر فانهم سكروا سكرًا
غير مشروع لكن غالبهم يظن ان هذا من حال أولياء الله المتقين فيبقى
القتيل فيهم كالقتيل في الفتنة وليس هو كالذي تعمده قتله ولا هو
كالقوتول ظلمًا من كل وجه فان قيل فهل هذا الفناء يزول به التكليف

قيل ان حصل للانسان سبب يعذر فيه زال به عقله الذي يميز
به كان بمنزلة النائم والمغمى عليه والسكران سكرًا لا يأنثم به كمن سكر
قبل التحريم أو أوجر التمر أو أكره على شربها عند الجمهور وأما ان

كان السكر لسبب محرم فهذا فيه نزاع معروف بين العلماء والذين
يذكرون عن أبي يزيد وغيره كلمات من الاتحاد الخاص ونفى الفرق
ويعذرونه في ذلك يقولون انه غاب عقله حتى قال أنا الحق وسبحاني
وما في الحية الا الله ويقولون انه اذا نوي على صاحبه وكان قلبه ضعيفاً
يغيب بمحبوبه من حبه وبموجوده عن وجوده وبمذكوره عن ذكره
حتى يفنى من لم يكن ويبقى من لم يزل

ويحكون ان شخصاً اتى نفسه في المساء فالتى محبة نفسه خلته فقال
أنا وقعت فلم وقعت أنت فقال غبت بك عنى فظننت أنك اتى فمثل هذه
الحال التي يزول فيها تميزه بين الرب والعبد وبين المأور والمحذور
ليست علماً ولا حقاً بل غايته انه نقص عقله الذي يفرق بين هذا
وهذا وغايته أن يعذر لان يكون قوله تحقيقاً وتوحيداً كما فعله صاحب
منازل السائرين وابن العريف وغيرهما كما ان الاتحاد العام جملة طائفة
تحقيقاً وتوحيداً كابن عربي الطائي وطائفة من الصوفية المدعين للتحقيق
يجعلون هذا تحقيقاً

وتدظن طائفة ان الخلاج كان من هؤلاء ثم صاروا حزبين
حزب يقول وقع في ذلك الفناء فكان معذوراً في الباطن ولكن قتله
وجب في الظاهر ويقولون القتل مجاهد والمفتول شهيد

ويحكون عن بعض الشيوخ انه قال عثر عثرة لو كنت في زمنه
لاخذت بيده ويجعلون حاله من جنس حال أهل الاصطلام والفناء
وحزب ثان وهم الذين يصوبون حال أهل الفناء في توحيد

الربوبية ويقولون هو الغاية يقولون بل الحلاج كان في غاية التحقيق والتوحيد

ثم هؤلاء في قتله فريقان فريق يقول قتل مظلوما وما كان يجوز قتله ويمادون الشرع وأهل الشرع اقتلهم الحلاج ومنهم من يعادى جنس الفقهاء وأهل العلم ويقولون هم قتلوا الحلاج وهؤلاء من جنس الذين يقولون لنا شريعة ولنا حقيقة نخاف الشريعة والذين يتكلمون بهذا الكلام لا يميزون ما المراد بلفظ الشريعة في كلام الله ورسوله وكلام سائر الناس ولا المراد بلفظ الحقيقة أو الحق أو الذوق أو الوجد أو التوحيد في كلام الله ورسوله وكلام سائر الناس بل فهم من يظن الشرع عبارة عما يحكم به النافذ ومن هؤلاء من لا يميز بين القاضي العالم العادل والقاضي الجاهل والقاضي الظالم بل ما حكم به حاكم بماء شريعة ولا ريب انه قد تكون الحقيقة في نفس الامر التي يحبها الله ورسوله خلاف ما حكم به الحاكم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم انكم تختصمون الي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وانما أقضى بخوفا أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فإنه أقطع له قطعة من النار فالحاكم يحكم بما يسمعه من الينة والاقرار وقد يكون الآخر حجج لم يبينها ومثل هذا فالشريعة في نفس الامر هو الامر الباطن وما قضى به القاضي ينفذ ظاهراً وكثير من الامور قد يكون باطنها بخلاف ما يظهر لبعض الناس ومن هذا قصة موسى والحضر فانه كان الذي فعله له مصلحة وهو شريعة امره الله بها ولم يكن ذلك مخالفاً

لشرع الله اكن لمسلم يعرف موسى الباطن كان في الظاهر عنده ان
هذا لا يجوز فلما بين له الخضر الامور وافقه فلم يكن ذلك مخالفا للشرع
وهذا الباب يقال فيه قد يكون الامر في الباطن بخلاف ما يظهر فهذا
صحيح لكن تسمية الباطن حقيقة والظاهر شريعة امر اصطلاحى

ومن الناس من يجمل الحقيقة هي الامر الباطن مطابقة والشرعية
في الامور الظاهرة وهذا كما ان لفظ الاسلام اذا قرن بالايمان اريد
به الاعمال الظاهرة ولفظ الايمان يراد به الايمان الذى فى القلب كما فى
حديث جبرائيل فاذا جمع بينهما فقل شرائع الاسلام وحقائق الايمان
كان هذا كلاما صحيحا لكن متى افرد أحدهما فكل شريعة ليس لها
حقيقة باطنة ناليس صاحبها من المؤمنين حقاً وكل حقيقة لاتوافق
الشرعية التى بعث الله بها محمدا صلى الله عليه وسلم فصاحبها ليس بمسلم
فضلا عن أن يكون من أولياء الله المتقين وقد يراد بالفظ الشرعية
مايقوله فقهاء الشريعة باجتهادهم وبالحقيقة مايدوقه ويحده الصوفية
بقلوبهم ولا ريب ان كلا من هؤلاء مجتهدون تارة مصيدون وتارة
مخطؤون وليس لواحد منهما تعمد مخالفة الرسول ثم ان اتفاق اجتهاد
الطائفتين والا فليس على واحدة أن تقلد الاخرى الا أن تأتى بحجة
شرعية توجب موافقتها

فمن الناس من يظن ان الحلاج قتل باجتهاد فقهى يخالف الحقيقة
الدوقية التى عليها هؤلاء وهذا ظن كثير من الناس وليس كذلك بل
الذى قتل عليه انما هو الكفر وقتل باتفاق الطائفتين مثل دعواه

انه يقدر أن يمرض الفرس أن يخبر منه ودعواه أن من قاله الحج انه ينبغي
 يتأبطوف به ويتصدق بشئ قدره وذلك يسقط الحج عنه الى
 أمور أخرى توجب الكفر باتفاق المسلمين الذين يشهدون أن محمداً
 رسول الله وكذا علمائهم وعبادهم وفقهائهم وفقراءهم وصوفيتهم
 وفريق يقولون قتل لانه باح بسر التوحيد والتحقيق الذي ما كان
 ينبغي أن يسبح به فان هذا من الاسرار التي لا يشككم بها الامع خواص
 الناس وهي مما تطوى ولا تروى وينشدون
 من باح بالسر كان القتل شيمته ■ بين الرجال ولم يؤخذ له نار
 وأيضا

باحوا بالسر تباح دماء الباطنيين تباح
 وحقيقة قول هؤلاء يشبه قول قائل ان من قاله النصراني في المسيح
 حق وهو موجود لغيره من الانبياء والاولياء لكن ما يمكن ان يصريح
 به لان صاحب الشرع لم يأذن في ذلك وكلام صاحب منازل السائرين
 وأمثاله يشير الى هذا وتوحيد لذي قال فيه

ما و احد الواحد من واحد * اذ كل من وحده جاحد
 توحيد من يخبر عن نعمته * عارية ابراهيم الواحد
 توحيد اياه توحيد * وامت من نعمته لا حد

فان حقيقة قول هؤلاء ان الموحّد هو الموحّد وان الناطق بالتوحيد
 على لسان العبد هو الحق وانه لا يوحده الا نفسه فلا يكون الموحّد الا
 الموحّد ويفرقون بين قول فرعون انا ربكم الاعلى وبين قول الحلاج
 (١) هكذا بالاصل وليحرر

أنا الحق أوسبحاني فان فرعون قال ذلك وهو يشهد نفسه فتال عن نفسه
وأما أهل الفناء فغابوا عن نفوسهم وكان الناطق على لسانهم غيرهم
وهذا مما وقع فيه كثير من المتصوفة المتأخرين ولهذا رد الجنيد رحمه
الله على هؤلاء ١١ سئل عن التوحيد فقال هو الفرق بين القديم والمحدث
فبين الجنيد سيد الطائفة ان التوحيد لا يتم الا بأن يفرق بين الرب
القديم والمحدث لا كما يقوله هؤلاء الذين يحملون هذا هو هذا
وهؤلاء أهل الاتحاد والحلول الخاص والمقيد

وأما القائلون بالحلول والاتحاد العام المطلق فاولئك هم الذين يقولون
انه بذاته في كل مكان أو انه وجود المخلوقات وقد بسط الكلام على
هؤلاء في غير هذا الموضع

والمقصود هنا ان الحلاج لم يكن مقيداً بصنف من هذه الاصناف
بل كان قد قال من الافوال التي توجب الكفر والقتل باتفاق طوائف
المسلمين ما قد ذكر في غير هذا الموضع

وكذلك أنكره أكثر المشايخ وذمروه كالجنيد وعمر بن عثمان المكي
وأبي يعقوب النهر جوري ومن التمس عليه حله منهم فلم يعرف حقيقة
مقاله الا من كان يقول بالحلول والاتحاد مطلقاً أو معيناً فانه يظن ان هذا
كان قول الحلاج وينصر ذلك ولهذا كانت خرقه ابن سبعين فيها من
رجال اظم جماعة منهم الحلاج وجماهير المشايخ الصوفية وأهل العلم
الحلاج عندهم لم يكن من المشايخ الصالحين بل كان زنديقاً لأسباب متعددة
يطول عندهم وصفها ولم يكن من أهل الفناء في توحيد الربوبية بل

كان قد تعلم السحر وكان له شياطين تخدمه الى امور اخرى مبسوطة في غير هذا الموضع وبكل حال آدم لما اكل هو وحواء من الشجرة لم يكن زائل العقل ولا فانيا في شهود القدر العام ولا احتيج على موسى بذلك بل قال لم تلومني على امر كتبه الله علي قبل أن اخلق فاحتج بالقدر السابق لا بدم تميزه بين المأمور والمحظوك

(فصل) اذا عرف هذا فنقول الصواب في قصة آدم وموسى أن موسى لم يلم آدم الا من جهة المصيبة التي أصابته وذريته بما فعل لا لاجل ان تارك الامر مذنب عاص ولهذا قال لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة لم يقل لماذا خالفت الامر ولماذا عصيت والناس مأمورون عند المصائب التي تصيبهم بأفعال الناس أو بنير أفعالهم بالتسليم للقدر وشهود الربوبية كما قال الله تعالى (ما أصاب من مصيبة الا باذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه) قال ابن مسعود وغيره هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أحرص على ما ينفعك واستمس بالله ولا تعجز وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا ولكن قل قدر الله وما شاء الله فعمل فان لو تفتح عمل الشيطان فامر به بالحرص على ما ينفعه وهو طاعة الله ورسوله فليس للعباد أنفع من طاعة الله ورسوله وأمره اذا أصابه مصيبة مقدرة أن ينظر الى القدر ولا يتحسر بتقدير لا يفيد ويقول قدر الله وما شاء الله فعمل ولا يقول لو أني فعلت كذا لكان كذا فيقدر ما لم يقع يتنى ان لو كان وقع فان ذلك انما يورث حسرة وحزنا لا يفيد والتسليم

للقدر هو الذي ينفعه كما قال بعضهم الامور امر ان امر فيه حيلة فلا
 تمجز عنه وأمر لا حيلة فيه فلا تجزع منه وما زال أئمة الهدى من
 الشيوخ وغيرهم يوصون الانسان بأن يفعل الأمور ويترك المحذور
 ويصبر على المقدور وان كانت تلك المصيبة بسبب فعل آدمي فلو كان
 رجل أنفق ماله في المعاصي حتى مات ولم يخف لولده مالا أو ظلم الناس
 بظلم صاروا لاجله يبغيضون أولاده ويحرمونهم ما يطمون له لا مثا لهم لكان
 هذا مصيبة في حق الاولاد حصلت بسبب فعل الاب فاذا قال أحدهم
 لابي أنت فلت بنا هذا قبل الابن هذا كان مقدوراً عليكم وأنتم مأمورون
 بالصبر على ما يصيبكم والاب عاص لله فيما فعله من الظلم والتبذير مالموم على
 ذلك لا يرتفع عنه ذم الله وعقابه بالقدر السابق فان كان الاب قد تاب
 توبة نصوحا وتاب الله عليه وغفر له لم يجز ذمه ولا لومه بحال لا من
 جهة حق الله فان الله قد غفر له ولا من جهة المصيبة التي حصلت لغيره
 بفعله اذا لم يكن هو ظالماً لاولئك فان تلك كانت مقدرة عليهم وهذا
 مثل قصة آدم فان آدم لم يظلم أولاده بل انما ولدوا بعد هبوطه من
 الجنة وانما هبط آدم وحواء ولم يكن معهما ولد حتى يقال ان ذنبهما
 تعدي الى ولدهما ثم بعد هبوطهما الى الارض جاءت الاولاد فلم يكن
 آدم قد ظلم أولاده ظالماً يستحقون به ملامة وكونهم صاروا في الدنيا
 دون الجنة أمر كان مقدراً عليهم لا يستحقون به لوم آدم وذنب آدم
 كان قد تاب منه قال الله تعالى (وعصى آدم ربه فغوى ثم اجاباه ربه
 فتاب عليه وهدى) وقال (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه) فلم يبق

مستحقاً لذنم ولا عذاب وموسى كان أعلم من أن يلومه بحق الله على ذنب
قد علم أنه تاب منه فموسى أيضاً قد تاب من ذنب عمله وقد قال موسى
(أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين) وآدم اعلم من أن
يحتج بالقدر على أن المذنب لا ملام عليه فكيف وتد علم أن إبليس لعنه
الله بسبب ذنبه وهو أيضاً كان مقدراً عليه وآدم قد تاب من الذنب
واستغفر فلو كان الاحتجاج بالقدر نافعا له عند ربه لاحتج به ولم
يتب ويستغفر

وقد روى في الاسرائيليات انه احتج به وهذا مما لا يصدق به لو
كان محتماً لا فكيف اذا خالف أصول الاسلام بل أصول الشرع والعقل نعم
ان كان ذكر القدر مع التوبة فهذا ممكن لكن ليس فيما أخبر الله به عن
آدم شيء من هذا ولا يجوز الاحتجاج في الدين بالاسرائيليات الا ما ثبت
نقله بكتاب الله أو سنة رسوله فان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال اذا
حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وأيضاً فلو كان
الاحتجاج بالقدر نافعا له فلماذا أخرج من الجنة وأهبط الى الارض
فان قيل وهو قد تاب فلماذا بعد انوبة أهبط الى الارض

قيل التوبة قد يكون من تمامها عمل صالح بعمله فينتلى بمد التوبة
لينظر دوام طاعته لله قال تعالى (الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا
فان الله غفور رحيم) في التائب من الردة وقال في كنز العلم (الا الذين تابوا
وأصلحوا وينبوا فإني أنوب عليهم وأنا اتوب الرحيم) وقال (انه من
عمل منكم سواً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم) وقال

في الذنوب (الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم)
وقال (الامن تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم
حسنات وكان الله غفوراً رحيماً) (ومن تاب وعمل صالحاً فإنه يتوب الى
الله متاباً) وقال (واني لغفور لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى)

ولما تاب كعب بن مالك وصاحبه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
المسلمين بهجرهم حتى نسائهم ثمانين ليلة وقال النبي صلى الله عليه وسلم
في العامدية لما رجعا لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له وهل
وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله

وقد أخبر الله عن توبته على بني اسرائيل حيث قال لهم موسى (يا قوم
انكم ظلمتم انفسكم باخذكم العجل فتوبوا الى بارئكم فاقبلوا انفسكم
ذلكم خير لكم عند بارئكم)

واذا كان الله تعالى قد يتلى العبد من الحسنات والسيئات والسراء
والضراء بما يحصل معه شكره وصبره أم كفره وجزعه وطاعته أم
معصيته فالتائب أحق بالابتلاء فأدم اهبط الى الارض ابتلاء له ووقفه
الله في هبوطه لطاعته فكان حاله بعد الهبوط خيراً من حاله قبل الهبوط
وهذا بخلاف ما لو كان الاحتجاج بالقدر نافعاً له فإنه لا يكون عليه ملام
البتة ولا هناك توبة تقتضي أن يتلى صاحبها ببلاء

وأيضاً فان الله قد أخبر في كتابه بعقوبات الكفار مثل قوم نوح
وهود وصالح وقوم لوط وأصحاب مدين وفرعون وقومه ما يعرف بكل
واحدة من هذه الوقائع أن لا حاجة لاحد في القدر

وأياها فقد شرع الله من عقوبة المحاربين من الكفار وأهل
القبلة وقتل المرتد وعقوبة لزانى والسارق والشارب ما يبين ذلك

(فصل) فقد تبين أن آدم - حج موسى لما قصد موسى أن يلوم من
كان سببا في مصيبتهم وبهذا جاء الكتاب والسنة قال الله تعالى (ما أصاب
من مصيبة إلا باذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه) وقال تعالى (ما أصاب من
مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك
على الله يسير) وسواء في ذلك المصائب السماوية والمصائب التي تحصل
بأفعال الآدميين قال تعالى (واصبر على ما يقولون واهجرهم هجرة
جسلا) وقال (ولقد أرسلنا رسلا من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا
حتى أتاهم نصرنا) وقال في سورة الطور بعد قوله أفذكر فما أنت بنعمة
ربك بكاهن ولا مجنون أم يقولون شاعر نتربص به ريب المنون قل
تربصوا فاني مكم من المتربصين) الى قوله (أم يقولون نقوله بل
لا يؤمنون) الى قوله (أم تسألهم أجرا فهم من مغرم مثقلون أم عندهم
الغيب فهم يكتبون) واصبر لحكم ربك فانك بأعيننا وسبح بحمد ربك
حين تقوم) وقال تعالى في سورة نون (أم تسألهم أجرا فهم من مغرم مثقلون
أم عندهم الغيب فهم يكتبون) وقال (واصبر لحكم ربك فانك بأعيننا وسبح
بحمد ربك حين تقوم) وقال تعالى في سورة ن (فاصبر لحكم ربك ولا تكن
كصاحب الخوت اذ نادى وهو مكظوم)

وقد قيل في معناه اصبر لما يحكم به عليك وقيل اصبر على أذاهم لقضاء
ربك الذي هو آت والاول أصح

وحكم الله نوعان خاق وأمر فلاول ما يقرره من المصائب والثاني ما بأمر به وينهى عنه والعبد مأمور بالصبر على هذا وعلى هذا أن يصبر لما أمر به ولما نهى عنه فيفعل المأمور بترك المحذور وعليه أن يصبر لما قدره الله عليه وبهض المفسرين يقول هذه الآية منسوخة بآية السيف وهذا يتوجه اذا كان في الآية النهى عن القتال فيكون هذا النهى منسوخا ليس جميع أنواع الصبر منسوخة كيف والآية لم تعرض لذلك هنا لا ينبغي ولا اثبات بل الصبر واجب لحكم الله وما زال واجبا واذا أمر بالجهاد فمليه أيضا أن يصبر لحكم الله فانه يتلى من قتالهم بما هو أعظم من كلامهم كما ابتلى به يوم أخذوا الخندق وعيه حينئذ أن يصبر ويفعل ما أمر به من الجهاد

والمقصود هنا قوله واصبر لحكم ربك فان ما فعلوه من الاذى هرما حكم به عليك قدرا فاصبر لحكمه وان كانوا ظالمين في ذلك وهذا الصبر أعظم من الصبر على ما جرى وفعل بالانبياء وقوله (فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت اذ نادى وهو مكظوم) وقال (وذا النون اذ ذهب مغاضبا فظن أن ان تقدر عليه فنادى في الظلمات) وسواء كان مغاضبا لقومه أو لربه فكانت مغاضبته من أمر قدر عليه وصبره صبر لحكم ربه الذي قدره وقضاه وان كان انما نادى من تكذيب الناس له وقالت الرسل لقومهم ومالنا أن لا نتوكل على الله وقد هدانا سبيانا ولنصبرن على ما آذيتونا وعلى الله فليتوكل المتوكلون وقال موسى لقومه لما قال فرعون سنقتل أبناءهم ونستحيي نساءهم وانافروهم قاهرون قال موسى

لقومه اسئمنوا بالله واصبروا ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده
واله قبة للمتقين) وقال (فاصبروا وعد الله - حق واستغفر لذنبك) وقال تعالى
(والذين هاجروا في الله من بعد ما ظالموا انهم في الدنيا حسنة ولا اجر
الآخرة اكبر لو كانوا يعلمون الذين صبروا وعلى ربهم يتوكلون)
فهمؤلا. ظالموا فصبروا على ظلم الظالم لهم وسبب نزولها المهاجرون الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي عامة في كل من اتصف بهذه الصفة

وأصل المهاجر من هجر ما نهى الله عنه كما ثبت ذلك عن النبي صلى
الله عليه وسلم فكل من هجر السوء فظلمه الناس على ترك الكفر
والفسوق والعصيان حتى أخرجوه الى هجر بعض أموره في الدنيا فصبر
على ظلمهم فان الله يبوؤهم في الدنيا حسنة ولاجر الآخرة أكبر كيوسف
الصديق فانه هجر الفاحشة حتى ألجأه ذلك الى هجر منزله واللبث في
السجن بعد ما ظلم فمكنه الله حتى تبوأ من الارض حيث يشاء وقال
الذين لقوا الكفار (ربنا أفرغ علينا صبرا) وقال (ان يكن منكم عشرون
صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين
كفروا بأنهم قوم لا يفقهون الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا
فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم ألف يغلبوا
ألفين باذن الله والله مع الصابرين) وقال (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة
باذن الله والله مع الصابرين)

فهذا كله صبر على ما قدر من أعمال الخلق والله سبحانه مدح في
كتابه الصبار الشكور كما قال (ان في ذلك لآيات لكل صبار شكور) في

غير موضع فالصبر والشكر على ما يقدره الرب بعبد من السراء والضراء من النعم والمصائب من الحسنات التي يبلو بها والسيئات فعليه أن يتلقى المصائب بالصبر والنعم بالشكر ومن النعم ما يسره له من أفعال الخير ومنها ما هي خارجة عن أفعاله فيشهد القدر عند فعله للطاعات وعند انعام الله عليه فيشكره ويشهده عند المصائب فيصبر وأما عند ذنوبه فيكون مستغفراً تائباً كما قال (فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك) وأما من عكس هذا فشهد القدر عند ذنوبه وشهد فعله عند الحسنات فهو من أعظم المجرمين ومن شهد فعلهما فيهما فهو قدرى ومن شهد القدر فيهما ولم يعترف بالذنب ويستغفر فهو من جنس المشركين

وأما المؤمن فيقول أبوء لك بنعمتك علىّ وأبوء بذنبي فاغفر لي كما في الحديث الصحيح الإلهي بأعبادي انما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم أياها من وجده خيراً فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه

وكان نبينا صلى الله عليه وسلم منبهاً ما أمر به من الصبر على أذى الخلق في الصحيحين عن عائشة قالت ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده خادماً له ولا دابة ولا شيئاً قط الا أن يجاهد في سبيل الله ولا نيل منه شيء قط فانتقم لنفسه الا أن تنتهك محارم الله فإذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه شيء حتى ينتقم لله وقال أنس خدمت رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين فما قال شيئاً فعاتته لم فعلته ولا شيئاً لم أنعله لم لافعته وكان بعض أهله إذا عتبنى على شيء يقول دعووه دعوه

فلو قضى شيء لكان

وفي السنن عن ابن مسعود رضي الله عنه انه ذكر لاني صلى الله عليه وسلم قول بعض من آذاه فقال دعنا منك فقد أذى موسى بأكثر من هذا فصبر فكان يصبر على أذى الناس له من الكفار والمنافقين وأذى بعض المؤمنين كما قال (ان ذلك كان يؤذى النبي فيستحيي منكم) وكان يذكر ان هذا مقدر والمؤمن مأمور بأن يصبر على المقدور وكذلك قال (وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيء) فالتقوى فعل للمأمور وترك المحذور والصبر الصبر على أذاهم

ثم انه حيث أباح المعاقبة قال (وان عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خسر للاصابين واصبر وما صبرك الا بالله ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق مما يمكرون) فاخبر ان صبره بالله فالتقوى هو الذي يعينه عليه فان الصبر على المكروه بترك الانتقام من الظالم ثقيل على النفس لكن صبره بالله كما أمره أن يكون لله في قوله (ولربك فاصبر) لكن هناك ذكره في الجملة الطائفة الامرية لانه مأمور أن يصبر لله لا لغیره وهذا ذكره في الخبرية فقال وما صبرك الا بالله فالصبر وسائر الحوادث لا تقع الا بالله ثم قد يكون ذلك وقد لا يكون فما لا يكون بالله لا يكون وما لا يكون لله لا ينفع ولا يدوم ولا يقال واصبر بالله فان الصبر لا يكون الا بالله اكن يقال استعينوا بالله واصبروا فتستعين بالله على الصبر وكما ان الانسان مأمور بشهود التدر وتوحيد الربوبية عند المصائب فهو مأمور بذلك عند ما ينعم الله عليه من فعل الطاعات فيشهد قبل فعلها

حاجته ونقره الى اعانة الله له ونحقق قوله اياك نعبد واياك نستعين ويدعو
بالادعية التي فيها طاب اعانة الله له على فعل الطاعات كقوله أعني على
ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وقوله يا مقلب القلوب ثبت قلبي على
دينك ويامصرف القلوب اصرف قلبي الى طاعتك وطاعة رسولك
وقوله (ربنا لا ترغ قلوبنا بغير اذ هديتنا وحب لنا من لدنك رحمة انك
انت الوهاب) وقوله (وهدنا من لدنك رحمة وهي امن امرنا رشدا)
ومثل قوله اللهم الهمني رشدي واكفني شر نفسي ورأس هذه الادعية
وأفضلها قوله (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير
المغضوب عليهم ولا الضالين)

فهذا الدعاء أنضل الادعية وأوجبها على الحق فانه يجمع صلاح العبد في
الدين والدنيا والآخرة وكذلك الدعاء بالتوبة فانه يتضمن الدعاء بان يلهم
العبد التوبة وكذلك دعاء الاستحارة فانه طلب تعاليم العبد ما لم يعلمه
وتيسيره له

وكذلك الدعاء الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو به اذا قام
من الليل وهو في الصحيح اللهم رب جبرائيل وميكائيل واسرافيل فاطر
السموات والارض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا
فيه يخلفون اهدني يا اختلف فيه من الحق باذنك انك تهدي من
تشاء الى صراط مستقيم

وكذلك الدعاء الذي فيه أقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين
معاصيك ومن طاعتك ما تبلغنا به الى جنتك ومن اليقين ما تهون به علينا

مصائب الدنيا وكذلك الدعاء باليقين والعافية كما في حديث أبي بكر
وكذلك قوله اللهم أصلح لي قلبي ونيتي ومثل قول الخليل واسماعيل
(ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك) وهذه أدعية
كثيرة تتضمن افتقار العبد الى الله في أن يعطيه الايمان والعمل الصالح
فهذا افتقار واستعانة بالله قبل حصول المطلوب فاذا حصل بالدعاء أو
غير الدعاء شهد انعام الله فيه وكان في مقام الشكر والعبودية لله وان
هذا حصل بفضلہ واحسانه لا بحول العبد وقوته

فشهود القدر في الطاعات من أنفع الامور للعبد وغيبته عن ذلك
من أضر الامور به فانه يكون قد ريانكرا لنعمة الله عليه بالايمان
والعمل الصالح وان لم يكن قدرى الاعتقاد كان قدرى الحال وذلك
يورث العجب والكبر ودعوى القوة والمنة بعمله واعتقاد استحقاق
الجزاء على الله به فيكون من يشهد العبودية مع الذنوب والاعتراف
بها لا مع الاحتجاج بالقدر عليها خيرا من هذا الذى يشهد الطاعة
منه لا من احسان الله اليه ويكون أوائك المذنبون بما معهم من الايمان
أفضل من طاعة بدون هذا الايمان وأما من أذنب وشهد أن لا ذنب له
أصلا لكون الله هو الفاعل وعند الطاعة يشهد أنه الفاعل فهذا شر
الحاق وأما الذى يشهد نفسه فاعلا للامرين والذى يشهد ربه فاعلا
للامرين ولا يرى له ذنباً فهذا أسوأ عاقبة من القدرى والقدرى أسوأ
بداية منه كما هو مبسوط في موضع آخر

والناس في هذا المقام أربعة أقسام من يفض لربه لال نفسه وعكسه

ومن يغضب لهما ومن لا يغضب لهما كما أنهم في شهود القدر أربعة
أقسام من يشهد الحسنة من فعل الله والسيئة من فعل نفسه وعكسه
ومن يشهد الاثنين من فعل ربه ومن يشهد الاثنين من فعل نفسه
فهذه الأقسام الأربعة في شهود الربوبية نظير تلك الأقسام الأربعة في
شهود الألوية فهذا تقسيم العباد فيما لله ولهم وذلك تقسيمهم فيما هو بالله
وبهم والقسم المحض أن يعمل لله بالله فلا يعمل لنفسه ولا بنفسه

والمقصود هنا تقسيمهم فيما لله فاعلام حال النبي صلى الله عليه
وسلم ومن اتبعه وهو أن يصبروا على أذى الناس لهم باليد واللسان
ويجاهدوا في سبيل الله فيما يقبون ويغضبون وينتقمون لله لأنفسهم
يماقبون لأن الله يأمر بمقوبة ذلك الشخص ويحب الانتقام منه كما في
جهاد الكفار وإقامة الحدود وأدناهم عكس هؤلاء يبغضون وينتقمون
ويماقبون لأنفسهم لا لربهم فإذا أذى أحدهم أو خولف هواه غضب
وانتقم وعاقب ولو انتهكت محارم الله أو ضيعت حقوقه لم يمه ذلك
وهذا حال الكفار والمنافقين وبين هذين قسمان قسم يغضبون
لربهم وأنفسهم وقسم يميلون إلى العفو في حق الله وحقوقهم فوسى
في غضبه على قومه لما عبدوا المعجل كان غضبه لله وقد مثل النبي صلى
الله عليه وسلم في حقوق الله أبا بكر وعمر بإبراهيم وعيسى ونوح وموسى
فقال إن الله يلين قلوب رجال فيه حتى تكون ألين من اللبن ويشدد
قلوب رجال فيه حتى تكون أشد من الحجر ومثلك يا أبا بكر كمثل
إبراهيم وعيسى ومثلك يا عمر كمثل نوح وموسى وأما عفو الإنسان

عن حقوقه فهذا أفضل وان كان الاقتصاص جائزاً وكذلك غضبه لنفسه تركه أفضل وان كان الاقتصاص جائزاً وأما ما كان من باب المصائب الخاصة بقدر الله ولم يبق فيها مذنب يماقب فليس فيها الا الصبر والتسليم المقدر

وقصة آدم وموسى كانت من هذا الباب فان موسى لاه لاجل ما أصابه والذرية وآدم كان قد تاب من الذنب وغفر له والمصيبة كانت مقدرة فنج آدم وموسى وهكذا قد يصيب الناس مصائب بفعل قوام مذنبين وتابوا مثل كافر يقتل مسلماً ثم يسلم ويتوب الله عليه أو يكون مثاولاً لبدعة ثم يتوب من البدعة أو يكون مجتهداً أو مقلداً مخطئاً فهو لاء اذا أصاب العبد اذى بفعلهم فهو من جنس المصائب السماوية التي لا يطلب فيها تصاص من آدمي

ومن هذا الباب ان قتال في الفتنة قال الزهري وقت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فاجمعوا ان كل دم أو مال أو جرح أصيب بنأويل القرآن فهو هدر وكذلك قتال البغاة المتأولين حيث أمر الله بقتالهم اذا قاتلهم أهل العدل فاصابوا من أهل العدل نفوساً وأموالاً لم تكن مضمونة عند جماهير العلماء كابي حنيفة ومالك والشافعي في أحد قوليه وهذا ظاهر مذهب أحمد

وكذلك المرتدون اذا صار لهم شوكة فقاتلوا المسلمين وأصابوا من دماهم وأموالهم كما اتفق الصحابة في قتال أهل الردة انهم لا يضمنون بعد اسلامهم ما أتلفوه من النفوس والاموال فانهم كانوا متأولين وان

كان تأويلهم باطلا

كما ان سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتواترة عنه مضت بان الكفار اذا قتلوا بض المسلمين وأتلفوا أموالهم ثم أسلموا لم يضمنوا مآصيوه من النفوس والاموال وأصحاب تلك النفوس والاموال كانوا يجاهدون قد اشترى الله منهم أنفسهم وأموالهم بان لهم الجنة فموض مأخذ منهم على الله لا على أولئك الظالمين الذين قاتلهم المؤمنون واذا كان هذا في الدماء والاموال فهو أولى

فمن كان مجاهداً في سبيل الله باللسان بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وبيان الدين وتبليغ ما في الكتاب والسنة من الامر والنهي والتحير وبيان الاقوال المخالفة لذلك والرد على من خالف الكتاب والسنة أو باليد كقتال الكفار فاذا أودى على جهاده بيد غيره أو لسانه فأجره في ذلك على الله لا يطالب من هذا الظالم عوض مظلّمته بل هذا الظالم ان تاب وقبل الحق الذي جاهد عايه فالتوبة تجب ما قبلها (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) وان لم يتب بل أصر على مخالفة الكتاب والسنة فهو مخالف لله ورسوله والحق في ذنوبه لله ولرسوله وان كان أيضاً للمؤمنين حق تبعاً لحق الله وهذا اذا عوقب عوقب لحق الله وليكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله لا لاجل القصاص فقط

والكفار اذا اعتدوا على المسلمين مثل أن يمتلوا بهم فللمسلمين أن يمتلوا بهم كما مثلوا والصبر أفضل واذا مثلوا كان ذلك من تمام الجهاد

والدعاء على جنس الظالمين الكفار مشرّع مأمور به وشرع القنوت
والدعاء للمؤمنين والدعاء على الكافرين وأما الدعاء على معينين كما كان
النبي صلى الله عليه وسلم يعلم فلان وفلاناً فهذا قد روى أنه منسوخ
بقوله ليس لك من الأمر شيء كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا
الموضع فيما كتبت به بقائمة مصر

وذلك لأن الممين لا يعلم أن رضا الله منه أن يهلكه بل قد يكون
من يتوب الله عليه بخلاف الجنس فإنه إذا دعا عليهم بما فيه عن الدين
وذلك عدوه وقههم كان هذا دعاء بما يحبه الله وبرضاه فإن الله يحب الإيمان
وأهل الإيمان وعلو أهل الإيمان وذلك الكفار فهذا دعاء بما يحب الله
وأما الدعاء على الممين بما لا يعلم أن الله برضاه فغير مأمور به وقد كان
يفعل ثم نهى عنه لأن الله قد يتوب عليه أو يعذبه ودعاء نوح على أهل
الارض بالهلاك كان بعد أن أعلمه الله أنه إن يؤمن من قومك الا من
قد آمن ومع هذا فقد ثبت في حديث الشفاعة في الصحيح أنه يقول
اني دعوت على أهل الارض دعوة لم أومر بها فانه وإن لم ينهاها فلم يؤمر
بها فكان الاولى انه لا يدعو الا بدعاء مأمور به واجب أو مستحب
فإن الدعاء من العبادات فلا يعبد الله الا بمأمور به واجب أو مستحب
وهذا لو كان مأموراً به لكان شرعاً لنوح ثم ننظر في شرعنا هل
نسخه أم لا

وكذلك دعاء موسى بقوله (ربنا طمس على أموالهم واشدد على
قلوبهم فلا يؤمنوا حتي يروا العذاب الاليم) إذا كان دعاء مأموراً به بقي

النظر في موافقة شرعنا له

والقاء عدة الكلية في شرعنا ان الدعاء ان كان واجباً أو مستحباً فهو حسن يثاب عليه الداعي وان كان محرماً كالمدوان في الدعاء فهو ذنب ومعصية وان كان مكروهاً فهو ينقص مرتبة صاحبه وان كان مباحاً مستوى الطرفين فلا له ولا عليه فهذا هذا والله سبحانه أعلم

(فصل) وكلا الطائفتين الذين يسلكون الى الله محض الارادة والمحبة والدنو أو القرب منه من غير اعتبار بالامر والنهي المنزّلين من عند الله وهم الذين يتهون الى الفناء في توحيد الربوبية وهم يقولون بالجمع والاصطلام في توحيد الربوبية ولا يصلون الى البرق الثاني ويقولون ان صاحب الفناء لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة ويجعلون هذا غاية السلوك والذين يفرقون بين ما يستحسنونه ويستقبحونه ويجبونه ويكرهونه ويأمرون به وينهون عنه لكن بارادتهم ومحبتهم وهواهم لا بالكتاب المنزل من عند الله كلا الطائفتين متبع لهواهم بغير هدى من الله وكلا الطائفتين لم يحققوا شهادة أن لا اله الا الله وشهادة أن محمداً رسول الله فان تحقق الشهادة بالتوحيد يقتضي أن لا يجب الا لله ولا يبغيض الا لله ولا يوالي الا لله ولا يعادي الا الله وان يحب ما أحبه الله ويبغض ما أبغضه الله ويأمر بما أمر الله به وينهى عما نهى الله عنه وانك لا ترجو الا الله ولا تخاف الا الله ولا تسأل الا الله وهذا ملة ابراهيم وهذا الاسلام الذي بعث الله به جميع المرسلين

(والفناء في هذا هو الفناء المأمور به) التي جاءت به الرسل وهو

أن ينفي عبادة الله عن عبادة ما سواه وبطاعته عن طاعة ما سواه وبالتوكل عليه عن اتوكل على ما سواه وبرجائه وخوفه عن رجاء ما سواه وخوفه فيكون مع الحق بلا خاق كما قال الشيخ عبد القادر كرم مع الحق بلا خاق ومع الحق بلا نفس وتحقيق الشهادة بأن محمداً رسول الله يوجب أن تكون طاعته طاعة الله وارضؤه ارضاء الله ودين الله مأمراً به فالحلال والحرام محرمه والدين مأموره ولهذا طالب الله المدعين لمحبتهم بمتابعته فقال (ان ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وضمن لمن أتبعه ان الله يحبه بقوله يحببكم الله وصاحب هذه المتابعة لا يبقى مريداً الا لما أحبه الله ورسوله ولا كارهاً الا لما كرهه الله ورسوله وهذا هو الذي يحبه الحق كما قال ولا يزال عبدي يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فاذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يمس بها ورجله التي يمشي بها في يسمع وبني يبصر وبني يبطش وبني يمشي ولئن سألتني لاعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه فهذا محبوب الحق ومن اتبع الرسول فهو محبوب الحق وهو المتقرب الى الله بما دعا اليه الرسول من فرض ونفل ومعلوم أن من كان هكذا فهو يحب طاعة الله ورسوله ويبغض معصية الله ورسوله فان الفرائض والنوافل كلها من العبادات التي يحبها الله ورسوله ليس فيها كفر ولا فسوق ولا عصيان والرب تعالى أحبه لما قام بمحبوب الحق فان الجزاء من جنس العمل

فلما لم يزل منكربا الى الحق بما يحبه من النوافل بعد الفرائض
أحبه الحق فانه استفرغ وسعه في محبوب الحق فصار الحق يحبه
المحبة الزامة التي لا يصل اليها من هو دونه في التقرب الى الحق بمحبته
حتى صار يعلم بالحق ويعمل بالحق فصار به يسمع وبه يبصر وبه
يبطش وبه يمتنى

وأما الذي لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة فهذا لم تبق عنده
الامور نوعان محبوب للحق ومكروه له بل كل مخلوق فهو عنده محبوب
للحق كما انه مراد فان هؤلاء أصل قولهم هو قول جهنم بن صفوان
من القدريه فهم من غلاة الجهمية الجبرية في القدر وان كانوا في الصفات
يكفرون الجهمية نفات الصفات كحل أبي اسماعيل الانصاري صاحب
منازل السائرين وضم الكلام والفاروق وتكفير الجهمية وغير ذلك فانه
في باب اثبات الصفات في غاية المقابلة للجهمية والنفات وفي باب الافعال
والقدر قوله يوافق الجهم ومن أتبعه من غلاة الجبرية وهو قول الاشعري
وأتباعه وكثير من الفقهاء تباع الاثمة الاربعه ومن أهل الحديث
والصوفية فان هؤلاء أقروا بالقدر موافقة للسلب وجمهور الاثمة وهم
مصيبون في ذلك وخالفوا القدريه من المعتزلة وغيرهم في نفي القدر

ولكن سلكوا في ذلك مسلك الجهم بن صفوان وأتباعه فزعموا
ان الامور كلها لم تصدر الا عن ارادة تخصيص أحد المتماثلين بلا سبب
وقالوا الارادة والمحبة والرضاء سواء وافقوا في ذلك القدريه
فان الجهمية والمعتزلة كلاهما يقول ان القادر المختار يرشح أحد

المتماثلين بلا مرجع وكلاهما يقول لافرق بين الارادة والمحبة والرضا
ثم قالت القدرية وقد علم بالكتاب والسنة واجماع السلف ان الله
يحب الايمان والعمل الصالح ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر
بل يكره الكفر والفسوق والعصيان قلوا فيلزم من ذلك أن يكون كل
ما في الوجود من المعاصي واقعا بدون مشيئته وارادته كما هو واقع على
خلاف أمره وخلاف محبته ورضاه وقالوا ان محبته ورضاه لاعمال
عباده هو بمعنى أمره لها فكذلك ارادته لها هو بمعنى أمره لها فلا يكون
قط عندهم مريدا لغير ما أمر به وأخذ هؤلاء يتأولون ما في القرآن من
ارادته لكل ما يحدث ومن خلقه لافعال العباد بتأويلات محرفة

وقالت الجهمية ومن اتبعها من الاشعرية وأمثالهم قد علم بالكتاب
والسنة والاجماع ان الله خالق كل شيء وربهم ومليكهم ولا يكون خاقا الا
بقدرته ومشيئته فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وكل ما في الوجود فهو
بمشيئته وقدرته وهو خالقه سواء في ذلك أفعال العباد وغيرها

ثم قالوا واذا كان مريدا لكل حادث والارادة هي المحبة والرضا فهو
محب راض بكل حادث وقالوا كل ما في الوجود من كفر وفسوق
وعصيان فان الله راض به محب له كما هو مريد له

ف قيل لهم فقد قال تعالى لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر
فقالوا هذا بمنزلة ان يقال لا يريد الفساد ولا يريد لعباده الكفر وهذا
يصح على وجهين اما أن يكون خاصا بمن لم يقع منه الكفر والفساد ولا
رب ان الله لا يريد ولا يحب ما لم يقع عندهم فقالوا معناه لا يحب الفساد

العبادة المؤمنين ولا يرضاه لهم

وحقيقة قولهم ان الله لا يحب الايمان ولا يرضاه من الكفار فالمحبة والرضا عندهم كالأرادة عندهم متمثلة بما وقع دون ما لم يقع سواء كان مأمورا به أو منهيًا عنه وسواء كان من أسباب سعادة العباد أو شقاوتهم وعندهم ان الله يحب ما وجد من الكفر والفسوق والعصيان ولا يحب ما لم يوجد من الايمان والطاعة كما أراد هذا دون هذا

والوجه الثاني قالوا لا يحب الفساد ديننا ولا يرضاه ديننا وحقيقة هذا القول انه لا يريد ديننا فانه اذا أراد وقوع الشيء على صفة لم يكن مراداه على خلاف تلك الصفة وهو اذا أراد وقوع شيء مع شيء لم يرد وقوعه وحده فاذا أراد أن يخلق زيدا من عمر ولم يرد أن يخلقه من غيره واذا أراد أن ينزل مطر اقتضت الارض به فانه أراد انزاله على تلك الصفة واذا أراد أن يركب البحر قوم فيفرق بعضهم ويسلم بعضهم ويربح بعضهم فانما أراداه على تلك الصفة فكذلك الايمان والكفر قرن بالايمان نعيم لاصحابه وبالكفر عذاب لاصحابه وان لم يكن عندهم جمل شيء لشيء سببا ولا خلق شيئا لحكمة لكن جمل هذا مع هذا

وعندهم جمل السعادة مع الايمان لانه كما يقولون انه خلق الشيع عند الاكل لانه فالدين الذي أمر به هو ما قرن به سعادة صاحبه في الآخرة و لكفر والفسوق والعصيان عندهم أحبه ورضيه كما أراداه لكن لم يحبه مع سعادة صاحبه فلم يحبه ديننا كما انه لم يردده مع سعادة صاحبه

فلم يحبه ديننا كما انه لم يردده مع سعادة صاحبه فلم يردده ديننا وهذا المشهد الذي شهده اهل الفناء في توحيد الربوبية فانهم رأوا الرب تعالى خالق كل شيء بارادته وعلم أن سيكون ما أراد ولا يب عندهم شيء ولا حكمة بل كل الحوادث تحدث بالارادة

ثم الجهم بن صفوان ونفقات الصفات من المتزلة ونحوهم لا يثبتون ارادة قائمة بذاته بل اما أن ينفوها راما أن يجعلوها بمعنى الخلق والامر أن يقولوا أحدث ارادة لافي محمل واما مثبتة الصفات كإن كلاب والاشعرى وغيرها ممن ثبتت الصفات ولا يثبت الا واحد ادا معنا فلا يثبت الا ارادة واحدة تتعاقب بكل حادث وسمعا واحدا معينا متعلقا بكل مسموع وبصرا واحدا معينا متعلقا بكل مرئي وكلاما واحدا بالعين يجمع جميع أنواع الكلام كما قد عرف من مذهب هؤلاء

فهؤلاء يقولون جميع الحادثات صادرة عن تلك الارادة لواحدة العين المفردة التي ترجح أحد المتماثلين لا بمرجح وهي المحبة والرضا وغير ذلك وهؤلاء اذا شهدوا هذا لم يبق عندهم فرق بين جميع الحوادث في الحسن والقبح الا من حيث موافقتها للانسان ومخالفة بعضها له فمما وافق مراده ومحجوبه كان حسنا عنده وما خالف ذلك كان قبيحا عنده فلا يكون في نفس الامر حسنة بحبها الله ولا سيئة بكرهها الا بمعنى ان الحسنه هي ما قرن بها لذة صاحبها والسيئة ما قرن بها ألم صاحبها من غير فرق يعود اليه ولا الى الافعال أصلا ولهذا كان هؤلاء لا يثبتون حسناً ولا قبيحاً لا بمعنى الملائم للطبيع والمثافي له والحسن والقبح النسبي هو ما دل صاحبه على أنه

قد يحصل لمن فله لذة أو حصول ألم له ولهذا يجوز عندهم ان يأمر الله بكل شيء حتى الكفر والفسوق والعصيان وينهى عن كل شيء حتى عن الايمان والتوحيد ويجوز نسخ كل ما أمر به بكل ما نهى عنه ولم يبق عندهم في الوجود خير ولا شر ولا حسن ولا قبيح الا بهذا الاعتبار فما في لوجود ضر ولا نفع والنفع والضر أمران اضافيان فربما نفع هذا مضر هذا كما يقال * مصائب قوم عند قوم فوائد *

فلما كان هذا حقيقة قولهم الذي يستقدونه ويشهدونه صاروا حزبين حزبا من أهل الكلام والرأى أقروا بالفرق الطبيعي وقالوا ما هم فرق الا الفرق الطبيعي ليس هنا فرق يرجع الى الله بأنه يحب هذا ويبغض هذا

ثم منهم من يضعف عنده الوعد والوعيد اما لقوله بالارجاء واما لظنه ان ذلك لماسح الناس في الدنيا اقامة للعدل كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة فلا يبقى عنده فرق بين فعل وفعل الا ما يحبه هو ويبغضه فما أحبه هو كان الحسن الذي ينبغي فعله وما أبغضه كان القبيح الذي ينبغي تركه

وهذا حال كثير من أهل الكلام والرأى الذين يرون رأى جهل والاشعري ونحوهما في القدر تجددهم لا ينتهون في المحبة والبغضة والمواالة والمعاداة الا الى محض أهوائهم وارادتهم وهو الفرق الطبيعي ومن كان منهم مؤمناً بالوعد فانه قد يفعل الواجبات ويترك المحرمات لكن لاجل ما قرن بهما من الامور الطبيعية في الآخرة من أكل وشرب ونكاح

وهؤلاء ينكرون محبة الله ولتلاذ بالنظر اليه وعندهم اذا قيل ان العباد يتلاذون بالنظر اليه فعناء انهم عند النظر يخلق لهم من الذات بالخلوقات ما يتلاذون به لا ان نفس النظر الي الله يوجب لذة

وقد ذكر هذا غير واحد منهم أبو المعالي في الرسالة النظامية وجعل هذا من أسرار التوحيد وهو من انوار التوحيد لذى يسميه هؤلاء النفات توحيداً ليس من أسرار التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتاب فان المحبة لا تكون الا مافي في المحبوب يحبه المحب وليس عندهم في الموجودات شيء يحبه الرب الا بمعنى يريدوه وهو مراد لكل الحوادث ولا في الرب عندهم معنى يحبه العبد وانما يحب العبد ما يشتهي وانما يشتهي الامور الطبيعية الموافقة لطبعه ولا يوافق طبعه عندهم الا اللذات البدنية كالاكل والشرب والنكاح

والحزب الثاني من الصوفية الذي كان هذا المشهد منتهى سلوكهم صرفوا الفرق الطبيعي وهم قد سلموا على ترك هذا الفرق الطبيعي وانهم يزهدون في حظوظ النفس واهوائها لا يريدون شيئاً لأنفسهم وعندهم ان من طلب شيئاً للاكل والشرب في الجنة فانما طاب هواه وحظه وهذا كله نقص عندهم ينافي حقيقة الفناء في توحيد الربوبية وهو بقاء مع النفس وحظوظها والمقامات كلها عندهم التوكل والمحبة وغير ذلك انما هي منازل اهل التمرع السائر الى عين الحقيقة فاذا نهضوا توحيد الربوبية كان ذلك عندهم عالماً في الحقيقة اما لنقص المعرفة والشود واما لأنه ذنب عن النفس وطلب حظوظها فانه من شهد ان كل مافي

الوجود فالرب يحبه ويرضاه ويريد له لافرق عنده بين شيء وشيء إلا أن من الأمور ما معه حظ لبعض الناس من لذة يصيبها ومنها ما معه ألم لبعض الناس فمن كان هذا مشهده فانه قطعاً يرى أن كل من فرق بين شيء وشيء لم يفرق إلا لنقص معرفته وشهوده ان الله رب كل شيء ومريد لكل شيء ومحب على قوهم لكل شيء؛

واما لفرق يرجع الى حفظه وهواه فيكون طالبا لحظه ذابا عن نفسه وهذا علة وعيب عندهم فصار عندهم كل من فرق اما ناقص المعرفة والشهادة واما ناقص القصد والارادة وكلاهما علة بخلاف صاحب الفناء في مشهد الربوبية فانه يشهد كل ما في الوجود بارادته ومحبتة ورضاه عندهم لافرق بين شيء وشيء فلا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة كما قاله صاحب منازل السائرين

ولهذا في الكلام المنقول عن الذبيلى وأبي يزيد انه قال اذا رأيت أهل الجنة يتنعمون في الجنة وأهل النار يمدحون في النار وقع في قلبك فرق خرجت عن حقيقة التوكل أو قال التوحيد الذي هو أصل التوكل ومعلوم ان هذا الفرق لا يعدم من الحيوان دائماً بل لا بد له منه يميل الى ما لا بد له منه من أكل وشرب لكنه في حال الفناء قد يكون مستغرقا في ذلك المشهد ولكن لا بد أن يميل الى أمور يحتاج اليها فيريدها وأمر تضره فيكرهها وهذا فرق طبيعي لا يخلو منه بشر لكن قد يقولون بافرق في الأمور الضرورية التي لا يقوم الانسان الا بها من طعام ولباس ونحو ذلك فيكتفون في الدنيا والآخرة لا بد

منه من طعام ولباس ويرون هذا الزهد هو الغاية فيزه دون في كل شيء بمعني انهم لا يريدونه ولا يكرهونه ولا يحبونه ولا يبغضونه ويكون زهدهم في المساجد كزهدهم في الحانات ولهذا اذا قدم الشيخ الكبير منهم بلداً يبدؤ بالبغايا في الحانات ويقول كيف أنتم في قدر الله فانه لا فرق عنده في هذا المشهد بين المساجد والكنائس والحانات وبين أهل الصلاة والاحرام وقراءة القرآن وأهل الكفر وقطاع الطريق والمشركين بالرحمن ولا ريب ان فسادهم وغيبتهم عن شهود الالهية والنبوة شهادة ان لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وما تضمنه من الفرق يرجع الي نقص العلم و"شهود والايمان والتوحيد فشهدوا امتنا بنعوت الرب وغابوا عن آخر وهذا نقص وقد يرون أن شهود الذات مجردة عن الصفات أكمل ويقولون بشهود الافعال ثم شهود الصفات ثم شهود الذات المجردة

وربما جملوا الاول للنفس والثاني للقلب والثالث للروح ويجعلون هذا النقص من ايمانهم ومعرفةهم وشهودهم هو الغاية فيكونون مضاهين للجهمية نفاة الصفات حيث أثبتوا ذاتاً مجردة عن الصفات وقالوا هذا هو الكمال لكن أولئك يقولون بانتفائها في الخارج فيقولون انهم يشهدون انها منتفية بانتفائها في الخارج فيقولون انهم يشهدون انها منتفية وهؤلاء يثبتونها في الخارج علماً واعتقاداً ولكن يقولون الكمال في أن يغيب عن شهودها ولا يشهدون نفياً الكلي لا يشهدوا ثبوتها وهذا نقص عظيم وجهل عظيم اما أولاً فلانهم شهدوا الامر على خلاف ما هو

عليه فذات مجردة عن الصفات لاحقيقة لها في الخارج وأما الثاني فهو
مطلوب الشيطان من التجهيم نفي الصفات فان عدم العلم والشهود
اثبوتها يوافق فيه الجهيم المعتقد لانتفاءها

ومن قال أعني أن محمداً ليس برسول وقال الآخر وإن كنت
أعلم رساله فانا فني عنها فلا أذكرها ولا أشهد بها فهذا كافر كالاول
فالكفر عدم تصديق الرسول سواء كان معه اعتقاد تكذيب أم لا بل
وعدم الاقرار بما جاء به والمحبة فمن ألزم قلبه أن يغيب عن صفات الله
كما يعرف ذاته وألزم قلبه أن يشهد ذاتا مجردة عن الصفات فقد ألزم
قلبه أن لا يحصل له مقصود الايمان بالصفات وهذا من أعظم الضلال
وأهل الفناء في توحيد الربوبية قد يظن أحدهم أنه إذا لم يشهد
الافعل الرب فيه فلا اثم عليه وهم في ذلك بمنزلة من أكل السموم
القاتلة وقال أنا أشهد أن الله هو الذي أطمعني لا يضرني وهذا جهل
عظيم فان الذنوب والسيئات تضر الانسان أعظم مما تضره السموم
وشهوده ان الله فاعل ذلك لا يدفع ضررها ولو كان هذا دافعا لضررها
لكان أنبياء الله وأوليائوه المتقون أقدر على هذا الشهود الذي يدفعون
به عن أنفسهم ضرر الذنوب

ومن هؤلاء من يظن ان الحق اذا وهبه حالا يتصرف به وكشفا
لم بحاسبه على تصرفه به وهذا بمنزلة من يظن اذا أعطاه ملكا لم بحاسبه
على تصرفه به وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم لا مانع لما أعطيت
ولا سائل لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند فبين أنه مع أنه

المعطي المساع فلا ينفع المجدود جده انما يتفقه الايمان والعمل الصالح
فهذا أصل عظيم ضل بالخطأ فيه خلق كثير حتى آل الامر بكثير
من هؤلاء الى أن جعلوا أولياء الله المتقين يقاتلون أنبياءه ويماونون
أعداءه وانهم مأمورون بذلك وهو أمر شيطاني قدرى

ولهذا يقول من يقول منهم ان الكفار لهم خفراء من أولياء الله
ويظن كثير منهم ان أهل الصفاء قاتبوا النبي صلى الله عليه وسلم في بعض
المنازى فقال يا أصحابي تخلموني وتذمبون عني فقالوا نحن مع الله من
كان مع الله كنا معه

ويجوزون قتال الانبياء وقتلهم كما قال شيخ مشهور منهم كان
بالشام لو قتلت سبعين نبيا ما كنت مخطئا فانه ليس في مشهدهم لله محبوب
مرضى مراد الا ما يقع فسا وقع فالله يحبه ويرضاه وما لم يقع فالله لا يحبه
ولا يرضاه والواقع هو تتبع القدر لمشيئة الله وقدرته فما شاء كان وما لم
يشأ لم يكن فهم من غلب كانوا معه لان من غلب كان القدر معه والمقدور
عندهم هو محبوب الحق فاذا غلب الكفار كانوا معهم واذا غلب
المسلمون كانوا معهم واذا كان الرسول منصورا كانوا معه واذا غلب
أصحابه كانوا مع الكفار الذين غابوهم وهؤلاء الذين يصلون الى هذا
الحد غالبهم لا يعرف وعيد الآخرة فان من أقر بوعيد الآخرة وانه
للكفار لم يمكنه أن يكون معاونا للكفار مواليا لهم على ما يوجب
وعيد الآخرة

لكن قد يقولون بسقوطه مطلقا وقد يقولون بسقوطه عنمن شهد

توحيد الربوبية وكان في هذه الحقيقة القدرية وهذا يقوله طائفة من
 شيوخيهم كالشيخ المذكور وغيره فلهذا يوجد هؤلاء الذين يشهدون
 القدر المحض وليس عندهم غيره الا ما هو قدر أيضا من نعم أهل
 الطاعة وعقوبة أهل المعصية لا يأمرهم بمعروف ولا ينهون عن منكر
 ولا يجاهدون في سبيل الله ولا يدعون الله بنصر المؤمنين على الكفار
 بل اذا رأى أحدهم من يدعو قال الفقير والمحقق أو العارف ماله
 ولهذا يفعل الله ما يشاء وينصر من يريد فان عنده ان الجميع واحد
 بالنسبة الى الله وبالنسبة اليه أيضا فانه ليس له غرض في نصر احدى
 الطائفتين لامن جهة ربه فانه لا فرق على رأيه عند الله تعالى بينهما
 ولا من جهة نفسه فان حظوظه لا تنقص باستيلاء الكفار بل كثير منهم
 تكون حظوظه الدنيوية مع استيلاء الكفار والمنافقين والظلمة أعظم
 وعامة من معهم من الخفراء هم من هذا الضرب فان لهم حظوظا
 ينالونها باستيلائهم لا تحصل لهم باستيلاء المؤمنين وشياطينهم تحب تلك
 الحظوظ المذمومة وتغريهم بطالهم ونخاطبهم الشياطين بأمر ونهى وكشف
 يظنون من جهة الله وان الله هو أمرهم ونهاهم وانه حصل لهم من
 المكاشفة ما حصل لاولياء الله المتقين ويكون ذلك كله من الشياطين وهم
 لا يفرقون بين الاحوال الرحمانية والشيطانية لان الفرق مبنى على
 شهود الفرق من جهة الرب تعالى وعندهم لا فرق بين الامور الحادثة
 كلها من جهة الله تعالى انما هو مشيئة محضة تناولت الاشياء تناولاً
 واحداً فلا يجب شيئا ولا يبغض شيئا ولهذا يشترك هؤلاء في جنس

السمع الذي ينير في النفوس من الحب والوجد والذوق فيثير من قلب كل أحد حبه وهواه وأهواؤهم متفرقة فانهم لم يجتمعوا على محبة ما يحبه الله ورسوله اذ كان محبوب الحق على أصبل قلوبهم هو ما قدره فوقع واذا اختلفت أهواؤهم في الوجد اختلفت أهواء شياطينهم فقد يقتل بعضهم بعضاً بشياطينه لانها أقوى من شياطين ذلك

وقد يسلبه ماله من الحال الذي هو التصرف والمكاشفة الحاصلة له بسبب شياطينهم فتكون شياطينه هربت من شياطين دالك فيضعف أمره ويسلب حله كمن كان ملكاً له أعوان فاخذت أعوانه فيبقى ذليلاً لا ملك له

فكثير من هؤلاء كالمملوك الظالمة الذين يعادى بعضهم بعضاً اما يقتول وامام أسور وامام هزوم فان منهم من بأسر غيره فيبقى تحت تصرفه ومنهم من يسلبه غيره فيبقى لاحال له كالمملك الهزوم فهذا كله من تفريع أصل الجهمية الغلاة في الجبر في القدر

فانما يخص من هذا كله من أثبت لله محبة لبعض الامور وبغضاً لبعضها ورضا لبعضها وغضباً من بعضها وفرحاً ببعضها وسخطاً لبعضها كما أخبرت به الرسل ونطقت به الكتب وهذا هو الذي يشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ويعلم ان التوحيد الذي بعثت به الرسل أن يعبد الله وحده لا شريك له فيعبد الله دون ما سواه

وعبادته تجمع كمال محبته وكمال الذل له كما قال تعالى (وأنيبوا الى ربكم وأسلموا له) فينيب قلبه الى الله ويسلم له ويتبع ملة ابراهيم خنيفاً

ومن أحسن ديننا من أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة إبراهيم حنيفا واتخذ الله إبراهيم خايلا) وعلم أن ما أمر الله ورؤاه به فإن الله يحبه ويرضاه وما نهي عنه فإنه ينفذه وينهي عنه ويثبت عليه ويسخط على فاعله فصار يشهد الفرق من جهة الحق تعالى ويعلم أن الله تعالى يحب أن يعبد وحده لا شريك له ويبغض من يجمل له أندادا يحبونهم كحب الله وإن كانوا مقربين بتوحيد الربوبية كمشركي العرب وغيرهم وإن هؤلاء القدرية الجبرية الجهمية أهل الفناء في توحيد الربوبية حقيقة قولهم من جنس تول المشركين الذين قالوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء قال الله تعالى (كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بالناقل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرمون قل لله الحجة البالغة فلو شاء هداكم أجمعين) فإن هؤلاء المشركين لما أنكروا ما بعث به الرسل من الأمر والنهي وأنكروا التوحيد الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له وهم يقولون بتوحيد الربوبية وإن الله خالق كل شيء مابقي عندهم من فرق من جهة الله تعالى بين مأمور ومحذور

فقالوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء وهذا حق فإن الله لو شاء أن لا يكون هذا لم يكن لكن أي فائدة لهم في هذا هذا غاية إن هذا الشرك والتحريم بقدر ولا يلزم إذا كان مقدرا أن يكون محبوبا مرضيا لله ولا علم عندهم بأن الله أمر به ولا أحبه ولا رضى به بل ليسوا في ذلك إلا على ظن وخرص

فان احتجوا بالقدر فالقدر عام لا يختص بحالهم وان قالوا نحن نحب هذا ونسخط هذا فمحن نغرق الفرق الطبقي لانتفاء الفرق من جهة الحق تعالى ولا علم عندكم بانتفاء الفرق من جهة الله تعالى والجهمية المنبئة للشرع تقول بان الفرق الثابت هو أن التوحيد قرن به الذم والشرك قرن به العذاب وهو الفرق الذي جاء به لرسول وهو عندهم يرجع الى علم الله بما سيكون واخباره

بل هؤلاء لا يرجع الفرق عندهم الى محبة منه لهذا وبغض لهذا وهؤلاء يوافقون المشركين في بعض قولهم لاني كله كما ان القدرية من الامة الذين هم مجوس الامة يوافقون المجوس المحضة في بعض قولهم لاني كله والا فالرسول قد دعاهم الى عبادة الله وحده لا شريك له والى محبة الله دون ما سواه والى أن يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواها والمحبة تتبع الحقيقة فان لم يكن المحبوب في نفسه مستحقا لان يحب لم يجز الامر بمحبته فضلا عن ان يكون أحب الينا من كل ما سواه واذا قيل محبة محبة عبادته وطاعته قيل محبة لعباده والطاعة فرع على محبة المعبود المطاع وكل من لم يحب في نفسه لم يحب عبادته وطاعته

ولهذا كان الناس يبنضون طاعة الشخص الذي يبنضونه ولا يمكنهم مع بنضه محبة طاعته الا لغرض آخر محبوب مثل عوض بمطهم على طاعته فيكون المحبوب في الحقيقة هو ذلك العوض فلا يكون الله ورسوله أحب اليهم مما سواها الا بمعنى أن العوض الذي يحصل على

ذلك من المخلوقات أحب اليهم من كل شيء ومحبة ذلك العوض مشروط بالشعور به فلا يشعر به يتمتع محبته

واذا قيل هم قد وعدوا على محبة الله ورسوله بأن يعطوا أفضل محبو باتهم المخلوقة

قيل لا معنى لمحبة الله ورسوله عندهم الا محبة ذلك العوض والعوض غير مشهور به حتى يحب واذا قيل بل اذا قال من لا يحب ذاته لم يره المعنى فانك اذا اطعني اعطيتك اعظم ما تحببه صار محباً لذلك الامر له قيل ليس الامر كذلك بل يكون قلبه فارغاً من محبة ذلك الامر وانما هو معلق بما وعده من العوض على عمله كالفعله الذين يعملون من البناء والحياطة والنساجة وغير ذلك ما يطالبون به أجورهم فهم قد لا يعرفون صاحب العمل أو لا يحبونه ولا لهم غرض فيه انما غرضهم في العوض الذي يحبونه

وهذا أصل قول الجهمية القدرية والمعتزلة الذين يشكرون محبة الله تعالى ولهذا قالت المعتزلة ومن أنبأها من الشيعة ان معرفة الله واجبت لكونها لطفاً في أداء الواجبات العقلية فجعلوا أعظم المعارف تبعاً لما ظنوه واجباً بالعقل وهم يشكرون محبة الله والنظر اليه فضلاً عن لذة النظر

وابن عقيل لما كان في كثير من كلامه طائفة من كلام المعتزلة - جمع رجلاً يقول اللهم اني أسألك لذة النظر الى وجهك فقال يا هذا هب أن تله وجهاً فتلذذ بالنظر اليه وهذا اللفظ مأثور عن النبي صلى الله عليه

وسلم في الحديث الذي رواه النسائي وغيره عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الدعاء اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي اللهم اني أسألك خشيتك في الغيب والشهادة وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضا وأسألك القصد في الفقر والغنى وأسألك نبيها لا ينفد وأسألك قرة عين لا تنقطع وأسألك الرضا بعد القضاء وبرد العيش بعد الموت وأسألك لذة انظر الى وجهك الكريم والشوق الى لقائك من غير ضراء مضره ولا فتنه مضلة اللهم زيننا بزينة الايمان واجعلنا هداة مهتدين

وقد روي هذا اللفظ من وجه آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم أظنه من رواية زيد بن ثابت ومعناه في الصحيح من حديث صهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد يا أهل الجنة ان لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه فيقولون ما هو ألم بيض وجوهنا ويثقل موازيننا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار قال فيكشف الحجاب فينظرون اليه فما أعطاهم شيئاً أحب اليهم من انظر اليه وهي الزيادة يعني قوله للذين أحسنوا الحسنى وزيادة فقد أخبر أنه ليس فيما أعطوه من النعم أحب اليهم من النظر اليه واذا كان النظر اليه أحب الاشياء اليهم علم أنه نفسه أحب الاشياء اليهم والا لم يكن انظر أحب انواع النعم اليهم فان محبة الرؤية تتبع محبة المرقى وما لا يحب ولا يبغض في نفسه لا تكون رؤيته أحب الى الانسان من جميع انواع النعم وفي الجملة فانكار الرؤية والمحبة والكلام ايضاً معروف من كلام

الحهمية والمعتزلة ومن وافقهم وا شعريه ومن تابعهم يوافقونهم على انفي
الحجة ويخالفونهم في اثبات الرؤية ولكن الرؤية التي يثبتونها لاحقة لها
وأول من عرف عنه في الاسلام انه أنكر ان الله يتكلم وان الله
يجب عباده الجعد بن درهم ولهذا أنكر ان يكون اتخذ الله ابراهيم
خليلاً أو كلم موسى تكليماً فضحى به خالد بن عبد الله القسري وقال
ضحوا أيها الناس تقبل الله ضحاياكم فاني مضع بالجعد بن درهم انه يزعم
ان الله لم يخذ ابراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً تعالى الله عما يقول
الجعد علواً كبيراً ثم نزل فذبحه

وأما الصوفية فهم يثبتون المحبة بل هذا أظهر عندهم من جميع
الامور وأصل طريقهم انما هي الارادة والمحبة واثبات محبة الله مشهور
في كلام اولاهم وأخراهم كما هو ثابت بالكتاب والسنة واتفق السلف
والمحبة جنس تحتها أنواع كثيرة فكل عابد فهو محب للمعبود
فالمشركون يحبون آلهتهم كما قال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون
الله أنداداً يحبونهم كحب الله ولذين آمنوا أشد حباً لله) وفيه قولان
أحدهما يحبونهم كحب المؤمنين الله والثاني يحبونهم كما يحبون الله لانه
قد قال (والذين آمنوا أشد حباً لله) فلم يمكن أن يقل ان المشركين يعبدون
آلهتهم كما يعبد الموحدون لله بل كما يحبونهم لله فانهم يعبدون آلهتهم رب
العالمين كما قال (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) وقال (تالله ان كنا لفي ضلال
مبين ان نسويكم رب العالمين) وقد قال بعض من نصر القول الاول
في الجواب عن حجة القول الثاني قال المفسرون قوله (والذين آمنوا

أشد حباً لله) أى أشد حباً لله من المشركين لآلهم فيقال له ما قاله هؤلاء
المفسرون مناقض لقولك فانك تقول انهم يحبون الانداد كحب المؤمنين
لله وهذا يناقض أن يكون المؤمنون أشد حباً لله من المشركين لاربهم
فتبين ضعف هذا القول وثبت ان المؤمنين يحبونهم أكثر من محبة
المشركين لله ولا آلهم لان أولئك أشركوا في المحبة والمؤمنون أخلصوها
كلها لله وأيضاً فقوله كحب الله أضيف فيه المصدر الى المحبوب المفعول
وحذف فاعل الحب فلما أن يراد كما يحب الله من غير تعيين فاعل فيبقى
عاماً في حق الطائفتين وهذا يناقض قوله (والذين آمنوا أشد حباً لله
واما أن يراد كحبهم لله ولا يجوز أن يراد كما يحب غيرهم لله اذ ليس في
الكلام ما يدل على هذا بخلاف جهه فانه قد دل عليه قوله ومن الناس
من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله فأضاف الحب المشبه
اليهم فكذلك الحب المشبه بهم اذ كان سياق الكلام يدل عليه اذا قال
يحب زيدا كحب عمرو أو يحب علياً كحب أبي بكر أو يحب الصالحين
من غير أهل كحب الصالحين من أهل أو قيل يحب الباطل كحب الحق أو
يحب سماع المكاء والصدية كحب سماع القرآن وأمثال ذلك لم يكن
المفهوم الا أنه هو الحب للمشبه والمشبه به فانه يحب هذا كما يحب هذا
لا يفهم منه انه يحب هذا كما يحب غيره هذا اذ ليس في الكلام ما يدل على
محبة غيره أصلاً

والمقصود ان المحبة تكون لما يتخذ إلهاً من دون الله وقد قال
تعالى (أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم) فمن كان يعبد

مايهواه فقد اتخذ الله هواه فما هو به الله فهو لا يتأله من يعلم أن يستحق التأله بل يتأله مايهواه وهذا المأخذ الله هواه له محبة كمحبة المشركين لألهتهم ومحبة عباد العجل له وهذه محبة مع الله لا محبة لله وهذه محبة أهل الشرك والنفوس قد تدعى محبة الله ويكون في نفس الامر محبة شرك تحب ماتهواه وقد أشركته في الحب مع الله وقد يخفى الهوى على النفس فَن حبك الشيء يعمى ويصم

وهكذا الاعمال التي يظن الانسان انه يعملها لله وفي نفسه شرك قد خفي عليه وهو يعملها اما الحب رياسة واما الحب مال واما الحب صورة ولهذا قاوا يارسول الله الرجل يقاتل شجاعة وحمة ورياء فأي ذلك في سبيل الله فقال من قائل لتكون كلمة الله هي المأيا فهو في سبيل الله فلما صار كثير من الصوفية الناسك المتأخرين يدعون لمحبة ولم يزنها بميزان العلم والكتاب والسنة دخل فيها نوع من الشرك واتباع الاهواء والله تعالى قد جعل محبة موحية لاتباع رسوله فقال (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وهذا لان الرسول هو الذي يدعو الى ما يحبه الله وليس شيء يحبه الله الا والرسول يدعو اليه وليس شيء يدعو اليه الرسول الا والله يحبه فصار محبوب الرب ومدعو الرسول متلازمين بل هذا هو هذا في ذاته وان تنوع الصفات فكل من ادعى انه يحب الله ولم يتبع الرسول فقد كذب ليست محبة لله وحده بل ان كان يحبه فهي محبة شرك فانما يتبع مايهواه كدعوى اليهود والنصارى محبة الله فانهم لو أخلصوا له المحبة لم يحبوا الا ما أحب فكانوا يتبعون الرسول

فلما أحبوا ما أبغض الله مع دعواهم حبه كانت محبتهم من جنس
محبة المشركين وهكذا أهل البدع فن قال انه من المرادين لله المحبين
له وهو لا يقصد اتباع الرسول والعمل بما أمر به وترك ما نهى عنه فمحبتهم
فيها شوب من محبة المشركين واليهود والنصارى بحسب ما فيه من البدعة
فان البدع التي ليست مشروعة وليست بمادعا اليه الرسول لا يحبها الله
فان الرسول دعى الي كل ما يحبه الله فأمر بكل معرووف ونهى عن
كل منكر

وأيا فمن تمام محبة الله ورسوله بغض من حاداه ورسوله والجهاد
في سبيله لقوله تعالى (لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له) واليوم الآخرون من
حاداه ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك
كتب في قلوبهم الایمان وأيدهم بروح منه) وقال تعالى أيضا (ترى كثيرا
منهم يتولون الذين كفروا لبيس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم
وفي العذاب هم خالدون ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل اليه
ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيرا منهم فاسقون) وقال تعالى (قد كانت لكم
أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم انا برآء منكم وما
عبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء
أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده)

فأمر المؤمنين أن يتأسوا بإبراهيم ومن معه حيث أبدوا العداوة
والبغضاء لمن أشرك حتى يؤمنوا بالله وحده فأين هذا من حال من لا يحسن
حسنة ولا يستقيح سيئة وهؤلاء سلكوا طريق الإرادة والمحبة بحمل من

غير اعتصام بالكتاب والسنة كما ملك أهل الكلام والرأى طريق النظر والبحث من غير اعتصام بالكتاب والسنة فوقع هؤلاء في ضلالات وهؤلاء في ضلالات كما قال تعالى (فأما يا أيها الذين آمنوا فمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى) وقال (وان هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) وقال (ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم) وقال (قد جاءكم الحق من ربكم فمن اهتدى فانما يهتدى لنفسه ومن ضل فانما يضل عامها) ومثل هذا كثير في القرآن وقد بسط الكلام على هذا الأصل في غير هذا الموضع

فان قيل صاحب الفناء في توحيد الربوبية قد شهد أن الرب خالق كل شيء وقد يكون ممن ثبت الحكمة فيقول انما خالق المخلوقات الحكمة وهو يحب تلك الحكمة ويرضاها وانما خلق ما يكرهه لم يحبه والذين عرّفوا بين المحبة والا اداة قالوا ان المريض يريد الدواء ولا يحبه وانما يحب ما يحصل به وهو العافية وزوال المرض فالرب تعالى خالق الاشياء كلها بمشيئته فهو يريد لكل ما خلق ولما أحبه من الحكمة وان كان لا يحب بعض المخلوقات من لآعيان والافعال لكنه يحب الحكمة التي خالق لاجلها فالعارف اذا شهد هذا أحب أيضاً أن يخلق لتلك الحكمة وتكون الاشياء مرادة محبوبة له كما هي للحق فهو وان كره الكفر والفسوق والمصيان لكن ما خلقه الله منه خلقه لحكمة وارادة فهو

مراد محبوب باعتبار غايته لا باعتبار ما فيه في نفسه

قبل من شهد هذا المشهد فهو يستحسن ما حسنه الله وأحبه ورضيه
ويستقبح ما كرهه الله وسخطه ولكن اذا كان الله خلق هذا المكروه
لحكمة يحبها فالعارف هو أيضاً يكرهه ويبغضه كما كرهه الله ولكن
يحب الحكمة التي خلق لاجلها فيكون حبه وعلمه موافقاً لعلم الله
وحبه لا يخالفها والله عليم حكيم

فهو يعلم الاشياء على ما هي عليه وهو حكيم فيما يحبه ويريده ويتكلم
به وما يأمربه ويفعله فاذا كان يعلم أن الفعل الفلاني والشئ الفلاني
منصف بما هو مذموم لاجله مستحق للبغض والكراهة كان من حكمته
أن يبغضه ويكرهه واذا كان يعلم ان في وجوده حصول حكمة محبوبة
محمودة كان من حكمته أنه يخلقه ويريده لاجل تلك الحكمة المحبوبة
التي هي وسيلة الى حصوله واذا قيل ان هذا الوسط يجب باعتبار
ما انصف به من الصفات المذمومة كان هذا حسناً كما تقول ان الانسان
قد يبغض الدواء من وجهه ويحبه من وجهه وكذلك أمور كثيرة تحب
من وجهه وتبغض من وجهه

وأيضاً يجب الفرق بين أن يكون مضرًا بالشخص مكرهًا له بكل
اعتبار وبين أن يكون الله خلقه لحكمة في ذلك واذا كان الله خالق كل
شئ لحكمة له في ذلك فاذا شهد العبد أن له حكمة ورأى هذا مع
الجمع الذي يشترك فيه المخلوقات فلا يتمتع بذلك أن يشهد ما بينهما من
الفرق الذي فرق الله به بين أهل الجنة وأهل النار بل لا بد من شهود

الفرق في ذلك الجمع وهذا الشهود مطابق لعلم الله وحكمته والله أعلم
وقد قال الله تعالى (قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم وأخوانكم
وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترتموها وتجارة نخشون كسادها
ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا
حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين)

فاخبر أن من كان محبوباته أحب إليه من الله ورسوله والجهاد في
سبيله فهو من أهل الوعيد وقال في الذين يحبهم ويحبونه (فسوف يأتي
الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين يجاهدون
في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم) فلا بد لمحبة الله من متابعة الرسول
والجهاد في سبيل الله بل هذا لازم لكل مؤمن قال تعالى (إنما المؤمنون
الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في
سبيل الله أولئك هم الصادقون) فهذا حب المؤمن لله

وأما المحبة الشركية فليس فيها متابعة للرسول ولا بغض لعدوه
ومجاهدة له كما يوجد في اليهود والنصارى والمشركين يدعون محبة الله
ولا يتابعون الرسول ولا يجاهدون عدوه

وكذلك أهل البدع المدعون للمحبة فهم من الاغراض من اتباع
الرسول بحسب بدعتهم وهذا من حبهم لغير الله وتجاهلهم من أبعاد الناس
عن موالاته وأوامر الرسول ومعاداة أعدائه والجهاد في سبيله لما فهم
من البدع التي هي شعبة من الشرك والذين ادعوا المحبة من الصوفية وكان
قولهم في القدر من جنس قول الجهمية المجبرة هم في آخر الامر

لا يشهدون للرب محبوباً الا ما وقع وقدر وكل ما وقع من كفر وفسوق وعصيان فهو محبوبه عندهم فلا يبقى في هذا الشهود فرق بين موسى وفرعون ولا بين محمد وأبي جهل ولا بين أولياء الله وأعدائه ولا بين عبادة الله وحده وعبادة الاوثان بل هذا كله عند الفاني في توحيد الربوبية سواء ولا يفرق بين حادث وحادث الا من جهة ما يهواه هو قائماً بآله ويجب ما يهواه وهو وان كان عنده محبة الله فقد اتخذ من دون الله أنداداً يحبهم كحب الله وهم من يهواه هذا مادام فيه محبة الله وقد ينسأخ منها حتى يصير الى التعطيل كفرعون وأمثاله الذي هو أسوأ حالاً من مشركي العرب

ولهذا هؤلاء يحبون بلا علم ويبغضون بلا علم والعلم ما جاء به الرسول كما قال (فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم) وهو الشرع المنزل

ولهذا كان الشيوخ العارفون كثيراً ما يوصون المریدین باتباع العلم والشرع كما قد ذكرنا قطعة من كلامهم في غير هذا الموضع لان الارادة والمحبة اذا كانت بغير علم وشرع كانت من جنس محبة الكفار واراقتهم فهؤلاء السالكون المریدون الصوفية والفقراء الزاهدون العابدون الذين سلكوا طريق المحبة والارادة اذ لم يتبعوا الشرع المنزل والعلم الموروث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحبون ما أحبه الله ورسوله ويبغضون ما أبغض الله ورسوله والا أفضى بـم الامر الى شعب من شعب الكفر والفساق

ولا يتم الايمان والمحبة لله الا بتصديق الرسول فيما أخبر وطاعته
فيما أمر ومن الايمان بما أخبر الايمان بما وصف به نفسه ووصفه به
رسوله فمن نفى الصفات فقد كذب خبره

ومن الايمان بما أمر فعلى ما أمر وترك ما حظر ومحبة الحسنات
وبغض السيئات ولزوم هذا الفرق الى الامات

فمن لم يستحسن الحسن المأمور ولم يستقبح الشيء المنهى عنه لم
يكن معه من الايمان شيء كما قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح
من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع
فبقلبه وذلك أضعف الايمان

وكما قال في الحديث الصحيح عن عبد الله بن مسعود أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال ما من نبي بعثه الله في أمة قبلى الا كان له من
أمة حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم انها تخلف
من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فمن
جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهددهم بلسانه فهو مؤمن ومن
جاهدهم بقلبه فهو مؤمن ليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل
رواه مسلم

فأضعف الايمان انكار ما يبغضه الله ورسوله بالغالب فمن لم يكن في
قلبه بعض المنكر الذى يبغضه الله ورسوله لم يكن معه من الايمان شيء
ولهذا يوجد المبتدعون الذين يدعون المحبة الجملة المشتركة التي
تضاهى محبة المشركين يكرهون من ينكر عليهم شيئا من أحوالهم

ويقولون فلان ينكر وفلان ينكر

وقد يتلون كثيرا بمن ينكر مامعهم من حق وباطل فيصير هذا يشبه النصراني الذي يصدق بالحق والباطل ويحب الحق والباطل كالشرك الذي يحب الله ويحب الانداد وهذا كاليهودي الذي يكذب بالحق والباطل ويفض الحق والباطل فلا يحب الله ولا يحب الانداد بل يستكبر عن عبادة الله كما استكبر نرعون وأمثاله وهذا موجود كثيرا في أهل البدع من أهل الارادة والبدع من أهل الكلام هؤلاء يقولون بالحق والباطل مضاهاة للنصارى وهؤلاء يكذبون بالحق والباطل مضاهاة لليهود وانما دين الاسلام وطريق أهل القرآن والايمان انكار ما يفضيه الله ورسوله ومحبة ما يحبه الله ورسوله والتصديق بالحق والتكذيب بالباطل فهم في تصديقهم ومحبتهم معتدلون يصدقون بالحق ويكذبون بالباطل ويحبون الحق ويفضون الباطل يصدقون بالحق الموجود ويكذبون بالباطل المفقود ويحبون الحق الذي يحبه الله ورسوله وهو المعروف الذي أمر الله ورسوله به ويفضون المنكر الذي نهى الله ورسوله عنه وهذا هو الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين لا طريق المغضوب عليهم الذين يعرفون الحق فلا يصدقون به ولا يحبونه ولا الضالين الذين يعتقدون ويحبون ما لم ينزل الله به سلطانا

والمقصود هنا ان الحجة الشريكة البدعية هي التي أوقعت هؤلاء في ان آل أمرهم الى أن لا يستحسنوا حسنة ولا يستقبحوا سيئة لظنهم

ان الله لا يحب ما موراولا يفيض محظورا فصاروا في هذا من جنس
من أنكر ان الله يحب شيئا ويفيض شيئا كما هو قول الجهمية نفاة
الصفات وهؤلاء قد يكون أحدهم مثبتا لمحبة الله ورضاه في أصل
اعتقاده اثبات الصفات لكن اذا جاء الى القدر لم يثبت شيئا غير الارادة
الشاملة وهذا وقع فيه طوائف من مثبتة الصفات تكلموا في القدر
بما يوافق رأى جههم والاشعري فصاروا مناقضين لما أثبتوه من
الصفات كحال صاحب منازل السائرين وغيره

وأما أئمة الصوفية والشافعية المشهورون من القدماء مثل الجنيد بن
محمد وأتباعه ومثل الشيخ عبد القادر وأمثاله فهؤلاء من أعظم الناس
لزوما للأمر والنهي وتوصية باتباع ذلك وتحذيرا من المشي مع القدر
كما مشى أصحابهم أولئك وهذا هو الفرق الثاني الذي تكلم فيه الجنيد
مع أصحابه والشيخ عبد القادر كلامه كله يدور على اتباع المأمور وترك
المحظور والصبر على المقدور ولا يثبت طريقا يخالف ذلك أصلا لا هو
ولا عامة المشايخ المقبولين عند المسلمين ويحذر عن ملاحظة القدر
المحض بدون اتباع الأمر أو النهي كما أصاب أولئك الصوفية الذين
شهدوا القدر وتوحيده الربوبية وغابوا عن الفرق الإلهي الديني
الشرعي الحمدي الذي يفرق بين محبوب الحق ومكروهه ويثبت أنه
لا إله الا هو وهذا من أعظم ما يجب رعايته على أهل الارادة والسلوك
فانه كثير من المتأخرين من زاغ عن فضل سواء السبيل وانما يعرف
هذا من توجه بقلبه وانكشفت له حقائق الامور وصار يشهد الربوبية

العامّة والقيومية الشاملة فإن لم يكن معه نور الايمان والقرآن الذي يحصل به الفرقان حتى يشهد الالهية التي تميز بين أهل التوحيد والشرك وبين ما يحبه الله وبين ما يبغضه وبين ما أمر به الرسول وبين ما نهى عنه والا خرج عن دين الاسلام بحسب خروجه عن هذا فان الربوبية العامة قد أقر بها المشركون الذين قال فيهم (وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون) وانما يصير الرجل مسلماً حقيقاً موحداً اذا شهد أن لا اله الا الله فعبد الله وحده بحيث لا يشرك معه أحداً في تأله ومحبه له وعبوديته وانابته اليه واسلامه له ودعائه له وتوكله عليه وهوالاته فيه ومعاداته فيه ومحبه ما يحب وبغضه ما يبغض وينقي بحق التوحيد عين باطل الشرك

وهذا فناء يقارنه البقاء فيفنى عن تأله ما سوى الله بتأله الله تحقيقاً لقوله لا اله الا الله فينقى ويفنى من قابله تأله ما سواه ويثبت ويبقى في قلبه تأله الله وحده وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح من مات وهو يعلم أن لا اله الا الله دخل الجنة

وفي الحديث الآخر من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وقال في الصحيح لقنوا موتاكم لا اله الا الله فانها حقيقة دين الاسلام فمن مات عليها مات مسلماً والله تعالى قد أمرنا ان لانموت الا على الاسلام في غير موضع كقوله تعالى (اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون) وقال ابراهيم ويعقوب يابني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وأنتم مسلمون وقال الصديق توفي مسلماً

والحقني بالما الحين

والصحيح من القولين أنه لم يسأل الموت ولم يتمنه وإنما سأل أنه
إذا مات يموت على الاسلام فسأل الصفة لا المصوف كما أمر الله بذلك
وأمر به خليله ابراهيم وامرائيل وهكذا قال

غير واحد من العلماء منهم ابن

عقيل وغيره والله

أعلم بالصواب

تمت الرسالة السادسة

وبياها الرسالة السابعة له أيضا

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله

في قوله تعالى حق اليقين وعين اليقين وعلم اليقين فما معنى كل مقام منها وأى مقام أعلى (الجواب)

* الحمد لله رب العالمين * للناس في هذه الاسماء مقالات معروفة

منها ان يقل علم اليقين ما علمه بالسمع والخبر والقياس والنظر وعين اليقين ما شاهده وعينه بالبصر وحق اليقين ما باشره ووجدته وذاقه وعرفه بالاعتبار * فالاول مثل من أخبر ان هناك عسلاً وصدق الخبر أو رأى آثار العسل فاستدل على وجوده * والثاني مثل من رأى العسل وشاهده وعينه وهذا أعلى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس الخبر كالمعين * والثالث مثل من ذاق العسل ووجد طعمه وحلاوته ومعلوم ان هذا أعلى مما قبله ولهذا يشير أهل المعرفة الى ما عندهم من الذوق والوجد كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه الا الله ومن كان يكره أن يرجع الى الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار وقال صلى الله عليه وسلم ذاق طعم الايمان من رضى بالله ربا وبالاسلام ديناً وبمحمد رسولا

فالناس فيما يجده أهل الايمان وبذوقونه من حلاوة الايمان وطعمه

على ثلاث درجات

الاولى من علم ذلك مثل من يخبره به شيخ له يصدقه أو يبلغه

مأخبر به لعارفون عن أنفسهم أو يجد من آثار أحوالهم ما يدل على ذلك
والثانية من شاهد ذلك وعينه مثل أن يماين من أحوال أهل
المعرفة والصدق واليقين ما يعرف به مواجيدهم وأذواقهم وإن كان
هذا في الحقيقة لم يشاهد مذاقوه ووجدوه ولكن شاهد ما دل عليه
لكن هو أبلغ من الخبر والمستدل بآثارهم

والثالثة أن يحصل له من الذوق والوجد في نفسه ما كان بسمعه كما
قال بعض الشيوخ لقد كنت في حال أقول فيها إن كان أهل الجنة في
الجنة في مثل هذا الحال أنهم لم يغيث طيب وقال آخر أنه لير على
القلب أوقات يرقص منها طربا وقال الآخر لأهل الليل في ليلهم الذي
من أهل اللهو في لهوهم

والناس فيما أخبروا به من أمر الآخرة على ثلاث درجات
إحدى ما علم بذلك لما أخبرتهم الرسل وما قام من الأدلة على
وجود ذلك

الثانية إذا عاينوا ما وعدوا به من الثواب والعقاب والجنة والنار
والثالثة إذا باشروا ذلك فدخل أهل الجنة الجنة وذاقوا ما كانوا
يوعدون ودخل أهل النار النار وذاقوا ما كانوا يوعدون فالناس فيما
يوجد في القلوب وفيما يوجد خارج القلوب على هذه الدرجات الثلاث
وكذلك في أمور الدنيا فإن من أخبر بالشق أو النكاح ولم يره ولم يذقه
له علم به فإن شاعده ولم يذقه كان له معاينة له فإن ذاقه بنفسه كان له ذوق
وخبرة به ومن لم يذق الشيء لم يعرف حقيقته فإن العبارة إنما تفيد التمثيل

والنقريب وأما معرفة الحقيقة فلا تحصل بمجرد العبارة الا لمن يكون قد ذاق ذلك الشيء المعبر عنه وعرفه وخبره ولهذا يسمون أهل المعرفة لانهم عرفوا بالخبرة والذوق ما يعاينه غيرهم بالخبر والنظر

وفي الحديث الصحيح أن هرقل ملك الروم سأل أبا سفيان بن حرب فيما سأله عنه من أمور النبي صلى الله عليه وسلم قال فهل يرجع أحد منهم عن دينه سخطه له بعد أن يدخل فيه قال لا قال وكذلك الايمان اذا خلطت بشاشته القاب لا يسخطه أحد

فالايان اذا باشر القاب وخالطته بشاشته لا يسخطه القلب بل يحبه ويرضاه فان له من الحلاوة في القلب واللذة والسرور والبهجة ما لا يمكن التعبير عنه لمن لم يذوقه

والناس متفاوتون في ذوقه والفرح والسرور الذي في القاب له من البشاشة والبر ما هو بحسبه واذا خالطت القلب لم يسخطه قال تعالى (قل بفضل الله ورحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون) وقال تعالى (والذين آتيناهم الكتاب يفرحون بما أنزل اليك ومن الاحزاب من ينكر بعضه) وقال تعالى (واذا أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه ايمانا قلما الذين آمنوا فزادتهم ايمانا وهم يستبشرون) فأخبر سبحانه أنهم يستبشرون بما أنزل من القرآن والاستبشار هو الفرح والسرور وذلك لما يجدونه في قلوبهم من الحلاوة واللذة والبهجة بما أنزل الله واللذة أبداً تتبع المحبة فمن أحب شيئاً ونال ما أحبه وجد اللذة به

فالذوق هو ادراك المحبوب فاللذة الظاهرة كالاكل مثلاً حل الانسان

فيها أنه يشتهي الطعام ويحبه ثم يذوقه ويتناوله فيجد حينئذ لذته وحلاوته وكذلك النكاح وأمثال ذلك

وليس للمخلوق محبة أعظم ولا أكمل ولا أنم من محبة المؤمنين لربهم وليس في الوجود ما يستحق أن يحب لذاته من كل وجه إلا الله تعالى وكل ما يحب سواء في محبته تبع لحبه فإن الرسول عليه الصلاة والسلام إنما يحب لأجل الله ويطاع لأجل الله ويتبع لأجل الله كما قال تعالى (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله)

وفي الحديث أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه وأحبوني لحب الله وأحبوا أهل بيتي لحبي وقال تعالى (قل إن كان آباؤكم) إلى قوله (أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتر بعضوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين)

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين

وفي حديث الترمذي وغيره من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان وقال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حباً لله) فالذين آمنوا أشد حباً لله ومن كل محب لمحبو به وقد بسطنا الكلام على هذا في مواضع متعددة

والمتصور هنا أن أهل الإيمان يجدون بسبب محبتهم ﷺ ولرسوله من حلاوة الإيمان ما يناسب هذه المحبة ولهذا علق النبي صلى الله عليه

وسلم ما يجدونه بالحجة فقال ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان
أن يكون الله ورسمه له أحب اليه مما سواها وأن يحب المرء
لا يحبه الا لله وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف
في النار

ومن ذلك ما يجدونه من ثمرة التوحيد والاخلاص والتوكل والدعاء
لله وحده فان الناس في هذا الباب على ثلاث درجات منهم من علم
ذلك سماعا واستدلالات ومنهم من شاهد وعان ما يحصل لهم
ومنهم من وجد حقيقة الاخلاص والتوكل على الله والاتجاه اليه
والاستعانة به وقطع التعاقب بما سواه وجرب نفسه انه اذا تعاقب بالخلقين
ورجاهم وطمع منهم أن يجابوا له منفعة أو يدفعوا عنه مضرة فانه يخذل
من جهتهم ولم يحصل مقصوده بل قد يبذل لهم من الخدمة والاموال
وغير ذلك ما يرجو أن ينفعوه وقت حاجته اليهم فلا ينفعونه اما
لمعجزهم واما لانصراف قلوبهم عنه وادا توجه الى الله بصدق الافتقار
اليه واستغاث به مخاضا له الدين أجاب دعاءه وأزال ضرره وفتح له
أبواب الرحمة فمثل هذا قد ذاق حقيقة التوكل والدعاء لله ما لم يذق غيره
وكذلك من ذاق طعم الاخلاص الدين لله وارادة وجهه دون
ما سواه يجد من الاحوال والنتائج والفوائد ما لا يجد من لم يكن كذلك
بل من اتبع هواه في مثل طلب الرياسة والعلو وتعاقه بالصور الجميلة
أو جمعه للمال يجد في أثناء ذلك من الهموم والغموم والاحزان والآلام
وضيق الصدر ما لا يعب عنه وربما يطاوعه قابله على ترك الهوى ولا يحصل

له ما يضره بل هو في خوف وحزن دائم كان طالبا لما يهواه فهو قبل
ادراكه حزين متألم حيث لم يحصل فاذا أدركه كان خائفاً من زواله
وفراقه

وأولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون فاذا ذاق هذا أو غيره
حلاوة الاخلاص لله والعبادة له وحلاوة ذكره ومناجاته وفهم كتابه
وأسلم وجهه لله وهو محسن بحيث يكون عمله صالحا ويكون لوجه الله
خالصا فانه يجرد من السرور واللذة والفرح ما هو أعظم من الداعي
المؤكل الذي نال بدعائه وتوكله ما ينفعه من الدنيا أو يدفع عنه ما يضره
فان حلاوة ذلك هي بحسب ما حصل له من المنفعة أو يدفع عنه من المضرة
ولا أنفع للقلب من التوحيد واخلاص الدين لله ولا أضر

عليه من الاشراك فاذا وجد حقيقة الاخلاص

التي هي حقيقة إياك نستعين كان هذا

فوق ما يجده كل أحد لم يجد

مثل هذا والله أعلم

تمت الرسالة السابعة

وبابها الرسالة الثامنة له أيضا

(كتاب بيان الهدى من الضلال في أمر الهلال)

(للشيخ الامام العامل العالم شيخ الاسلام أحمد بن تيمية رحمه الله)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب * وجعله تبيانا لكل شئ
 وذكري لاولى الالباب * وأمرنا بالاعتصام به إذ هو حبله الذى هو
 أنبت الاسباب * وهدانا به الى سبل الهدى ومناهج الصواب * وأخبر فيه
 أنه جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين
 والحساب * وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له رب الارباب
 * وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المبعوث بجوامع الكلم والحكمة
 وفصل الخطاب * صلى الله عليه وعلى آله صلاة دائمة باقية بمد يوم المآب
 (وبعد) فان الله قد أكمل لنا ديننا وأتم علينا نعمته ورضى لنا
 الاسلام ديننا وأمرنا أن نتبع صراطه المستقيم ولا نتبع السبل فتفرق
 بنا عن سبيله وجعل هذه الوصية خاتمة وصاياه العشر التى هي جوامع
 الشرائع التى تضاهي الكلمات العشر التى أنزلها على موسى في التوراة
 وان كانت الكلمات التى أنزلت علينا أكمل وأبلغ ولهذا قال الربيع
 ابن خثيم من سره أن يقرأ كتاب محمد الذى لم يفيض خاتمه بعده فليقرأ
 آخر سورة الانعام (قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم) الآيات وأمرنا
 أن لانكون كالذين فرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأخبر
 رسوله أن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم فى شئ وذكر أنه
 جعله على شريعة من الامر أمره أن يتبعها ولا يتبع سبيل الذين
 لا يعلمون وقال تعالى (وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه

من الكتاب ومهيئنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم
عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم
أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيها آنا كم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم
جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا
تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فأمره
أن لا يتبع أهواءهم عما جاء به من الحق وإن كان ذلك شرعا أو طريقا
لغيره من الانبياء فإنه قد جعل لكل سنة وسبيلا وحذره أن يصرفوه
عن بعض ما أنزل الله إليه فإذا كان هذا فيما جاءت به شريعة غيره
فكيف بما لا يعلم أنها جاءت به شريعة غيره بل هو طريقة من لا كتاب له
وأمره وإيانا في غير موضع أن نتبع ما أنزل إلينا دون ما خالفه فقال
(الصلح كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذر به وذكرى
للمؤمنين اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا
ما تذكرون) وبين حال الذين رثوا الكتاب فخالفوه والذين استمسكوا
به فقال (نخاف من بئسهم خلف ورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا
الأدنى ويقولون سيغفر لنا) إلى قوله (والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا
الصلاة ألا انضيع أجر المصلحين) وقال (وهذا كتاب أنزلناه مبارك
فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين
من قبلنا) الآيات وقال (يا أيها النبي اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين
إن الله كان عليما حكيما واتبع ما يوحى إليك من ربك إن الله كان بما تعملون
خبيرا) وقال (واعصوا ما يوحى إليكم من أمر ربكم واتقوا الله واعلموا أن الله
هو العزيز الحكيم) وقال (يا أيها النبي اتق الله وأطع أمركم ولا تطع
الكافرين والمنافقين إن الله كان عليما حكيما) وقال (يا أيها النبي اتق الله
وأطع أمركم ولا تطع الكافرين والمنافقين إن الله كان عليما حكيما)

صلى الله عليه وسلم وقال (واتبع ما يوحى إليك واصبر حتى يحكم الله)
 الى غير ذلك من نصوص الكتاب والسنة التي أجمع المسلمون على
 اتباعها وهذا مما لم يختلف المسلمون فيه جملة ولكن قد يقع التنازع
 في تفصيله فتارة يكون بين العلماء المعتبرين في مسائل الاجتهاد وتارة
 بنازع في قوم جهال بالدين أو منافقون أو سماعون للمنافقين فقد أخبر
 الله سبحانه أن فينا قوما سماعين للمنافقين يقبلون منهم كما قال (لو خرجوا
 فيكم ما زادوكم الا خيالا ولا وضعوا يداكم خلاصكم ببغونكم الفتنة وفيكم
 سماعون لهم) وإنما عدا باللام لانه متضمن معنى القبول والطاعة كما قال
 الله على لسان عبده سمع الله لمن حمده أي استجاب لمن حمده وكذلك
 سماعون لهم أي مطيعون لهم فإذا كان في الصحابة قوم مطيعون للمنافقين
 فكيف بغيرهم وكذلك أخبر عن يظفر الانقياد لحكم الرول حيث
 يقول (لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قلوا آمنا
 بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هادوا سماعون للكذب سماعون
 لقوم آخرين لم يأتوك) الي قوله (سماعون للكذب أكلون للسحت) فإن
 الصواب أن هذه اللام لام التمديد كافي قوله أكلون للسحت أي قائلون
 للكذب يريدون له وسماعون مطيعون لقوم آخرين غيرك فليسوا
 مفردين للطاعة لله ورسوله ومن قال ان اللام لام كي أي يسمعون
 فيكذبوا لاجل أولئك فلم يصب فإن السياق يدل على ان الاول هو المراد
 وكثيرا ما يضيع الحق بين الجهال الأميين وبين المحرفين للكلم الذين فيهم
 شعبة نفاق كما أخبر سبحانه عن أهل الكتاب حيث قل (أفقطمعون أن

يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد
مأعقلوه وهم يعلمون (الى قوله) ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب الا
أمانى) الآية ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر ان هذه الامة
تتبع سنن من قبلها - وذو القعدة بالقعدة حتى لو دخلوا جحر ضب
لدخلتموه - وجب أن يكون فيهم من يحرف الكلم عن مواضعه - فيغير
معنى الكتاب والسنة فيما أخبر الله به أو أمر به وفيهم أميون لا يفقهون
معاني الكتاب والسنة بل ربما يظنون ان ما هم عليه من الامانى الذى
هو مجرد التلاوة ومعرفة ظاهر من القول هو غاية الدين ثم قد يناظرون
المحرفين وغيرهم من المنافقين أو الكفار مع علم أولئك بما لم يعلمه
الأميون فاما أن يضل الطائفتان و يصير كلام هؤلاء فتنة على أولئك
حيث يعتقدون ان ما يقوله الأميون هو غاية علم الدين و يصيروا في
طرفي النقيض واما أن يتبع أولئك الأميون أولئك المحرفين في بعض
ضلالهم وهذا من بعض أبواب تغيير الملل الا أن هذا الدين محفوظ
كما قال تعالى (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) ولا يزال فيه طائفة
قائمة ظاهرة على الحق فلم ينله مانال غيره من الاديان من تحريف
كتبها وتغيير شرائعها مطلقا لما ينطق الله به القائلين بحجة الله
و بيناته الذين يحبون بكتاب الله الموتى وتنوره أهل العمى فان
الارض ان تخلو من قائم لله بحجة لكيلا تبطل حجج الله و بيناته
كان مقتضى تقدم هذه المقدمة اني رأيت الناس في شهر صومهم
وفي غيره أيضاً منهم من يصنى الى ما يقوله بعض جهال أهل الحساب

من ان الملال يرى أو لا يرى ويبنى على ذلك اما في باطنه واما في باطنه وظاهره حق بلغنى ان من القضاة من كان يرد شهادة المدد من المدول لقول الحاسب الجاهل الكاذب انه يرى أو لا يرى فيكون ممن كذب بالحق لما جاءه وربما أجاز شهادة غير المرضي لقوله فيكون هذا الحاكم من السماعين للكذب فان الآية تتناول حكم السوء كما يدل عليه السياق حيث يقول سماعون للكذب أو كلون للسحت وحكم السوء يقبلون الكذب ممن لا يجوز قبول قوله من مخبر أو شاهد وبأكلون السحت من الرشا وغيرها وما أكثر ما يقتزن هذان وفيهم من لا يقبل قوله في المنجم لافي الباطن ولا في الظاهر لكن في قلبه حسية من ذلك وشبهة قوية لتفته به من جهة ان الشريعة لم تلتفت الي ذلك لاسيما ان كان قد عرف شيئا من حساب النيرين واجتماع القرصين ومفارقة أحدهما الآخر بعدة درجات وسبب الالمال والابدار والاستتار والكسوف والحسوف فاجرى حكم الحاسب الكاذب الجاهل بالرؤية هذا المجري ثم هؤلاء الذين يميزون من الحساب وصورة الافلاك وحركاتها أمرا صحيحا تد بعارضهم بعض الجهال من الأميين المنتهين الى الايمان أو الي العلم أيضا فبراهم قد خالفوا الدين في العمل بالحساب في الرؤية أو في اتباع أحكام النجوم في تأثيراتها الحمودة والمذمومة فبراهم لما تماطوا هذا وهو من المحرمات في الدين صار كل ما يقولونه من هذا الضرب حق ولا يميز بين الحق الذي دل عليه السمع والعقل والباطل المخالف للسمع والعقل مع ان هذا أحسن

حالا في الدين من القسم الاول لان هذا كذب بشئ من الحق متأولا
جاهلا من غير تبديل لبعض اصول الاسلام والضرب الاول قديد خلون
في تبديل الاسلام فانا نعلم بالاضطرار من دين الاسلام ان العمل في
رؤية هلال النجوم والحج أو العدة أو الايلاء أو غير ذلك من الاحكام
المعلقة بالهلال بخبر الحاسب انه يرى أو لا يرى لا يجوز والنصوص
المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك كثيرة وقد أجمع المسلمون
عليه ولا يعرف فيه خلاف قديم أصلا ولا خلاف حديث الا أن بعض
المتأخرين من المتفقهة الحماديين بعد المائة الثالثة زعم انه اذا غم الهلال
جاز للحاسب أن يعمل في حق نفسه بالحساب فان كان الحساب دل على
الرؤية صام والا فلا وهذا القول وان كان مقيدا بالاغمسام ومختصا
بالحاسب فهو شاذ مسبوق بالاجماع على خلافه فاما اتباع ذلك في
الصحو أو تعليق عموم الحكم العام به فما قاله مسلم وقد يقارب هذا
قول من يقول من الاسماعيلية بالعدد دون الهلال وبعضهم يروى
عن جعفر الصادق جدولا يعمل عليه وهو الذي افتراء عليه عبد الله
ابن معاوية وهذه الاقوال خارجة عن دين الاسلام وقد برأ الله منها
جعفرا وغيره ولا ريب أن أحدا ما يمكنه مع ظهور دين الاسلام
أن يظهر الاستناد الى ذلك الا انه قد يكون له عمدة في الباطن في
قبول الشهادة وردھا وقد يكون عنده شبهة في كون الشريعة تعلم الحكم
به وانا ان شاء الله أبين ذلك وأوضح ما جاءت به الشريعة دليلا وتعليلًا
شرعا وعقلا قال الله تعالى (يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس

والحج) فآخبر أنها مواقيت للناس ومذا عام في جميع أمورهم وخص
الحج بالذكر تمييزاً له ولأن الحج تشهد الملائكة وغيرهم ولأنه يكون
في آخر شهر رجب فيكون علماً على الحول كما أن الهلال علم على
الشهر ولهذا يسمون الحول حجة فيقولون له سبعمون حجة وأقمنا
خمس حجج فجعل الله الأهلة مواقيت للناس في الأحكام الثابتة بالشرع
ابتداء أو سبباً من العباد وللأحكام التي تثبت بشروط العبد فثبتت من
المؤقتات بشرع أو شرط فالهلال ميعات له وهذا يدخل فيه الصيام
والحج ومدة الأيلاء والعدة وصوم الكفارة وهذا الخمسة في القرآن قال
الله تعالى (شهر رمضان) وقال تعالى (الحج أشهر معلومات) وقال تعالى
(للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) وقال تعالى (فصيام شهرين
متتابعين) وكذلك قوله (فسيحوا في الأرض أربعة أشهر) وكذلك صوم النذر
وغيره وكذلك الشروط من الأعمال المتعاقبة بالثمن ودين السلم والزكاة
والجزية والعقل والخيار والإيمان وأجل الصداق ونجوم الكتابة والصلح
عن القصاص وسائر ما يؤثر في دين وعقد وغيرها وقال تعالى (والقمر
قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم) وقال تعالى (هو الذي جعل
الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب
ما خلق الله ذلك إلا بالحق) فقلوله لتعلموا متعلق والله أعلم بقوله وقدره
لا يجعل لأن كون هذا ضياء وهذا نورا لا تأثير له في معرفة عدد السنين
والحساب وإنما يؤثر في ذلك اتقاهما من برج إلى برج ولأن الشمس

لم يعلق لنا بها حساب شهر ولا سنة وإنما عاق ذلك بالهلال كما دلت عليه
تلك الآية ولأنه قد قال (أن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في
كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم) فآخبر أن
الشهور معدودة اثنا عشر والشهر هلال بالاضطرار فلم أن كل واحد
منها معروف بالهلال وقد بلغني أن الشرائع قبلنا أيضاً إنما علق الأحكام
بالأهلة وإنما بدل من اتباعهم كما يفعله اليهود في اجتماع القرصين وفي
جعل بعض أعيادها بحساب السنة الشمسية وكما تفعله النصارى في
صومها حيث يراعى الاجتماع القريب من أول السنة الشمسية وتجعل
سائر أعيادها دائرة على السنة الشمسية بحسب الحوادث التي كانت
للمسيح وكما يفعله الصابئة والمجوس وغيرهم من المشركين في اصطلاحات
لهم فإن منهم من يعتبر بالسنة الشمسية فقط ولهم اصطلاحات في عدد
شهورها لأنها وإن كانت طبيعية فشهورها عددى وضحي ومنهم من يعتبر
القمرية لكن يعتبر اجتماع القرصين وما جاءت به الشريعة هو أكمل
الأمور وأحسنها وأينها وأصحها وأبدها من الاضطراب وذلك أن
الهلال أمر مشهود مرئى بالابصار ومن أصبح المعلومات ماشوهد بالابصار
وهذا سموه هلالاً لأن هذه المادة تدل على الظهور والبيان أما
سمما وأما بصراً كما يقال أهل بالعمرة وأهل بالذبيحة لغير الله إذا رفع
صوته ويقل تهال وجهه إذا استنار وأضاء وقيل إن أصله رفع الصوت
ثم لما كانوا يرفعون أصواتهم عند رؤيته سموه هلالاً ومنه قوله
يـهل بالفرقد ركبها ■ كما يهل الراكب المعتمر

وتهاى الوجه مأخوذ من استنارة الهلال

فالقصود ان المواقيت حددت بامر ظاهر بين يشترك فيه الناس ولا يشترك الهلال في ذلك شئ فان اجتماع الشمس والقمر الذى هو نماذيهما الكائن قبل الا هلال أمر خفى لا يعرف الا بحساب يتفرد به بعض الناس مع تعب وتضييع زمان كثير واشتغال عما يعنى الناس وما لا بدله منه وربما وقع فيه الغلط والاختلاف

وكذلك كون الشمس حاذت البرج الفلاني أو الفلاني هذا أمر لا يدرك بالابصار وانما يدرك بالحساب الخفى الخاص المشكل الذى قد يغلط وانما يعلم ذلك بالاحساس تقريبا فانه اذا انصرم الشتاء ودخل الفصل الذى تسميه العرب الصيف وتسميه الناس الربيع كان وقت حصول الشمس في نقطة الاعتدال الذى هو أول الحمل وكذلك مثله في الخريف فالذي يدرك بالاحساس الشتاء والصيف وما بينهما من الاعتدالين تقريبا فأما حصولها في برج بعد برج فلا يحسب الا بحساب فيه كلفة وشغل عن غيره مع قلة جدواه

فظهر انه ليس للمواقيت حد ظاهر عام المعرفة الا الهلال وتدا تقسمت عادات الامم في شهرهم وسنتهم القسمة العقلية وذلك أن كل واحد من الشهر والسنة اما أن يكونا عدديين أو طبيعيين أو الشهر طبيعيا والسنة عددية أو بالعكس فالذين يعدونها مثل من يجعل الشهر ثلاثين يوما والسنة اثني عشر شهرا والذين يجعلونها طبيعيين مثل من يجعل الشهر قريبا والسنة شمسية ويلحق في آخر الشهور

الايام المتفاوتة بين السنتين فان السنة القمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً وبعض يوم خمس وسدس وانما يقال فيها ثلاثمائة وستون يوماً جبراً للكسر في المائة عادة العرب في تكميل ما ينقص من التاريخ في اليوم والشهر والحول وأما الشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً وبعض يوم ربيع يوم ولهذا كان تفاوت بينهما أحد عشر يوماً إلا قليلاً تكون سنة في كل ثلاثة وثلاثين سنة وثلاث سنة ولهذا قل تعالى (ولبتوا في كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسماً) قيل معناه ثلاثمائة سنة شمسية وازدادوا تسماً بحساب السنة القمرية ومراعاة هذين عادة كثير من الأمم من أهل الكتابين بسبب تحريفهم وأظنه كان عادة المجوس أيضاً وأما من يجعل السنة طبيعية والشهر عددياً فهذا حساب الروم والبربرانيين والقبط ونحوهم من الصابئين والمشركيين من يمد شهر كانون ونحوه عدداً ويعتبر السنة بسير الشمس فاما القسم الرابع فبأن يكون الشهر طبيعياً والسنة عددية فهو سنة المسلمين ومن وافقهم ثم الذين يجعلون السنة طبيعية لا يعتمدون على أمر ظاهر كما تقدم بل لا بد من الحساب والعدد وكذلك الذين يجعلون الشهر طبيعياً ويعتمدون على الاجتماع لا بد من العدد والحساب ثم ما يحسبونه أمر خفي يتفرد به القليل من الناس مع كلفة ومشقة وتعرض للخطأ

فالذي جاءت به نرى عتياً أكمل كل الأمور لأنه وقت الشهر بأمر طبيعي ظاهر عام يدرك بالابصار فلا يضل أحد عن دينه ولا يشغله مراعاته عن شيء من مصالحه ولا يدخل بسببه فيما لا يعنيه ولا يكون لأحد طريق

إلى التلبيس في دين الله كما يفعل بعض علماء أهل المال باللهم
وأما الحول فلم يكن له حد ظهر في السماء فكان لا بد فيه من
الحساب والعدد فكان عدد الشهور الهلالية أظهر وأهم من أن يحسب
سير الشمس وتكون السنة مطابقة للشهر ولأن السنين إذا اجتمعت
فلا بد من عددها في عادة جميع الأمم إذ ليس للسنين إذا تعددت حد
سماوي يعرف به عددها فكان عدد الشهور موافقاً لعدد الشهور ثم
جعلت السنة إثنى عشر شهراً بعدد البروج التي تكمل بدور الشمس
فيها شمسية فإذا دار القمر فيها كمل دورته السنوية وبها كله يتبين
معنى قوله (وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب) فإن عدد شهور
السنة وعدد السنة بعد السنة إنما أصله تقدير القمر منازل وكذلك معرفة
الحساب فإن حساب بعض الشهر لما يقع فيه من الآجال ونحوها إنما يكون
بالهلال وكذلك قوله تعالى (قل هي مواعيت للناس والحج)
ظهر بما ذكرنا أنه بالهلال يكون توقيت الشهر والسنة وأنه ليس شيء
يقوم مقام الهلال البتة لظهوره وظهور العدد المبني عليه وتيسر ذلك
وعومومه وغير ذلك من المصالح الخالية عن المفاسد
ومن عرف ما دخل على أهل الكتابين والصائبين والمجوس وغيرهم
في أعيادهم وعباداتهم وتواريخهم وغير ذلك من أمورهم من الاضطراب
والخرج وغير ذلك من المفاسد ازداد شكره على نعمة الإسلام مع
اتفاقهم أن الأنبياء لم يشرعوا شيئاً من ذلك وإنما دخل عليهم ذلك من
جهة المنفاسفة الصائبة الذين دخلوا في ملتهم وشرعوا لهم من الدين ما لم

يأذن به الله فلهذا ذكرنا ما ذكرنا حفظاً لهذا الدين عن ادخال المفسدين
فان هذا مما يخاف تغييره فانه قد كانت العرب في جاهليتها قد غيرت
ملة ابراهيم بالنسبة الذي ابتدئته فزادت به في السنة شهراً جعلتها كيبساً
لاغراض لهم وغيروا به ميقات الحج والاشهر الحرم حتى كانوا يحجون
تارة في المحرم وتارة في صفر حتى يعود الحج الى ذى الحجة حتى بعث
الله المقيم لملة ابراهيم فوافي حجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وقد
استدار الزمان كما كان ووقعت حجته في ذى الحجة فقال في خطبته المشهورة
في الصحيحين وغيرها ان الزمان قد استدار كهيئة يوم خالق الله السموات
والارض السنة اثنا عشر شهراً منها أربعة حرم ثلاث متواليات ذوالقعدة
وذوالحجة والمحرم ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان وكان قبل
ذلك الحج لا يقع في ذى الحجة حتى حجة أبي بكر سنة تسع كانت في
ذى القعدة وهذا من أسباب تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الحج وأنزل
الله تعالى (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم
خلق السموات والارض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم) فأخبر الله
أن هذا هو الدين القيم ليبين أن ما سواه من أمر النسيء وغيره من
عادات الامم ليس قيماً لما يدخله من الانحراف والاضطراب وانظر الشهر
والسنة اليوم والاسبوع فان اليوم طبعى من طلوع الشمس وغروبها وأما
الاسبوع فهو عددي من أجل الايام الستة التي خالق الله فيها السموات
والارض ثم استوى على العرش فوق التمديل بين الشمس والقمر
باليوم والاسبوع بسبب الشمس والشهر والسنة بسبب القمر وبهما يتم

الحساب وهم - هذا قد توجه قوله لتعلموا الى جعل فيكون جعل الشمس والقمر لهذا كله فاما قوله تعالى (وجعل الليل سكنا والشمس والقمر حسباناً) فقد قيل هو من الحساب وقيل بحسبان كحسبان الرجا وهو دوران الملك فان هذا مما لا خلاف فيه فقد دل الكتاب والسنة واجمع علماء الامة على مثل ما عليه أهل المعرفة من أهل الحساب من ان الافلاك مستديرة لا مسطحة

(فصل) لما ظهر بما ذكرناه عود المواقيت الى الأهلة وجب أن تكون المواقيت كلها معلقة بها فلا خلاف بين المسلمين انه اذا كان مبدأ الحكم في الهلال حسبت الشهور كلها هلالية مثل أن يصوم للكفارة في هلال المحرم أو يتوفى زوج المرأة في هلال المحرم أو يولى من امراته في هلال المحرم أو يبيعه في الهلال الى شهرين أو ثلاثة فان جميع الشهور تحسب بالاهلة وان كان بعضها أو جميعها ناقصاً فاما ان وقع مبدأ الحكم في أثناء الشهر فقد قيل الشهور كلها بالعدد بحيث لو باعه الى سنة في أثناء المحرم عدد ثلاثمائة وستين يوماً وان كان الى ستة أشهر عدد مائة وثمانين يوماً فاذا كان المبدأ منتصف المحرم كان المنتهى العشرين من المحرم وقيل بل يكمل الشهر بالعدد والباقي بالاهلة وهذا القولان روايتان عن أحمد وغيره وبعض الفقهاء يفرق في بعض الاحكام ثم لهذا القول تفسيران أحدهما أنه يجعل الشهر الاول ثلاثين يوماً وباقي الشهور هلالية فاذا كان الايلاء في منتصف المحرم حسب باقيه فان كان الشهر ناقصاً أخذ منه أربعة عشر يوماً وكمله بستة عشر يوماً من جمادى الاولى وهذا يقوله

طائفة من أصحابنا وغيرهم والتفسير الثانى وهو الصواب الذى عليه عمل
المسلمين قديماً وحديثاً أن الشهر الاول ان كان كاملاً كمل ثلاثين يوماً
وان كان ناقصاً جعل تسعة وعشرين يوماً متى كان الايلاء في منتصف
المحرم كملت الاشهر الاربعه في منتصف جمادى الاولى وهكذا سائر
الحساب وعلى هذا القول فالجميع بالهلال ولا حاجة الى أن يقول بالمدد
بل ينظر اليوم الذى هو المبدأ من الشهر الاول فيكون النهاية مثله من
الشهر الآخر فان كان في أول ليلة من الشهر الاول كانت النهاية في
مثل تلك الساعة بعد كمال الشهور وهو أول ليلة بعد انسلاخ الشهور
وان كان في اليوم المباشر من المحرم أو غيره على قدر الشهور المحسوبة
وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه ودل عليه قوله قل هي مواقيت للناس
فجماعها مواقيت لجميع الناس مع عامه سبحانه ان الذى يقع في أثناء الشهور
أضماف أضماف ما يقع في أوائلها فلو لم يكن ميقاتاً الا لما يقع في أولها لما
كانت ميقاتاً الا لاقبل من ثلث عشر أمور الناس ولأن الشهر اذا كان
ما بين الهلايين فما بين الهلالين مثل ما بين هذا وبين هذا سواء والتسوية
معلومة بالإضطرار والفرق تحكم محض وأيضاً فمن الذى جعل الشهر
العددى ثلاثين والنبي صلى الله عليه وسلم قال الشهر هكذا وهكذا وهكذا
وخفف إبهامه في الثالثة ونحن نعلم أن نصف شهور السنة يكون ثلاثين
ونصفها تسعة وعشرين وأيضاً فعامة المسلمين في عباداتهم ومعاملاتهم
اذا أجل الحق الى سنة فان كان مبدؤه هلال المحرم كان انتهاء هلال المحرم
سليخ ذى الحجة عندهم وان كان مبدؤه عاشر المحرم أيضاً لا يعرف

المسلمون غير ذلك ولا يبنون الا عليه ومن أخذوا يزيد يوما لنقصان الشهر
 الاول كان قد غير عليهم ما فطروا عليه من المعروف وأتاهم بمنكر
 لا يعرفونه فعلم أن هذا غلط ممن توهمه من الفقهاء ونهنا عليه ليحذر
 الوقوع فيه وليعلم به حقيقة قوله (قل هي مواقيت للناس) وان هذا العموم
 محفوظ عظيم القدر لا يستثنى عنه شيء وكذلك قوله (هو الذي جعل
 الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب)
 وكذلك قوله (وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل

وجعلنا آية النهار مبصرة لتعلموا عدد السنين

والحساب) يبين بذلك ان جميع عدد السنين

والحساب تابع لتقديره منازل

والله أعلم وأحكم

تمت الرسالة الثامنة

ويلها الرسالة التاسعة له أيضا

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل شيخ الاسلام ابن تيمية قدس الله روحه عن الصلاة بعد الاذان الاول يوم الجمعة هل فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو أحد من الصحابة أو التابعين أو الأئمة أم لا وهل هو منصوص في مذهب من مذاهب الأئمة المتفق عليهم وقوله صلى الله عليه وسلم بين كل أذانين صلاة هل هو مخصوص بيوم الجمعة أم هو عام في جميع الاوقات

أجاب رضي الله عنه * أما النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لم يكن يصلي قبل الجمعة بعد الاذان شيئاً ولا نقل هذا عنه أحد فان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يؤذن على عهد الا اذا قعد على المنبر ويؤذن بلال ثم يخطب النبي صلى الله عليه وسلم الخطبتين ثم يقيم بلال فيصلّي بالناس فما كان يمكن أن يصلي بعد الاذان لا هو ولا أحد من المسلمين الذين يصلون معه صلى الله عليه وسلم ولا نقل عنه أحد انه صلى في بيته قبل الخروج يوم الجمعة ولا وقت بقوله صلاة مقدرة قبل الجمعة بل ألفاظه صلى الله عليه وسلم فيها الترغيب في الصلاة اذا قدم الرجل المسجد يوم الجمعة من غير توقيت كقوله من بكر وابتهكر ومشى ولم يركب وصلّى ما كتب له وهذا هو المأثور عن الصحابة كانوا اذا أتوا المسجد يوم الجمعة يصلون من حين يدخلون ما تيسر فممن من يصلي عشرة ركعات وممن من يصلي ثنتي عشرة ركعة وممن من يصلي ثمان ركعات وممن من يصلي أقل من ذلك ولهذا كان جماهير الأئمة متفقين على انه ليس قبل الجمعة سنة موقّعة بوقت مقدرة بعدد لأن ذلك انما ثبت بقول النبي صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم أو فعله وهو لم يبين في ذلك شيئاً لا بقوله ولا فعله وهذا مذهب مالك ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه وهو المشهور من مذهب أحمد وذهب طائفة من العلماء إلى أن قبالتها سنة فمنهم من جعلها ركعتين كما قاله طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد ومنهم من جعلها أربعاً كأبي حنيفة وطائفة من أصحاب أحمد وقد نقل عن الإمام أحمد ما استدلل به على ذلك وهؤلاء منهم من يحتاج بحديث ضعيف ومنهم من يقول هي ظهر مقصورة وتكون سنة الظهر سنتها وهذا خطأ من وجهين ■ أحدهما أن الجمعة مخصوصة بأحكام تفارق بها ظهر كل يوم باتفاق المسلمين وإن سميت ظهراً مقصورة فإن الجمعة يشترط لها الوقت فلا تقضى والظاهر تقضى والجمعة يشترط لها العدد والاستيطان والإمام وغير ذلك والظاهر لا يشترط لها شيء من ذلك فلا يجوز أن تتلقى أحكام الجمعة من أحكام الظهر مع اختصاص الجمعة بأحكام تفارق بها الظهر فإنه إذا كانت الظهر تشارك الجمعة في حكم وتنفارقها في حكم لم يمكن إلحاق مورد النزاع أحدهما بالإبدليل فليس جعل السنة من موارد الاشتراك بأولى من جعلها من موارد الافتراق ■ الوجه الثاني أن يقال هب أنها ظهر مقصورة قال النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي في - فره - سنة للظهر المنصورة لأقبالها ولا بمردها وإنما كان يصليها إذا أتم الظهر فصلى أربعاً فإذا كانت سنة التي قبالتها في الظهر المنصورة خلاف النامة كان مذكروه حجة عليهم لا لهم وكان السبب الممتضى لحذف بعض الفريضة أولى بخلاف السنة الراتبية كما قال بعض الصحابة لو كنت متطوعاً لأنتمت

الفريضة فانه لو استحب للمسافر أن يصلي أربعاً لكان صلاته للظهر
أربعاً أولى من أن يصلي ركعتين فرضاً وركعتين سنة وهذا لانه قد ثبت
بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اتواترة انه كان لا يصلي في السفر
الا ركعتين الظهر والعصر والعشاء وكذلك لما حج بالناس عام حجة
الوداع لم يصل بهم في منى وغيرها الا ركعتين وكذلك أبو بكر بعده لم
يصل الا ركعتين وكذلك عمر بعده لم يصل الا ركعتين ومن نقل عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الظهر أو العصر أو العشاء أربعاً فقد
أخطأ والحديث المروى في ذلك عن عائشة حديث ضعيف في الاصل مع
ما وقع فيه من التحريف فان لفظ الحديث أنها قالت للنبي صلى الله عليه
وسلم أفطرت وصمت وقصرت وأتممت فقال أصبت يا عائشة فهذا مع
ضمنه ونظام الأدلة على انه باطل روى ان عائشة روت ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يفطر ويصوم ويقصر ويتم فظن بعض الأئمة أن الحديث
فيه أنها روت الأمرين عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا مبسوط
في موضعه

والمقصود هنا أن السنة للمسافر أن يصلي ركعتين والأئمة متفقون
على أن هذا هو الأفضل الأقول مرجوحاً للشافعي وأكثر الأئمة يكرهون
التربيع للمسافر كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في أنصر
الروايتين عنه

ثم من هؤلاء من يقول لا يجوز التربيع كقول أبي حنيفة ومنهم
من يقول بجوازه مع الكراهة كقول مالك وأحمد فيقال لو كان الله

يجب للمصلي في السفر أن يصلي ركعتين ثم ركعتين لكان يستحب له أن يصلي الفرض أربعاً فإن التقرب إليه ببعض الظهر أفضل من التقرب إليه بالتطوع مع الظهر ولهذا وجب فلو أراد المقيم أن يصلي ركعتين فرضاً وركعتين تطوعاً لم يجز له ذلك والله تعالى لا يوجب عليه وبيناه عن شيء إلا والذي أمره به خير من الذي نهاه عنه فلم أن صلاة الظهر أربعاً خير عند الله من أن يصليها ركعتين وركعتين تطوعاً فلما كان سبحانه لم يستحب للمسافر التربع بغير الأمرين عنده فلا أن لا يستحب التربع بالأمر المرجوح عنده أولى

ثبت بهذا الاعتبار الصحيح أن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أكمل الأمور وإن هديه خير الهدى وإن المسافر إذا اقتصر على ركعتي الفرض كان أفضل له من أن يقرن بهما ركعتي السنة وهذا يظهر أن الجمعة إذا كانت ظهراً مقصورة لم يكن من السنة أن يقرن بها سنة ظهر المقيم بل يجعل كظهر المسافر المقصورة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر ركعتي الفجر والوتر ويصلي على راحلته قبل أي وجه توجهت به ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة هذا لأن الفجر لم تقصر في السفر فبقيت سنتها على حالها بخلاف المقصورات في السفر والوتر مستقل بنفسه كسائر قيام الليل وهو أفضل الصلاة بعد المكتوبة وسنة الفجر تدخل في صلاة الليل من بعض الوجوه فلهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر لاستيفاله وقيام المقتضى له

والصواب أن لا يقال ان قبل الجمعة سنة راتبة مقدرة ولو كان
الاذان على عهد من قد ثبت عنه في الصحيح انه قال بين كل أذانين صلاة
بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء كراهة
أن يتخذها الناس سنة فهذا الحديث الصحيح يدل على أن الصلاة
مشروعة قبل العصر وقبل العشاء الآخرة وقبل المغرب وان ذلك
ليس بسنة راتبة وكذلك قد ثبت ان أصحابه كانوا يصلون بين أذاني
المغرب وهو يراهم فلا ينهاهم ولا يأمرهم ولا يفعل هو ذلك فدل على
ان ذلك فعل جائز وقد احتج بعض الناس على الصلاة قبل الجمعة بقوله
بين كل أذانين صلاة وعارضه غيره فقال الاذان الذي على المنابر لم يكن
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن عثمان أمر به لما كثرت
الناس على عهده ولم يكن يبالغهم الاذان حين خروج الامام وقعوده
على المنبر ويتوجه عليه أن يقال هذا الاذان الثالث لما سئله عثمان وافق عليه
المسلمون صار أذاناً شرعياً وحينئذ فتكون الصلاة بينه وبين الأذان
الثاني جائزة حسنة وليست سنة راتبة كالصلاة قبل المغرب وحينئذ
فمن فعل ذلك لم ينكر عليه ومن ترك ذلك لم ينكر عليه وهذا أعدل
الانوال وكلام الامام أحمد يدل عليه وحينئذ فقد يكون تركها أفضل
اذا كان الجهال يمتدحون أن هذه سنة راتبة ولا واجبة لاسيما اذا داوم
الناس عليها فينبغي تركها أحياناً حتى لا تشبهه الفرض كما استحب أكثر
العلماء أن لا يداوم على قراءة السجدة يوم الجمعة مع أنه قد ثبت في
الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها فاذا كان يكره المداومة

على ذلك فترك المداومة على ما لم يسنه النبي صلى الله عليه وسلم لم أولى
وان صلاها الرجل بين الاذانين أحيانا لأنها تطوع مطلق أو صلاة
بين أذانين كما يصلي قبل العصر والمشاء لا لأنها سنة رابعة فهذا جائز
واذا كان رجل مع قوم يصلونها فإن كان مطاعا إذا تركها وبين لهم
السنة لم يشكروا عليه بل عرفوا السنة فتركها حسن وإن لم يكن مطاعا
ورأى أن في صلاتها تأليفا لقلوبهم إلى ما هو أنفع أو دفعا للخصام
والشر لعدم التمكن من بيان الحق لهم وقبولهم له ونحو ذلك فهذا
أيضا حسن فالعمل الواحد يكون مستحبا فعلة تارة وتركه تارة باعتبار
ما يرجح من مصلحة فعلة وتركه بحسب الأدلة الشرعية والمسلم قد
يترك المستحب إذا كان في فعله فساد راجح على مصاحته كما ترك النبي
صلى الله عليه وسلم بناء البيت على قواعد إبراهيم وقال لعائشة لولا أن
قومك حديثو عهد بجاهلية لنقضت الكعبة ولا لصقمتها بالأرض ولجعت
لها بابين بابا يدخل الناس منه وبابا يخرجون منه والحديث في الصحيحين
فترك النبي صلى الله عليه وسلم هذا الأمر الذي كان عنده أفضل
الأمير للمعارض الراجح وهو حدان عهد قريش بالإسلام لما في
ذلك من التفسير لهم فكانت المفسدة راجحة على المصلحة ولذلك استح
الائمة أحمد وغيره أن يدع الإمام ما هو عنده أفضل إذا كان فيه تأليف
المؤمنين مثل أن يكون عنده فصل القنوت أفضل بان يسلم في الشفع
ثم يصلي ركعة الوتر وهو يؤم قوما لا يرون الا وصل الوتر فإذا لم
يمكنه أن ينقلهم إلى الأفضل كانت المصلحة الحاصلة بموافقة لهم بوصل

الوتر أرجح من مصاحبة فضله مع كراهتهم للصلاة خلفه وكذلك لو كان
 ممن يرى المخافة بالبسملة أفضل أو الجهر بها وكان المأمومون على
 خلاف رأيه ففعل المفضول عنده لمصاحبة الموافقة والتأليف التي هي
 راجحة على مصاحبة تلك الفضيلة كان هذا جائزا حسنا وكذلك لو فعل
 خلاف الأفضل لأجل بيان السنة وتعليمها لمن لم يعلمها كان حسنا
 مثل أن يجهر بالاستفتاح أو التعوذ أو البسملة ليعرف الناس أن فعل
 ذلك حسن مشروع في الصلاة كما ثبت في الصحيح أن عمر بن الخطاب
 جهر بالاستفتاح فكان يكبر ويقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك
 اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك قال الأسود بن يزيد صليت خلف
 عمر أكثر من سبعين صلاة فكان يكبر ثم يقول ذلك رواه مسلم في
 صحيحه ولهذا شاع هذا الاستفتاح حتى عمل به أكثر الناس وكذلك
 كان ابن عمرو بن عباس رضى الله عنهم يجهروا بالاستمادة وكان غير
 واحد من الصحابة يجهر بالبسملة وهذا عند الأئمة الجمهور الذين لا يرون
 الجهر بها سنة راتبة كان لتعليم الناس أن قراءتها في الصلاة سنة كما ثبت
 في الصحيح أن ابن عباس صلى على جنازة فقرأ بأم القرآن جهرا
 وذكر أنه فعل ذلك ليعلم الناس أنها سنة وذلك أن الناس في صلاة
 الجنازة على قولين منهم من لا يرى فيها قراءة بحال كما قاله كثير من
 السلف وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ومنهم من يرى القراءة فيها سنة
 كقول الشافعي وأحمد لحديث ابن عباس هذا وغيره ثم من هؤلاء
 من يقول القراءة فيها واجبة كالصلاة ومنهم من يقول بل هي سنة

مستحبة ليست واجبة وهذا أعدل الأنواع الثلاثة فإن السلف فعلوا
هذا وهذا وكان كلا الفعلين مشهورا بينهم كانوا يصلون على الجنازة
بقراءة وبغير قراءة كما كانوا يصلون تارة بالجهر بالسجدة وتارة بغير
جهر وتارة باستفتاح وتارة بغير استفتاح وتارة برفع اليدين في المواطن
الثلاثة وتارة بغير رفع وتارة يسلمون تسليمين وتارة تسليمة واحدة
وتارة يقرؤون خلف الامام بالسري وتارة لا يقرؤون وتارة يكبرون
على الجنازة سبعا وتارة خمسا وتارة اربعا كان فيهم من يفعل هذا وفيهم
من يفعل هذا كل هذا ثابت عن الصحابة كما ثبت عنهم أن فيهم من كان
يرجع في الاذان وفيهم من لم يرجع فيه وفيهم من يوتر الإقامة وفيهم
من كان يشفعها وكلاهما ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم

فهذه لامور وان كان أحدها أرجح من الآخر فمن فعل المرجوح
فقد فعل جائزا وقد يكون فعل المرجوع أرجح للمصلحة الراجحة
كما يكون ترك الراجح أرجح أحيانا للمصلحة الراجحة

وهذا واقع في عامة الاعمال فان العمل الذي هو في جنسه أفضل
قد يكون في مواطن غيره أفضل منه كما ان جنس الصلاة أفضل من
جنس القراءة وجنس القراءة أفضل من جنس الذكر وجنس الذكر
أفضل من جنس الدعاء ثم الصلاة بعد الفجر والعصر منهي عنها والقراءة
والدعاء والذكر أفضل منها في تلك الاوقات وكذلك القراءة في الركوع
والسجود منهي عنها والذكر هناك أفضل منها والدعاء في آخر الصلاة
بعد التشهد أفضل من الذكر

وقد يكون العمل المفضول أفضل بحسب حال الشخص المعين
 لكونه عاجزاً عن الأفضل أو لكونه محبته ورغبته واهتمامه وانتفاعه
 بالمفضول أكثر فيكون أفضل في حقه لما يقترب به من مزيد علمه
 وحبه وارادته وانتفاعه كما أن المريض ينتفع بالدواء الذي يشفيه مالا
 ينتفع بما لا يشفيه وإن كان جنس ذلك أفضل ومن هذا الباب صار
 الذكر لبعض الناس في بعض الاوقات خيراً من القراءة والقراءة
 لبعضهم في بعض الاوقات خيراً من الصلاة وأمثال ذلك لكما انتفاعه
 به لآلته في جنسه أفضل

وهذا الباب باب تفضيل بعض الاعمال على بعض ان لم يعرف فيه
 التفضيل وإن ذلك يتنوع بتنوع الاحوال في كثير من الاعمال والا
 وقع فيه اضطراب كثير فإن من الناس من اذا اعتقد استحباب فعل
 ورجحانه يحافظ عليه مالا يحافظ على الواجبات حتى يخرج به الامر
 الى الهوى والتعصب والحمية الجاهلية كما تجده فيمن يختار بعض هذه
 الامور فيراها شعاراً لمذهبه ومنهم من اذا رأى ترك ذلك هو الأفضل
 يحافظ أيضاً على هذا وترك أعظم من محافظته على ترك المحرمات حتى
 يخرج به الامر الى اتباع الهوى والحمية الجاهلية كما تجده فيمن يري
 الترك شعاراً لمذهبه وأمثال ذلك وهذا كله خطأ

والواجب أن يعطى كل ذي حق حقه ويوسع ما وسع الله ورسوله
 ويؤلف ما ألّف الله بينه ورسوله ويراعى في ذلك ما يحبه الله ورسوله
 من المصالح الشرعية والمقاصد الشرعية ويعلم أن خير الكلام كلام الله

وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم وان الله بعثه رحمة للعالمين بعثه بسعادة الدنيا والآخرة في كل أمر من الأمور وان يكون مع الانسان ما يحفظ به هذا الاجال والا فكمثير من الناس يعتقد هذا مجحولا ويدعه عند التفصيل اما جهلا واما ظلما واما ظنا واما اتباعا لاهوى فنسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا

(فصل) وأما السنة بعد الجمعة فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين كما ثبت عنه في الصحيحين انه كان يصلي قبل الفجر ركعتين وبعد الظهر ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وأما الظهر ففي حديث ابن عمر أنه كان يصلي قبلها ركعتين وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنه كان يصلي قبلها أربعين وفي الصحيح عن أم حبيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة تطوعا غير فريضة نبي الله له بيتا في الجنة وجاء مفسرا في السنن أربعين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر فهذه هي السنن الاربعة التي ثبتت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله مدارها على هذه الاحاديث الثلاثة حديث ابن عمر وحديث عائشة وأم حبيبة

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم بالليل اما احدى عشرة واما

ثلاث عشرة ركعة فكان مجموع صلاته بالليل والماء فرضه ونفله نحو
من أربعين ركعة

والناس في هذه السنن الرواتب على ثلاثة أقوال منهم من لا يؤقت
في ذلك شيئاً كقول مالك فإنه لا يرى سنة الا الوتر وركعتي الفجر وكان
يقول انما تؤقت أهل العراق ومنهم من يقدر في ذلك أشياء باحاديث
ضعيفة بل باطلة كما يوجد في مذاهب أهل العراق وبعض من وافقهم
من أصحاب الشافعي وأحمد فإن هؤلاء يوجد في كتبهم من الصلوات
المقدرة والاحاديث في ذلك ما يعلم أهل المعرفة بالسنة انه مكذوب على
النبي صلى الله عليه وسلم كمن روى عنه صلى الله عليه وسلم انه صلى
قبل العصر أربعاً أو انه قضى سنة العصر أو انه صلى قبل الظهر ستاً
أو بعدها أربعاً أو انه كان يحافظ على الضحى وأمثال ذلك من الاحاديث
المكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم

وأشد من ذلك ما يذكره طائفة من المصنفين في الرقائق والفضائل
في الصلوات الاسبوعية والحولية كصلاة يوم الاحد والاثنين والثلاثاء
والاربعاء والخميس والجمعة المذكورة في كتاب أبي طالب وأبي حامد
وعبد القادر وغيرهم وكصلاة الالفية التي في أول رجب ونصف شعبان
والصلاة الاثني عشرية التي في أول ليلة جمعة من رجب والصلاة التي في
أول ليلة سبيع وعشرين من رجب وصلوات أخرى تذكر في الاشهر
الثلاثة وصلاة ليالي العيدين وصلاة يوم عاشوراء وأمثال ذلك من
الصلوات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم مع اتفاق أهل المعرفة

بحديثه على ان ذلك كذب عليه لكن باغ ذلك أقواما من أهل العلم
والدين فظنوه صحيحاً فعملوا به وهم مأجورون على حسن قصدهم
واجتهادهم لا على مخالفة السنة

وأما من تبينت له السنة فظن أن غيرها خير منها فهو ضال بل كافر
والقول الوسط العدل هو ما وافق سنته الصحيحة الثابتة عنه صلى
الله عليه وسلم وقد ثبت عنه أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين وفي صحيح
مسلم عنه أنه قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً
وقد روى الست عن طائفة من الصحابة جمعاً بين هذا وهذا
والسنة أن يفصل بين الفرض والنفل في الجمعة وغيرها كما ثبت
في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن توصل صلاة حتى
يفصل بينهما بقيام أو كلام فلا تفعل ما يفعله كثير من الناس يصل
السلام بركعتي السنة فإن في هذا ارتكاباً لنهي النبي صلى الله عليه وسلم
وفي هذا من الحكمة التمييز بين الفرض وغير الفرض كما يميز بين
العبادة وغير العبادة ولهذا استحب تعجيل الفطور وتأخير السجود
والأكل يوم الفطر قبل الصلاة ونهى عن استقبال رمضان بيوم أو
يومين فهذا كله للفصل بين المأمور به من الصيام وغير المأمور به
والفصل بين العبادة وغيرها وهكذا تميز الجمعة التي أوجبها الله من
غيرها وأيضاً كثيراً من أهل البدع كالرافضة وغيرهم لا يبنون الجمعة
بل يبنون الظهر ويظهرون أنهم سلموا وما سلموا فيصليون ظهرها

ويظن الظان أنهم يصلون السنة فإذا حصل

تميز بين الفرض والنفل كان في هذا

منها لهذه البدعة وهذا له

نظار كثيرة والله

سبحانه أعلم

تمت الرسالة التاسعة

ويليها الرسالة العاشرة له أيضا

تفسير المعوذتين لشيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الاسلام ناصر السنة قانع البدعة تقي الدين أحمد بن تيمية

نفعا المولى بعلومه وهو مما كتبه في القلعة

(فصل) في قل أعوذ برب الفلق قال تعالى فلق الحب والنوى
وقال تعالى فلق الاصباح وجاعل الاليل سكنا والفاق فعمل بمعنى
مفعول كالقبض بمعنى المقبوض فكل ما فلقه الرب فهو فلق قال
الحسن الفلق كل ما انفلق عن شيء كالصبح والحب والنوى قال الزجاج
واذا تأملت الحلق بان لك ان أكثره عن انفلاق كالارض بالنبات
والسحاب بالمطر * وقد قال كثير من المفسرين الفلق الصبح فانه
يقال هذا بين من فلق الصبح وافرغ الصبح * وقال بعضهم الفلق الحلق
كله وأما من قال انه واد في جهنم أو شجرة في جهنم أو انه اسم من
أسماء جهنم فهذا أمر لا نعرف صحته لا بدلالة الاسم عليه ولا بنقل عن
النبي صلى الله عليه وسلم ولا في تخصيص ربوبيته بذلك حكمة بخلاف
ما اذا قال رب الخلق أو رب كل ما انفلق أو رب النور الذي يظهره
على العباد بالنهار فان في تخصيص هذا بالذكر ما يظهر به عظمة الرب
المستعاذ به واذا قيل الفلق يعم ويخص فعمومه للخلق أستميد من شر
ما خلق وبخصوصه للنور النهاري أستميد من شر غاسق اذا وقب
فان الغاسق قد فسر بالليل كقوله أقم الصلاة لدلوك الشمس الي
غسق الليل وهذا قول أكثر المفسرين وأهل اللغة * قالوا ومعنى

وقب دخل في كل شيء قال الزجاج الغاسق البارد وقيل الليل غاسق
لأنه أبرد من النهار وقد روي الترمذي والنسائي عن عائشة أن النبي
صلى الله عليه وسلم نظر إلى القمر فقال يا عائشة تعوذى بالله من شره
فانه الغاسق اذا قرب وروي من حديث أبي هريرة مرفوعاً أن الغاسق
النجم وقال ابن زيد هو الزيا وكانت الاسقام والطواعين تكثر عند
وقوعها وترتفع عند طلوعها وهذا المرفوع قد ظن بعض الناس منافاته
لمن فسره بالليل فجملوه قولاً آخر ثم فسروا وقوبه بسكونه قال ابن
قتيبة ويقال الغاسق القمر اذا كسف وأسود ومعنى وقب دخل في
الكسوف وهذا ضعيف فان ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يمارض بقول غيره وهو لا يقول الا الحق وهو لم يأمر عائشة بالاستعاذة
منه عند كسوفه بل مع ظهوره وقد قال الله تعالى (وجعلنا الليل والنهار
آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة) فالقمر آية الليل
وكذلك النجوم انما تطامع فترى بالليل فأمره بالاستعاذة من ذلك أمر
بالاستعاذة من آية الليل ودليله وعلامته والدليل مستلزم للمدلول فاذا
كان شر القمر موجوداً فشر الليل موجود وللقمر من التأثير ما ليس
لغيره فتكون الاستعاذة من الشر الحاصل عنه أقوى ويكون هذا كقوله عن
المسجد المؤسس على التقوى هو مسجدى هذا مع ان الآية تتناول
مسجد قباء قطعاً وكذلك قوله عن أهل الكساء هؤلاء أهل بيتي مع ان
القرآن يتناول نساءه فالتخصيص لكون المخصوص أولى بالوصف فالقمر
حق ما يكون بائيل بالاستعاذة والليل مظلم منتشر فيه شياطين الالس

والجن مالا تنتشر بالنهار ويجرى فيه من أنواع الشر مالا يجرى بالنهار من أنواع الكفر والفسوق والعصيان والسحر والسرقة والخيانة والفواحش وغير ذلك فالشر دائماً مقرون بالظلمة ولهذا انما جعله الله لسكون الأديمين وراحتهم لكن شياطين الانس والجن تفعل فيه من الشر مالا يمكنها فعله بالنهار ويتوسلون بالقمر وبدعوتهم والقمر وعبادته وأبو معشر الباغى له مصحف القمر يذكر فيه من الكفريات والسحريات ما يناسب الاستعاذة منه

فذكر سبحانه الاستعاذة من شر الخلق عموماً ثم خص الأمر بالاستعاذة من شر الغاسق اذا وقب وهو الزمان الذي يعم شره ثم خص بالذكر السحر والحسد* فالسحر يكون من الانفس الحيثة لكن بالاستعاذة بالاشياء كالنفث في العقد* والحسد يكون من الانفس الحيثة أيضاً اما باليمن واما بالظلم باللسان واليد وخص من السحر النفثات في العقد وهن النساء والحاسد الرجال في العادة ويكون من الرجال ومن النساء للنساء والشر الذي يكون من الانفس الحيثة من الرجال والنساء وهو شر منفصل عن الانسان ليس هو في قلبه كالوسواس الخناس (١) وفي سورة الناس ذكر الوسواس الخناس فانه مبدأ الافعال المذمومة من الكفر والفسوق والعصيان ففيها الاستعاذة من شر ما يدخل الانسان من الافعال التي تضره من الكفر والفسوق والعصيان وقد تضمن ذلك الاستعاذة من شر نفسه وسورة الفلق فيها الاستعاذة من شر المخلوقات

(١) من قوله وهن النساء الى قوله الخناس تشويش في العبارة وقد أفتناه كاصاله فليحرر

عموماً وخصوصاً ولهذا قيل فيها رب الفاق وقيل في هذه رب الناس
 فان قالق الاصباح بالنور يزيل بما في نوره من الحير مافي لظلمة من
 الشر وقالق الحب والنوى بعد انعمادها يزيل مافي عقد التفانان فان
 فاق الحب والنوى أعظم من حل عقد التفانان وكذلك الحسد هو
 من ضيق الانسان وشحه لا ينشرح صدره لانعام الله عليه قرب الفاق
 يزيل ما يحصل بضيق الحاسد وشحه وهو سبحانه لا يفلق شيئاً الا بخير
 فهو قالق الاصباح بالنور الهادي والسراج الوهاج الذي به صلاح العباد
 وقالق الحب والنوى بأنواع الفواكه والاقوات التي هي رزق الناس
 ودوابهم والانسان محتاج الى جلب المنفعة من الهدى والرزق وهذا
 حاصل بالفاق والرب الذي فلق له من ما يحصل به منافعهم يستعاض به مما يضر
 الناس فيطلب منه تمام نعمته بصرف المؤذيات عن عبده الذي ابتدأ بانه
 عليه وفق الشيء عن الشيء هو دليل على تمام القدرة واخراج الشيء
 من ضده كما يخرج الحي من الميت والميت من الحي وهذا من نوع الفاق
 فهو سبحانه قادر على دفع الضد المؤذي بال ضد انافع

(فصل) في قل أعوذ برب الناس الى آخرها قوله من شر
 لوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس فيها
 أقوال ولم يذكر ابن الجوزي الاقوالين ولم يذكر الثالث وهو الصحيح
 وهو أن قوله من الجنة والناس ابيان الوسواس أي الذي يوسوس من
 الجنة ومن الناس في صدور الناس فان الله تعالى قد أخبر انه جعل لكل
 نبي عدواً شياطين الانس والجن يوحى بعضهم الى بعض زخرف لقول
 ضروراً وايحاؤهم هو وسوستهم وليس من شريط الموسوس أن يكون

مستتراً عن البصر بل قد يشاهد قال تعالى (فوسوس لهما الشيطان ليُمِدِّي لهما ما ووري عنهما من سوآتهما وقال ما نها كما ربكما عن هذه الشجرة الا أن تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين) وهذا كلام من يعرف قائله ليس شيئاً ياتى في القلب لا يدري ممن هو وابليس قد أمر بالوجود لآدم فابى واستكبر فلم يكن ممن لا يعرفه آدم وهو ونسبه يرون بنى آدم من حيث لا يرونهم وأما آدم فقد رآه

وقد يرى الشياطين والجن كثير من الانس لكن لهم من الاجتنان والامتنار ما ليس للانس وقد قال تعالى (واذ زين لهم الشيطان أعمالهم) وقال (لا غالب لكم اليوم من الناس واني جار لكم فلما تراءت الفئتان نكص على عقبيه وقال اني بريء منكم) وفي التفسير والسيرة ان الشيطان جاءهم في صورة بعض الناس وكذلك قوله (كمثل الشيطان اذ قال للانسان اكفر فاما كافر قال اني بريء منك اني أخاف الله رب العالمين)

وفي حديث أبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نموذ بالله من شياطين الانس والجن قلت أو للانس شياطين قال نعم شر من شياطين الجن

وأيضاً فانفس لها وسوسة كما قال تعالى (ولقد خلقنا الانسان ونعلم ما توسوس به نفسه) فهذا توسوس به نفسه لنفسه كما يقال حديث النفس قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لامني عما حدثت به أنفسها ما لم

تتكلم به أو تعمل به أخرجاه في الصحيحين

فأذى يوسوس في صدور الناس نفسه وشياطين الجن وشیاطین
الانس

والوسواس الخناس يتناول وسوسة الجنة وسوسة الانس والا
أى معنى للاستعانة من وسوسة الجن فقط مع أن وسوسة نفسه
وشياطين الانس هي مما تضره وقد تكون أضر عليه من وسوسة الجن
وأما قول الفراء المراد من شر الوسواس الذي يوسوس في صدور
الناس الطائفتين من الجن والانس وأنه سمي الجن ناسا كما سماهم رجالا
وسماهم نفرا فهذا ضعيف فان لفظ الناس أشهر وأظهر وأعرف من
أن يحتاج الى تويمه الى الجن والانس وقد ذكر الله تعالى لفظ الناس
في غير موضع وأيضا فكونه يوسوس في صدور الطائفتين صفة توضيح
وبيان وليس وسوسة للجن معروفة عند الناس وإنما يعرف هذا بخبر
ولا خبر هنا ثم قد قال من الجنة والناس فكيف يكون لفظ الناس عاما
للجنة والناس وكيف يكون قسيم الشيء قسما منه فهو يجعل الناس قسيم
الجن ويجعل الجن نوعا من الناس وهذا كما يقول أكرم العرب من
العجم والعرب فهل يقول هذا أحد وإذا سماهم الله تعالى رجالا لم يكن
في هذا دليل على أنهم يسمون ناسا وان قدر أنه يقال جاء ناس من الجن
فذاك مع التقييد كما يقال انسان من طين وماء دافق ولا يلزم من هذا
أن يدخلوا في لفظ الناس وقد قال تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي
خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها) فالناس كلهم مخلوقون من

آدم وحواء مع أنه سبحانه يخاطب الجن والانس
والرسول صلى الله عليه وسلم مبعوث الى الجنسين لكن لفظ الناس
لم يتناول الجن ولكن يقول يامعشر الجن والانس
وكذلك قول الزجاج ان المعنى من شر الوسواس الذي هو الجنة
ومن شر الناس فيه ضعف وان كان أرجح من الاول لان شر الجن
أعظم من شر الناس فكيف يطابق الاستعاذة من جميع الناس ولا يستعين
الا من بعض الجن وأبضا فالوسواس الحمااس ان لم يكن الا من الجنة
فلا حاجة الى قوله من الجنة ومن الناس فاما اذا يخص الاستعاذة من
وسواس الجنة دون وسواس الناس

وأبضا فانه اذا تقدم المعطوف اسما كان عطفه على القريب أولى
كما ان عود الضمير الى الاقرب أولى الا اذا كان هناك دليل يقتضى
المعطف على البعيد فمعطف الناس هنا على الجنة المقرون به أولى من
عطفه على الوسواس

ويكفى ان المسلمين كلهم يقرؤن هذه السورة من زمن نبيهم ولم
ينقل هذان القولان الا عن بعض النحاة والاقوال المأثورة عن الصحابة
والتابعين لهم باحسان ليس فيها شيء من هذا بل انما فيها القول الذي
نصرناه كما في تفسير معمر عن قتادة من الجنة والناس قال ان في الجن
شياطينا وان في الانس شياطينا نعوذ بالله من شياطين الانس والجن
فبين قتادة ان المعنى الاستعاذة من شياطين الانس والجن
وروى ابن وهب عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم في قوله

الوسواس الجناس قال الجناس الذي يوسوس مرة ويخنس مرة من الجن والانس فبين ابن زيد ان الوسواس الخنس من الصنفين وكان يقال شياطين الانس اشد على الناس من شياطين الجن شيطان الجن يوسوس ولا تراه وهذا يعاينك معاينة

وعن ابن جريج من الجنة والناس قال انهما وسواسان فوسواس من الجنة فهو الجناس ووسواس من نفس الانسان فهو قوله والناس وهذا القول امثال وان كان يشبه قول الزجاج فهذا احسن منه فانه جعل من الناس من الو-واس الذي نفس الانسان فمعناه احسن ذكر الثلاثة ابن ابي حاتم في تفسيره

وايضاً فانه ذكر في الآية رب الناس ملك الناس اله الناس فان كان المقصود ان يستعين الناس بربهم وملكهم والهمهم من شر ما يوسوس في صدورهم فانه هو الذي يطلب منه الخير الذي ينفعهم ويطلب منه دفع الشر الذي يضرهم والوسواس اصل كل شر يضرهم لانه مبدء لا كفر والفسوق والعصيان وعقوبات الرب انما تكون على ذنوبهم واذا لم يكن لاحد هم ذنب فكل ما يصيبه نعمة في حقه واذا ابتلى بما يؤلمه فان الله يرفع درجته ويأجره اذا قدر عدم الذنوب مطلقاً لكن هذا ليس بواقع منهم فان كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون وقد قال تعالى (وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا ليمذب الله المتقين والمتنافقات والمتشركين والمتشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات) نغاية المؤمنين الانبياء

فمن دونهم هي التوبة قال الله تعالى (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه
انه هو التواب الرحيم) وقال (نوح رب انى أعوذ بك ان أسألك ما ليس
لى به علم والا تغفر لى وترحمى أكن من الخاسرين) وقال ابراهيم واسماعيل
(ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا منامكنا
وتب علينا انك أنت التواب الرحيم) وقال موسى (أنت ولينا فاغفر لنا
وارحمنا وأنت خير الغافرين) ودعاء نبينا بمنزل ذلك كثير معروف فكان
الوسواس مبدئ كل شر فان كانوا قد استعاذوا بربهم وملكهم والهمهم من
شره قد دخل فى ذلك وسواس الجن والانس وسائر شر الانس انما
يقع بذنوبهم فهو جزء على أعمالهم كالشر الذى يقع من الجن بغير
الوسواس وكما يحصل من العقوبات السماوية وهم لم يستعيذوا هنا من
شر المخلوقات مطلقاً كما استعاذوا فى سورة الفلق بل من الشر الذى
يكون مبدؤه فى نفوسهم وان كان ذكر رب الناس ملك الناس اله الناس
يستعيذوا به ليعيذهم وليعيذ منهم وهذا أعم المعنيين فذلك يحصل باعاذته
من شر الوسواس الموسوس فى صدور الناس فانه هو الذى يوسوس
بظلم الناس بعضهم بعضاً وباغواء بعضهم بعضاً وباعانة بعضهم بعضاً على
الاثم والعدوان

فما حصل لاني شر من انسى الا كان مبدؤه من الوسواس الخناس
والا فما يحصل من أذى بعضهم لبعض اذا لم يكن من الوسواس بل
كان من الوحي الذى بعث الله به ملائكته كان عدلاً كاقامة الحدود
وجهاد الكفار والاقتصاص من الظالمين فهذه الامور فيها ضرر وأذى

للظالمين من الانس لكن هي بوحى الله لا من الوسواس وهي ائمة من الله في حق عباده حتى في حق المعاقب فانه اذا عوقب كان ذلك كفارة له ان كان مؤمناً والا كان تخفيفاً لعذابه في الآخرة بالنسبة الى عذاب من لم يعاقب في الدنيا

ولهذا كان محمد صلى الله عليه وسلم لم رحمة في حق المالمين باعتبار ما حصل من الخير العام به وما حصل للمؤمنين به من سعادة الدنيا والآخرة وباعتبار أنه في نفسه رحمة فمن قبلها والا كان هو الظالم لنفسه وباعتبار أنه قمع الكفار والمنافقين فنقص شرهم وعجزوا عما كانوا يفعلونه بدونه وقتل من قتل منهم فكان تعجيل موته خيراً من طول عمره في الكفر له وللناس فكان محمد صلى الله عليه وسلم لم رحمة للمالمين بكل اعتبار فلا يستعاذ منه ومن أمثاله من الانبياء وأتباعهم المؤمنين وهم من الناس وان كانوا يفعلون باعدائهم ما هو أذى وعقوبة وألم لهم فلم تنبى الاستعاذة من الناس الا بما يأتى به الوسواس اليهم فيستعاذ برب الناس ملك الناس الى الناس على هذا التقدير من شر الوسواس الذى يوسوس للمستعيز ومن شر الوسواس الذى يوسوس لساثر الناس حتى لا يحصل منهم شر للمستعيز فاذا لم يكن للناس شر الا من الوسواس كان الاستعاذة من شر الذى يوسوس لهم تحصيلاً للمقصود وكان حسماً للمادة وأقرب الى العدل وكان مخرجاً لانبياء الله وأوليائه أن يستعاذ من شرهم وأن يقرنوا بالوسواس الخناس ويكون ذلك تفضيلاً للجن على الانس وهذا لا يقوله عاقل

فان قيل فان كان أصل الشر كله من الوسواس الخناس فلا حاجة
إلى ذكر الاستعاذة من وسواس الناس فانه تابع لوسواس الجن
قيل بل الوسوسة نوعان نوع من الجن ونوع من نفوس الانس
كما قال (واقعد خالقنا الانسان ونعلم ماتوسوس به نفسه) فالشر من الجهتين
جميعاً والانس لهم شياطين كما للجن شياطين والوسوسة من جنس الوشوشة
بالشين المعجمة يقال فلان يوسوس فلانا وقد وشوشه اذا حده مرة
في أذنه وكذلك الوسوسة ومنه وسوسة الحلي مكن هو بالسسين
للهمة أخص

ورب الناس الذي ير بهم بقدرته ومشيته وتدبيره وهو رب العالمين
كلهم فهو الخالق للجميع ولاعمالهم
وملك الناس الذي يأمرهم وينهاهم فان الملك يتصرف بالكلام
والجماد لا ملك له فانه لا يعقل الخطاب لكن له ملك وانما يكون الملك
لمن يفهم عنه والحيوان يفهم بعضه عن بعض كما قال علمنا منطق الطير
وقالت نملة يأبها النمل فلهذا كان له ملك من جنسه ومن غير جنسه
كما كان سليمان ملكهم والاله هو المعبود الذي هو المقصود بالارادات
والاعمال كلها كما قد بسط الكلام على ذلك

وقد قيل انما خص الناس بالذكر لانهم مستعينون أولانهم المستعاذ
من شرهم ذكرهما أبو الفرج وليس لهما وجه فان وسواس الجن أعظم ولم
يذكره بل ذكر الناس لانهم المستعينون فيستعينون برهم الذي يصونهم
توابعهم الذي أمرهم ونهاهم وبأهلهم الذي يعبدونه من شر الذي يحول

بينهم وبين عبادته ويستعينون أيضاً من شر الوسواس الذي يحصل في نفوس الناس منهم ومن الجنة فانه أصل الشر الذي يصدر منهم والذي يرد عليهم

(فصل) وبهذا يتبين بعض هذه الاستعاذة والتي قبلها كما جاءت بذلك الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يستعذ المستعينون بمثلها فان الوسواس أصل كل كفر وفسوق وعصيان فهو أصل الشر كله فحقى في الإنسان شره وفي عذاب جهنم وعذاب القبر وفتنة الحيا والممات وفتنة المسيح الدجال فان جميع هذه انما تحصل بطريق الوسواس وفي عذاب الله في الدنيا والآخرة فانه انما يعذب على الذنوب وأصلها من الوسواس ثم ان دخل في الآية وسواس غيره بحيث يكون قوله من شر الوسواس استعاذة من الوسواس الذي يعرض له والذي يعرض للناس بسببه فقد وفي ظاهريهم وان كان انما يريد وسواسه فهم انما يسلطون عليه بذنوبه وهي من وسواسه قال تعالى (أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم) وقال (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم) وقال (فما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك)

والوسواس من جنس الحديث والكلام ولهذا قال المفسرون في قوله ما توسوس به نفسه قالوا ما تحدث به نفسه وقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لامتى ما تحدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل به وهو نوعان خبر وانشاء فالخبر اما عن ماض واما عن مستقبل

فالماضي يذكره به والمستقبل يحمدته بأن يفعل هو أموراً أو ان أموراً
ستكون بقدر الله أو فعل غيره فهذه الاماني والمواعيد الكاذبة والانشاء
أمر ونهي وإباحة

والشيطان تارة يحدث وسواس الشر وتارة ينشيء الخير وكان ذلك
بما يشغله به من حديث النفس قال تعالى في النسيان (واما ينسيتك الشيطان
فلا تقم بعهد الذي كرى مع القوم الظالمين) وقال فقي موسى (فاني نسيت
الحوت وما أنسانيه الا الشيطان) وقال تعالى (فأنساه الشيطان ذكر ربه).
وثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا أذن
المؤذن أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين فاذا قضى التأذين
أقبل فاذا توب بالصلاة أدبر فاذا قضى التوب أقبل حتى يخطر بين المرء
ونفسه فيقول اذ كر كذا اذ كر كذا لما لم يذكر حتى يظل لرجل لم
يدركم صلى الله عليه وسلم الشيطان اذ كره بأمور ماضية حدث بها نفسه مما كانت في
نفسه من أفعاله ومن غير أفعاله فبتلك الامور نسي المصلي كم صلى ولم
يدركم صلى فان النسيان أزل ما في النفس من الذكر وشغلها بأمر آخر
حتى تنسى الاول واما اخباره بما يكون في المستقبل من المواعيد والاماني
فيكفوه وقال الشيطان لما قضى الامر (ان الله وعدكم وعد الحق ووعدتكم
فاخلفتكم وما كان لي عليكم من سلطان الا أن دعوتكم فاستجبتم لي
فلا تلوموني ولو موأنفسكم) وفي هذه الآية أمره ووعدده وقال تعالى
(ومن يتخذ الشيطان وليا من دون الله فقد خسر خسرانا مبيناً يمدهم
ويعنهم وما يمدهم الشيطان الا غروراً أولئك مأواهم جهنم ولا يخرجون

عنها محيصاً وقال تعالى (الشیطان یعدکم الفقر و یأمرکم بالفحشاء والله یعدکم مغفرة منه وفضلاً والله واسع علیم) ففي هذه أيضاً أمره ووعده وقال موسى لما قتل القبطي (هذا من عمل الشیطان انه عدو مضل مبین) وقد قال غیر واحد من الصحابة کابی بکر وابن مسعود فیما یقولونه باجتهادهم ان کان صواباً فمن الله وان کان خطأ فنی ومن الشیطان فجهلوا ما یلقى فی النفس من الاعتقادات التي لیست مطابقة من الشیطان وان لم یکن صاحبها آنماً لانه استفرغ وسمه كما لا یأثم بالوسواس الذي یكون فی الصلاة من الشیطان ولا بما یحدث به نفسه وقد قال المؤمنون (ربنا لا تؤاخذنا ان نسینا أو اخطأنا) وقد قال الله قد فعلت

والنسیان لا یحق لمن الشیطان والخطأ من الشیطان قال تمالی (واذا رأیت الذین یخوضون فی آياتنا فأعرض عنهم حتی یخوضوا فی حدیث) غیره واما ینسینک الشیطان فلا تقعد بعد الذکر مع القوم الظالمین وقد قال صلی الله علیه وسلم من نام عن صلاة أو نسیها فایصلها اذا ذکرها ولما نام هو وأصحابه عن الصلاة فی غزوة خیبر قال لأصحابه ارنحلو فان هذا مکان حضرنا فیه شیطان وقال ان الشیطان أتى بلالا فجعل یردیه کایم یدی الصبی حتی نام وكان النبی صلی الله علیه وسلم وکل بلالا أن یوقظهم عند الفجر والنوم الذي یشتغل عما أمر به والناس من الشیطان وان کان معفوا عنه ولهذا قیل النعاس فی مجلس الذکر من الشیطان وكذلك الاحتمام فی المنام من الشیطان والنائم لا قلم علیه وقد ثبت فی الصحیحین عن النبی صلی الله علیه وسلم أنه قال الرؤیا

ثلاثة رؤيا من الله ورؤيا من الشيطان ورؤيا ما يحدث به المرء نفسه في
اليقظة فإراء في النوم وقد قيل ان هذا من كلام ابن سيرين لكن تقسيم
الرؤيا الى نوعين نوع من الله ونوع من الشيطان صحيح عن النبي صلى
الله عليه وسلم بلا ريب فهذان النوعان من وسواس النفس ومن وسواس
الشيطان وكلاهما موقوف منه فان النائم قد رفع القلم عنه ووسواس الشيطان
يفشي القلب كطيف الخيال فينسيه ما كان معه من الايمان حتى يعمى عن
الحق فيقع في الباطل فاذا كان من المتقين كما قال الله ان الذين اتقوا
اذا مسهم طيف من الشيطان تذكروا فاداهم مبصرون فان الشيطان
مسهم بطيف منه يفشي القلب وقد يكون لطيفاً وقد يكون كشيافاً الا
انه غشاوة على القلب تمنعه ابصار الحق قال النبي صلى الله عليه وسلم ان
العبد اذا اذنب نكت في قلبه نكتة سوداء فان تاب ونزع واستغفر صقل
قلبه وان زاد زيد فيها حتى تعلمو قلبه فذلك الران الذي قال الله تعالى
(كلابل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون)

لكن طيف الشيطان غير رين الذنوب هذا جزاء على الذنوب
والعين الطاف من ذلك كما في الحديث الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم
قال انه ليغان على تلبي واني لاستغفر الله في اليوم سبعين مرة فالشيطان
يلقي في النفس الشر والملك يلقي الخير وقد ثبت في الصحيح عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال ما منكم من أحد الا وقد وكل به قرينه من
الملائكة وقرينه من الجن قالوا واياك يا رسول الله قال واياي الا ان الله
أعطاني عليه فألم وفي رواية فلا بأمرني الا بخير أي استسلم وانقاد

وكان ابن عيينة يرويه فاسلم بالضم ويقول ان الشيطان لا يسلم لكن قوله في الرواية الاخرى فلا يأمرني الا بخير دل على انه لم يبق يأمره بالشر وهذا اسلامه وان كان ذلك كناية عن خضوعه وذلك لا عن ايمانه بالله كما يقهر الرجل عدوه الظاهر ويأسره وقد عرف العدو المقهور ان ذلك الفاهر يعرف ما يشير به عليه من الشر فلا يقبله بل يعاقبه على ذلك فيحتاج لانقهاره معه الى انه لا يشير عليه الا بخير لذلته وعجزه لاصلاحه ودينه ولهذا قال صلى الله عليه وسلم الا ان الله أعانني عليه فلا يأمرني الا بخير وقال ابن مسعود ان للملك لمة وان للشيطان لمة فلمة الملك ايعاد بالخير وتصديق بالحق ولمة الشيطان ايعاد بالشر وتكذيب بالحق وقد قال تعالى (انما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه) أى يخوفكم أولياءه بما يقذف في قلوبكم من الوسوسة المرعبة كشيطان الانس الذى يخوف من العدو فيرجف ويخذل وعكس هذا قوله تعالى (اذ يوحى ربك الى انلائكة اتي معكم فتبتوا الذين آمنوا سألنى في قلوب الذين كفروا) الرعب وقال تعالى (يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة) وقال تعالى (ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن اليهم شيئا قليلا) والثبت جعل الانسان ثابتا لامر تبابا وذلك بالقاء ما يشتهى من التصديق بالحق والوعد بالخير كما قال ابن مسعود لمة الملك وعد بالخير وتصديق بالحق فتى علم القلب ان ما أخبر به الرسول حق صدقه واذا علم ان الله قد وعده بالتصديق وثق بوعد الله ثبت فهمذا يثبت بالكلام كما يثبت الانسان الانسان في أمر قد اضطرب فيه بان يخبره

بصدقه ويخبره بما يبين له أنه منصور فيثبت وقد يكون التثبت بالفعل بان يمسك القلب حتى يثبت كما يمسك الانسان الانسان حتى يثبت وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء واستعان عليه وكل اليه ومن لم يسأل القضاء ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكا يسدده فهذا الملك يجعله سديد القول بما يأتي في قلبه من التصديق بالحق والوعد بالخير وقد قال تعالى (هو الذي يصلي عليكم وملائكته ليخرجكم من الظلمات الى النور) فدل ذلك على أن هذه الصلاة سبب لخروجهم من الظلمات الى النور وقد ذكر اخراجه للمؤمنين من الظلمات الى النور في غير آية كقوله (الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات) وقال (هو الذي ينزل على عبده آيات بينات ليخرجكم من الظلمات الى النور) وقال (كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور باذن ربهم) وفي الحديث ان الله وملائكته يصلون على معلمي الناس الخير وذلك ان هذا بتعليمه الخير يخرج الناس من الظلمات الى النور والجزاء من جنس العمل ولهذا كان الرسول أحق الناس بكمال هذه الصلاة كما قال تعالى (ان الله وملائكته يصلون على النبي) والصلاة هي الدعاء اما بخير يتضمن الدعاء واما بصيغة الدعاء فالملائكة يدعون للمؤمنين كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال والملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم يحدث فين ان صلاتهم قوتهم

اللهم اغفر له اللهم ارحمه

وفي الاثر ان الرب يصلي فيقول سبقت أو غلبت رحمتي غضبي
وهذا كلامه سبحانه هو خير وان شاء يتضمن ان الرحمة تسبق الغضب
وتغلبه وهو سبحانه لا يدعو غيره ان يفعل كما يدعو الملائكة وغيرهم
من الخلق بل طلبه بامرء وقوله وقسمه كقوله لافعلن كذا وقوله
كن فبكون وقوله لافعلن كذا قسم منه كقوله (لأملأن جهنم منك
ومن تبعك) وقوله (ولكن حق القول مني لاملأن جهنم من الجنة والناس
أجمعين) وقوله (وعدا الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم
في الارض كما استخلف الذين من قبلهم ويامكن لهم دينهم الذي ارتضى
لهم وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا) وقوله (كتب الله لاغابن أنا ورسلي
ان الله قوي عزيز) وهذا وعد مؤكد بالقسم بخلاف قوله (انا
لتنصر رسلا والذين آمنوا في الحياة الدنيا) فان هذا وعد وخبر ليس فيه
قسم لكنه مؤكد باللام التي يمكن أن تكون جواب قسم وقوله (وعدكم
الله مغنم كثيرة تأخذونها) وقوله (واذ يعدكم الله احدي الطائفتين)
ونحو ذلك وعد مجرد

وقد قال تعالى (وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء
حجاب أو يرسل رسولا فيوحى باذنه ما يشاء) فاخبر انه يوحى الي
البشر نارة وحيا منه وتارة يرسل رسولا فيوحى الى الرسول باذنه
ما يشاء

والملائكة رسل الله ولفظ الملك يتضمن معنى الرسالة فان أصل

الكلمة . ملك علي . زن مفعول لكن لكثرة الاستعمال خففت بأن
ألقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذفت الهمزة وملاك مأخوذ
من المالك والملاك بتقديم الهمزة على اللام واللام على الهمزة وهو الرسالة
وكذلك الالوكة بتقديم الهمزة على اللام قال الشاعر

أبلغ النعمان عني مأكلا • انه قد طال حبسى وانتظاري
وهذا بتقديم الهمزة لكن الملك هو بتقديم اللام على الهمزة وهذا
أجود فان نظيره في الاشتقاق الاكبر لأك يلوك اذ الالو الكلام والاعجام
والهمزة أقوى من الواو ويليه في الاشتقاق الاوسط أكل يأكل
فان الآكل يلوك ما يدخله في جوفه من الغذاء والكلام والعلم ما يدخل
في الباطن ويغذى به صاحبه قال عبد الله بن مسعود ان كل آدب يحب
أن تؤتى مأدبته وان مأدبة الله القرآن والآدب المضيف والمأدبة الضيافة
وهو ما يحمل من الطعام المضيف فين ان الله ضيف بماده بالكلام الذي
أنزله اليهم فهو غذاء قلوبهم وقوتها وهو أشد انتفاعا به واحتياجا اليه
من الجسد بغذائه

وقال علي رضي الله عنه الربانيون هم الذين يفسدون الناس
بالحكمة ويربونهم عايبا وقد قال صلى الله عليه وسلم اني أبيت عند ربي
يطعمني ويسقيني وقد أخبر الله تعالى ان القرآن شفاء لما في الصدور
والناس الى الغذاء أحوج منهم الى الشفاء في القلوب والابدان وفي
الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم قال مثل ما بعثني الله به من الهدى
والعلم كمثل غيث أصاب أرضا فكانت منها طائفة أمسكت الماء فأنبتت الكلا

والعشب الكثير وكانت منها طائفة أمسكت الماء فشرب الناس وسقوا وزرعوا وكانت منها طائفة انما هي قيمان لاتمسك ماء ولا تثبت كلاً فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به من الهدى والعلم ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به

فأخبر ان ما بعث به للقلوب كالماء للارض تارة تشربه فتنبث وتارة تحفظه وتارة لا هذا ولا هذا والارض تشرب الماء وتغتذى به حتى يعمل الخير وقد أخبر الله تعالى انه روح تحيا به القلوب فقال (وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وانك لم تدر الى صراط مستقيم) واذا كان ما يوحى الى عباده تارة يكون بواسطة ملك وتارة بغير وساطة فهذا للمؤمنين كلهم مطابقا لا يختص به الانبياء قال تعالى (وأوحينا الى أم موسى أن أرضعيه) وقال تعالى (واذ أوحيت الى الخواصين أن آمنوا بى ورسولى قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون) واذا كان قد قال وأوحى ربك الى النحل الآية فذكر أنه يوحى اليهم فالى الانسان أولى وقال تعالى (وأوحى فى كل سماء أمرها) وقد قال تعالى (ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها) فهو سبحانه يلهم لفجور والتقوى للنفس والفجور يكون بواسطة الشيطان وهو الهام وسواس والتقوى بواسطة ملك وهو الهام وحى هذا أمر بالفجور وهذا أمر بالتقوى والامر لابد أن يقترن به خبر

وقد صار فى العرف لفظ الالهام اذا أطلق لا يراد به الوسوسة

وهذه الآية مما تدل على أنه يفرق بين الهام الوحي وبين الوسوسة فالأمور به ان كان تقوى الله فهو من الهام الوحي وان كان من الفجور فهو من وسوسة الشيطان

فيكون الفرق بين الالهام المحمود وبين الوسوسة المذمومة هو الكتاب والسنة فان كان مما ألقى في النفس مما دل الكتاب والسنة على أنه تقوى لله فهو من الالهام المحمود وان كان مما دل على أنه فجور فهو من الوسواس المذموم وهذا الفرق مطرد لا ينتقض وقد ذكر أبو حازم في الفرق بين وسوسة النفس والشيطان فقال ما كرهته نفسك لنفسك فهو من الشيطان قال نعم بالله منه وما أحبته نفسك لنفسك فهو من نفسك فانها عنه

وقد تكلم الظاهر في العلم الحاصل في القلب عقب النظر والاستدلال فذكروا فيه ثلاثة أقوال كما ذكر ذلك أبو حامد في مستصفاه وغيره قول الجهمية وقول القدرية وقول الفلاسفة وكثير من أهل الكلام لا يذكر الا القولين قول الجهمية وقول القدرية

وذلك انهم يذكرون في كتبهم ما يعرفونه من أقوال من يعرفونه تكلم في هذا وهم لا يعرفون الا هؤلاء والمسئلة هي من فروع القدر فان الحاصل في نفس حادث فيها فالتقول فيه كالأقوال في أمثاله

ومذهب جهم ومن وافقه كأبي الحسن الأشعري وكثير من المتأخرين المثبتة هو مذهب أهل السنة والجماعة ان الله خالق كل شيء وان الله خالق أفعال العباد لكنه لا يثبت سبباً ولا قدرة مؤثرة ولا حكمة

لفعل الرب فانكر الطبائع والقوى التي في الالعيان وانكر الاسباب
والحكم فلهذا لم يجعل شيئاً سبباً بل يقول هذا حاصل بخلق الله
وقدرته ولم يذكروا له سبباً وهم صادقون في اضافته الى قدره وانه خالقه
خلاقاً للقدرية لكن من تمام المعرفة اثبات الاسباب ومعرفة ما
القدرية من المعتزلة وغيرهم فبنوه على أصلهم وهو ان كل ما تولد عن
فعل العبد فهو فعله لا يضاف الى غيره كالشبع والري وزهوق الروح
ونحو ذلك فقالوا هذا العلم متولد عن نظر العبد أو تذكر النظر
والمتفاسفة بنوه على أصلهم في أن يحدث من الصور هو من فيض العقل
الفعال عند استعداد المواد اقباله فقالوا يحصل في نفوس البشر من
فيض العقل الفعال عند استعداد النفس بالاحتضار المقدمتين وهذا
القول خطأ والذي قبله أقرب منه والاول أقرب وليس في شيء منها
تحقيق الامر في ذلك

وحقيقته ان الله وكل بالانس ملائكة وشياطين يلقون في قلوبهم
الخير والشر فالعلم الصادق من الخير والمقائد الباطلة من الشر كما قال ابن
مسعود لمة الملك تصديق بالحق ولمة الشيطان تكذيب بالحق وكما قال
النبي صلى الله عليه وسلم لم في القاضى أنزل الله عليه ملكاً يسدده وكما
أخبر الله ان الملائكة توحى الى البشر ما توحى به وان كان البشر لا يشعر
بأنه من الملك كما لا يشعر بالشيطان الموسوس لكن الله أخبر انه يكلم
البشر وحياً ويكلمه بملك يوحى باذنه ما يشاء والثالث استكليم من وراء
حجاب وقد قال بعض المفسرين المراد بالوحى هنا الوحى في المنام ولم

يذكر أبو الفرج غيره وليس الامر كذلك فان المنام تارة يكون من الله
وتارة يكون من النفس وتارة يكون من الشيطان وهكذا ما يلقى في اليقظة
والانبياء معومون في اليقظة والمنام ولهذا كانت رؤيا الانبياء وحيا كما
قال ذلك ابن عباس وعبيد بن عمير وقرأ قوله اني ارى في المنام اني
أذبحك وليس كل من رأى رؤيا كانت وحيا فذلك ليس كل من ألقى
في قلبه شيء يكون وحيا والانسان قد تكون نفسه في يقظته أكمل منها
في نومه كالمصلي الذي يتأجج ربه فاذا جاز أن يوحى اليه في حال النوم
فلماذا لا يوحى اليه في حال اليقظة كما أوحى الى أم موسى

والحواريين والآنحل لكن ليس لاحد أن يطابق

القول على ما يقع في نفسه انه وحى لافي

يقظة ولا في المنام الا بدليل يدل

على ذلك فان الوسواس

غالب على الناس

والله أعلم

تمت الرسالة العاشرة

ويلها الرسالة الحادية عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الاسلام علامة الانام أبو العباس تقي الدين أحمد بن تيمية
رضي الله عنه

(فصل فيمن أوقع العقود المحرمة ثم تاب قال الله تعالى في الربا
(وان تبتم فليكن رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظالمون) وقد بسط الكلام
على هذا في موضعه وقد قال تعالى لما ذكر الخمار والطلاق فقال في
الخمر (ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً الا أن يخافا أن لا يقيما
حدود الله فان خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما ابتدئ به
تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون)
الى قوله (واذا طلقتم النساء فبأن أجهن فأمسكنهم بمعروف أو
سرحوهن بمعروف ولا تمسكنهم ضرراً تعتدوا ومن يفعل ذلك فقد
ظلم نفسه) وقال تعالى (اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة
واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين
بفاحشة مبينة تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري
لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً فإذا بان أجهن فأمسكنهم بمعروف
أو فارقوهن بمعروف وأنهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله
ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ومن يتق الله يجعل
له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه
ان الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدراً)

فالطلاق المحرم كالطلاق في الحيض وفي طهر قد أصابها فيه حرام

بالنص والاجماع والطلاق الثلاث عند الجمهور وهو تمد لحدود الله وقاعله ظالم لنفسه كما ذكر الله تعالى أنه من يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه والظالم لنفسه إذا تاب تاب الله عليه لقوله (ومن يعمل سوا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما) فهو إذا استغفره غفر له ورحمه وحينئذ يكون من المتقين فيدخل في قوله (ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب)

والذين ألزمهم عمر ومن وافقه بالطلاق المحرم كانوا عالمين بالتحريم وقد نهوا عنه فلم يتنوها فلم يكونوا من المتقين فهم ظالمون لتمددهم مستحسون للعقوبة وكذلك قال ابن عباس لبعض المستفتين إن عمك لم يتق الله فلم يجعل له فرجا ومخرجا ولو اتقى الله لجعل له فرجا ومخرجا وهذا إنما يقال لمن علم أن ذلك محرم وفعله فمن لم يعلم بالتحريم لا يستحق العقوبة ولا يكون متعديا إذا عرف أن ذلك محرم وتاب من عوده إليه والزم أن لا يفعله والذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يجعل ثلاثهم واحدة في حياته كانوا يتوبون فيصرون متقين ومن لم يتب فهو الظالم كما قال (بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فاولئك هم الظالمون) فحصر الظلم فيمن لم يتب فمن تاب فليس بظالم فلا يجعل متعديا لحدود الله بل وجود قوله كعده ومن لم يتب فهو محل اجتهاد فممر عاقبهم بالالزام ولم يكن هناك تحليل فكانوا الاعتقادهم أن النساء يحرمن عليهم لا يقعون في الملاق المحرم فاسكفوا بذلك عن تمدى حدود الله فإذا صاروا يوقعون الطلاق المحرم ثم يردون النساء بالتحليل المحرم صاروا يفعلون

المحرم مرتين ويتمدون حدود الله مرتين بل ثلاثاً بل أربعاً لا رطلاق
الاول كان تعديا حدود الله وكذلك نكاح الحمل لها ووطؤه لها قد صار
بذلك مملوئاً هو والزوج الاول فقد تعديا حدود الله هذا مرة أخرى
وذاك مرة والمرأة وولائها لما علموا بذلك وفعلوه كانوا متعدين لحدود
الله فلم يحصل بالالتزام في هذه الحال انكفاف عن تعدي حدود الله بل
زاد التعدي لحدود الله فترك التزامهم بذلك وان كانوا ظالمين غير تائبين
خير من التزامهم فذلك الزنا يعود الى تعدي حدود الله مرة بعد مرة
واذا قيل فالذي استفتى ابن عباس ونحوه لو قيل له تب لتاب ولهذا
كان ابن عباس يفتي احيانا بترك الزوم كما نقله عنه عكرمة وغيره
وعمر ما كان يجعل الحلية والبربة الا واحدة رجعية ولما قال عمر
(ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشد تائبين) وإذا كان
الالتزام عاماً ظاهراً كان تخصيص البعض بالاعانة نقضاً لذلك ولم يوافق بتوبة
فالمراتب أربعة أما اذا كانوا يتقون الله ويتوبون فلا ريب ان ترك
الالتزام كما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر خير وان كانوا
لا يتقون الا بالالتزام فينتهون حيث ذلوا يوقعون المحرم ولا يحتاجون الى
تحليل فهذا هو الدرجة الثانية التي فعلها فيهم عمر والثالثة ان يحتاجوا
الى التحليل المحرم فهنا ترك الالتزام خير والرابعة أنهم لا يتقون بل
يوقعون المحرم ويلزمونه بلا تحليل فهنا ليس في التزامهم به فائدة الا
اصر واغلال لم يوجب لهم تقوى الله وحفظ حدوده بل حرمت
عائهم نساؤهم وخربت ديارهم فقط والشارع لم يشرع ما يوجب حرمة

النساء ونخرب الديار بل ترك الزامهم بذلك أقل فساداً وإن كانوا اذنبوا
فهم مذنبون على التقديرين لكن نخرب الديار أكثر فساداً والله لا يحب
الفساد وأما ترك الالتزام فليس فيه إلا أنه أذن ذنباً بقوله فلم يذب منه
وهذا أقل فساداً من الفساد الذي قصد الشارع دفعه ومنعه بكل طريق
وأصل المسألة أن النهي يدل على أن المنهي عنه فساداً راجح على
صلاحه فلا يشرع التزام الفساد من يشرع دفعه ومنعه

وأصل هذا أن كل ما نهى الله عنه وحرمه في بعض الأحوال وأباحه
في حال أخرى فإن الحرام لا يكون صحيحاً نافذاً كالحلّال يترتب عليه
الحكم كما يترتب على الحلّال ويحصل به المقصود كما يحصل وهذا معنى
قولهم النهي يقتضي الفساد وهذا مذهب الصحابة والتابعين لهم باحسان
وأئمة المسلمين وجمهورهم وكثير من المتكلمين من المعتزلة والاشعرية
يخافون في هذا لما ظن أن بعض ما نهى عنه ليس بفساد كإطلاق المحرم
والصلاة في الدار المغصوبة ونحو ذلك

قالوا لو كان النهي موجباً للفساد لزم انتقاض هذه العلة فدل على
أن انفساد حصل بسبب آخر غير مطلق النهي
وهؤلاء لم يكونوا من أئمة الفقه العارفين بتفصيل أدلة الشرع فقبل
لهم بأي شيء يعرف أن العبادة فاسدة والمقد فاسد قائلون بأن يقول الشارع
هذا صحيح وهذا فاسد وأما هذا فشرطه في صحته كذا وكذا قالوا وجد المنافع
انتفت الصحة

وهؤلاء وأمثالهم لا يتكلمون في الأدلة الشرعية الواقعة وهي الأدلة التي

جعلها الله رسوله أدلة على الأحكام الشرعية بل يشككون في أمور
يقدر، نهافي أذهانهم أنها إذا وقعت هل يستدل بها أم لا يستدل والكلام
في ذلك لا فائدة فيه

ولهذا لا يمكنهم أن ينتفعوا بما يقدرونه من أصول الفقه في
الاستدلال بالأدلة المفضلة على الأحكام فإنهم لم يعرفوا نفس أدلة الشرع
الواقعة بل قدروا أشياء قد لا تقع وأشياء ظنوا أنها من جنس كلام
الشارع وهذا من هذا الباب

فإن الشارع لم يدل الناس قط بهذه الالفاظ التي ذكروها ولا يوجد في
كلامه شروط البيع أو النكاح كذا وكذا ولا هذه العبادة أو العقد
صحیح أو ليس بصحيح ونحو ذلك مما جعلوه دليلا على الصحة والفساد
بل هذه كلها عبارات أحدثها من أحدثها من أهل الرأي والكلام

وانما الشارع دل الناس بالامر والنهي والتحليل والتحریم وبقوله
في عقود هذا لا يصلح فيقال الصلاح المضاد للفساد فإذا قال لا يصلح
علم أنه فاسد كما قال في بيع مدين بعد تمرا لا يصالح والصحابة والتابعون
وسائر أئمة المسلمين كانوا يحتجون على فساد العقود بمجرد النهي كما
احتجوا على فساد نكاح ذوات المحارم بالنهي المذكور في القرآن وكذلك
على فساد عقد الجمع بين الاختين ومنهم من توهم أن التحريم فيها
تعارض فيها نصان فتوقف وقيل أن بعضهم أباح الجمع
وكذا نكاح المطلقة ثلاثا استدلوا على فاداه بقوله (فإن طلقها فلا
تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره)

وكذلك الصحابة استدلوا على فساد نكاح الشغار بالنهي عنه وكذلك عقود الربا وغيرها

وانهم قد علموا ان منهى الله عنه فهو من الفساد ليس من الصلاح فان الله لا يحب الفساد ويحب الصلاح فلا ينهي عما يحبه وانما ينهي عما لا يحبه

فعلموا ان المنهى عنه فاسد ليس بصلاح وان كانت فيه مصلحة فصالحته مريحة بمفسدته

وقد علموا ان مقصود اشرع رفع الفساد ومنعه لا ايقاءه والالتزام به فلو ألزموا بموجب العقود المحرمة لكانوا مفسدين غير مصلحين والله لا يصلح عمل المفسدين وقوله (واذ قيل لهم لا تفسدوا في الارض) أى لا تعملوا بمعصية الله فيكل من عمل بمعصية الله فهو مفسد والمحرمان بمعصية الله فالشارع ينهى عنها لينع الفساد ويدفعه

ولا يوجد قط في شيء من صور النهي صورة ثبتت فيها الصحة بنص ولا اجماع فالطلاق المحرم والصلاة في الدار المغصوبة فيها نزاع وليس على الصحة نص يجب اتياءه فلم يبق مع المحتج بهما حجة لكن من البيوع منهى عنها لما فيها من ظلم احدهما للآخر كبيع المصرا والمعيب وتاقى السلع والتمجش ونحو ذلك ولكن هذه البيوع لم يجعلها الشارع لازمة كالبيوع الحلال بل جعلها غير لازمة والخيرة فيها الى المظلوم ان شاء أبطلها وان شاء أجازها فان الحق في ذلك له والشارع لم ينه عنها لحق مختص بالله كما نهى عن الفواحش بل هذه اذا علم المظلوم

بالحال في ابتداء العقد مثل أن يعلم بالميب والتدليس والتصرية ويعلم
المراد إذا كان قادما بالساعة ويرضى بأن يفهمه المتلقى جاز ذلك فكذلك
إذا علم بعد العقد أن رضى أجاز وإن لم يرض كان له الفسخ وهذا يدل
على أن العقد يقع غير لازم بل موقوفا على الإجازة إن شاء أجازته
صاحب الحق وإن شاء رده وهذا يتفق عليه في مثل بيع الميب مما
فيه الرضا بشرط السلامة من العيب فإذا فقد الشرط بقي موقوفا على
الإجازة فهو لازم إن كان على صفة وغير لازم إن كان على صفة وأما إذا
كان غير لازم مطلقا بل هو موقوف على رضا المجيز فهذا فيه نزاع وأكثر
العلماء يقولون بوقف العقود وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وغيرهما
وعليه أكثر نصوص أحمد وهو اختيار القدماء من أصحابه كالخزرجي
وغيره كما هو مبسوط في موضعه

أذا المقصود هنا أن هذا النوع يحسب طائفة من الناس أنه من جملة
منهى عنه ثم نقول طائفة وليس بفاسد قاله لا يجب أن يقتضى الفساد
وتقول طائفة بل هذا فاسد فمنهم من أفسد بيع النجس إذا نجس البائع
أو واطأ ومنهم من أفسد نكاح الخاطب على خطبة أخيه وبيعه على بيع
أخيه ومنهم من أفسد بيع الميب التدليس فلما عورض بالمصرأة توقف
ومنهم من صحح نكاح الخاطب على خطبة أخيه مطلقا وبيع النجس
بلا خيار

والتحقيق أن هذا النوع لم يكن النهى فيه لحق الله كنكاح المحرمات
والاطالة ثلاثا وبيع الربا بل لحق الإنسان بحيث لو علم المشتري أن

صاحب السلعة نجش ورضى بذلك جاز وكذلك اذا علم ان غيره نجش وكذلك المخطوبة متى اذن الخاطب الاول فيها جاز وما كان النهي هنا لحق الآدمي لم يجعله الشارع صحيحا لازما كالحلال بل أثبت حق المظلوم وسلطه على الخيار فان شاء أمضى وان شاء فسخ فالمشترى مع النجش ان شاء رد المبيع فحصل بهذا مقصوده وان شاء رضى به اذا علم بالنجش فاما كونه فاسدا مردودا وان رضى به فهذا لا وجه له وكذلك الرد بالعيب والمداس والمصرأة وغير ذلك وكذلك المخطوبة ان شاء الخاطب أن يفسخ نكاح هذا المتعدى عليه ويتزوجها برضاها فله ذلك وان شاء أن يمضى نكاحه فله ذلك وهو اذا اختار فسخ نكاحه عاد الامر الى ما كان فان شاءت نكحته وان شاءت لم تنكحه اذ مقصوده حمل بفسخ نكاح الخاطب واذا قيل هو غير قلب المرأة على قيل ان شئت عاقبتاه على هذا بان نكاحها فيكون هذا قصاصا اظلمه اياك وان شئت عفوت عنه فانفذنا نكاحه

وكذلك الصلاة في الدار المغصوبة والذبح بآلة مغصوبة وطبخ الطعام بحطب مغصوب وتسخين الماء بحطب مغصوب كل هذا انما حرم لما فيه من ظلم الانسان وذلك يزول باعطاء المظلوم حقه فاذا اعطاه بدل ما اخذه من منفعة ماله أو من أعيان ماله فاعطاه كراء الدار وثمن الحطب وتاب هو الى الله من فعل ما نهى عنه فقد برئ من حق الله وحق العبد وصارت صلاته كاصلاة في مكان مباح والطعام كالطعام بوقود مباح والذبح بسكين مباحة وان لم يفعل ذلك كان لصاحب السكين

أجرة ذبح، لأنحرّم الشاة كلها وكان لصاحب الدار أجرة داره لأنحبط
صلاته كلها لأجل هذه الشبهة وهذا إذا أكل الطعام ولم يوفه ثمنه كان بمنزلة
من أخذ طعاماً لغيره فيه شركه ليس فعله حراماً ولا هو حلالاً محضاً
فإن نضج الطعام لصاحب الوقود فيسه شركه وكذلك الصلاة يبقى عليه
أثم الظلم ينقص من صلاته بقدره فلا تبرأ ذمته كبراءة من صلى صلاة
تامة ولا يعاقب كمقوبة من لم يصل بل يعاقب على قدر ذنبه .

وكذلك أكل الطعام يعاقب على قدر ذنبه والله تعالى يقول (من
يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وإنما قيل
في الصلاة في الثوب النجس وبالمكان البعيد بخلاف هذا لأنه هناك
لا سبيل له إلى براءة ذمته إلا بالاعادة وهنا يمكنه ذلك بارتضائه المظلوم
ولكن الصلاة في الثوب الحرير هي من ذلك القسم الحق فيها لله لكن
نهى عن ذلك في الصلاة وغير الصلاة لم ينه عنه في الصلاة فقط

فقد تنازع الفقهاء في مثل هذا فمنهم من يقول النهى هنا بمعنى في
غير المنهى عنه وكذلك يقولون في الصلاة في لدار المغصوبة والثوب
المغصوب والعلاق في الحيض والبيع وقت الذراء ونحو ذلك وهذا الذي
قالوه لاحقيقة له فانه ان عني بذلك أن نفس الفعل المنهى عنه ليس فيه
معنى بوجوب النهى فهذا باطل فإن نفس البيع اشتمل على تعطيل الصلاة
ونفس الصلاة اشتملت على الظلم والفخر والخيلاء ونحو ذلك مما أوجب
النهي كما اشتملت الصلاة في الثوب النجس على ملابسة الخبيث

وان أرادوا بذلك ان ذلك المعنى لا يختص بالصلاة بل هو مشترك

بين الصلاة وغيرها فهذا صحيح فان البيع وقت النداء لمينه عنه الا
 لكونه شاغلا عن الصلاة وهذا موجود في غير البيع لا يختص بالبيع
 لكن هذا الفرق لا يجيء في طلاق الحائض فانه ليس هناك معنى مشترك
 وهم يقولون انما نهى عنه لطالة العدة وذلك خارج عن الطلاق فيقل
 وغير ذلك من المحرمات كذلك انما نهى عنها لافضائه الى فساد خارج
 عنها فالجميع بين الاختين نهى عنه لافضائه الى قطعة الرحم والقطيعة
 أمر خارج عن النكاح والخمر والميسر حرما وجعلا رجسا من عمل
 الشيطان لان ذلك يفضى الى الصد عن الصلاة وابقاع المداوة والبغضاء
 وهو أمر خارج عن الخمر ولربا والميسر حرما لان ذلك يفضى الى أكل
 المال بالباطل وذلك خارج عن نفس عقد الربا والميسر

فكل ما نهى الله عنه لا بد أن يشتمل على معنى فيه يوجب النهي
 ولا يجوز أن ينهى عن شيء لا معنى فيه أصلا بل لمعنى أجنبي عنه فان
 هذا من جنس عقوبة الانسان بذنب غيره والشرع منزّه عن ذلك
 فكما لا تزر وازرة وزر أخرى في العمال فكذلك في الاعمال اكن في
 الاشياء ما ينهى عنه لسد اثار ريمة فهو مجرد عن الذريعة لم يكن فيه مفسدة
 كالنهي عن الصلاة في أوقات النهي قبل طلوع الشمس وغروبها ونحو
 ذلك وذلك لان هذا الفعل اشتمل على مفسدة لافضاء الى التشبه
 بالمشركين وهذا معنى فيه

ثم من هؤلاء الذين قالوا ان النهي قد يكون لمعنى في المنهى عنه وقد
 يكون لمعنى في غيره من قال انه قد يكون لوصف في الفعل لافي أصله

فبدل على صحته كالتهي عن صوم يومي العيدين قالوا هو منهي عنه
لوصف العيدين لا الجنس الصوم فاذا صام صبح لانه سماه صوما فيقال
لهم وكذلك الصوم في أيام الحيض وكذلك الصلاة بلا طهارة والى غير
القبلة جنسه مشروع وانما النهى الوصف خاص وهو الحيض والمحدث
واستقبال غير القبلة ولا يعرف بين هذا وهذا فرق معقول له تأثير في
الشرع * فانه اذا قيل الحيض والحديث صفة في الحائض والمحدث وذلك
صفة في الزمان * قيل والصفة في محل الفعل زمانه ومكانه كالصفة في فاعله
فانه لو وقف في عرفة في غير وقتها أو في غير عرفة لم يصح وهو صفة في
الزمان والمكان وكذلك لورمي الجمار في غير أيام أو في غير موق
وهو صفة في الزمان والمكان واستقبال غير القبلة هو الصفة في الجهة
لا فيه ولا يجوز ولو صام بالليل لم يصح وان كان هذا زمانا فاذا قيل الليل
ليس بمحل للصوم شرعا * قيل ويوم العيد ليس بمحل للصوم شرعا كما ان
زمان الحيض ليس بمحل للصوم شرعا

فالفرق بين فاعلين لا بد أن يكون فرقا شرعيا فيكون معقولا
ويكون الشارع قد جمعه مؤثرا في الحكم فحيث علق به الحل أو الحرمة
التي يختص بأحد الفاعلين

وكثير من الناس يتكلم بفروق لاحقيقة لها ولا تأثير له في الشرع
ولهذا يقولون في القياس انه قد يمنع في الوصف لاني الاصل أو الشرع
أو يمنع تأثيره في الاصل وذلك انه قد يذكر وصفا يجمع به بين الاصل
والفرع ولا يكون ذلك الوصف مشتركا بينهما بل قد يكون منفيا عنهما

أو عن أحدهما وكذلك الفرق قد يفرق بوصف يدعى انتقاضه باحدى
الصورتين ليس هو مختصا بها بل هو مشترك بينهما وبين الاخرى
كقوله النهى لمعنى فى المنهى عنه وذلك لمعنى فى غيره أو ذلك لمعنى فى
وصفه دون أصله ولكن قد يكون النهى لمعنى يختص بالعبادة والعقد وقد
يكون لمعنى مشترك بينهما وبين غيرها كما ينهى المحرم عما يختص بالاحرام
مثل حلق الرأس ولبس العمامة وغير ذلك من الثياب المنهى عنها وينهى
عن زكاح امرأته وينهى عن صيد البر وينهى مع ذلك عن الربا وعن
ظلم الناس فيما مذكور من الصيد وحينئذ قاله معنى مشترك أعظم
ولهذا لو قتل المحرم صيدا مملوكا وجب عليه الجزاء لحق الله ووجب
عليه بدله لحق المالك ولو زنا لافسد احرامه كما يفسده بزكاح امرأته
ولا يستحق حد الزنا مع ذلك وعلى هذا فن لبس فى الصلاة ما يحرم
فيها وفي غيرها كالثياب التى فيها خيلاء ونخر كالمسبلة والحرير كان أحق
ببطلان الصلاة من الثوب النجس وفى الحديث لذى فى السنن ان الله
لا يقبل صلاة مسبل

والثوب النجس فيه نزع وفي قدر النجاسة نزع والصلاة فى الحرير
للرجال من غير حاجة حرام بالنس والاجماع وكذلك المبيع بعد انتهاء
إذا كان قد نهى عنه وغيره يشغل عن الجمعة كان ذلك أوكد فى النهى
وكل مشغل عنها فهو شر وفساد لا خير فيه والمالك الحاصل بذلك كالمالك
الذى لم يحصل الا بمعصية الله وغضبه ومخالفته كالذى لا يحصل الا بغير
ذلك من المعاصى مثل الكفر والسحر والكهانة والفاشنة وقد قال

انبي صلى الله عليه وسلم حلوان الكاهن خبيث ومهر البغي خبيث
 فاذا كنت لأملك الساعة ان لم أترك الصلاة المفروضة كان حصول الملك
 سبب ترك الصلاة كما ان حصول الحلوان والمهر بالكهانة والبغاء وكما لو
 قبل له ان تركت الصلاة اليوم أعطيتك عشرة دراهم فان ما يأخذه على
 ترك الصلاة خبيث كذلك ما يأخذه بالمعاوضة على ترك الصلاة خبيث ولو
 استأجر أجيرا بشرط أن لا يصلي كان هذا الشرط باطلا وكان
 ما يأخذه عن العمل الذي يعمل به بمقدار الصلاة خبيث مع ان جنس
 العمل بالاجرة جائز كذلك جنس المعاوضة جائز لكن بشرط أن
 لا يتعدى عن فرائض الله واذا حصل البيع في هذا الوقت وتعدى الرد
 فله نظير ثمة الذي أداء ويتصدق بالربح والبائع له نظير ساعته ويتصدق
 بربح ان كان ربح ولو تراضيا بذلك بعد الصلاة لم ينفع فان النهي هنا لحق
 الله فهو كما لو تراضيا بمهر البغي وهناك ينصدق به على أصح القوانين
 لا يعطي للزاني وكذلك في الخمر ونحو ذلك مما أخذ صاحبه منفعة
 محرمة فلا يجمع له العوض والمموض فان ذلك أعظم اثما من بيعه فاذا
 كان لا يحل أن يباع الخمر بالثمن فكيف اذا أعطى الخمر وأعطى الثمن
 واذا كان لا يحل للزاني أن يزني وان أعطى فكيف اذا أعطى المال
 والزنا جميعا بل يجب اخراج هذا المال كسائر أموال المصالح المشتركة
 فكذلك هنا اذا كان قد باع السلعة وقت النداء بربح واحد وأخذ ساعته
 فان فاتت تصدق بالربح ولم يعطه للمشتري فيكون اعانة له على الشراء
 والمشتري يأخذ الثمن ويعيد السلعة فان باعها بربح تصدق به ولم يعطه

للبيع فيكون قد جمع له بين ربحين وقد تنازع الفقهاء
في المقبوض بالقد الفاسد هل يملك أو لا يملك أو
يفرق بين أن يفوت أو لا يفوت كما هو
مبسوط في غير هذا الموضع

تمت الرسالة الحادية عشر

ويليها الرسالة الثانية عشر له أيضا

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل شيخ الاسلام ابن تيمية رضى الله عنه عما يقع في كلام كثير من الفقهاء من قولهم هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص أو قول الصحابة أو بعضهم وربما كان حكماً مجمماً عليه

فمن ذلك قولهم تطهير الماء اذا وقع فيه نجاسة خلاف القياس بل وتطهير النجاسة على خلاف القياس والتوضؤ من لحوم الابل على خلاف القياس والفطر بالحجامة على خلاف القياس والسلم على خلاف القياس والاجارة والحوالة والكتابة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والفرص وصحة صوم المفطر نائياً والمضي في الحج الفاسد كل ذلك على خلاف القياس وغير ذلك من الاحكام فهل هذا القول صواب أم لا وهل يعارض القياس الصحيح النص أم لا

فاجاب الحمد لله رب العالمين ■ أصل هذا ان تعلم أن لفظ القياس لفظ مجمل يدخل فيه القياس الصحيح والقياس الفاسد فالقياس الصحيح هو الذي وردت به الشريعة وهو الجمع بين المتماثلين والفرق بين المختلفين الاول قياس الطرد والثاني قياس العكس وهو من المدل الذي يثبت الله به ربه

(فالقياس الصحيح) مثل ان تكون العلة التي علق بها الحكم في الاصل موحودة في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها أو مثل هذا القياس لا تاتى الشريعة بخلاف قط وكذلك القياس بالغاء الفارق وهو أن لا يكون بين الصورتين فرق مؤثر في الشرع فنقل هذا القياس

لاتأتى الشريعة بخلافه وحيث جاءت الشريعة باختصاص بعض الأنواع
بحكم يفارق به نظائره فلا بد أن يختص ذلك النوع بوصف يوجب اختصاصه
بالحكم ويمنع مساواته لغيره لكن الوصف الذي اختص به قد يظهر
لبعض الناس وقد لا يظهر وليس من شرط القياس الصحيح المعتدل
أن يعلم محته كل أحد فمن رأى شيئاً من الشريعة مخالفاً للقياس قائماً
هو مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه ليس مخالفاً للقياس المحجج
الثابت في نفس الأمر

وحيث علمنا أن النص جاء بخلاف قياس علمنا قطعاً أنه قياس فاسد
بمعنى أن صورة النص امتازت عن تلك الصور التي يظن أنها مثلها
بوصف أوجب تخصيص الشارع لها بذلك الحكم فليس في الشريعة
ما يخالف قياساً صحيحاً لكن فيها ما يخالف القياس الفاسد وإن كان من
الناس من لا يعلم فساد

ونحن نبين أمثلة ذلك مما ذكر في السؤال فالذين قالوا المضاربة
والمساقاة والمزارعة على خلاف القياس ظنوا أن هذه العقود من جنس
الاجارة لأنها عمل بعوض والاجارة يشترط فيها العلم بالمعوض والمعوض
فلما رأوا العمل في هذه العقود غير معلوم والربح فيها غير معلوم قالوا
تخالف القياس وهذا من غلطهم فإن هذه العقود من جنس المشاركات
لا من جنس المعاوضات الخاصة التي يشترط فيها العلم بالمعوضين والمشاركات
جنس غير جنس المعاوضة وإن قل أن فيها شوب المعاوضة وكذلك
المقاسمة جنس غير جنس المعاوضة الخاصة وإن كان فيها شوب معاوضة

حتى ظن بعض الفقهاء أنها بيع يشترط فيها شروط البيع الخاص
 (وإيضاح هذا) أن العمل الذي يقصد به المال ثلاثة أنواع أحدها أن
 يكون العمل مقصودا معلوما مقدورا على تسليمه فهذه الاجارة اللازمة
 والثاني أن يكون العمل مقصودا لكنه مجهول أو غرر فهذه الجمالة
 وهي عقد جائز ليس بال لازم فاذا قال من رد عبدي الآبق فله مائة فقد
 يقدر على رده وقد لا يقدر وقد يرد من مكان قريب وقد يرد من
 مكان بعيد فلهذا لم تكن لازمة لكن هي جائزة فان عمل هذا العمل
 استحق الجمل والا فلا ويجوز أن يكون الجمل فيها اذا حصل بالعمل
 جزأ شائما ومجهولا جمالة لا تمنع التسليم مثل أن يقول أمير الفز من
 دل على حصن فله ثلث مائة ويقول للسرية التي يسريها لك خمس
 مائتين أو ربيعة وقد تنازع العلماء في سلب القاتل هل هو مستحق
 بالشرع كقول الشافعي أو بالشرط كقول أبي حنيفة ومالك على قولين
 هما روايتان عن أحمد فمن جعله مستحقا بالشرط جعله من هذا الباب
 ومن هذا الباب اذا جعل للطبيب جمالا على شفاء المريض جاز كما
 أخذ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين جعل لهم قطيع على شفاء
 سيد الحي فرقا به بعضهم حتى برى فاخذوا القطيع فان الجمل كان على
 الشفاء لا على القراءة ولو استأجر طبيبا اجارة لازمة على الشفاء لم يجز
 لان الشفاء غير مقدور له فقد يشفيه الله وقد لا يشفيه فهذا ونحوه مما
 تجوز فيه الجمالة دون الاجارة اللازمة (وأما النوع الثالث) فهو ما لا يقصد
 فيه العمل بل المقصود المال وهو المضاربة فان رب المال ليس له

قصد في نفس عمل العامل كما للجاعل والمستأجر قصد في عمل العامل
ولهذا لو عمل ما عمل ولم يربح شيئا لم يكن له شيء وإن سمي هذا جمالة
بجزء مما يحصل بالعمل كان نزاعا لفظيا بل هذه مشاركة هذا بنفع
بدنه وهذا بنفع ماله وما قسم الله من الربح كان بينهما على الاشاعة
ولهذا لا يجوز أن يخص أحدهما بربح مقدر لآخر هذا يخرجهما عن
العدل الواجب في الشراكة وهذا هو الذي نهى عنه صلى الله عليه وسلم
من المزارعة

فإنهم كانوا يشترطون لرب المال زرع بقعة بعينها وهو ما ثبت على
الميازيب وأقبال الجدول ونحو ذلك فنهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن ذلك ولهذا قال الليث بن سعد وغيره إن الذي نهى عنه صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم هو أمر إذا نظر فيه ذو البعير بالحلال والحرام علم أنه لا يجوز
أو كما قال فين إن النهي عن ذلك موجب القياس فإن مثل هذا لو شرط
في المضاربة لم يجز لأن معنى الاشتراكات على العدل بين الشريكين فإذا
خص أحدهما بربح دون الآخر لم يكن هذا عدلا بخلاف ما إذا كان لكل
منهما جزء شائع فإنهما يشتركان في المصنف وفي المصروف فإن حصل ربح
اشتركا في المصنف وإن لم يحصل ربح اشتركا في المصروف وذهب نفع بدن
هذا كما ذهب نفع مال هذا ولهذا كانت الوضعية على المال لأن ذلك في
مقابلة ذهاب نفع العامل ولهذا كان الصواب أنه يجب في المضاربة الفاسدة
ربح المثل لأجرة المثل فيعطي العامل ما جرت به العادة أن يعطاه مثله
من الربح أما نصفه وأما ثلثه وأما ثلثاه فاما أن يعطى شيئا مقدرًا

مضمونا في ذمة المالك كما يمطي في الاجارة والجمالة فهذا غلط بمن
قاله وسبب الغلط ظنه أن هذا اجارة فاعطاه في قائدها عوض المثل
كما يمطيه في المسمى الصحيح * ومما يبين غلط هذا القول ان العامل قد
يعمل عشر سنين فلو أعطى أجرة المثل لاعطى أضعاف رأس المال
وهو في الصحيحة لا يستحق الاجزاء من الربح ان كان هناك ربح فكيف
يستحق في الفاسدة أضعاف ما يستحقه في الصحيحة

وكذلك الذين أبطلوا المزارعة والمساقاة ظنوا انها اجارة بعوض
مجهول فأبطلوها وبعضهم صحح منها ماندعو اليه الحاجة للمساقاة على
الشجر لعدم امكان اجارتها بخلاف الارض فانه يمكن اجارتها وجوزوا
من المزارعة ما يكون تبعا للمساقاة اما مطلقا واما اذا كان البياض الثالث
وهذا كله بناء على ان مقتضى الدليل بطلان المزارعة وانما جوزت
للحاجة ومن أعطى النظر حقه علم ان المزارعة أبعد من الظلم والقمار
من الاجارة باجرة مسماة مضمونة في الذمة فان المستأجر انما يقصد
الانتفاع بالزرع النابت في الارض فاذا وجب عليه الاجرة ومقصوده
من الزرع قد يحصل وقد لا يحصل كان في هذا حصول أحد
المتعاضين على مقصوده دون الآخر وأما المزارعة فان حصل الزرع
اشتركا فيه وان لم يحصل شيء شتركا في الحرمان فلا يختص أحد منهما
بمصول مقصوده دون الآخر فهذا أقرب الى العدل وأبعد من الظلم
من الاجارة * والاصل في العقود جميعها هو العدل فانه بعثت به الرسل
وأنزلت الكتب قال تعالى (لقد أرسلنا رسلكا بالبينات وأنزلنا معهم

الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) والشارع نهى عن الربا لما فيه من
الظلم وعن الميسر لما فيه من الظلم والقرآن جاء بتحريم هذا وهذا وكلاهما
أكل المال بالباطل وما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من المعاملات
كبيع الغرر وبيع الثمر قبل بدو صلاحه وبيع السنين وبيع حبل الحبلة
وبيع المزابنة والمحاقلة ونحو ذلك هي داخلة أما في الربا وأما في الميسر
فالأجرة بالاجرة المجهولة مثل أن يكربه الدار بما يكسبه المكترى في
جانوته من المال هو من الميسر فهذا لا يجوز وأما المضاربة والمساواة
والمزارة فليس فيها شيء من الميسر بل هو من أقوم العدل وهذا مما
يبين لك أن المزارعة التي يكون فيها البذر من العامل أحق بالجواز
من المزارعة التي يكون فيها من رب الأرض ولهذا كان أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم يزارعون على هذا الوجه وكذلك عامل النبي
صلى الله عليه وسلم أهل خيبر بشطرا ما يخرج منها من ثمر وزرع على
أن يعمروها من أموالهم والذين اشترطوا أن يكون البذر من رب
الأرض قاسوا ذلك على المضاربة فقالوا في المضاربة المال من واحد والعمل
من آخر وكذلك ينبغي أن يكون في المزارعة وجعلوا البذر من رب
المال كالأرض وهذا القياس مع أنه مخالف للسنة ولا فوال الصحابة
فهو من أفسد القياس وذلك أن المال في المضاربة يرجع إلى صاحبه
ويقتسمان الربح فهو نظير الأرض في المزارعة وأما البذر الذي لا يعود
نظيره إلى صاحبه بل يذهب كما يذهب تقع الأرض فالخامع بالنفع الذهاب
أولى من الخامع بالأصل الباقي فالماقد إذا أخرج البذر ذهب عمله وبذره

ورب الارض ذهب تقع أرضه وبذر هذا كارض هذا فمن جعل البذر كالمال كان ينبغي له أن يعيد مثل البذر الى صاحبه كما قال مثل ذلك في المضاربة فكيف ولو اشترط رب البذر نظير عود بذره اليه لم يجوزوا ذلك وليس هذا موضع بسط هذه المسائل وانما الغرض التنبيه على جنس قول النائل هذا يخالف القياس

(فصل) وأما الحوالة فمن قال يخالف القياس قل انها بيع دين بدين وذلك لا يجوز وهذا غلط من وجهين أحدهما أن بيع الدين بالدين ليس فيه نص عام ولا اجماع وانما ورد النهي عن بيع الكالي بالكالي والكالي هو المؤخر الذي لم يقبض بالمؤخر الذي لم يقبض وهذا كما لو أسلم شيئا في شيء في الذمة وكلاهما مؤخر فهذا لا يجوز بالاتفاق وهو بيع كالي بكالي وأما بيع الدين بالدين فينقسم الى بيع واجب بواجب كما ذكرناه وينقسم الى بيع ساقط بساقط وساقط بواجب وهذا فيه نزاع الوجه الثاني ان الحوالة من جنس ايفاء الحق لامن جنس البيع فان صاحب الحق اذا استوفى من المدين ماله كان هذا استيفاء فاذا أحاله على غيره كان قد استوفى ذلك الدين عن الدين الذي له في ذمة المحيل ولهذا ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحوالة في معرض الوفاء فقال في الحديث الصحيح مظل الغني ظلم واذا اتبع أحدكم على مليء فليتبع فأمر المدين بالوفاء ونهاه عن المظل وبين انه ظالم اذا مظل وأمر الغريم بقبول الوفاء اذا أحيل على مليء وهذا كقوله تعالى فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان أمر المستحق أن يطالب بالمعروف وأمر

المدين أن يؤى باحسان ووفاء الدين ليس هو البيع الخاص وإن كان فيه شوب المعاوضة وقد ظن بعض الفقهاء أن الوفاء إنما يحصل باستيفاء الدين بسبب أن الغريم إذا قبض الوفاء صار في ذمته للمدين مثله ينقاص ما عليه بماله وهذا تكلف أنكره جمهور الفقهاء وقالوا بل نفس المال الذي قبضه يحصل به الوفاء ولا حاجة أن تقدر في ذمة المستوفي ديناً وأولئك قسّدوا أن يكون وفاء الدين بدين وهذا لا حاجة إليه بل الدين من جنس المطلق الكلي والمعين من جنس المعين فن ثبت في ذمته دين مطلق كلي فأنقصود منه هو الأعيان الموجودة وأي معين استوفاه حصل به المقصود من ذلك الدين المطلق

(فصل ومن قال القرض خلاف القياس) قال لأنه بيع ربوي، بجنسه من غير قبض وهذا غلط فإن القرض من جنس التبرع بالمنافع كالعارية ولهذا سماه النبي صلى الله عليه وسلم منيحة فقال أو منيحة ذهب أو منيحة ورق وباب العارية أصله أن يعطيه أصل المال لينتفع بما يستخاف منه ثم يعيده إليه فتارة ينتفع بالمنافع كما في عارية العقار وتارة يمنحه ماشية ليشرب لبنها ثم يعيدها وتارة يعيره شجرة ليأكل ثمرها ثم يعيدها فإن اللبن والتمر يستخاف شيئاً بعد شيء بمنزلة المنافع ولهذا كان في الوقف يجري مجرى المنافع والمقرض يقرضه ما يقرضه لينتفع به ثم يعيده له بمثله فإن إعادة المثل تقوم مقام إعادة المعين ولهذا نهى أن يشترط زيادة على المثل كما لو شرط في العارية أن يرد مع الأصل غيره وليس هذا من باب البيع فإن عاقلاً لا يبيع درهما بمثله من كل وجه إلى

أجل ولا يباع الشيء بمجتمعه الى أجل الا مع اختلاف الصفة أو القدر كما يباع نقد بنقد آخر وصحيح بمكسور ونحو ذلك ولكن قد يكون الفرض منفعة للمعرض كما في مسألة السفتحة ولهذا كرهها من كرهها والصحيح أنها لا تذكر لان المقترض ينتفع بها أيضاً ففيها منفعة لهما جميعاً اذا أقرضه

(فصل) وأما قول من يقول ازالة النجاسة على خلاف القياس والنكاح على خلاف القياس . نحو ذلك فهو من أفسد الأقوال وشبهتهم أنهم يقولون الانسان شريف والنكاح فيه ابتذال المرأة وشرف الانسان ينافي الابتذال وهذا غلط فان النكاح من مصلحة شخص المرأة ونوع الانسان والقدر الذي فيه من كون الذكر يقوم على الاتي هو من الحكمة التي بها تتم مصلحة جنس الحيوان فضلاً عن نوع الانسان ومثل هذا الابتذال لا ينافي الانسانية كما لا ينافيها ان يتغوط الانسان اذا احتاج الى ذلك وان يأكل ويشرب وان كان الاستغناء عن ذلك أكمل بل ما احتاج اليه الانسان وحصلت له به مصلحته فانه لا يجوز ان يمنع منه والمرأة محتاجة الى النكاح وهو من تمام مصلحتها فكيف يقال القياس يقتضي منعها أن تتزوج

وكذلك ازالة النجاسة فان شبهة من قال انها تخالف القياس ان الماء اذا لاقها نجس الماء ثم اذا صب ماء آخر لاقى الاول وهلم جرا قالوا فكان القياس انه تنجس المياه المتلاحقة والنجس لا يزال النجس وهذا غلط فانه يقال لم قائم القياس يقتضي ان الماء اذا لاقى النجاسة نجس * فان قائم لانه في بعض الصور كذلك * قيل الحكم في الاصل ممنوع عند

من يقول الماء لا نجس الا بالتغير ومن سلم الاصل قال ليس جعل الازالة مخالفة للقياس بأولى من جعل نجس الماء مخالفا للقياس بان يقال انقياس يقتضى ان الماء اذا لاقى نجاسة لا نجس كما انه اذا لاقاها حال الازالة لا نجس فهذا القياس أصح من ذلك لان النجاسة تزول بالماء بالاص والاجماع واما نجس الماء بالملاقاة فمورد نزاع فكيف يجعل مواقع النزاع حجة على مواقع الاجماع والقياس أن يقاس موارد النزاع على مواقع الاجماع ثم يقال الذي يقتضيه المعقول ان الماء اذا لم تغيره نجاسة لا نجس فانه باقى على أصل خلقه وهو طيب داخل فى قوله تعالى (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) وهذا هو القياس فى امثالات جميعها اذا وقعت فيها نجاسة فاستحاثت حتى لم يظهر طعمها ولا لونها ولا ريحها أن لا نجس فقد تنازع المقهاء هل القياس يقتضى نجاسة الماء بملاقاة النجاسة الا ما استثناه الدليل أو القياس يقتضى أنه لا نجس اذا لم تتغير على قوانين والاول قول أهل العراق والثانى قول أهل الحجاز وفنهاء الحديث منهم من يختار هذا ومنهم من يختار هذا وهم أهل الحجاز وهو الصواب الذى تدل عليه الاصول والنصوص والمعقول فان الله أباح الطيبات وحرم الخبائث والطيب والخبث باعتبار صفات قائمة بالشيء فما دام على حاله فهو طيب فلا وجه لتحريمه ولهذا لو وقعت قطرة خمر فى جب لم يجلد شاربه والذين يسامون أن القياس نجاسة الماء بالملاقاة فرقوا بين ملاقاته فى الازالة وبين غيرها بفروق منهم من قال الماء ههنا وارد على النجاسة وهناك وردت النجاسة عليه وهذا ضعيف فانه لو صب ماء فى جب نجس بنجس عندهم ومنهم

من قال الماء إذا كان في مورد التطهير لازالة الخبث أو الحدث لم يثبت له حكم النجاسة ولا الاستعمال الا اذا انفصل واما قبل الانفصال فلا يكون مستعملاً ولا نجساً وهذا حكاية مذهب ليس فيه حجة ومنهم من قال الماء في حال الازالة جار والماء الجاري لا نجس الا بالتغير وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وهو أنص الروايتين عن أحمد وهو القول القديم للشافعي ولكن ازالة النجاسة تارة تكون بالجريان وتارة تكون بدونه كما لو صب الماء على الثوب في الطست

فالمصواب ان مقتضى القياس أن الماء لا نجس الا بالتغير والنجاسة لا تزول به حتى يكون غير متغير واما في حال تغيره فهو نجس لكن تخفف به النجاسة واما الازالة فانما تحصل بالماء الذي ليس بتغير وهذا القياس في الماء هو القياس في المائات كلها انها لا تنج اذا استجمعت النجاسة فيها ولم يبق لها فيها أثر فانها حينئذ من الطيبات لا من الخبثات وهذا القياس هو القياس في قليل الماء وكثيره وقليل المائع وكثيره فان قام دليل شرعي على نجاسة شيء من ذلك فلا نقول انه خلاف القياس بل نقول دل ذلك على أن النجاسة ما استجمعت

ولهذا كان أظهر الأقوال في المياه مذهب أهل المدينة والبصرة أنه لا نجس الا بالتغير وهو إحدى الروايات عن الامام أحمد نصرها طائفة من أصحابه كالامام أبي الوفاء بن عقيل وأبي محمد بن المني وكذلك ثناء المستعمل في طهارة الحدث باق على طهوريته وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الماء لا نجس فلا يصير الماء جنباً ولا يمتد

إليه حكم الجنابة ونهيه صلى الله عليه وسلم عن البول في الماء الدائم
أوعن الاغتسال فيه لا يدل على أنه يصير نجساً بذلك بل قد نهى عنه
لما يفضي إليه البول بعد البول من افساده أو لما يؤدي إلى الوسواس
كما نهى عن بول الرجل في مستحجمه وقال عامة الوسواس منه ونهيه
عن الاغتسال قد جاء فيه أنه نهى عن الاغتسال فيه بعد البول وهذا
يشبه نهيه عن بول الإنسان في مستحجمه

(وقد) ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن
فأرة وقعت في سمن فقال ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم والتفريق
المروى فيه أن كان جامداً فألقوها وما حولها وإن كان مائلاً فلا تقربوه
غلط كما بينه البخاري والترمذي وغيرها وهو من غلط معمر فيه وابن
عباس راويه أفق فيما إذا ماتت أن تلقى وما حولها وتؤكل فليل لهما أنها
قد دارت فيه فقال إنما ذاك لما كانت حية فلما ماتت استقرت رواد أحد
في مسائل ابنه صالح وكذلك الزهري راوى الحديث أفق في الجامد
والمائع القليل والكثير سمناً كان أو زيتاً أو غير ذلك بأن تلقى وما
قرب منها ويؤكل البقي واحتج بالحديث فكيف قد يكون روى
فيه الفرق

وحديث القلتين أن صح عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدل على
ذلك أيضاً فإن قوله إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث وفي اللفظ الآخر
لم ينجه شيء يدل على أن الموجب لتنجسه كون الخبث فيه محمولاً فقي
كان مستهلكاً فيه لم يكن محمولاً فنطوق الحديث وتعليقه لم يدل على ذلك

واما تخصيص القلتين بالذكر فانهم سألوه عن الماء يكون بأرض القلاة وما ينوبه من السباع والدواب وذلك الماء الكثير في العادة فبين صلى الله عليه وسلم ان مثل ذلك لا يكون فيه خبث في العادة بخلاف القليل فانه قد يحمل الخبث وقد لا يحمله فان الكثرة تعين على احالة الخبث الى طهره والمفهوم لا يجب فيه العموم فليس اذا كان القلتان لا تحمل الخبث يلزم أن مادونها يلزمه مطلقا على أن التخصيص وقع جوابا لأناس سألوه عن مياه معينة فقد يكون التخصيص لان هذه كثيرة لا تحمل الخبث والقلتان كثير ولا يلزم أن لا يكون الكثير الا قلتين والا فلو كان هذا حداً فاصلاً بين الحلال والحرام لذكره ابتداء ولان الحدود الشرعية تكون معروفة كنصاب الذهب والمعشرات ونحو ذلك والماء الذي تقع فيه النجاسة لا يعلم كيله الا خرساً ولا يمكن كيله في المادة فكيف يفصل بين الحلال والحرام بما يتعذر معرفته على غالب الناس في غالب الاوقات وقد أطلق في غير حديث قوله الماء طهور لا ينجسه شيء والماء لا ينجب ولم يقدره مع ان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ومنطوق هذا الحديث يوافق تلك ومفهومه انما يدل عند من يقول بدلالة المفهوم اذا لم يكن هناك سبب يوجب التخصيص بالذكر لا الاختصاص بالحكم وهذا لا يعلم هنا

وحديث الامر باراقة الاناء من ولوغ الكلب لان الآنية التي يابغ فيها الكلب في العادة صغيرة ولعابه لزج يبقى في الماء ويتصل بالاناء فيراق الماء ويفسل الاناء من ريقه الذي لم يستحل بعد بخلاف ما اذا ولىع في

اناء كبير وقد نقل حرب عن أحمد في كلب ولغ في جب كبير فيه زيت
فأمره بأكله وبسط هذه المسائل له موضع آخر وانما المقصود التنبيه
على مخالفة القياس وموافقته

(فصل) وقول القائل ان تطهير الماء على خلاف القياس هو بناء على
هذا الاصل الفاسد والا فن كان من أصله ان القياس ان الماء لا ينجس
الا بالتغير فانقياس عنده تطهيره فان الحكم اذا ثبت بعلة زال بزوالها
واذا كانت العلة التغير فاذا زال التغير زالت النجاسة كما ان العلة لما كانت
في الحمر الشدة المطربة فاذا زالت طهرت كيف والنجاسة في الماء واردة
عليه كنجاسة الارض ولكن قد يقال هذا مبني على مسألة الاستحالة
وفيه نزاع مشهور ففي مذهب مالك وأحمد قولان ومذهب أبي حنيفة
وأهل الظاهر أنها تطهر بالاستحالة ومذهب الشافعي لا تطهر بالاستحالة
وقول القائل أنها تطهر بالاستحالة أصح فان النجاسة اذا صارت ملحاً
أورماداً فقد تبدلت الحقيقة وتبدل الاسم والصفة فالنصوص المتأولة
لتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير لا تتناول الملح والرماد والستراب
لألفظ ولا معنى والمعنى الذي لاجله كانت تلك الاعيان خبيثة معدوم
في هذه الاعيان فلا وجه للقول بأنها خبيثة نجسة والذين فرقوا بين
ذلك وبين الحمر قالوا الحمر نجست بالاستحالة فطهرت بالاستحالة فيقال
لهم وكذلك البول والدم والعذرة انما نجست بالاستحالة فينبغي أن تطهر
بالاستحالة

(فصل) وأما قول النائل التوضؤ من لحوم الابل على خلاف

القياس فهذا انما قاله لانها لحم واللحم لا يتوضأ منه وصاحب الشرع قد فرق بين لحم الغنم ولحم الابل كما فرق بين معاطن هذه ومبارك هذه فأمر بالصلاة في هذا ونهى عن الصلاة في هذا فدعوى المدعى أن القياس التسوية بينهما من جنس قول الذين قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا والفرق بينهما ثابت في نفس الامر كما فرق بين أصحاب الابل وأصحاب الغنم فقال الفخر والخلاء في الفدادين أصحاب الابل والسكنة في أهل الغنم وروى في الابل انها جن خلقت من جن وروى على ذروة كلب بهير شيطان فالابل فيها قوة شيطانية والغذى شبيهة بالمغتذى ولهذا حرم كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخالب من الطير لانها دواب عادية بالاغتذاء بها نجعل في خلق الانسان من المدوان ما يضره في دينه فهمى الله عن ذلك لان المقصود أن يقوم الناس بلفسط والابل اذا أكل منها تبى فيه قوة شيطانية وفي الحديث الذى فى السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الغضب من الشيطان والشيطان خلق من النار وانما يطغى النار بالماء قال النبي صلى الله عليه وسلم فاذا غضب أحدكم فليتوضأ فاذا توضأ العبد من لحوم الابل كان فى ذلك من اطفاء القوة الشيطانية ما يزيل المفسدة بخلاف من لم يتوضأ منها فان الفساد حاصل منه ولهذا يقال ان الاعراب بأكلهم لحوم الابل مع عدم الوضوء منها صار فيهم من الحق ما صار ولهذا أمر بالوضوء مما مست النار وهو حديث صحيح وقد ثبت فى أحاديث صحيحة أنه أكل مما مست النار ولم يتوضأ فقبل ان الاول

منسوخ لكن لم يثبت ان ذلك منقـدم على هذا بل رواه أبو هريرة
واسلامه متأخر عن تاريخ بعض تلك الاحاديث كحديث السويق الذي
كان بخير فانه كان قبل اسلام أبي هريرة وقيل بل الامر بالتوضؤ مما
مست النار استحياب كلامر بالتوضؤ من الغضب وهذا أظهر القولين
وهما وجهان في مذهب أحمد فان النسخ لا يصار اليه الا عند التناهي
والتاريخ وكلاهما متفق بخلاف حمل الامر على الاستحياب فان له نظائر
كثيرة

وكذلك التوضؤ من مس الذكر ومس النساء هو من هذا الباب
لما فيه من تحريك الشهوة فالتوضؤ مما يحرك الشهوة كالتوضؤ من
الغضب وما مسته النار هو من هذا الباب فان الغضب من الشيطان والشيطان
من النار وأما لحم الابل فقد قيل التوضؤ منه مستحب لكن تفريق النبي
صلى الله عليه وسلم بينه وبين لحم الغنم مع ان ذلك مسته النار والوضوء
منه مستحب دليل على الاختصاص وما فوق الاستحياب إلا الايجاب ولان
الشيطنة في الابل لازمة وفيما مسته النار عارضة ولهذا نهى عن الصلاة
في أعطانها للزوم الشيطان لها بخلاف الصلاة في مباركها في السفر
فانه جائز لانه عارض والحشوش محتضرة فهي أولى بالتهي من أعطان
الابل وكذلك الحمام بيت الشيطان وفي الوضوء من اللحوم الحبيثة عن
أحمد روايان علي أن أحكم مما عقل معناه فيعدي أو ليس كذلك
والحجائب التي أبحث للضرورة كلحوم السباع أبلغ في الشيطنة من لحوم
الابل فالوضوء منها أولى

وقد تنازع العلماء في الوضوء من النجاسة الخارجة من غير السبيلين كالنضاد والحجامة والجرح ولقيء وانوضوء من مس النساء لشهوة وغير شهوة والتوضي من مس الذكر والتوضي من الفهقهة فبعض الصحابة كان يتوضأ من مس الذكر كسعد وابن عمر وكثير منهم لم يكن يتوضأ منه والوضوء منه هل هو واجب أو مستحب فيه عن مالك وأحمد روايتان وبجانب قول الشافعي وعدم الإيجاب مذهب أبي حنيفة وكذلك من النساء لشهوة إذا قيل باستحبابه فهذا يتوجه وأما وجوب ذلك فلا يقوم لدليل الأعلى خلافا ولا يقدر أحد أن ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر أصحابه من مس النساء ولا من النجاسات الخارجة لموم البلوى بذلك وقوله تعالى (أو لامستم النساء) المراد به الجماع كما فسره بذلك ابن عباس وغيره لوجوه متعددة وقوله صلى الله عليه وسلم للمساخضة إنما ذلك عرق وليس بالحبيضة تعليل لعدم وجوب الغسل لا لوجوب الوضوء فإن وجوب الوضوء لا يخص بدم العروق بل كانت قد ظنت أن ذلك الدم هو دم الحيض الذي يوجب الغسل فبين لها النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا ليس هو دم الحيض الذي يوجب الغسل فإن ذلك يرشح من الرحم كالعرق وإنما هذا دم عرق انفجر في الرحم ودماء العروق لا توجب الغسل وهذه مسائل مبسطة في مواضع آخر

والمقصود هنا التنبيه على فساد من يدعي التناقض في معاني الشريعة أو ألفاظها ويزعم أن الشارع يفرق بين المتمثلين بل نينا

محمد صلى الله عليه وسلم بعث بالهدى ودين الحق بالحكمة والعادل
والرحمة فلا يفرق بين شيئين في الحكم الا لا افتراق صفاتهما المناسبة
للفرق ولا يسوي بين شيئين الا لتمامهما في الصفات المناسبة للتسوية
والا ظهر انه لا يجب الوضوء من مس الذكر ولا النساء ولا
خروج النجاسات من غير السيلين ولا القهقهة ولا غسل الميت فانه
ليس مع الموجبين دليل صحيح بل الادلة الراجعة تدل على عدم
الوجوب لكن الاستحباب متوجه ظاهر فيجب ان يتوضأ من مس
النساء شهوة ويستحب ان يتوضأ من الحجامة والقيء ونحوها كما في
السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فتوضأ والقمل انما يدل على
الاستحباب ولم يثبت عنه انه أمر بالوضوء من الحجامة ولا أمر
أصحابه بالوضوء اذا جرحوا مع كثرة الجراحات والصحابة نقل عنهم
فعل الوضوء لا يجابه وكذلك القهقهة في الصلاة ذنب ويشرع لكل من
أذنب أن يتوضأ وفي استحباب الوضوء من القهقهة وجهان في مذهب
أحمد وغيره وأما الوضوء من الحدث الدائم لكل صلاة ففيه أحاديث
متعددة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم قد صحح بعضها غير واحد من
العلماء فقول الجمهور الذين يوجبون الوضوء لكل صلاة أظهر وهو
مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد والله أعلم

(فصل) وأما الحجامة فانما اعتقد أن الفطر منها مخالف للقياس
من اعتقد أن الفطر مما خرج لا مما دخل وهؤلاء أشكل عليهم القىء
والاحتلام ودم الحيض والنفاس وأما من تدبر أصول الشرع ومقاصده

فانه رأى الشارع لما أمر بالصوم أمر فيه بالاعتدال حتى كره الوصال
وأمر بتعجيل الفطر وتأخير السحور وجعل أعدل الصيام وأفضله
صيام داود وكان من المعدل أن لا يخرج من الانسان ما هو قيام قوته
فالقيء يخرج الغذاء والاستمناء يخرج المني والحيض يخرج الدم وبهذه
الامور توام البدن لكن فرق بين ما يمكن الاحتراز منه وما لا يمكن
فلاحتلام لا يمكن الاحتراز منه وكذلك من ذرعه القيء وكذا دم
الاستحاضة فانه ليس له وقت معين بخلاف دم الحيض فان له وقتاً معيناً
فالمحتجم أخرج دمه وكذلك المقتصد بخلاف من خرج دمه بغير
اختياره كالجروح فان هذا لا يمكن الاحتراز منه فكانت الحجامه من
جنس القيء والاستمناء والحيض وكان خروج دم الجرح من جنس
الاستحاضة والاحتلام وذرعه القيء فقد تناسبت الشريعة وتشابهت ولم
تخرج عن القياس والا لظن ان لا يفطر بالكحل ولا بالثقة طير في
الاحليل ولا بابتلاع مالا يغذى كالخصاة ولكن يفطر بالسقوط لقوله
وبالغ في الاستنشااق الا أن تكون صائماً

(فصل) وأما قولهم السلم على خلاف القياس فقولهم هذا من
جنس ما رويوا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تبع ما ليس عندك
وأرخص في السلم وهذا لم يرو في الحديث وإنما هو من كلام بعض
الفقهاء وذلك أنهم قالوا السلم بيع الانسان ما ليس عنده فيكون مخالفاً
للقياس ونهى النبي صلى الله عليه وسلم حكيم بن حزام عن بيع ما ليس
عنده اما ان يراد به بيع عين معينة فيكون قد باع مال الغير قبل أن يشتريه

وفيه نظر واما ان يراد به بيع مالا يقدر على تسليمه وان كان في الذمة وهذا أشبه فيكون قد ضمن له شيئا لا يدري هل يحصل أولا يحصل وهذا في السلم الخال اذا لم يكن عنده ما يوفيه والمناسبة فيه ظاهرة فالما السلم المؤجل فانه دين من الديون وهو كالاقتبايع بثمن مؤجل فاي فرق بين كون أحد العوضين مؤجلا في الذمة وكون العوض الآخر مؤجلا في الذمة وقد قال تعالى (اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه) وقال ابن عباس أشهد أن السلف المضمون في الذمة حلال في كتاب الله وقرأ هذه الآية قابحة هذا على وفق العباس لا على خلافه

﴿ فصل ﴾ وأما الكتابة فقال من قال هي خلاف القياس لكونه يبيع ماله بماله وليس كذلك بل باعه نفسه بمال في الذمة والسيد لاحق له في ذمة العبد وانما حقه في بدنه فان السيد حقه مائة العبد في إنسانيته فهو من حيث يؤمر وينهى انسان مكلف فيلزمه الايمان والصلاة والصيام لانه انسان والذمة العهد وانما يطالب العبد بما في ذمته بعد عتقه وحينئذ لا ملك للسيد عليه قال كتابة يبعه نفسه بمال في ذمته ثم اذا اشترى نفسه كان كسبه له ونفعه له وهو حادث على ملكه الذي استحققه بمقد الكتابة لكن لا يعتق فيها الا بالاذن لان السيد لم يرض بمخرجه من ملكه الا بان يسلم له العرض فحق لم يحصل له العوض وعجز العبد عنه كان له الرجوع في المبيع وهذا هو القياس في المواضعات ولهذا يقول اذا عجز المشتري عن الثمن لا فلاسه كان للبائع الرجوع في

المبيع فالعبد المكاتب مشتر لنفسه فمجره عن أداء الموضع المعجز
المشترى وهذا القياس في جميع المعاوضات اذا عجز المعاوض عما عليه
من الموضع كان الآخر الرجوع في عوضه ويدخل في ذلك عجز
الرجل عن الصداق وعجز الزوج عن الوطاء وطرده عجز الرجل
عن الموضع في الخلع والصالح عن النقصان

﴿ فصل ﴾ وأما الاجارة والذين قالوا هي علي خلاف القياس قالوا
انها بيع معدوم لان المنافع معدومة حين العقد وبيع المعدوم لا يجوز
ثم ان القرآن جاء باجارة الظئر للرضاع في قوله تعالى (فان أرضعن
لكم فآتوهن أجورهن) فقال كثير من الفقهاء ان اجارة الظئر للرضاع
علي خلاف قياس الاجارة قال الاجارة عقد على منفع واجارة الظئر عقد
علي اللبن واللبن من باب الاعيان لامن باب المنافع ومن المعجز انه ليس
في القرآن ذكر اجارة جائزة الا هذه وقالوا هذه خلاف القياس والشيء
انما يكون خلاف القياس اذا كان النص قد جاء في موضع يحكم وجاء في
موضع يشابه ذلك بنقيضه فيقال هذا خلاف القياس ذلك النص وليس
في القرآن ذكر الاجارة الباطلة حتى يقال القياس يقتضي بطلان هذه
الاجارة بل فيه ذكر جواز هذه الاجارة وليس فيه ذكر فساد اجارة
يشبهها بل ولا في السنة بيان اجارة فاسدة تشبه هذه وانما اصل قولهم
ظنهم ان الاجارة لشرعية انما تكون علي المنافع التي هي أعراض لاعلى
أعيان هي أجسام وسنبين ان شاء الله كشف هذه الشبهة ولما اعتقد
هؤلاء ان اجارة الظئر علي خلاف القياس صار بعضهم يحتمل لاجرائها

على القياس الذي اعتقدوه فقالوا المعقود عليه فيها هو القام الثدى أو وضعه في الحجر أو نحو ذلك من المنافع التي هي مقدمات الرضاع ومعلوم ان هذه الاعمان انما هي وسيلة الى المقصود بمقدار الاجارة والا فهي بمجرد ما ليست مقصودة ولا معقودا عليها بل ولا قيمة لها أصلاً وانما هو كفتح لباب لمن اكرت داراً أو حائوتاً أو كصعود الدابة لمن اكرت دابة ومقصود هذا هو السكنى ومقصود هذا هو الركوب وانما هذه الاعمان مقدمات ووسائل الى المقصود بالعقد ثم هؤلاء الذين جعلوا اجارة الظئر على خلاف القياس طردوا ذلك في مثل ماء البئر والعيون التي تنبع في الارض فقالوا ادخلت ضمناً وتبعاً في العقد حتى ان العقد اذا وقع على نفس الماء كالذي يعقد على عين تنبع ليسقي بها بستانه أو ليسوقها الى مكانه ليشرب منها وينتفع بماؤها قالوا المعقود عليه الاجراء في الارض أو نحو ذلك مما يتكلفونه ويخرجوا الماء المقصود بالمعقود عن أن يكون معقوداً عليه

ونحن على هذين الاصلين على قول من جعل الاجارة على خلاف القياس وعلى قول من جعل اجارة الظئر ونحوها على خلاف القياس أما الاول فنقول قولهم الاجارة بيع معدوم وبيع المعدوم على خلاف القياس مقدماتان مجملتان فيهما تليس فان قولهم الاجارة بيع ان أرادوا أنها البيع الخاص الذي يعقد على الاعيان فهو باطل وان أرادوا البيع العام الذي هو معاوضة اما على عين واما على منفعة فقولهم في المقدمة الثانية ان بيع المعدوم لا يجوز انما يسلم ان سلم في الاعيان لافي المنافع

ولما كان لفظ البيع يحتمل هذا وهذا تنازع الفقهاء في الاجارة هل
 تنعقد بلفظ البيع على وجهين والتحقيق أن المتعاقدين ان عرفا المقصود
 انعقدت فأى لفظ من الالفاظ عرف به المتعاقدان مقصودها انعقد
 به العقد وهذا عام في جميع العقود ان الشارع لم يحدد في الفاظ العقود حدا
 بل ذكرها مطلقة فكما تنعقد العقود بما يدل عليها من الالفاظ المارسية
 والرومية وغيرها من اللسن العجمية فهي تنعقد بما يدل عليها من
 الالفاظ العربية ولهذا وقع الطلاق والعناق بكل لفظ يدل عليه وكذلك
 البيع وغيره وطرد هذا النكاح فان اصح قولى العلماء أنه ينعقد بكل
 لفظ يدل عليه لا يختص بلفظ الانكاح والتزويج وهذا مذهب جمهور
 العلماء كأبي حنيفة ومالك وهو أحمد القولين في مذهب أحمد بل
 نصوصه لم يدل الا على هذا الوجه واما الوجه الآخر من أنه انما ينعقد بلفظ
 الانكاح والتزويج فهو قول أبي عبد الله بن حامد وأتباعه كالقاضي
 أبي يعلى ومتبعيه وأما قدماء أصحاب أحمد وجمهورهم فلم يقولوا به هذا
 الوجه وقد نص أحمد في غير موضع على أنه اذا قال أعنتقت أمتى
 وجعلت عتقها صدقها انعقد النكاح وليس هنا لفظ انكاح وتزويج
 ولهذا ذكر ابن عقيل وغيره ان هذا يدل على أنه لا يختص النكاح بلفظ
 وأما ابن حامد فطرد قوله وقال لا بد أن يقول مع ذلك وتزوجتها والقاضي
 أبو يعلى جعل هذا خارجا عن القياس فجوز النكاح هنا بدون لفظ
 الانكاح والتزويج وأصول الامام أحمد ونصوصه يخالف هذا فان من
 نأصله أن العقود تنعقد بما يدل على مقصودها من قول أو فعل فهو

لا يرى اختصاصها بالصريح ومن أصله ان الكناية مع دلالة الحال كالصريح لا تقتصر الى اظهار النية ولهذا قال بذلك في الطلاق والقذف وغير ذلك والذين قالوا ان النكاح لا ينعقد الا بافظ الانكاح والتزويج من أصحاب الشافعي قاوا لان ماسوى اللفظين كناية والكناية لا يثبت حكمها الا بالنية والنية باطن والنكاح مفتقر الى نية والشهادة انما تقع على السمع فهذا أصل أصحاب الشافعي الذين خصوا عقد النكاح باللفظين وابن حامد وأتباعه وافقوهم لكن أصول أحمد ونصوصه يخالف هذا فان هذه المقدمات باطلة على أصله أما قول القائل ماسوى هذين كناية فانما يستقيم أن لو كان الفاظ الصريح والكناية نائبة بعرف الشرع كما يقوله الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد كالخزقي والناضي أبي يعلى وغيرهما ان الصريح في الطلاق هو الطلاق والفراق والسراح المجيء انقرآن بذلك فلما جمهور الماماء كأبي حنيفة ومالك وغيرهما وجمهور أصحاب أحمد كأبي بكر وابن حامد وأبي الخطاب وغيرهم فلا يوافقون على هذا الاصل بل منهم من يقول الصريح هو لفظ الطلاق فقط كأبي حنيفة وابن حامد وأبي الخطاب وغيرهما من أصحاب أحمد وبعض أصحاب الشافعي ومنهم من يقول بل الصريح أعم من هذه الالفاظ كما يذكر عن مالك وهو قول أبي بكر وغيره من أصحاب أحمد وهو الجمهور يقولون كلا المتقدمين المذكورتين ان صريح الطلاق تليه مقدمة باطلة اما قولهم ان هذه الالفاظ صريحة في خطاب الشارع فليس كذلك بل لفظ السراح والفراق في القرآن مستعمل في غير الطلاق.

قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فتموهن وسرحوهن سراحاً جيلاً) فأمر بتسريحهن بحد الطلاق قبل الدخول وهو طلاق بائن لأرجعة فيه وليس التسريح هنا نطقاً باتفاق المسلمين وقال تعالى (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف) وفي الآية الأخرى أو فارقوهن بمعروف فلفظ الفراق والسراح ليس المراد به هذا الطلاق فاما المطلقة الرجعية فهو مخير بين ارجعائها وبين تخلية سبيلها لا يحتاج الى طلاق ثان

وأما المقدمة الثانية فلا يلزم من كون اللفظ صريحاً في خطاب الشارع أن يكون صريحاً في خطاب كل من يتكلم وبسط هذا له موضع آخر والمقصود هنا ان قول القائل ان الاجارة نوع من البيع ان أراد به البيع الخاص وهو الذي يفهم من لفظ البيع عند الاطلاق فليس كذلك فان ذلك انما ينعقد على أعيان معينة أو مضمونة في الذمة وان أراد به أنها نوع من المعاوضة العامة التي تتناول العقد على الأعيان والمنافع فهذا صحيح لكن قوله ان المعاوضة العامة لا تكون على معدوم دعوى مجردة بل دعوى كاذبة فان الشارع جوز المعاوضة العامة على المعدوم وان قاس بيع المنافع على بيع الأعيان فقال كما ان بيع الأعيان لا يكون الا على موجود فكذلك بيع المنافع وهذا حقيقة كلامه فهذا القياس في غاية الفساد فانه من شرط القياس أن يمكن اثبات حكم الاصل في الفرع وهو هنا معذر لان المنافع لا يمكن ان يعقد عليها في حال وجودها

فلا يتصور ان تباع المنافع في حال وجودها كالتباعد الاعيان في حال وجودها والشارع أمر الانسان أن يؤخر العقد على الاعيان التي لم تخلق الى أن يخلق فيهن عن بيع السنين وبيع جبل الجبل وبيع النمر قبل بدو صلاحه وعن بيع الحب حتى يشتد ونهى عن بيع المضامين والملاقيح وعن الحجر وهو الحمل وهذا كله نهي عن بيع حيوان قبل أن يخلق وعن بيع حب ونمر قبل أن يخلق وأمر بتأخير بيعه الى أن يخلق وهذا التفصيل وهو منع بيعه في الحال واجارته في حال يتمتع مثله في المنافع فانه لا يمكن أن تباع الا هكذا فما بقاء حكم الاصل مساوياً للحكم بالفرع الا أن يقال فانا أقيسه على بيع الاعيان المعدومة فيقال له هنا شيان أحدهما يمكن بيعه في حال وجوده وحال عدمه فنهي الشارع عن بيعه الا اذا وجد الشيء الآخر لا يمكن بيعه الا في حال عدمه فالشارع لما نهى عن بيع ذاك حال عدمه فلا بد اذا قست عليه أن تكون العلة الموجبة للحكم في الاصل ثابتة في الفرع فلم قلت ان العلة في الاصل مجرد كونه معدوماً ولم لا يجوز ان يكون بيعه في حال عدمه مع امكان تأخير بيعه الى حال وجوده وعلى هذا التقدير فالعلة مقيدة بعدم خاص وهو معدوم يمكن بيعه بعدم وجوده وأنت ان لم تبين أن العلة في الاصل القدر المشترك كان قياسك فاسداً وهذا سؤال المطالبة وهو كاف في واثق قياسك لكن تبين فسادك فقول ما ذكرناه علة مطردة وما ذكرته علة منتقضة فانك اذا علمت المنع بمجرد عدم انتقضت عليك ببعض الاعيان والمنافع واذا علمته بعدم ما يمكن تأخير بيعه الى حال

وجوده أو بعدم هو غرراً طردت العلة وأيضاً فللمناسبة تشهد لهذه العلة
فانه اذا كان له حال وجود وعدم كان بيعه حال العدم فيه مخاطرة وقمار
وبها عمل النبي صلى الله عليه وسلم المنع حيث قال أرأيت ان منع الله
الثمرة فيه يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق بخلاف ما ليس له الا حال
واحدة والغالب فيه السلامة فان هذا ليس مخاطرة فالحاجة داعية اليه
ومن أصول الشرع أنه اذا تعارض المصلحة والمفسدة قدم أرجحهما
فهو انما نهى عن بيع الغرر لما فيه من المخاطرة التي تضر باحدهما وفي
المنع مما يحتاجون اليه من البيع ضرر أعظم من ذلك فلا يمنعهم من
الضرر اليسير بوقوعهم في الضرر الكثير بل يدفع أعظم الضررين
باحتمال أدناها ولهذا لما نهاهم عن المزابنة لما فيها من نوع ربا أو مخاطرة
فيها ضرر أباحها لهم في العرايا للحاجة لان ضرر المنع من ذلك أشد
وكذلك لما حرم عليهم المينة لما فيها من خبث التغذية اباحها لهم عند
الضرورة لان ضرر الموت أشد ونظائره كثيرة * فان قيل فهذا كله على
خلاف القياس ■ قيل قد قدمنا ان الضرع اختص بوصف أوجب
الفرق بينه وبين الاصل فكل فرق صحيح على خلاف القياس الفاسد
وان أريد بذلك ان الاصل والفرع استويا في المقتضى والمانع واختلاف
حكمهما فهذا باطل قطعاً ففي الجملة النبي اذا شابه غيره في وصف وفارقه
في وصف كان اختلافهما في الحكم باعتبار الفارق مخالفاً لاستوائهما
باعتبار الجامع لكن هذا هو القياس الصحيح طرداً وعكساً وهو
التسوية بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين وأما التسوية بينهما

في الحكم مع افتراقهم ما فيما يوجب الحكم ويمنعه فهذا قياس فاسد والشرع دائماً يبطل القياس الفاسد كقياس البليس وقياس المشركين الذين قالوا انما البيع مثل الربا والذين قالوا الميت على المذكي وقالوا انما تكون ماقتلتم ولا تأكلون ماقتل الله فجعلوا العلة في الاصل كونه قتل آدمي وقياس الذين قالوا المسيح على اصنامهم فقالوا لما كانت آلهتنا تدخل النار لانها عبادت من دون الله فكذلك ينبغي أن يدخل المسيح النار قال الله تعالى (ولما ضرب ابن مريم مثلاً اذا قومك منه يصدون وقالوا آلهتنا خير أم هو ما ضربوه لك الا جدلاً بل هم قوم خصمون) وهذا كان وجه محاسبة ابن الزبيري لما أنزل الله (انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون لو كان هؤلاء آلهة ماوردوها وكل فيها خالدون) فان الخطاب للمشركين لا لاهل الكتاب والمشركون لم يعبدوا المسيح وانما كانوا يعبدون الاصنام والمراد بقوله وما تعبدون الاصنام فالآية لم تتناول المسيح لالفاظ ولا معنى وقول من قال ان الآية عامة تتناول المسيح ولكن آخر بيان تخصيصها غلط منه ولو كان ذلك صحيحاً لكانت حجة المشركين متوجهة فان من خاطب بلفظ العام يتناول حقاً وباطلاً لم يبين مراده توجه الاعتراض عليه وقد قال تعالى (ولما ضرب ابن مريم مثلاً) أي هم ضربوه مثلاً كما قال (ما ضربوه لك الا جدلاً) أي جعلوه مثلاً لآلهتهم فقاوسوا الآلهة عليه وأوردوه مورد الممارضة فقالوا اذا دخلت آلهتنا النار لكونها معبودة فهذا المعنى موجود في المسيح فيجب أن يدخل النار وهو لا يدخل النار فهي

لا تدخل النار وهذا قياس فاسد لظنهم أن العلة مجرد كونه معبوداً وليس كذلك بل العلة أنه معبود ليس مستحقاً للثواب أو معبود لا ظلم في ادخاله النار فالمسيح والعزير والملائكة وغيرهم ممن عبد من دون الله وهو من عباد الله الصالحين وهو مستحق للكرامة الله بوعد الله وعده وحكمته فلا يعذب بذنب غيره فإنه لا تزر وازرة وزر أخرى والمقصود بالقاء الاصنام في النار اهانة عابديها وأولياء الله لهم الكرامة دون الاهانة فهذا الفارق بين فساد تعليق الحكم بذلك الجامع والاقبسية الفاسدة من هذا الجنس فمن قال ان الشريعة تأتي بخلاف مثل هذا القياس فقد أصاب هذا من كمال الشريعة واشتمالها على العدل والمدل والحكمة التي بعث الله بها رسوله ومن لم يخالف مثل هذه الاقبسية الفاسدة بل سوى بين الشيئين باشتراكهما في أمر من الامور لزمه أن يسوى بين كل موجودين لا اشتراكهما في مسمى الوجود فيسوى بين رب العالمين وبين بعض المخلوقين فيكون من الذين هم بربهم يعدلون ويشركون فان هذا من أعظم القياس الفاسد وهؤلاء يقولون تالله ان كنا في ضلال مبين اذ نسويكم رب العالمين ولهذا قال طائفة من السلف أول من قاس ابليس وما عبدت الشمس والقمر الا بالمقاييس أي بمثل هذه المقاييس التي يشتهر فيها النسي بما يفارقه كاقبسية المشركين ومن كان له معرفة بكلام الناس في العقليات رأى عامة ضلال من ضل من الفلاسفة والمتكلمين بمثل هذه الاقبسية الفاسدة التي يسوى فيها بين الشيئين لا اشتراكهما في بعض الامور مع ان بينهما من الفرق ما يوجب أعظم

المخالفة واعتبر هذا بكلامهم في وجود الرب ووجود المخلوقات فان فيه
 من الاضطراب ما قد بسطناه في غير هذا الموضع وهذا الذي ذكرناه
 في الاجارة بناء على تسليم قولهم ان بيع الاعيان المعدومة لا يجوز وهذه
 المقدمة الثانية والكلام عليها من وجهين أحدهما أن نقول لا نسلم صحة
 هذه المقدمة فليس في كتاب الله ولا سنة رسوله بل ولا عن أحد من
 الصحابة ان بيع المعدوم لا يجوز لا لفظ عام ولا معنى عام وانما فيه
 النهي عن بيع بعض الاشياء التي هي معدومة كافيها النهي عن بيع بعض
 الاشياء التي هي موجودة وليست العلة في المنع لا الوجود ولا العدم
 بل الذي ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن
 بيع الغرر والغرر ما لا يقدر على تسليمه سواء كان موجودا أو معدوما
 كالعبد الآبق والبعير الشارد ونحو ذلك مما قد لا يقدر على تسليمه بل
 قد يحصل وقد لا يحصل هو غرر لا يجوز بيعه وان كان موجودا فان
 موجب البيع تسليم المبيع والبائع عاجز عنه والمشتري انما يشتريه
 مخاطرة ومقاصرة فان أمكنه أخذه كان المشتري قد قر البائع وان لم
 يمكنه أخذه كان البائع قد قر المشتري وهكذا المعدوم الذي هو غرر
 نهى عن بيعه لكونه غررا لا لكونه معدوما كما اذا باع ما يحتمل - هذا
 الحيوان أو ما يحتمل هذا البستان فقد يحتمل وقد لا يحتمل واذا حمل
 فالمحمول لا يعرف قدره ولا وصفه فهذا من القمار وهو من الميسر
 الذي نهى الله عنه ومثل هذا اذا أكرأ دواب لا يقدر على تسليمها
 أو عقارا لا يمكنه تسليمه بل قد يحصل وقد لا يحصل فانه اجارة غرر

الوجه الثاني أن نقول بل الشارع صحح بيع المدوم في بعض
المواضع فانه ثبت عنه في غير وجه انه نهى عن بيع الثمر حتى يبدو
صلاحه ونهى عن بيع الحب حتى يشتد وهذا من أصح الحديث وهو
في الصحيح عن غير واحد من الصحابة فقد فرق بين ظهور الصلاح
وعدم ظهوره فأحل أحدهما وحرم الآخر ومعلوم انه قبل ظهور
الصلاح لو اشترى بشرط القطع كما يشترى الحصرم ليقطع حصر ما جاز
بالاتفاق ونما نهى عنه اذا بيع على أنه باق فيدل ذلك على انه جوز به بعد
ظهور الصلاح أن يبيعه على البقاء الى كمال الصلاح وهذا مذهب
جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم ومن جوز بيمه في
الموضعين بشرط القطع ونهى عنه بشرط التبعة أو مطلقا لم يكن عنده
لظهور الصلاح فائدة ولم يفرق بين ما نهى عنه النبي صلى الله عليه
وسلم وما أذن فيه وصاحب هذا القول يقول موجب العقد التسليم
عقبه فلا يجوز التأخير فيقال له لانسلم ان هذا موجب العقد اما أن
يكون ما أوجبه الشارع بالعقد أو ما أوجبه المتعاقدان على أنفسهما وكلاهما
منتف فلا الشارع أوجب أن يكون كل بيع مستحق التسليم عقب
العقد ولا العاقدان التزما ذلك بل تارة يعقدان العقد على هذا الوجه
كما اذا باع مئنة بدين حال وتارة يشترطان تأخير تسليم الثمن كما في السلم
وكذلك في الاغيان وقد يكون للبائع مقصود صحيح في تأخير التسليم كما
كان لجابر حين باع بعيره من النبي صلى الله عليه وسلم واستثنى ظهوره
الى المدينة ولهذا كان الصواب انه يجوز لكل عاقد أن يستثنى من منفعة

المعقود عليه ماله فيه غرض صحيح كما اذا باع عقار واستثنى سكناء مدة أو
دوابه واستثنى ظهرها أو وهب ملكا واستثنى منفته أو أعتق العبد واستثنى
خدمته مدة أو مادام السيد أو وقف عبنا واستثنى غلتها لنفسه مدة
حياته وأمثال ذلك وهذا منصوص أحمد وغيره وبعض أصحاب أحمد
قال لا بد اذا استثنى منفعة المبيع من أن يسلم العين الى المشتري ثم
يأخذها ليستوفي المنفعة بناء على هذا الاصل الفاسد وهو انه لا بد من
استحقاق القبض عقب العقد وهو قول ضعيف وعلى هذا الاصل قال
من قال انه لا يجوز الاجارة الا لمدة تلي العقد وهؤلاء نظروا الى
ما يفعله الناس أحيانا جعلوه لازما لهم في كل حال وهو من القياس الفاسد
وعلى هذا بنوا اذا باع العين المؤجرة فمنهم من قل البيع باطل لكون
المنفعة لا تدخل في البيع فلا يحصل التسليم ومنهم من قال هذا مستثنى
بالشرع بخلاف المستثنى بالشرط * ولو باع الامة المزوجة صح باتفاقهم
وان كانت منفعة البضع المزوج وقد فرق من فرق بينهما بما قد بسط
في موضعه والمقصود هنا ان هذا كله تفريع على ذلك الاصل الضعيف
وهو ان موجب العقد استحقاق التسليم عقبه والشرع لم يدل على هذا
الاصل بل القبض في الاعيان والمنافع كالقبض في الدين تارة يكون
موجب العقد قبضه عقبه بحسب الامكان وتارة يكون موجب العقد
تأخير التسليم لمصلحة من المصالح وعلى هذا قالني صلى الله عليه وسلم
جوز بيع الثمر بعد بدو الصلاح مستحق البقاء الى كمال الصلاح
وعلى البائع السقي والخدمة الى كمال الصلاح ويدخل في هذا ما هو

معدوم لم يخلق وهذا اذا قبض كان بمنزلة قبض العين المؤجرة فقبضه
يبيح له التصرف فيه في أظهر قولي العلماء وهو أصح الروايتين عن
أحمد وقبضه لا يوجب انتقال الضمان اليه بل اذا تلف الثمر بعد بدو
صلاحه كان من ضمان البائع كما هو مذهب أهل المدينة مالك وغيره وهو
مذهب أهل الحديث أحمد رضي الله عنه وغيره وهو قول معلق الشافعي وقد
ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان بعثت من أخيك ثمرة
فأصابها جأحة فلا يحمل لك أن تأخذ من مال أخيك شيئاً ثم يأخذ أحدكم
مال أخيه بغير حق وليس مع المنازع دليل شرعي يدل على ان كل قبض
جوز التصرف ينقل الضمان وما لم يجوز التصرف لم ينقل الضمان بل قبض
العين المؤجرة يجوز التصرف ولا ينقل الضمان ومن هذا الباب يبيع المقائي
فان من العلماء من لم يجوز بيعها الا لقطعة لقطعة لانه يبيع معدوم وجعلوا هذا
من بيع الثمر قبل بدو صلاحه ثم من هؤلاء قال اذا بيعت بعروقها
كان كبيع أصل الشجر مع الثمر وذلك يجوز قبل ظهور صلاحه
لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته من باع نخلاً قد
أبرت ثمرها للبائع الا أن يشترطه المبتاع اذا اشترط الثمر دخل في
البيع وهنا جاز بيع الثمر قبل بدو صلاحه تبعاً للأصل ولهذا تكون
خدمته على المشتري ومعلوم ان المقصود من الشجر هو الأصل
والمقصود في المقائي هو الثمر فلا يقاس أحدهما بالآخر ومن العلماء
من جوز بيع المقائي كما هو قول مالك وغيره وهو قول في مذهب أحمد
وهذا أصح فانه لا يمكن بيعها الا على هذا الوجه اذ لا تتميز لقطعة عن

لقطة وسلا يباع الاعلى وجه واحد لا ينهى عن بيعه كما تقدم والنبي صلى
الله عليه وسلم انما نهى عن بيع الثمار التي يمكن تأخير بيعها حتى يبدو
صلاحها فلم تدخل المقائي في نهيه ولذلك كثير من العلماء ادخلوا
ضمن البساتين في نهيه فقالوا اذا ضمن الحديقة لمن يعمل عليها حتى
تثمر بشيء معلوم كان هذا بيعاً للثمر قبل بدو صلاحه فلا يجوز ومن
الناس من حكى الاجماع على منع هذا وليس كما قال بل قد ثبت أن عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه قبل حديقة أسيد بن خضير ثلاث سنين
ويستلف الضمان فقضى به ديناً كان على أسيد لانه كان وصيه وقد
جوز ابن عقيل ضمانها مع الاراضى المؤجرة اذا لم يمكن افراد أحدها
عن الآخر وجوز مالك ذلك تبعاً للارض في قدر الثلث وقضية عمر
ابن الخطاب مما يشتهر مثلها في العادة ولم ينقل ان أحداً من الصحابة
أنكره فالصواب ما فعله عمر بن الخطاب اذ الفرق بين البيع والضمان
هو الفرق بين البيع والاجارة ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع الحب حتى يشتد ثم اذا استأجر أرضاً ليزرعها جاز هذا
مع ان المستأجر مقصود الحب لكن مقصوده ذلك بعمله هو لا بعمل
البائع وكذلك الذي يستأجر البستان ليعخدم شجره ويسقيها حتى تثمر
هو بمنزلة المستأجر ليس بمنزلة المشتري الذي يشتري ثمراً وعلى البائع
مؤنة خدمتها وسقيها* فان قيل هذه أعيان والاجارة لا تكون على الأعيان
* قيل الجواب من وجهين أحدهما ان الأعيان هنا حصلت بعمله هو من
الاصل المستأجر كما حصل الحب بعمله المؤجر في أرض* واذا قيل الحب

حصل من بذره والتمر حصل من شجر المؤجر كان هذا فرقا لا أثر له في الشرع ألا ترى ان المساقاة كالمزارعة والمساقى يستحق جزءاً من الثمرة الحاصلة من أصل المالك والمزارع يستحق جزءاً من الزرع الثابت في أرض المالك وان كان البذر من المالك وكذلك ان كان البذر منه كما ثبت بالسنة واجماع الصحابة فالبذر يتلف لا يعود الى صاحبه وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطار ما يخرج من ثمر وزرع على أن يعمروها من أموالهم فالأرض والنخل والماء كان للنبي صلى الله عليه وسلم واستحقوا بعملهم جزءاً من الثمر كما استحقوا جزءاً من الزرع وان كان البذر منهم والشجر من النبي صلى الله عليه وسلم فعلم ان هذا الفرق لا تأثير له في الشرع واذا لم يؤثر في المساقاة والمزارعة التي يكون النماء مشتركاً لم يؤثر في الاجارة بطريق الاولى فان استئجار الأرض ليس فيه من النزاع ما في المزارعة فاذا كانت اجارتها أجوز من المزارعة فاجارة الشجر أجوز من المساقاة

الوجه الثاني أن نقول هذا كاجارة الظئر والبير ونحو ذلك والكلام على هذا هو الكلام على الاصل الثاني في الاجارة فنقول قول القائل ان اجارة الظئر على خلاف القياس انما هو لاعتقاده ان الاجارة لا تكون الا على منافع اعراض لا تستحق بها أعيان وهذا القدر لم يدل عليه كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس بل الذي دل عليه الاصول ان الاعيان التي تحدث شيئاً بعد شيء مع بقاء أصلها حكمها حكم المنافع كالتمر والشجر واللبن في الحيوان ولهذا سوى بين هذا

وهذا في الوقف فان الاصل تحبب الاصل وتسهيل الفائدة فلا بد أن يكون الاصل باقيا وأن تكون الفائدة تحدث مع بقاء الاصل فيجوز أن تكون فائدة الوقف منفعة كالسكنى ويجوز أن يكون ثمره كوقف الشجر ويجوز أن يكون لبناً كوقف الماشية للانفعا بلبها وكذلك باب التبرعات فان العارية والعربة والمنحة هي اعطاء العين لمن ينتفع بها ثم يردّها فإذ حة اعطاء الماشية لمن يشرب لبنها ثم يردّها والعربة اعطاء الشجرة لمن يأكل ثمرها ثم يردّها والسكنى اعطاء الدار لمن يسكنها ثم يعيدها فكذلك في الاجارة تارة تكريه العين للمنفعة التي ليست أعياناً كالسكنى والركوب وتارة للعين التي تحدث شيئاً بعد شيء مع بقاء الاصل كلبن الظئر ونقع البئر والعين فان الماء واللبن لما كانا شيئاً بعد شيء مع بقاء الاصل كان كل منفعة والمسوغ الاجارة هو ما بينهما من القدر المشترك وهو حدث والمقصود بالعقد شيئاً فشيئاً سواء كان الحادث غنياً أو منفعة اذ كونه جسماً أو مفعي قائماً بالجسم لأنزله في جهة الجواز مع اشتراكهما في المقتضى للجواز بل هذا أحق بالجواز فان الاجسام أكمل من صفاتها ولا يمكن العقد عليها الا كذلك وطرد هذا أكثر في الظئر من الحيوان الارضاع ثم الظئر تارة تستأجر بأجرة مقدرة وتارة بطعامها وكسوتها وتارة يكون طعامها وكسوتها من جملة الأجرة وأما الماشية اذا عقد على لبنها بعوض فتارة يشتري اللبنها مع ان علفها وخدمتها على المالك وتارة على ان ذلك على المشتري فهذا الثاني يشبه ضمان البساتين وهو بالاجارة أشبه لان اللبن تسقيه الطفل فيذهب وينتفع به فهو كاستئجار العين يستقي بمائها أرضه بخلاف

من قبض الابن فانه هنا قبض العين المقود عليها وتسمية هذا بيعا وهذا اجارة نزاع لفظي والاعتبار بالمقاصد ومن الفقهاء من يحمل اختلاف العبارات مؤثرا في صحة العقد وفساده حتي ان من هؤلاء من يصحح العقد بلفظ دون لفظ كما يقول بعضهم ان السلم الحال لا يجوز واذا كان بلفظ البيع جاز ويقول بعضهم ان المزارعة على أن يكون البذر من العامل لا يجوز واذا عقده بلفظ الاجارة جاز وهذا قول بعض أصحاب أحمد وهذا ضيف فان الاعتبار في المقود بمقاصدها واذا كان المعنى المقصود في الموضعين واحدا فتجوز به عبارة دون عبارة كتجوز به بلغة دون لغة نعم اذا كان أحد اللفظين يقتضي حكما لا يقتضيه الآخر فهذا له حكم آخر وایس هذا موضع بسط هذه المسائل وانما المقصود التنبيه على ما يقال انه موافق القياس ومخالفه وان الشارع اذا سوى بين شيئين كما سوى بين الاستئجار على الرضاع والخدمة فالفارق بينهما عدم التأثير وعوكون هذا عينا وهذا منفعة واذا فرق بين شيئين فالجامع بينهما ليس هو وحده مناط الحكم بل للفارق تأثير

(فصل) ومن هذا الباب قول من يقول حمل العقل على خلاف القياس فيقال لا ريب أن من أضاف مضمونا كان ضمانه عليه والناس متنازعون في العقل هل تحمله العاقلة ابتداء أو تحملا كما تنازعوا في صدقة الفطر التي تجب على الغير كصدقة الفطر عن الزوجة والولد هل تجب ابتداء أو تحملا وفي ذلك نزاع معروف في مذهب أحمد وغيره وعلى ذلك ينبغي لو أخرجها الذي يخرج عنه بدون اذن المخاطب

بها فمن قال هي واجبة على المخاطب محملاً قال مجزئ ومن قال هي واجبة عليه ابتداء قال هي كاداء الزكاة عن الغير. ولذلك تنازعوا في العقل اذا لم تكن عاقلة هل تجب في ذمة القاتل أم لا والعقل فارق غيره من الحقوق في أسباب اقتضت اختصاصه بالحكم وذلك ان دية المقتول مال كثير والعاقلة انما تحمل الخطأ لا تحمل العمد بلا نزاع وفي شبه العمد نزاع والظاهر انها لا تحمل الخطأ مما يعذر فيه الانسان فإيجاب الدية في ماله ضرر عظيم به من غير ذنب تعمد ولا بد من ايجاب بدل المقتول فالشارع أوجب على من عليهم موالاة القاتل ونصره أن يعينوه على ذلك فكان هذا كإيجاب النفقات التي تجب للقريب أو تجب للفقراء والمساكين وإيجاب فكاك الأسير من بلد العدو فان هذا أسير بالدية التي تجب عليه وهي لم تجب باختيار مستحقها ولا باختياره كالديون التي تجب بالقرض والبيع وليست أيضاً قليلة في الغالب كإبدال المتلفات فان اتلاف دل كثير بقدر الدية خطأ نادر جداً بخلاف قتل النفس خطأ فما سببه العمد في نفس أو مال فالمتلف ظالم مستحق فيه للعقوبة وما سببه الخطأ في الاموال فقليل في العادة بخلاف الدية ولهذا كان عند الاكثرين لا تحمل العاقلة الا ماله قدر كثير فعند مالك وأحمد لا تحمل مادون الثلث وعند أبي حنيفة مادون السن والموضحة فكان إيجابها من جنس ما أوجبه الشارع من الاحسان الى المحتاجين كبنى السبيل والفقراء والمساكين والاقارب المحتاجين ومعلوم ان هذا من أصول الشرائع التي بها قيام مصلحة العالم فان الله لما قسم خلقه الى غنى وفقير

ولا تتم مصابحتهم الا بسد خلة الفقراء وحرم الربا الذي يضر الفقراء
فكان الامر بالصدقة من جنس النهي عن الربا ولهذا جمع الله بين هذا
وهذا في مثل قوله تعالى ^١ يحق الله الربا ويربى الصدقات وفي مثل قوله
تعالى وما آتيتكم من ربا ليربوني أموال الناس فلا يربو عند الله وما آتيتكم
من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون وقد ذكر الله في آخر
البقرة أحكام الأموال وهي ثلاثة أصناف عدل وفضل وظلم فالعدل
البيع والظلم الربا والفضل الصدقة فمدح المتصدقين وذكر نوابهم وذم
المربيين وبين عقابهم وأباح البيع واتمدين الى أجل مسمى فالعدل
من جنس ما أوجبه من الحقوق لبعض الناس على بعض كحق المسلم
وحق ذي الرحم وحق الجار وحق المملوك والزوجة

(فصل) والأحكام التي يقال انها على خلاف القياس نوعان نوع
مجمع عليه ونوع متنازع فيه فما لانزع في حكمه تبين انه على وفق
القياس الصحيح وينبغي على هذا ان مثل هذا هل يقاس عليه أم لا
فذهب طائفة من الفقهاء ان ما ثبت على خلاف القياس لا يقاس عليه
ويحكي هذا عن أصحاب أبي حنيفة والجمهور انه يقاس عليه وهذا هو
الذي ذكره أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما وقالوا انما ينظر الى
شروط القياس فما علمت علمته ألحقنا به ما شاركه في العلة سواء قيل انه
على خلاف القياس أو لم يقل وكذلك ما علم انتفاء الفارق فيه بين الاصل
والفرع والجمع بدليل العلة كالجمع بالعلة وأما اذا لم يقيم دليل على ان الفرع
كالاصل فهذا لا يجوز فيه القياس سواء قيل انه على وفق القياس

أو خلافه ولهذا كان الصحيح ان العرايا يباحق بها ما كافر في منهاه
وحقيقة الامر انه لم يشرع نهي علي خلاف القياس الصحيح بل ما قيل
انه علي خلاف القياس فلا بد من اتصافه بوصف امتاز به عن الامور
التي خالفها واقتضى مفارقتها لها في الحكم واذا كان كذلك فذلك الوصف
ان شاركه غيره فيه فحكمه كحكمه والا كان من الامور المفارقة له . وأما
المتنازع فيه فنلما يأتي حديث بخلاف أمر فيقول القائلون هذا بخلاف
القياس أو بخلاف قياس الاصول وهذا له أمثلة من أشهرها المصراة
فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا الابل ولا الغنم فمن ابتاع
مصراة فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ان رضىها أمسكها وان سخطها
ردها وصاعا من تمر وهو حديث صحيح فقال قائلون هذا بخلاف قياس
الاصول من وجوه . منها انه رد المبيع بلا عيب ولا خلف في صفة . ومنها
ان الحراج بالضمان قال ابن الذي يحدث عند المشتري غير مضمون عليه
وهنا قد ضمنه . ومنها ان اللبن من ذوات الامثال فهو مضمون بمثله
ومنها ان ما لا مثل له يضمن بالقيمة من النقد وهنا ضمنه بالتمر . ومنها
ان المال المضمون يضمن بقدره لا بقدر بدله بالشرع وهنا قدر بالشرع
فقال المتبعون للحديث بل ما ذكرتموه خطأ والحديث موافق للاصول
ولو خالفها لكان هو أصلاً كما أن غيره أصل فلا يضرب الاصول بمضها
ببعض بل يجب اتباعها كلها فانها كلها من عند الله أما قولهم رد بلا عيب
ولا فوات صفة فليس في الاصول ما يوجب انحصار الرد في هذين
الشئيين بل التدليس نوع ثبت به الرد وهو من جنس الحلف في الصفة

فان البيع نارة تظهر صفاته بالقول ونارة بالفعل فاذا ظهر انه على صفة
وكان على خلافها فهو تدليس وقد أثبت النبي صلى الله عليه وسلم
الخيار للركب اذا تلقوا واشترى منهم قبل ان يهبطوا السوق ويعلموا
السعر رليس كذلك واحدا من الامرين ولكن فيه نوع تدليس * وأما
قوله الخراج بالضمنان فأولا حديث المصراة أصح منه باتفاق أهل العلم
مع أنه لا منافاة بينهما فان الخراج ما يحدث في ملك المشتري ولفظ
الخراج اسم للغة مثل كسب العبد وأما اللبث ونحوه فلاحق بذلك
وهنا كان اللبث موجوداً في الضرع فصار جزءاً من المبيع ولم يجعل
الصاع عوضاً عما حدث بعد العقد بل عوضاً عن اللبث الموجود في
الضرع وقت العقد وأما تضمين اللبث بغيره وتقديره بالشرع فلان
اللبث المضمون اختلط باللبث الحادث بعد العقد فتعذرت معرفة قدره
فهذا قدر الشارع البذل قطعاً للنزاع وقدر بغير الجنس لان التقدير
بالجنس قد يكون أكثر من الاول أو أقل فيفضى الى الربا بخلاف غير
الجنس فانه كأنه ابتاع لذلك اللبث الذي تعذرت معرفة قدره بالصاع
من التمر والتمر كان طعام أهل المدينة وهو مكيل مطعوم يقتات به كما
أن اللبث مكيل مقتات وهو أيضاً يقتات به بلا صنعة بخلاف الخنطة
والشمير فانه لا يقتات به الا بصناعة فهو أقرب الاجناس التي كانوا
يقتاتون بها الى اللبث ولهذا كان من موارد الاجتهاد أن جميع الامصار
يضمنون ذلك بصاع من تمر أو يكون ذلك من يقتات التمر فهذا من
موارد الاجتهاد كأمرة في صدقة العطر بصاع من شمير أو تمر ومن

ذلك قول بعضهم ان أمره للمصلي خلف الصف وحده بالاعادة على خلاف القياس فان الامام يقف وحده والمرأة تقف خلف الرجال وحدها كما جاءت به السنة وليس الامر كذلك فان الامام يسن في حقه التقدم بالاتفاق والمؤمنون يسن في حقهم الاصطفاف بالاتفاق فكيف يشبه هذا بهذا وذلك لان الامام يؤتم به فاذا كان امامهم وأمره وكان اقتداؤهم به أكمل وأما المرأة فانها تقف وحدها اذا لم يكن هناك امرأة غيرها فالسنة في حقها الاصطفاف ليكن قضية المرأة تدل على شيئين تدل على انه اذا لم يجدد خلف الصف من يقوم معه وتمذر الدخول في الصف صلى وحده للحاجة وهذا هو القياس فان الواجبات تسقط للحاجة وأمره بأن يضاف غيره من الواجبات فاذا تعذر ذلك سقطت الحاجة كما سقط غير ذلك من فرائض الصلاة للحاجة في مثل صلاة الخوف محافظة على الجماعة وطرده ذلك اذا لم يمكنه أن يصلي مع الجماعة الاقدام الامام فانه يصنى هنا لاجل الحاجة امامه وهو قول طوائف من أهل العلم وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد وان كانوا لا يجوزون التقدم على الامام اذا أمكن ترك التقدم عايه وفي الجملة فليست المصافة أوجب من غيرها فاذا سقط غيرها للمعذر في الجماعة فهي أولى بالسقوط * ومن الاصول الكلية ان المعجوز عنه في الشرع ساقط الوجوب وان المضطر اليه بلا معصية غير محذور فلم يوجب الله ما يعجز عنه العبد ولم يحرم ما يضطر اليه العبد ومن ذلك قول بعضهم في الحديث الصحيح الذي فيه ان الرهن مركوب ومحلوب وعلى الذي

يركب ويحلب النفقة انه على خلاف القياس وليس كذلك فان الرهن اذا كان حيوانا فهو محترم في نفسه ولما ملك فيه حق والمرتهن فيه حق واذا كان بيد المرتهن فلم يركب ولم يحلب ذهبت منفقته باطلا وقد قدمنا أن الابن يجري مجرى المنفعة فاذا استوفى المرتهن منفقته وعوض عنها نفقته كان في هذا جمع بين المصلحتين وبين الحقين فان نفقته واجبة على صاحبه والمرتهن اذا أنفق عليه أدى عنه واجبا وله فيه حق فله أن يرجع به بدله والمنفعة تصلح أن تكون بدلا فأخذها خير من أن تذهب على صاحبها وتذهب باطلا وقد تنازع الفقهاء فيمن أدى عن غيره واجبا بغير اذنه كالدين فذهب مالك وأحمد في المشهور عنه له أن يرجع به عليه ومذهب أبي حنيفة والشافعي ليس له ذلك واذا أنفق نفقة تجب عليه مثل أن ينفق على ولده الصغير أو عبده فبعض أصحاب أحمد قال لا يرجع وفرقوا بين النفقة والدين والمحققون من أصحابه سواهم بينهما وقالوا الجميع واجب ولو افتداه من الاسر كان له مطالبة بالفداء وليست ديننا والقرآن يدل على هذا القول فان الله قال فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن فأمروا بإتياء الاجر بمجرد الارضاع ولم يشترط عقدا ولا اذن الاب وكذلك قال (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فأوجب ذلك عليه ولم يشترط عقدا ولا اذنا ونفقة الحيوان واجبة على ربه والمرتهن والمستأجر له فيه حق فاذا أنفق عليه النفقة الواجبة على ربه كان أحق بالرجوع من الاتفاق على ولده فاذا

قدر أن الراهن قال لم آذن لك في النفقة قال هي واجبة عليك وأنا
 أستحق أن أطالبك بها لحفظ الرهون والمستأجر وإذا كان المنفق قد
 رضى بأن يعتاض بمنفعة الرهن التي لا يطالبه بتظهير النفقة كان قد
 أحسن إلى صاحبه فهذا خير محض مع الراهن وكذلك لو قدر أن
 المؤمن على حيوان الغنم كالمودع والشريك والوكيل أنفق من مال
 نفسه واعتاض بمنفعة المال لأن هذا أحسن إلى صاحبه إذا لم ينفق عليه
 صاحبه وما يقل أنه أبعد الأحاديث عن القياس الحديث لذى في السنن
 عن الحسن عن قبيصة بن حريث عن سلمة بن المحبق أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قضى في رجل وقع على جارية امرأته أن كان
 استكرهها فهي حرة وعليه لسيدتها مثلها وإن كانت طاوخته فهي له
 وعليه لسيدتها مثلها وقد روى في لفظ آخر وإن كانت طاوخته فهي
 ومثلها من ماله لسيدتها وهذا الحديث تكلم بعضهم في استناده لكنه
 حديث حسن وهم يحتجون بما هو دونه في القوة ولكن لا شك أنه قوى
 عندهم تضعيفه وهذا الحديث يستقيم على القياس مع ثلاثة أصول هي
 صحيحة كل منها قول طائفة من الفقهاء أحدها أن من غير مال غيره
 بحيث يفوت مقصوده عليه فله أن يضمه إياه بمثله وهذا كما إذا تصرف
 في المنصوب بما أزال اسمه ففيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره
 أحدها أنه باق على ملك صاحبه وعلى الغاصب ضمان النقص ولا شيء
 له في الزيادة كقول الشافعي والثاني يملكه الغاصب بذلك ويضمه
 لصاحبه كقول أبي حنيفة والثالث يخير المالك بين أخذ وتضمين النقص

وبين المطالبة بالبدل وهذا أعيدل الاقوال وأقواها فان فوت صفاته
 للمفوية مثل أن ينسب إليه صناعته أو يضعف قوته أو يفسد عقله ودينه
 فهذا أيضاً يخبر المالك بين تضمين النقص وبين المطالبة بالبدل ولو
 قطع ذنب بفسله القاضي فعند مالك يضمها بالبدل ويملكها لتعذر
 مقصودها على المالك في العادة أو يخبر المالك وكذلك السلطان اذا قطع
 آذان فرسه وذنباها **الاصل الثاني** * أن جميع المتلفات تضمن بالجنس
 بحسب الامكان مع مراعاة القيمة حتى الحيوان كما أنه في القرض يجب
 فيه رد المثل واذا اقترض حيوانا رد مثله كما اقترض النبي صلى الله عليه
 وسلم بكرا ورد خبيرا منه وكذلك في المقرور تضمن ولده بمثلهم كما
 تضمنت به الصحابة وكذلك اذا استثنى رأس المبيع ولم يذبحه فان الصحابة
 قضوا بشرائه أي برأس مثله في القيمة وهذا أحد القولين في مذهب
 أحمد وغيره وقصة داود وسليمان عليهما السلام من هذا الباب فان
 الماشية كانت قد أتلقت حرث القوم وهو بسنانهم قالوا وكان عينا والحرث
 اسم للشجر والزرع فقضى داود بالغنم لاصحاب الحرث كانه ضمنهم ذلك
 بالقيمة ولم يكن لهم مال الا الغنم فأعطاهم الغنم بالقيمة * وأما سليمان
 فيكم بأن أصحاب الماشية يقومون على الحرث حتى يعود كما كان
 فضمنهم اياه بالمثل وأعطاهم الماشية يأخذون منفعتها عوضا عن المنفعة
 التي فانت من حين تلف الحرث الى أن يعود وبذلك أفق الزهري
 لعمر بن عبد العزيز فيمن كان أتلقت له شجرا فقال يفرسه حتى يعود
 كما كان وقيل ربيعة وأبا الزناد قالاه عليه القيمة فعلق الزهري القول

فهيما وهذا موجب الادلة فان الواجب ضمان المتلف بالمثل بحسب
 الامكان قال تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وقال (فمن اعتدى عليكم
 فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم) وقال (وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل
 ما عوقبتهم به) وقال (والحرمت قصاص) فاذا اتلف نقدا أو حبوبا ونحو
 ذلك أمكن ضمانها بالمثل وان كان المتلف ثيابا أو آنية أو حيوانا فهنا
 مثله من كل وجه وقد يتعذر فالامر دائر بين شيئين اما أن يضممه
 بالقيمة وهي دراهم مخالفة للمتلف في الجنس والصفة لكنها تساويه في
 المالية واما أن يضممه بثياب من جنس ثياب المثل أو آنية من جنس
 آنيته أو حيوان من جنس حيوانه مع مراعاة القيمة بحسب الامكان
 ومع كون قيمته بقدر قيمته فهنا المالية مساوية كما في النقد وامتاز هذا
 بالمشاركة في الجنس والصفة فكان ذلك أمثل من هذا وما كان أمثل
 فهو أعدل فيجب الحكم به اذا تعذر المثل من كل وجه ونظير هذا
 ما ثبت بالسنة واتفاق الصحابة من القصاص في الاطمة والضربة وهو
 قول كثير من السلف وقد نص عليه أحمد في رواية اسماعيل
 ابن سعيد الشاذلي التي شرحها الجوزجاني في كتابه المسمى بالترجم
 فقال طائفة من الفقهاء المساواة متمذرة في ذلك فيرجع الى التعزير
 فيقال لهم ما جاءت به الآثار هو موجب القياس فان التعزير عقاب
 غير مقدر الجنس ولا الصفة ولا القدر والمرجع فيه الى اجتهاد
 الوالي ومن المعلوم الامر بضرب يقارب ضربه وان لم يعلم انه مساو له
 أقرب الى العدل والمماثلة من عقوبة تخالفه في الجنس والوصف غير

مقدرة أصلا واعلم أن المماثل من كل وجه متعذر حتي في المكيالات
 فضلا عن غيرها فانه اذا أنف صاعا من بر فضمن بصاع من بر لم يعلم ان
 أحد الصاعين فيه من الحب ماهو مثل الآخر بل قد يزيد أحدهما علي
 الآخر ولهذا قال تعالى (وأوفوا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفسا
 الا وسعها) فان تحديد الكيل والوزن مما قد يمجز عنه البشر ولهذا يقال
 هذا أمثل من هذا اذا كان أقرب الى المماثلة منه اذا لم تحصل المماثلة
 من كل وجه . الاصل الثالث من مثل بعبده عتق عليه وهذا مذهب
 مالك وأحمد وغيرها وقد جاءت بذلك آثار مرفوعة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم وأصحابه كعمر بن الخطاب كما قد ذكر في غير هذا
 الموضع فهذا الحديث موافق لهذه الاصول الثلاثة الثابتة بالدلة
 الموافقة للقياس العادل فاذا طأوعته فقد أفسدها علي سيدها فلما مع
 المطاوعة تبقى زائنة وذلك ينقص قيمتها ولا يمكن سيدها من استخدامها
 لما كانت تمكن قبل ذلك لبغضه لها ولطمع الجارية في السيد ولا تستشرف
 السيد اليها لاسيما ويعسر علي سيدها فلا يطعمها كما كانت تطعمه واذا
 تصرف بالمال بما ينقص قيمته كان لصاحبه المطالبة بالمثل ففقد لها بالمثل
 ومعلوم انها لو رضيت أن تبقى ملكا لها وتغرمه ما تنقص من قيمتها لم
 يمتنع من ذلك وانما المقضى به ما أبيح لها ولكن موجب هذا أن الامة
 اذا أفسدها رجل علي أهلها حتى طأوعت علي الزنا فلاهلها أن يطالبوه
 ببدها واجب مثلها بناء على أن المثل يجب في كل مضمون بحسب الامكان
 وأما اذا استكرهها فان هذا من باب المثلة فان الاكراه على الوطاء

منسلة فان الوطاء يجري مجرى الاتلاف ولهذا قيل ان من استكره عبده
على التلوط به عتق عليه ولهذا لا يخلو من عقر أو عقوبة لا تجرى
مجري منفعة الخدمة فهي اما صارت له بافسادها على سيدها أو جب
عليه مثلها كما في المطاوعة واعتقها عليه لكونه مثل بها . وقد يقال انه
يلزم على هذا اذا استكره عبده على الفاحشة عتق عليه ولو استكره
أمة الغير على الفاحشة عتقت وضمنها بمثلها الا أن يفرق بين أمة
امراته وبين غيرها فان كان بينهما فرق شرعي والافوجب القياس
التسوية وأما قوله عز وجل (ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان أردن
تخصناً لتبتغوا عرض الحياة الدنيا) من يكرههن فار الله من بعدا كراههن
غفور رحيم) فهذا انتهى عن اكرههن على كسب المال بالبغاء كما نقل
ان ابن أبي المنافق كان له من الاماء ما يكرهن على البغاء وليس هو
استكرها الامامة على أن يزني هو بها فان هذا بمنزلة التمثيل بها وذلك
الزام لها بأن تذهب فتزني بنفسها مع انه قد يمكن أن يقل العتق بالمثل
لم يكن مشروعا عند نزول الآية ثم شرع بعد ذلك والكلام على هذا
الحديث من أدق الامور فان كان ثابتاً فهو هذا الذي ظهر في توجيهه
وتخرجه على الاصول الثابتة وان لم يكن ثابتاً فلا يحتاج الى الكلام عليه
وبالجملة فما عرفت حديثاً صحيحاً الا ويمكن تخرجه على الاصول
الثابتة وقد تدبرت ما أمكنني من أدلة الشرع فما رأيت قياساً صحيحاً
يخالف حديثاً صحيحاً لما أن المعقول الصريح لا يخالف المنقول الصحيح
بل متى رأيت قياساً يخالف أثراً فلا بد من ضيف أحدهما لكن التمييز

بين صحيح القياس وفاسده نما يخفى كثير منه على أفاضل العلماء فضلا
عن من هو دونهم فان ادراك الصفات المرتبة في الاحكام على الوجه ومعرفة
الحكم والمعاني التي تضمنها الشريعة من أنرف العلوم فمنه الجايل
الذي يعرفه كثير من الناس ومنه الدقيق الذي لا يعرفه الا خواصهم
فلهذا صار قياس كثير من العلماء يرد مخالفاً للنصوص لحفاء القياس
الصحيح عليهم كما يخفى على كثير من الناس وفي النصوص من الدلائل
الدقيقة التي تدل على الاحكام

(فصل) وأما قولهم ان المضي في الحاج الفاسد على خلاف القياس
فليس الامر كذلك فان الله أمر باتمام الحج والعمرة فعلى من شرع
فيهما أن يمضي فيهما وان كان متطوعا بالدخول باتفاق الأئمة وهم
متنازعون فيما سوى ذلك من التطوعات هل تلزم بالشروع فقد وجب
عابه بالاحرام أن يمضي الى حين يتحمل وأن لا يظأ في الحج فاذا وطئ
في الحج لم يمنع وطؤه ما وجب عليه من اتمام الحج ونظير هذا الصيام في
رمضان لما وجب عابه الا تمام بقوله ثم أتموا الصيام الى الليل فاذا أفطر
لم يسقط عنه فطره ما رجب من الاتمام بل يجب عليه اتمام صوم
رمضان وان أفسده وهذا لان الصيام له حد محدود وهو غروب
الشمس كما للحج وقت مخصوص وهو يوم عرفة وما بعده ومكان
مخصوص وهو يوم عرفة وما بعده ومكان مخصوص وهو عرفة ومن دلفه
وهو في فلا يمكنه احلال الحج قبل وصوله الى مكانه كما لا يمكنه احلال
الصيام اللهم الا اذا كان معذورا كالمحصر فهذا كالمعذور في الفطر

وهذا بخلاف الصلاة اذا أفسدها فانه يبتدئها لان الصلاة يمكنه فعلها في
اثناء الوقت والحج لا يمكنه فعله في أثناء الوقت

(فصل) وأما الاكل ناسياً فالذين قالوا هو خلاف القياس
قالوا هو من باب ترك المأمور ومن ترك المأمور ناسياً لم تبرأ ذمته كما لو
ترك الصلاة ناسياً أو ترك نية الصيام ناسياً لم تبطل عبادته الا من فعل
محذور ولكن من يقول هو على وفق القياس يقول القياس ان من
فعل محظوراً ناسياً لم تبطل عبادته لان من فعل محظوراً ناسياً فلا اثم
عليه كما دل عليه قوله تعالى (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا) وقد
ثبت في الصحيح ان الله قال قد فعلت وهذا مما لا يتنازع فيه العلماء
ان الناسى لا يأنثم لكن يتنازعون في بطلان عبادته فيقول القائل اذا لم
يأنثم لم يكن قد فعل محرماً ومن لم يفعل محرماً لم تبطل عبادته فان
العبادة انما تبطل بترك واجب أو فعل محرم فاذا كان ما فعله من باب
فعل المحرم وهو ناس فيه لم تبطل عبادته وصاحب هذا القول يقول
القياس أن لا تبطل الصلاة بالكلام في الصلاة ناسياً وكذلك يقول
القياس ان من فعل شيئاً من محظورات الاحرام ناسياً لا فدية عليه وقيل
الصيد هو من باب ضمان المتلفات كدية المقتول بخلاف الطيب واللباس فانه
من باب الترفه وكذلك الحاق والتقليم هو في الحقيقة من باب الترفه لا من
باب متلف له قيمة فانه لا قيمة لذلك فلهذا كان أعدل الاقوال أن لا كفارة
في شيء من ذلك الا في جزء الصيد وطرده هذا ان من فعل المحلوف عليه
ناسياً لا يحنث سواء حلف بالطلاق أو العناق أو غيرها لان من فعل المنهى

عنه ناسياً لم يعص ولم يخالف والحديث في الأيمان كالمعصية في الاسرو والنهي
وكذلك من باثر النجاسة في الصلاة ناسياً فلا إعادة عليه لانه من باب
فعل المحذور بخلاف ترك طهارة الحدث فانه من باب المأمور * فان قيل
الترك في الصوم مأمور به ولهذا يشترط فيه النية بخلاف الترك في هذه
المواضع فانه ليس مأموراً به فانه لا يشترط فيه النية * قيل لا ريب أن
انسية في الصوم واجبة ولو لا ذلك لما أثبت لان الثواب لا يكون الا مع
النية وتلك الامور اذا قصد تركها لله أثبت على ذلك أيضاً وان لم
يخطر بقله قصد تركها لم يشب ولم يعاقب ولو كان ناولاً تركها لله وفعله
ناسياً لم يقدح نسيانه في أجره بل يثاب على قصد تركها لله وان فعلها
ناسياً كذلك الصوم فانما يفعله الناس لا يضاف اليه بل فعله لله به من
غير قصده ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم من أكل أو شرب ناسياً
فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه فأضاف اطعامه واسقائه الى الله لانه
لم يعتمد ذلك ولم يقصده وما يكون مضافاً الى الله لا ينهي عنه العبد فانما
ينهي عن فعله والافعال التي ليست اختيارية لا تدخل تحت التكليف
ففعل الناسي كفعل النائم والمجنون والصغير ونحو ذلك يبين ذلك ان
النائم اذا احتلم في منامه لم يفطر ولو استمنى باختياره أفطر ولو ذرعه
انقيء لم يفطر ولو استدعى القيء أفطر فلو كان ما يوجد بغير قصده بمنزلة
ما يوجد بقصده لا يفطر بهذا وهذا * فان قيل فالحطى يفطر مثل من
يأكل يظن بقاء الليل ثم تبين انه طلع الفجر أو يأكل يظن غروب
الشمس ثم تبين له أن الشمس لم تغرب * قيل هذا فيه نزاع بين السلف

والخلف والذين فرقوا بين الناس والمخطي قالوا هذا يمكن الاحتراز منه بخلاف النسيان وقاسوا ذلك على ما اذا أفطر يوم الشك ثم تبين أنه من رمضان ونقل عن بعض السلف أنه يقضى في مسألة الغروب دون الطلوع كما لو استمر الشك والذين قالوا لا يفطر في الجميع قالوا حجتنا أقوى ودلالة الكتاب والسنة على قولنا أظهر فان الله قال (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا) فجمع بين النسيان والخطأ ولان من فعل المحظورات الحج والصلاة مخطئا كمن فعلها ناسيا وقد ثبت في الصحيح أنهم أفطروا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم طلعت الشمس ولم يذكر في الحديث أنهم أمروا بالقضاء ولكن هشام ابن عروة قال أو بد من القضاء وأبوه أعلم منه وكان يقول لا قضاء عليهم وثبت في الصحيحين أن طائفة من الصحابة كانوا يأكلون حتى يظهر لأحدهم الحيط الأبيض من الحيط الأسود وقال النبي صلى الله عليه وسلم لأحدهم ان وسادك لعريض انما ذلك بياض النهار وسواد الليل ولم ينقل أنه أمرهم بقضاء وهؤلاء جهلوا الحكم فكانوا مخطئين وثبت عن عمر بن الخطاب أنه أفطر ثم تبين النهار فقال لا تقضى فانا لم نتجاف لانهم وروى عنه أنه قال لا تقضى ولكن اسناد الاول أثبت وصح عنه أنه قال الخطب يسير فتأول ذلك من تأوله على أنه أراد بخفة أم القضاء لكن اللفظ لا يدل على ذلك وفي الجملة فهذا القول أقوى أثرا ونظرا وأشبه بدلالة الكتاب والسنة والقياس وبه يظهر ان القياس في الناس أنه لا يفطر والاصل الذي دل عليه الكتاب والسنة ان من فعل

محظورا ناسيا لم يكن قد فعل منها عنه فلا يبطل بذلك شيء من العبادات ولا فرق بين الوطء وغيره سواء كان في إحرام أو صيام

﴿ فصل ﴾ وأما قول القائل انهم يقولون ذلك فيما يروى عن بعض الصحابة فهو هذا باب واسع والذي يلتزمه انما كان من أقوال الصحابة فقال بعضهم يقول وقال بعضهم بخلافهم فقد يكون أحد القولين مخالفا للقياس الصحيح بل وللنص الصريح والذي لا ريب فيه انه حجة ما كان من سنة الخلفاء الراشدين الذي سنوه للمسلمين ولم ينقل ان أحدا من الصحابة خالفهم فيه فهذا لا ريب انه حجة بل اجماع وقد دل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فان كل بدعة ضلالة مثال ذلك حبس عمر وعثمان رضي الله عنهما للأرضين المفتوحة وترك قسمتها على الغائبين فمن قال ان هذا لا يجوز قال لأن النبي صلى الله عليه وسلم قسم خيبر وقال ان الامام اذا حبسها نقض حكمه لاجل مخالفة السنة فهذا القول خطأ وجراة على الخلفاء الراشدين فان فعل النبي صلى الله عليه وسلم في خيبر انما يدل على جواز ما فعله لا يدل على وجوبه فلو لم يكن معنا دليل يدل على عدم وجوب ذلك لكان فعل الخلفاء الراشدين دليلا على عدم الوجوب فكيف وقد ثبت انه فتح مكة عنوة كما استفادت به الاحاديث الصحيحة بل تواتر ذلك عند أهل المغازي والسير فانه قدم حين نقضوا العهد ونزل بمر الظهران ولم يأت أحد منهم صالح ولا

أرسل اليهم أحدا يصالحهم بل خرج أبو سفيان يتجسس الاخبار فأخذه
العباس وقدم به كالأسير وغايته أن يكون العباس أمنة فصار مستأمننا
ثم أسلم فصار من المسامحين فكيف يتصور أن يعقد عقد صالح الكفار
بعد إسلامه بغير إذن منهم مما يبين ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم
علق الأمان بأسباب كقوله من دخل دار أبو سفيان فهو آمن ومن
دخل المسجد فهو آمن ومن أغلق بابه فهو آمن فأمّن من لم يقاتله
فلو كانوا معاهدين لم يحتاجوا لي ذلك وأيضا فسماهم النبي صلى الله عليه
وسلم طلقاء لانه أطلقهم بعد القدرة عليهم كما يطلق الأسير فصاروا بمنزلة
من أطلقهم من الأسر كثمالة بن أثال وغيره وأيضا فانه أذن في قتل
جماعة منهم من الرجال والنساء . وأيضا فقد ثبت عنه في الصحيح انه قال
في خطبته ان مكة لم تحل لاحد قبلي ولا تحل لاحد بعدي وانما حلت
لي ساعة من نهار ودخل مكة وعلى رأسه المغفر لم يدخلها باحرام فلو كانوا قد
صالحوه لم يكن قد أحل له شيء لو صالح مدينة من مدائن اهل لم يكن قد أحلت
فكيف يحل له البلد الحرام وأهله مسالمون له صالح مع وأيضا فقد
قاتلوا خالدا وقتل طائفة منهم وفي الجملة من نذر الآثار المنقولة علم
بالاضطرار ان مكة فتحت عنوة ومع هذا فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم
أرضها كما لم يسترق رجالها ففتح خير عنوة وقسمها وفتح مكة عنوة
ولم يقسمها فعلم جواز الأمرين والافوال في هذا الباب ثلاثة اما
وجوب قسم المقار كقول الشافعي واما تحريم قسمه ووجوب تحميمه
كقول مالك واما التخيير بينهما كقول الاكثرين الثوري وأبي

حنيفة وأبي عبيد وهو ظاهر مذهب أحمد وعنه كالقولين الأولين ومن
أشكل ما أشكل على الفقهاء من أحكام الخلفاء الراشدين أمن العقود
فانه قد ثبت عن عمر بن الخطاب انه لما أجل امرأته أربع سنين وأمرها
أن تزوج بعد ذلك ثم قدم المفقود خيره عمر بين امرأته وبين مهرها
وهذا مما اتبعه فيه الامام أحمد وغيره وأما طائفة من متأخري أصحابه
فقالوا هذا يخالف القياس والقياس انها باقية على نكاح الاول الا أن
نقول افرقة تتفد ظاهرا وباطنا فهي زوجة الثاني والاول قول الشافعي
والثاني قول مالك وآخرون أسرفوا في انكار هذا حتى قالوا لو حكم
حكم بقول عمر لنقض حكمه لبعده عن القياس وآخرون أخذوا
ببعض قول عمر وتركوا بعضه فقالوا اذا تزوجت فهي زوجة الثاني
واذا دخل بها الثاني فهي زوجته ولا ترد الى الاول ومن خالف عمر لم
يهتد الى ما اهتدى اليه عمر ولم يكن له من الخبرة بالقياس الصحيح مثل
خبرة عمر فان هذا مبني على أصول وهو وقف العقود اذا تصرف
الرجل في حق الغير بغير اذنه هل يقع تصرفه مردودا أو موقوفا على
اجازته على قولين مشهورين هما روايتان عن أحمد أحدهما الرد في
الجملة على تفصيل عنه والرد مطلقا قول الشافعي والثاني انه موقوف
وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وهذا في النكاح والبيع والاجارة وغير
ذلك فظاهر مذهب أحمد ان المتصرف اذا كان معذورا لعدم تمكنه
من الاستئذان وحاجته الى التصرف وقف على الاجازة بلا نزاع وان
أمكنه الاستئذان أو لم يكن به حاجة الى التصرف ففيه النزاع فالاول

مثل من عنده أموال لا تعرف أصحابها كالنصوب والمواري ونحوهما
إذا تمذرت عليه معرفة أرباب الأموال ويئس منها فإن مذهب أبي
حنيفة ومالك وأحمد أنه يتصدق به عنهم فإن ظهروا بعد ذلك كانوا
مخبرين بين الامضاء وبين الضمين وهذا مما جاءت به السنة في
اللقطة فالملتقط يأخذها بعد التعريف ويتصرف فيها ثم إن جاء
صاحبها كان مخيرا بين امضاء تصرفه وبين المطالبة بها فهو تصرف
موقوف لكن تمذر الاستئذان ودعت الحاجة إلى التصرف وكذلك
الموصى بما زاد على الثلث وصينه موقوف على اجازة الورثة عند
الاكثرين وإنما يخبرون عند الموت في المفقود المنقطع خبره ان قيل
ان امرأته تبتى الى أن يعلم خبره بقيت لأئما ولا ذات زوج الي أن
تصير عجوزا وتموت ولم تعلم خبره والشرية لم تأت بمثل هذا فلما
أجلت أربع سنين ولم ينكشف خبره حكم بموته ظاهرا وان قيل
انه يسوغ للامام أن يفرق بينهما للحاجة فاما ذلك لاعتقاده موته والا
فلو علم حياته لم يكن مفقودا كما ساع التصرف في الاموال التي تمذر
معرفة أصحابها فاذا قدم الرجل تبين انه كان حيا كما اذا ظهر صاحب
المال والامام قد تصرف في زوجته بالتفريق فيبقى هذا التفريق موقوفا
على اجازته فان شاء أجاز بما فعله الامام واذا أجاز صار كالتفريق
المأذون فيه ولو أذن للامام أن يفرق بينهما ففرق وقعت الفرقة بلا
ريب وحينئذ فيكون نكاح الاول صحيحا وان لم يحجز ما فعله الامام
كان التفريق باطلا من حين اختار امرأته لاما قبل ذلك بل المجهول

كالمعدوم كما في اللقطة فانه اذا ظهر مالها لم يبطل ما تقدم قبل ذلك
وتكون باقية على نكاحه من حين اختارها فتكون زوجته فيكون
القادم مخيرا بين اجازة ما فعله الامام ورده واذا اجازه فقد أخرج البضع
عن ملكه وخروج البضع من ملك الزوج متقوم عند الاكثرين كمالك
والشافعي وأحمد في أنس الروايتين عنه وهو مضمون بالمسمى كما يقوله
مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه والشافعي يقول هو مضمون بمهر
المثل والنزاع بينهم فيما اذا شهد شهود انه طلق امرأته ورجعوا عن
الشهادة فقليل لاني عليهم بناء على ان خروج البضع من ملك الزوج
غير متقوم وهو قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين اختارها
مناخروا أصحابه كالناضي أبي يعلى وأصحابه وقيل عليهم مهر المثل وهو
قول الشافعي وهو وجه في مذهب أحمد وقيل عليهم المسمى وهو
مذهب مالك وهو أشهر في نصوص أحمد وقد نص على ذلك فيما اذا
أفسد نكاح امرأته برضاع انه يرجع بالمسمى والكتاب والسنة دلالة على
هذا القول ففي سورة الممتحنة في قول الله تعالى (واسئلوا ما أنفقتم
وليسئلوا ما أنفقوا) وقوله (فأتوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا)
وهذا المسمى دون مهر المثل وكذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم زوج
المختلعة أن يأخذ ما أعطاهما ولم يأمر بمهر المثل وهو انما يأمر في
الماوضات المطلقة بالعدل وهو مبسوط في غير هذا الموضع فقصه عمر
تنبني على هذا والقول بوقف الموقوف عند الحاجة متفق عليه بين
الصحابه ثبت ذلك عنهم في قضايا متعددة ولم يعلم ان أحدا أنكر ذلك

مثل قصة ابن مسعود في صدقته عن سيد الجارية التي ابتاعها باليمن
الذي كان له عليه في ذمته لما تعذرت عليه معرفته وكتصدق الغال بالمال
المقول لما تعذر قسمته بين الجيش وقرار معاوية على ذلك وغير ذلك
من القضايا مع أن القول بوقف المفقود مطابقا هو الاظهر في الحاجة
وهو قول الجمهور وليس ذلك اضرازا أصلا بل صلاح بلا فساد فان
الرجل قد يرى أن يشتري لغيره أو يبيع له أو يستأجر له أو يوجب له
نم يشاوره فان رضي ولا فلم يصبه ما يضره وكذلك في تزويج موليته
ونحو ذلك وأما مع الحاجة فالقول به لا بد منه فمسئلة المفقود هي مما
يقف فيها تعريف الامام على أن الزوج اذا جاء كما يقف تصرف الملتقط
على اذن المالك اذا جاء والقول برد المهر اليه لخروج امرأته من ملكه
ولكن تنازعوا في المهر الذي يرجع به هل هو ما أعطاه هو أو ما أعطاه
الثاني وفيه روايتان عن أحمد والصواب انه انما يرجع بمهره هو فانه
الذي استحقه وأما المهر الذي أصدقها الثاني فلا حق له فيه واذا ضمن
الاول للثاني المهر فهل يرجع به عليها فيه روايتان . احدها يرجع
لأنها التي أخذته والثاني قد أعطاه المهر الذي عليه فلا يضمن مهرا
بخلاف المرأة فانها لما اختارت فراق الاول ونكاح الثاني فمليها أن ترد
المهر لان الفرقه جاءت منها . والثانية لا يرجع لان المرأة تستحق المهر
بما استحل من فرجها والاول يستحق المهر لخروج البضع من ملكه
فكان على الثاني مهرا وهذا المأثور عن عمر في مسئلة المفقود هو
عند طائفة من أئمة الفقهاء من أبعد الأقوال عن القياس حتي قال من

أئمة الفقهاء فيه ما قال وهو مع هذا أصح الأقوال وأجراها على القياس
وكل قول قيل - سواء فهو خطأ فمن قال أنها تعود إلى الأول وهو
لا يختارها ولا يريد بها وقد فرق بينه وبينها تفريقاً سائفاً في الشرع وأجاز
هو ذلك التفريق فإنه وإن كان الإمام تبيين أن الأمر بخلاف ما اعتقده
فالحق في ذلك للزوج فإذا أجاز ما فعله الإمام زال المحذور وأما كونها
زوجة الثاني بكل حال مع ظهور زوجها وتبين الأمر بخلاف ما فعل
فهو خطأ أيضاً فإنه لم يفارق امرأته وإنما فرق بينهما بسبب ظهوره لم
يكن كذلك وهو يطالب امرأته فكيف يحال بينهما وهو لو طلب ماله
أو بدله رد إليه فكيف لا ترد إليه امرأته وأهله أعز عليه من ماله وإن
قيل تعاق حق الثاني بها قيل حقه سابق على حق الثاني وقد ظهر
انتقاض السبب الذي به استحق الثاني أن تكون زوجة له وما الموجب
لمراعاة حق الثاني دون حق الأول . فالصواب ما قضى به أمير المؤمنين
عمر بن الخطاب وإذا ظهر صواب الصحابة في مثل هذه المشكلات
التي خالفهم فيها مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي فلا ينبغي أن يكون الصواب
معهما فيما وافقهم فيه هؤلاء بطريق الأولى وقد تأملت من هذا الباب
ما شاء الله فرأيت الصحابة أئمة الأمة وأعلامها واعتبر هذا بمسائل
الايمان بالنذر والعق والطلاق وغير ذلك ومسائل تعليق الطلاق
بالشروط ونحو ذلك وقد بينت فيما كتبت أن المنقول فيها عن الصحابة
هو أصح الأقوال قضاء وقياًساً وعامياً يدل الكتاب والسنة وعليه يدل
القياس الجلي وكل قول سوى ذلك تناقض في القياس يخالف للنصوص

وكذلك، في مسائل غير هذه مثل مسألة ابن الملا غنة ومسئلة ميراث
المرتد وما شاء الله من المسائل لم أجد أجود الاقوال فيها الا الاقوال
المنقولة عن الصحابة والى ساعتي هذه ما علمت قولاً قاله الصحابة ولم
يختلفوا فيه الا وكان القياس معه لكن العلم بتصحيح القياس وفاسده من
أجل العلوم وانما يعرف ذلك من كان خبيراً بأمرار الشرع ومقاصده
وما اشتملت عليه شريعة الاسلام من المحاسن التي تفوق التعداد
وما تضمنته من مصالح العباد في المعاش والمعاد وما فيها من
الحكمة البالغة والرحمة السابغة والعدل التام
والله أعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب
(نم)

كتاب السماع والرقص

جمعه

الشيخ محمد بن محمد بن محمد المنهجي الحنبلي من كلام الأئمة

والعلماء المفسرين وقد نقلت هذه

النسخة عن أصل مسودته

رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل شيخ الاسلام بحر العلوم تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية
 رضى الله عنه عن صفة سماع الصالحين ماهو وهل سماع القصائد
 الملحنة بالآلات المطربة هو من القرب والطاعات أم هو محرم أو مباح
 فاجاب الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك
 له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 أصل هذه المسئلة أن يفرق بين السماع الذى ينتفع به في الدين وبين
 ما يرخص فيه رفعا للحرج وبين سماع المتقربين وسماع المتعلمين فاما
 السماع الذى شرعه الله لعباده وكان سلف الامة من الصحابة والتابعين
 وتابعيهم يجتمعون عليه لصلاح قلوبهم وزكاة نفوسهم فهو سماع آيات
 الله وهو سماع النبيين والمؤمنين وأهل العلم وأهل المعرفة فان الله تعالى
 لما ذكر من ذكره من الانبياء عليهم السلام في قوله (أولئك الذين أنعم
 الله عليهم من النبيين من ذرية آدم ومن حملنا مع نوح ومن ذرية ابراهيم
 واسرائيل ومن هدينا واجتبينا اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا
 سجدا وبكيا) وقوله تعالى (انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم
 واذا تلى عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون) وقوله تعالى
 (ان الذين أتوا العلم من قبله اذا يتلى عليهم يخرون للاذقان سجدا
 ويقولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ويخرون للاذقان
 يبكون ويزيدهم خشوعا) وقوله تعالى (واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول
 ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق) وهذا السماع أمر

الله تعالى في قوله (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) وعلى أهله أثني تعالى كما في قوله تعالى (فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) وقال تعالى في الأخرى (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) فالقول الذي أمروا بتدبره هو الذي أمروا بسماعه وقال تعالى (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته) وكما أثني تعالى على هذا السماع ذم تعالى المعرضين عن هذا السماع فقال تعالى (واذا تتلى عليه آياتنا ولي مستكبرا كأن لم يسمعهما كأن في أذنيه وقراً) وقال تعالى (وقالوا لا تسمعهوا لهذا القرآن والفوا فيه لعلكم تغابون) وقال تعالى (وقال الرسول يارب ان قومي اتخذوا هذا القرآن مهجوراً) وقال تعالى (فألهم عن التذكرة معرضين كأنهم حمر مستنفرة فرت من قسورة) وقال تعالى (وقالوا قلوبنا في أكنة مما ندعونا إليه وفي آذاننا وقر ومن بيننا وبينك حجاب) وقال تعالى (واذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجاباً مستوراً وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً) وهذا هو السماع الذي شرعه الله للمسلمين في صلواتهم وخطبهم كصلاة الفجر وصلاة المشاءين وفي غير ذلك وعلى هذا السماع كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتمعون وكانوا إذا اجتمعوا أمروا واحداً منهم يقرأ والباقى يستمعون وكان عمر يقول لابي موسى ذكرنا ربنا فيقرأ وهم يستمعون

وهذا هو السماع الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يشهده مع أصحابه

ويستدعيه منهم كما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له اقرأ على قال قلت اقرأ عليك وعليك أنزل قال اني أحب أن أسمعه من غيري فقرأت عليه سورة النساء حتى وصلت الى هذه الآية (فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا) قال حسبك فاذا عيناه تذرفان

وهذا هو الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يسمعه وأصحابه كما قال تعالى (لقد منّ الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) والحكمة هي السنة وقال تعالى (قل انما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة الذي حرمها وله كل شيء وأمرت أن أكون من المسلمين وان أتلو القرآن فمن اهتدى فانما يهتدى لنفسه ومن ضل فقل انما أنا من المذيرين) وكذلك غيره من الرسل صلوات الله عليهم قال تعالى (يا بني آدم اما يأتينكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي فمن اتقى وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وكذلك يحتاج عليهم يوم القيامة كما قل تعالى (يا مبشر الجن والانس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا شهدنا على أنفسنا وغرتهم الحياة الدنيا) الآية وقال تعالى (وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا حتى اذا هم فيها قفحت أباوابها وقال لهم خزنتها ألم يأتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا بلى) الآية

وقد أخبر الله تعالى ان المعتصم بهذا السماع مهتد مفلاح والممرض

ضال شقي قال الله تعالى (فاما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحمره يوم اقيامة أعمى قال رب لم حشرتني أعمى) الآية وقال تعالى (ومن يمش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا فهو له قرين)

وذكر الله يراد به تارة ذكر العبد ربه ويراد به الذكر الذي أنزله الله كما قال تعالى (وهذا ذكر مبارك أنزلناه) وقال تعالى (أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم لينذركم) وقال (يا أيها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون) وقال تعالى (وما يأتهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون) وقال تعالى (وانه لذكر لك ولقومك) وقال تعالى (ان هو الا ذكرا للعالمين) وقال تعالى (وما علمناه الشعر وما ينبغي له ان هو الا ذكرا وقرآن مبين) وهذا السماع له آثار ايمانية من المعارف القدسية والاحوال الزكية ما يطول شرحها ووسفها وله في الجسد آثار محودة من خشوع القلب ودموع العين واقشعرار الجلد وهذا مذكور في القرآن وهذه الصفات موجودة في الصحابة ووجدت بعدهم آثار ثلاثة من الاضطراب الصراخ والاعناء والموت في التابيعين

وبالجملة فهذا السماع هو أصل الايمان فان الله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه وسلم الى الخلق أجمعين ليبلغهم رسالات ربهم فمن سمع ما بلغه الرسول فامن به واتبعه اهتدى وأفلح ومن أعرض عن ذلك ضل وشقى

وأما سماع المكاء والتصديّة والتصديق بالأيدي
والمكاء مثل الصغير ونحوه فهذا سماع المشركين الذي ذكره الله تعالى
في قوله (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية) فأخبر الله
تعالى عن المشركين أنهم كانوا يتخذون التصديق باليد
والتصويت باليد قربة ودينًا ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه يجتمعون على مثل هذا السماع ولا حضروه قط ومن
قال إن النبي صلى الله عليه وسلم حضر ذلك فقد كذب عنه باتفاق أهل
المعرفة بحديثه وسننه وأحاديث الذي ذكره محمد بن طاهر المقدسي في
مسئلة السماع في صفة التصوف ورواه من طريقه الشيخ أبو حفص
عمر السهروردي صاحب عوارف المعارف إن النبي صلى الله عليه
وسلم أنشده أعرابي

قد لست حية الهوي كبدى ■ فلا طيب لها ولا راقى
إلا الحبيب الذي شفت به ■ فعنده رقيتي وترابى
وانه تواجد حتى سقطت البردة عن منكبيه فقال معاوية ما أحسن لهوكم
فقال مهلا يا معاوية ليس بكريم من لم يتواجد عند ذكر الحبيب هو حديث
مكذوب موضوع باتفاق أهل العلم بهذا الشأن وأظهر منه كذبا
حديث آخر يذكر فيه أنه لما بشر الفقراء ببقعهم للأغنياء إلى
الجنة تواجدوا وخرقوا أثوابهم وإن جبريل نزل من السماء فقال يا محمد
إن ربك يطلب نصيبه من هذه الخروق فأخذ منه خرقة فعاقها بالعرش
وإن ذلك هو زيق الفقراء ■ وهذا وأمثاله إنما يرويه من هو من أجهل

الناس بحال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن بعدهم بمعرفة الايمان والاسلام وهو شبيه برواية من روى ان اهل الصفة قاتلوا مع الكفار لما انكسر المسلمون يوم حنين أو غير يوم حنين وانهم قالوا نحن مع الله من كان معه كنا معه ومن روى ان صديحة المصراحي وجدت اهل الصفة يتحدثون بشيء كان الله أمر نبيه أن يكتبه فقال لهم من أين لكم هذا فقالوا الله علمنا اياه فقال يارب ألم تأمرني أن لا أفشي به فقال أمرتك أنت أن لا تفشي به ولكن أنا أعلمهم به ونحو هذه الاحاديث التي يرويها طوائف منتسبون الى الدين مع فرط جهلهم بدين الاسلام ويبنون عليها من التناق والبدع ما يناسبها تارة يسقطون التوسط بالرسول وانهم يصلون الى الله من غير طريق الرسول مطلقاً وهذا أعظم من كفر اليهود والنصارى فان أولئك أسقطوا وساطة رسول واحد ولم يسقطوا وساطة الرسل مطلقاً وهؤلاء اذا أسقطوا وساطة الرسل مطلقاً عن أنفسهم كان هذا أغلظ من كفر أولئك لكنهم يقولون لا نسقط الوساطة الا عن الخاصة لا عن السامة فيكونون أكفر من اهل الكتاب من جهة اسقاط السفارة مطلقاً عنهم وفي بعض الاحوال وأهل الكتاب أكفر من جهة اسقاط السفارة مطلقاً بل أهل الكتاب الذين يقولون انه رسول الى الاميين دون أهل الكتاب خير من هؤلاء فان أولئك أخرجوا عن رسالته من له كتاب وهؤلاء يخرجون عن رسالته من لا يبقى معه الا خيالات ووساوس وظنون القاها اليه الشيطان مع ظنه انه من خواص أولياء الله وهو من أشد أعداء الله وتارة يجادلون هذه

الآثار المختلفة حجة فيما يفترونه من أمور تخالف دين الاسلام
ويدعون انها من أسرار الخواص كما يفعله الملاحدة والقرامطة والباطنية
وتارة يجعلونه حجة في الاعراض عن كتاب الله وسنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم الى ما بدعوه من اتخاذ دينهم لهموا واعباً

وبالجملة قد علم بالاضطرار من دين الاسلام أن النبي صلى الله عليه
وسلم لم يشرع لصالحى أمته وعبادهم وزهادهم أن يجتمعوا على استماع
الآيات المماثلة مع ضرب بالاكف أو ضرب بالقضيب أو الدف كما لم
يبح لأحد أن يخرج عن متابعتهم واتباع ما جاء به من الكتاب والحكمة
لا في باطن الامر ولا في ظاهره لا لعمى ولا لحاس ولا لخص النبي
صلى الله عليه وسلم في أنواع من اللهو في العرس ونحوه كما رخص للنساء
أن يضربن بالدف في الاعراس والافراح وأما الرجال على عهدهم فلم
يكن أحد منهم يضرب بدف ولا يصفق بكف بل قد ثبت عنه في
الصحيح انه قال إنما التصفيق للنساء والتسييح للرجال ولعن المتشبهات
من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء ولما كان الغناء والضرب
بالدف والكف من عمل النساء كان السلف يسمون من يفعل ذلك
مختبأً ويسمون الرجال المغنين مخانيث وهذا مشهور في كلامهم ومن
هذا الباب حديث عائشة رضى الله عنها لما دخل عليها أبو بكر
في أيام العيد وعندها جاريتان من الانصار تغنيان بما تقولت
به الانصار يوم بعث فقال أبو بكر أبغضت الشيطان في بيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم معرضاً عنه مقبلاً

بوجهه الى الحائط فقال دعهما يا ابا بكر فان لكل قوم عيدا وهذا عيدنا
 أهل الاسلام ففي هذا الحديث بيان ان هذا لم يكن من عادة النبي صلى
 الله عليه وسلم وأصحابه الاجتماع عليه ولهذا سماه الصديق أبو بكر
 رضى الله عنه مزمار الشيطان والنبي صلى الله عليه وسلم أقر الجوارى
 عليه معادلا ذلك بأنه يوم عيد والصغار يرخص لهم في اللعب في الاعياد
 كما جاء في الحديث ليهلم المشركون ان في ديننا فسحا وكما كان يكون
 لعائشة لعب تلعب بهن ونحى صواحبنا من صغار النسوة يلعبن بها
 وليس في حديث الجاريتين أن النبي صلى الله عليه وسلم استمع الى
 ذلك والامر وانتهى انما يتعلق بالاستماع لا بمجرد السماع كما في الرؤية
 فانه انما يتعلق بقصد الرؤية لانها يحصل منها بغير الاختيار كذلك في
 اشتمام الطيب انما ينهى المحرم عن قصد الشم فلما اذا شم ما لا يقصده
 فانه لا اثم عليه وكذلك في مباشرة المحرمات كالحواشي الخمس من السمع
 والبصر والشم والذوق واللمس انما يتعلق بالامر وانتهى في ذلك بالاعبد
 فيه قصد وعمل وأما ما يحصل بغير اختياره فلا امر فيه ولا نهى وهذا
 مما وجه به الحديث الذي في السنن حديث ابن عمر انه كان مع النبي
 صلى الله عليه وسلم فسمع صوت زمارة راع فعدل عن الطريق وقال
 هل تسمع حتى انقطع الصوت فان من الناس من يقول بتقدير صحة
 الحديث لم يأمر ابن عمر بسد أذنه فيجيب بان ابن عمر لم يكن يستمع
 وانما كان يسمع وهذا لا اثم فيه وانما النبي صلى الله عليه وسلم عدل طلبا
 الاكمل والافضل كمن اجتاز بطريق فسمع قوما يتكلمون بكلام

محرم فسد أذنه كيلا يسمعه فهذا حسن ولو لم يسد أذنه لم يأنم بذلك
 اللهم الا أن يكون في سماعه ضرب دهنى لا يندفع لا بالسد

وبالجملة فهذه مسألة السماع تكلم فيها كثير من المتأخرين في السماع
 هل هو محذور أو مكروه أو مباح وليس المقصود بذلك رفع الحرج
 بل مقصودهم بذلك أن يتخذ طريقا الى الله يجتمع عليه أهل الربابات
 لصلاح القلوب والتشويق الى المحبوب والتخويف من المهروب
 والتحزين على فوات المطلوب يستنزل به الرحمة ويستجلب به النعمة
 ويحرك به مواجيد أهل الايمان ويستجلى به مشاهد أهل العرفان
 حتى يقول بعضهم انه أفضل لبعض الناس أو لخاصة من سماع القرآن
 من عدة وجوه وحتى يجمعونه قونا للقلوب وغذاء للارواح وحاديا
 للنفوس يحدوها على المسير الى الله عز وجل ويحنها على الاقبال عليه
 ولهذا يوجد من اعتاده واغتذى به لا يحب القرآن ولا يفرح به ولا
 يمدى في سماع الآيات كما يمدى في سماع الايات بل اذا سمعوا
 القرآن سمعوه بقلوب لاهية وألسن لاغية واذا سمعوا سماع أهل
 المكاء والتصديّة خشعت الاصوات وسكنت الحركات وأصغت القلوب
 وتعاطت المنروب فمن تكلم في هذا هل هو مكروه أو مباح وشبهه
 بما كان النساء يغنين به في الاعياد والافراح لم يكن قد اهتدى الى
 الفرق بين طريق أهل الخسارة والفلاح ومن لم يتكلم في هذا هل
 هو من الدين ومن سماع المتقين ومن أحوال المقربين والمقتصددين
 ومن أعمال أهل البقين ومن طريق المحبين والمحبوبين ومن أفعال

السالكين الى رب العالمين كان كلامه فيه من وراء وراء بمنزلة من سئل
عن علم الكلام المختلف فيه هل هو محمود أو مذموم فاخذ يتكلم في
جنس الكلام وانقسامه الى الاسم والفعل والحرف أو يتكلم في مدح
الصمت أو في أن الله أباح الكلام والنطق وأمثال ذلك مما لا يمس المحل
المشتبه المتنازع فيه وإذا عرف هذا

فأعلم أنه لم يكن في القرون الثلاثة المفضلة بالحجاز ولا بالشام ولا باليمن
ولا بمصر والمغرب والعراق وخراسان من أهل الدين والصلاح والزهد
والعبادة من يجتمع على مثل سماع المكاء والتصدية لبدف ولا بكف
ولا بقضيب وإنما حدث هذا بعد ذلك في أواخر المائة الثانية فلما رآه
الائمة أنكروه فقال الشافعي خلفت ببغداد شيئاً أحدثته الزنادقة يسمونه
التغيير يصعدون به الناس عن القرآن وقال يزيد بن هرون ما يغبر الا
فاسق ومتى كان التغيير وسئل عنه أحمد فقال أكرهه هو محدث قبل
اتجلس معهم قال لا وكذلك سائر أئمة الدين كرهوه وأكبر الشيوخ
الصالحين لم يحضروه فلم يحضروه مثل ابراهيم بن أدهم ولا الفضيل بن
عياض ولا معروف الكرخي ولا أبو سليمان الداراني ولا أحمد بن
أبي الحواري ولا السري السقطي وأمثالهم والذين حضروه من
الشيوخ من المحمودين تركوه في آخر أمرهم وأعيان المشايخ عابوا أهله
كما ذكر ذلك الشيخ عبد القادر والشيخ أبو البیان وغيرهما من الشيوخ
وما ذكره الامام الشافعي رضي الله عنه أنه من احداث الزنادقة من
كلام امام خبير باصول الاسلام فان هذا السماع لم يرغب فيه ويدعو

اليه في الاصل الا من هو منهم بالزندقة كابن الراوندى والفارابي وابن
سينا وأمثالهم كما ذكر أبو عبد الرحمن السلمي في مسئلة السماع عن
ابن الراوندى أنه قال اختلف الفقهاء في السماع فأباحه قوم وكرهه
قوم وأنا أوجه أو قال أمر به بخلاف اجماع العلماء في الامر به وأبو
نصر الفارابي كان بارعا في الغناء الذي يسمونه الموسيقى وله فيه طريقة
معروفة عند أهل صناعة الغناء وحكايته مع ابن حمدان مشهورة لما
ضرب فابكاهم ثم أضحكهم ثم نومهم ثم خرج ابن سينا ذكر في
اشاراته في مقامات المارفين من الترغيب فيه وفي عشق الصور ما يناسب
طريقة أـ لافه الصابئين المشركين الذين كانوا يعبدون الكواكب
والاصنام كارسطو وشيعته من اليونان ومن اتبعه كبرقلس وثا مسطيوس
والاسكندر الافروديسى وكان ارسطو وزير الاسكندر بن فيلفوس
المقدوني الذي تؤرخ له اليهود والنصارى وكان قبل المسيح نحو ثمانمائة
سنة وأما ذو القرنين المذكور في القرآن الذي بنى السد فكان قبل
هؤلاء بزمن طويل وأما الاسكندر الذي وذر له ارسطو فانه انما بلغ
بلاد خراسان ونحوها في دولة الفرس لم يصل الى السد وهذه الامور
مبسوطة في غير هذا الموضع وابن سينا أحدث فلسفة ركبها من كلام
سلفه اليوناني ومما أخذه من أهل الكلام المبتدعين الجهمية ونحوهم
وسلك طريق الملاحدة الاسماعيلية في كثير من أمورهم العلمية
والعملية ومزجه بشئ من كلام الصوفية وحقيقته تعود الى كلام
اخوانه الاسماعيلية القرامطة الباطنية فان أهل بيته كانوا من اتباع

الحاكم الذي كان بمصر وكانوا في زمانه ودينهم دين أصحاب رسائل
اخوان الصفا وأمثالهم من أئمة منافق الامم الذين ليسوا مسلمين ولا
يهود ولا نصارى وكان القارابي قد حذق في حروف اليوناني التي هي
تعاليم ارسطو وأتباعه من الفلاسفة المشائين وفي أصولهم صناعة الغناء
ففي هذه الطوائف من يرغب لله ويجعله مما تزكو به النفوس وترتاض
به وتهذب به الاخلاق

وأما الخفاء أهل ملة ابراهيم الخليل الذي جعله الله للناس اماما
وأهل دين الاسلام لا يقبل الله من أحد دينا غيره المتبعون لتريعة
خاتم الرسل محمد صلى الله عليه وسلم تسليما فهؤلاء ليس منهم من
يرغب في ذلك ولا يدعو اليه وهؤلاء هم أهل انقرآن والايمان والهدى
والرشاد والسعد والفلاح وأهل المعرفة والعلم واليقين والاخلاص لله
والحب له والتوكل عليه والخشية منه والانابة اليه

ولكن قد حضره أنواع من أهل الارادة ومن له نصيب في المحبة
لما فيه من التحريك لهم ولم يعلموا غائلته ولا عرفوا مغيبته كما دخل
قوم من الفقهاء أهل الايمان بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم
في أنواع من كلام الفلاسفة المخالف لدين الاسلام ظنا منهم أنه حق
موافق ولم يعلموا غائلته ولا عرفوا مغيبته فان القيام بحقائق الدين علما
وقولا وعملا وذوقا وخبرة لا يستقل به أكثر الناس ولكن الدليل
الجامع هو الاعتصام بالكتاب والسنة فان الله عز وجل بعث محمدا صلى
الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله

شهيدا وقد قال تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمي ورضيت لكم الاسلام ديناً) وقال تعالى (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) قال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه خط لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطاً وخط خطوطاً عن يمينه وشماله ثم قال هذا سبيل الله وهذه - بل علي كل - ديل منها شيطان يدعو إليه ثم قرأ (وأن هذا صراطي مستقيماً) ومن كان له خبرة بحقائق الدين وأحوال القلوب ومعا فيها وأذواقها ومواجيدها عرف أن سماع المكاء والتصدية لا يجلب للقلب منفعة ولا مصلحة الا وفي ضمن ذلك من الضلال والمفسدة ما هو أعظم منه فهو للروح كالخمر للجسد يفعل في النفوس أعظم ما تفعله حميا الكوؤوس ولهذا يورث أصحابه سكر أعظم من سكر الخمر فيجدون لذة كما يجد شارب الخمر بل يحصل لهم أكثر وأكبر مما يحصل لشارب الخمر ويصدهم ذلك عن ذكر الله أعنى الصلاة أعظم مما يصددهم الخمر ويوقع بينهم العداوة والبغضاء أعظم من الخمر حتى يقتل بعضهم بعضاً من غير مس بيد بل بما يقتربون من الشياطين فانه يحصل لهم أحوال شيطانية بحيث تنزل عليهم الشياطين في تلك الحال ويتكلمون على ألسنتهم كلمة كالمجنون على لسان المصروع اما بكلام من جنس كلام الاناجم الذين لا يفقه كلامهم كلسان الترك أو الفرس أو غيرهم ويكون الانسان الذي لبسه الشيطان عربياً لا يحسن أن يتكلم بذلك بل يكون الكلام من جنس كلام من تكون تلك الشياطين من اخوانهم واما بكلام لا يعقل

ولا يفهم له معنى وهذا يعرفه أهل المكاشفة شهودا وعيانا وهؤلاء
الذين يدخلون النار مع خروجهم عن الشريعة هم من هذا النمط
غان الشياطين تلبس أحدهم بحيث يسقط احساس بدنه حتى ان
المصروع يضرب ضربا عظيماً وهو لا يحس ولا يؤثر في بدنه فكذلك
هؤلاء تلبسهم الشياطين فتدخل بهم النار وقد تطير بهم في الهواء وانما
يلبس أحدهم الشيطان مع تغييب عقله كالمصروع وبالغرب ضرب من
الزط يقال لاحدهم المصل يلبسه الشياطين ويدخلها ويطير في الهواء
ويفعل أشياء أبغح مما يفعله هؤلاء وهم من الزط الذين لا خلاق لهم
والجن تخطف كثيراً من الانس وتغيبه عن أبصار الناس وتطير به في
الهواء وقد باشرنا من هذه الامور ما يطول وصفه وكذلك هؤلاء
المتوكلون المنتسبون الى بعض الشيوخ اذا حصل لهم وجد سماعي عند
سماع المكاء والتصديّة منهم من يصعد في الهواء ومنهم من يدخل النار
ويأخذ الحديد المحمى بالنار يضعه على بدنه وأنواع من هذا الجنس
ولا نحصل لهم هذه الافعال عند الصلاة ولا عند الذكر ولا عند قراءة
القرآن لان هذه عبادات شرعية ايمانية اسلامية نبوية محمدية تطرد
الشياطين وتلك عبادات بدعية شركية شيطانية فلسفية تستجلب
الشياطين

وبالجملة فعلى المؤمن أن يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك
شيئاً يقرب الى الجنة الا وقد حدث به ولا شيئاً يبعد عن النار الا وقد
حدث به وان هذا السماع لو كان مصاحبة لشرعه الله ورسوله فان الله

يقول (اليوم أكملت لكم دينكم) الآية وإذا وجد السامع به منفعة لقلبه ولم يجد شاهد ذلك من كتاب الله ولا من سنة رسوله لم يلتفت إليه كما ن المقلبه اذا رأى قياساً لا يشهد له الكتاب والسنة لم يلتفت اليه

وفصل النزاع في حكم مسئلة السماع ثلاث نواعد من أهم قواعد الايمان والسلوك فمن لم يبين عليها فيناؤه على شفا جرف هار القاعدة الاولى ان الذوق والحال والوجد هل هو حاكم أو محكوم عليه بحاكم آخر أو متحاكم اليه فهذا منشأ ضلال من ضل من المفسدين لطريق القوم الصحيحة حيث جعلوه حاكماً يتحاكمون اليه فيما هو صحيح فاسد فجعلوه حكماً بين الحق والباطل فبذروا الكتاب والسنة ولم يحكموا العلم والنصوص وحكموا الاذواق واحالوا الواجيد فعمم الفساد وطغت معالم الايمان والسلوك المستقيم والعجب أنهم دخلوا في الرياضات والمجاهدات والزهد ليتجردوا عن شهوات النفوس وحظوظها فانتقلوا من شهوات الى شهوات أكبر منها ومن حظوظ الى حظوظ أعظم منها وكان حالهم في الشهوات التي انتقلوا عنها أكمل وخير من هؤلاء لانهم لم يمارضوا بها العلم ولا قدموها على النصوص ولا جعلوها قريبة ودينياً واقفون مع حظوظهم من الله قانون بها عن مرد الله وانما زهدوا في حظ الى حظ أعلا منه وتركوا شهوة بشهوة فليتبذر اللبيب هذا في نفسه وفي غيره فكل ما خالف مراد الله الديني من العبد فهو حظه وشهوته ذوقاً كان أو حالاً أو وجداناً لا أوصورة ونحو ذلك فمن قدمه على مراد فهو أسوأ حالاً ممن يمتزف انه يعصى ويحبه وان

مراد الله أولى بالتقديم منه وانه ذنب نجب التوبة منه

✓ (القاعدة الثانية) انه اذا وقع النزاع في حكم فعل من الافعال أو حال أو ذوق هل هو صحيح أو فاسد أو حق أو باطل وجب الرجوع فيه الى الحجة المقبولة عند الله من كتاب الله وسنة رسوله فهذا هو الاساس ومن لم يبن على هذا الاصل فعله وسلوكه ليس على شيء

✓ (القاعدة الثالثة) اذا أشكل على الناظر أو السالك حكم شيء هل هو الاباحية أو التحريم فليُنظر الى مفسدته وتمرته وغايته فان كان مشتملا على مفسدة راجحة ظاهرة فانه يستحيل على الشارع الامر به أو اباحته بل يقطع ان الشرع يحرمه لاسيما اذا كان طريقه مفضيا الى اما يفضيه الله ورسوله فكيف يظن بالحكيم الخبير أن يحرم مثل رأس الابزة من المسكر لانه يشوق النفس الى المسكر الذي يشوقها الى المحرمات ثم يبيع ما هو أعظم منها شوقا للنفوس الى المحرم بكثير فان الغناء كما قال ابن مسعود هو رقية الزنا وقد شاهد الناس أنه ما عناه صبي الا وفسد ولا امرأة الا وبغت ولا شاب ولا شيخ الا وقع في محذور وقال شيخ الاسلام بن تيمية فصل الخطاب في هذا الباب ينبغي أن ينظر في ماهية الشيء ثم يطلق عليه التحريم أو الكراهة أو غير ذلك والغناء اسم يطلق على أشياء منها غناء الحجييج فانهم ينشدون أشعار يصفون فيها الكعبة وزمزم والمقام وغير ذلك فسماع تلك الاشعار مباح وفي معنى هؤلاء الغزاة فانهم ينشدون أشعارا يحرضون بها على الغزو وفي هذا المعنى انشاد المتبارزين للقتال وقد قال الرسول صلى الله عليه

وسلم لحاديه رويدك سوفا بالقوارير وقال عبد الله بن رواحة يمدح النبي
صلى الله عليه وسلم

وفينا رسول الله يتلو كتابه ■ اذا انشق معروف من الفجر ساطع
يبيت يحافي جنبه عن فراشه ■ اذا استمقلت بلشركين المضاجع
أرانا الهدى بعد العمى فقلوبنا ■ به موقنت أن مقال واقسع
وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج على أهل الصفة
وفهم واحد يقرأ والباقي يستمعون فجلس معهم

وقال الشيخ في موضع ولكن تكلموا في الغناء المجرد عن آلات
اللهو هل هو حرام أو مكروه أو مباح وذكر أصحاب أحمد لهم في ذلك
ثلاثة أقوال وذكرنا عن الشافعي قولين ولم يذكرنا عن أبي حنيفة
ومالك في ذلك نزاعا وذكر زكريا بن يحيى الساجي وهو أحد الأئمة
المتقدمين من الماتلين إلى مذهب الشافعي أنه لم يخالف من الفقهاء
المتقدمين إلا إبراهيم بن سعد من أهل المدينة وعبيد الله بن الحسن
الغبري من أهل البصرة وما ذكره أبو عبد الرحمن السلمي وأبو
القاسم القشيري وغيرهما عن مالك وأهل المدينة في ذلك فغلط وإنما
وقعت به لأن بعض أهل المدينة كان يحضر السماع إلا أن هذا ليس
قول أئمتهم وفقهائهم

وقال شيخ الإسلام أيضا وجماع الأمر في ذلك أنه إذا كان الكلام
في السماع وغيره هل هو طاعة وقربة فلا بد من دليل شرعي يدل على
ذلك وإذا كان الكلام هل هو محرم أو غير محرم فلا بد من دليل شرعي

يدل على ذلك اذ لا حرام الا ما حرمه الله ولا دين الا ما شرعه الله
والله تعالى سبحانه ذم المشركين على انهم ابتدعوا في الدين ما لم يأذن
به الله وانهم حرموا ما لم يحرمه الله قال الله تعالى أم لهم شركاء شرعوا
لهم من الدين ما لم يأذن به الله وقال تعالى واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا
عليها آباءنا والله أمرنا بها الآية

قال أبو سليمان الداراني انه لتمر بي النكته من نكت القوم فلا أقبلها
الا بشاهدين الكتاب والسنة وقال أيضا ليس لمن ألهم شيئا من الخير
أن يفعله حتي يسمع فيه بأثر فاذا سمع بأثر كان نورا على نور وقال
الجديد علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة فمن لم يقرأ القرآن وبكتب
الحديث لا يصح له أن يتكلم في علمنا وقال سهل بن عبد الله التستري
كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل وقال كل عمل على
اقتداء فهو عذاب على النفس وكل عمل بلا اقتداء فهو عيش النفس
وقال أبو عثمان النيسابوري من أمر السنة على نفسه قولا وفعل
نطق بالحكمة ومن أمر الهوى على نفسه قولا وفعل نطق بالبدعة
وقال أبو الفرج بن الجوزي اعلم أن سماع الغناء يجمع شيئين
أحدهما أن يلهي القلب عن التفكر في عظمة الله تعالى والقيام بخدمة
والثاني أن يميله الى اللذات العاجلة ويدعو الى استيفائها من جميع
الشهوات الحسية ومعظمها النكاح وليس تمام لذته الا في المتجددات
ولا سبيل الى كثرة المتجددات من الحل فلذلك بحث على الزنا فبين
الغناء والزنا تناسب من جهة أن الغناء لذة الروح وازنا أكبر لذات النفس

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية في موضع من كلامه في السماع وأما أبو حنيفة ومالك والثوري ونحوهم فهم أعظم كراهة وإنكار ذلك من الشافعي وأحمد

وقال في موضع آخر ولم يحضره مثل إبراهيم بن أدهم ولا الفضيل ابن عياض ولا معروف الكرخي ولا السري السقطي ولا أبو سليمان الداراني ولا مثل الشيخ عبد القادر والشيخ عدي والشيخ أبي البيان والشيخ حياة وغيرهم بل في كلام طائفة من هؤلاء مثل الشيخ عبد القادر وغيره انتهى عنه وكذلك أعيان المشايخ وقد حضره من المشايخ جماعة وشرطوا المكان والامكان والحال والشيخ الذي يحرس من الشيطان وأكثر الذين حضروه من المشايخ الموثوق بهم رحموا عنه في آخر عمرهم كالجنيد فإنه كان يحضره وهو شاب وتركه في آخر عمره وكان يقول من تكلف السماع فتن به ومن صادف السماع استراح به فقد ذم من يجتمع له ورخص فيمن يصادفه من غير قصد ولا اعتماد للجلوس له وسبب ذلك أنه يحمل ليس فيه تفصيل فان الايات المتضمنة لذكر الحب والوصل والهجر والقطيعة والشوق والصبر على العزل واللوم ونحو ذلك هو قول يحمل يشترك فيه محب الرحمن ومحب الاوثان ومحب الصابان ومحب الاخوان ومحب الاوطان ومحب الذوان ومحب الصبيان فقد يكون فيه منفعة اذ هييج القاطن آثار الساكن وكان ذلك مما يحبه الله ورسوله لكن يكون فيه مضرة راجحة على نفعه كما في الخمر والميسر فان فيهما انما كبيرا ومنافع للناس وانهما

أكبر من نفعهما فلهذا لم يأت به الشريعة فان الشريعة لم تأت الا بالمصلحة الخالصة أو الراجحة وأما ما تكون مفسدته غالبية على مصلحته فهو بمنزلة من يأخذ درهما بدينار أو يسرق خمسة دراهم بتصدق منها بدرهمين وذلك انه بهيج الوجد المشترك فيثير من النفس كوا من تضره آثارها وبغذى النفس وبقيتها به فتعاض به عن سماع القرآن حتى لا يبقى فيها محبة لسماع القرآن ولا ياتذ به ولا يستعليه بل قد يبقى في النفس بغض لذلك واستنقال به كمن يستنقل نفسه بتعلم التوراة والانجيل وعلوم أهل الكتابين والصائين واستفادة العلم والحكمة منها فأعرض بذلك عن كتاب الله وسنة رسوله الى أشياء أخر يطول ذكرها

فاما كان هذا السماع لا يعطى بنفسه ما يحبه الله ورسوله من الاحوال والمعارف بل قد يصد عن ذلك ويعطى ما لا يحبه الله ورسوله بل ما يفضله الله ورسوله لم يأمر الله به ولا رسوله ولا سلف الامة ولا أعيان مشايخها

والصوت يؤثر في النفس بحسب الاوقات تارة فرحا وتارة حزنا وتارة غضبا وتارة رضا واذا قوى السكر بصوت اللذة المطربة من غير تمييز كما يحصل للنفس اذا سكرت بالصور والجسد اذا سكر بالطعام والشراب فان السكر هو الطرب الذي يورث لذة بلا عقل فلا تقوم منفعة تلك اللذة بما يحصل من غيبة العقل الذي صد عن

ذكر الله وعن الصلاة وأورث العداوة والبغضاء

وأما الرقص فلم يأمر الله عز وجل به ولا رسوله ولا أحد من

الائمة بل قال الله تعالى (ولا تمش في الارض مرحا) والرقص شيء من هذا وقال تعالى (واقصدي مشيك) وقال تعالى (وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا) أي بسكينة ووقار

وانما عبادة المسلمين الركوع والسجود بل الزفن والرقص في الطريق لم يأمر الله به ولا رسوله ولا أحد من سلف الامة بل أمروا في الصلاة بالسكينة والوقار ولو ورد على الانسان حال يغلب فيها حتى يخرج الى حالة خارجة عن المشروع وكان ذلك الحمال بسبب مشروع كسماع القرآن الكريم ونحوه لسلم الله ذلك كما تقدم فلما الذي اذا تكلف من الاسباب ما لم يؤمر به مع علمه بأنه يوقعه فيما لا يصلح له فهو بمنزلة من شرب الخمر مع علمه أنها تسكره واذا قال ورد على حال وأنا سكران قيل له اذا كان السبب محظورا لم يكن صاحبه معذورا فهذه الاحوال الفاسدة من كان فيها صادقا فهو مبتدع ضال من جنس خفر التتر وأعوان الظلمة من ذوى الاحوال الفاسدة الذين ضاهوا عبادة النصاري والمشركين ببعض ما لهم من الاحوال ومن كان كاذب فهو منافق ضال

(فصل) وقد استدل قوم على اباحة السماع بامور الخصمها لك منها انه مستلذ طيب تلتذ به النفوس وتستريح اليه وان الطفل يسكن الى الصوت الطيب بل بعض الصغار لا ينسام حتى تحمله القائمة بامرهم والابل تقاسى أمب السير ومشقة الحولة فيهن عليها بالجداء ومنها أن الصوت الطيب نعمة من الله على صاحبه وزيادة في خاقه

وقد يستدلون عليه بقوله (يزيد في الخلق ما يشاء) وبأن الله تعالى ذم الصوت
الفضيع (ان أنكر الاصوات لصوت الحير) فقال
ومنها ان الله وصف أهل الجنة انهم في روضة يجرون وان ذلك
هو السماع الطيب فكيف يكون حراما وهو في الجنة
ومنها ما ثبت ان الله تعالى ما أذن شيئا كاذنه أى كاستماعه لشي
حسن الصوت يتغنى بالقرآن

ومنها ان أبا موسى الأشعري استمع النبي صلى الله عليه وسلم لصوته
وأثنى على حسن الصوت وقال لقد أوتي هذا مزمارا من مزامير آل
داود وقال له أبو موسى لو أعلم انك استمعت لحبته لك تحبيرا أى
زينته وحسنه

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن بأصواتكم وقوله
ليس منا من لم يتغن بالقرآن والصحيح انه من التغنى وهو تحسين
الصوت به كذا ذكره العلامة ابن القيم وصححه ويعضده ما فسر به الامام
أحمد فقال بحسن صوته ما استطاع

ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر عائشة على غناء القينتين يوم
العید وقال لاني بكر دعهما فان لكل قوم عيدا وهذا عيدنا أهل
الاسلام

ومنها انه صلى الله عليه وسلم أذن في العرس بالغناء وسماه لهوا
ومنها انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحدا وأذن فيه
ومنها انه كان يسمع انشاد الصحابة وكانوا يرتجزون بين يديه

في حفر الحندق

نحن الذين بايعوا محمدا ■ على الجهاد مابقينا أبدا
ودخل مكة والمرحز يرتجز بين يديه بشعر عبد الله بن رواحة وحدا
به الحادي في منصرفه من خير فجعل يقول

والله لولا الله ما هتدينا ■ ولا تصدقنا ولا صلينا
فأزلن سكينه علينا ■ وثبت الأقدام ان لا قينا
ان الالي قد بغوا علينا ■ اذا أرادوا فتنة أينا

فدعا لقائلة

ومنها انه سمع قصيدة كعب بن زهير وأجازه
ومنها انه استنشد الاسود بن سريع قصائد حمد بها ربه واستنشد
من شعر أمية بن أبي الصلت مائة قافية وأنشد الاعشى شيئا من شعره
فسمعه

ومنها انه صدق ليلى في قوله

ألا كل شيء ما خلا الله باطل ■ وكل نعم لا محالة زائل
ودعا لحسان أن يؤيده الله بروح القدس مادام ينافع عنه وكان يعجبه
شعره وقال له اهجمهم وروح القدس معك وأنشدت عائشة رضى الله
عنها قول أبي كثير الهذلي

واذا نظرت الى أسرة وجهه ■ برقت كبرق العارض التهلل
وقالت أنت أحق بهذا البيت فسر بقولها

ومنها انهم ادعوا انه رخص فيه عبيد الله بن عمر وعبد الله بن

جعفر وأهل المدينة وباركنا وكذا ولى الله حضوره وسمعوه فمن حرمه
فقد قدح في هؤلاء السادة القدوة الاعلام

ومها ان اجماع الامام منعقد على اباحة أصوات الطيور المطرية
الشجية فلذة سماع صوت الآدمي أولى بالاباحة أو مساوية وبان السامع
يحمد وروح السامع وقلبه الى نحو محبوبه فان كان محبوبه حراما كان
السماع معينا له على الحرام وهو حرام في حقه وان كان مباحا كان
السماع في حقه مباحا وان كانت محبة رحمانية كان السماع في حقه قرينة
وطعة لانه يحرك المحبة الرحمانية ويميجها وبان التذاذ الاذن بالصوت
الطيب كالتذاذ العين بالمنظر الحزن والشم بالروائح الطيبة والذوق بالطعم
الطيب فاذا كان هذا حراما كانت هذه الذات والادراكات محرمة
والجواب عن ذلك وبالله التوفيق فيما تقدم من كلام شيخ الاسلام
ابن تيمية والامامة ابن القيم وغيرهما كفاية وما ذكره حيد عن المقصود
وروغان عن محل النزاع فان جهة كون الشيء مسئلة للحاسة ملائمة لها
لا يدن على اباحتها ولا تحريمها ولا كراهته ولا استحبابه فان هذه الذة
تكون في أحكام التكليف الخمسة فكيف يستدل بها على الاباحة من
يعرف شروط الدليل ومواقع الاستدلال وهل هذا الا بمنزلة من
يستدل على اباحة الزنا بما يجذب به فاعله من الذة ولذته لا ينكرها
ذو طبع سليم وهل يستدل بوجود الذة الملائمة على حل اللذات الملائمة
أحد وهل خات غالب المحرمات من الذات وهل أصوات المعازف
التي صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم تحريمها وان في أمته من يستحلها

باصح الاسانيد وأجمع أهل العلم على تحريم بعضها وقال بعضهم بتحريم
 جميعها وقد حكى ابن الصلاح الاجماع على تحريم الفناء مع الدف والشبابة
 يعني اذا كان معه آلة لهو وهل التذاذب ابل والطفل بالصوت الطيب
 دليل شرعى من اباحة أو تحريم وأعجب من هذا الاستدلال على الاباحة
 بان الله تعالى خالق الصوت الطيب وهو زيادة نعمة منه لصاحبه فيقال
 والصورة الحسنة الجميلة أليست زيادة في النعمة والله تعالى خالقها ومعطى
 حسنها أفيدل ذلك على اباحة التمتع بها والالتذاذبها على الاطلاق
 وهل هذا الا مذهب أهل الاباحة الجارين على رسوم الطبيعة وهل في
 ذم الله لصوت الحمار ما يدل على اباحة الاصوات المطربات بالنغمات
 الموزونات والالخان اللذيذات من الصور المستحسنات بأنواع القصائد
 المستحسنات بالدقوف والشبابات هذا من المضحكات الممحيات وأعجب من
 هذا الاستدلال على الاباحة بسماع أهل الجنة أنهم في روضة يجبرون
 فما يخاف صاحب هذا الاستدلال فان هذا كمن يستدل على اباحة
 الخمر بان في الجنة خمر او على اباحة لبس الحرير بان لباس أهل الجنة
 الحرير وعلى حل أواني الذهب والفضة والتحلّى بها للرجال فان هذا
 كله مباح لاهل الجنة

فان قبل قام الدليل على تحريم هذا ولم يقم على تحريم السماع
 قيل هذا الآن استدلال آخر على الاستدلال على اباحتها لاهل الجنة
 نعم لم ان استدلالك باباحتها لاهل الجنة استدلال باطل وقولك لم يقم
 دليل على تحريم السماع فيقال أى السماعات تعني وأى المسموعات

تريد فان منهما المحرم والمكروه والمباح ولواجب والمستحب فمبين نوعا
يقع الكلام فيه نفيا وإثباتا

فان قلت سماع القصائد ممدوح الله به ورسوله وكتابه وهجي به
أعداؤه فهذا لم يزل المسلمون يروونها ويسمعونها ويدرسونها وهي
التي سمعها الرسول وأصحابه وأثاب عليها وحرص حسان عليها وهي
التي غرت أصحاب السماع الشيطاني فقلوا تلك قصائد ويكفي هذا
والسنة كلام والبدعة كلام والتسبيح كلام والغيبة كلام ولكن هل
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه سماعكم هذا المشتغل
على قريب من مائة مائة ونظير هذا ما استدلوا به علي ان الرسول
استحسن الصوت الحسن وأذن فيه كما تقدم من حديث أبي موسى
الاشعري وغيره فنقلوا هذا الاستحسان الى صوت النسوان والمردان
وغيرهم بالغناء المقرون بالدفوف بالصنوج والشبابات والاونار وغير
ذلك من المعازف وذكر القيدود والثغور والنهود والخصور ووصف
فواتر العيون وسوادها وسواد الشعور ومحاسن الشباب وحرمة الحدود
وذكر الوصل والصد والتجنى والهجران والعتاب والاستعفاف
والاشتياق واللقاء والفراق وما أشبه ذلك مما هو أفسد للقلب من
سكر الخمر وأي نسبة لسكر يوم ونحوه الى سكرة العشق التي لا يستفيق
صاحبها الا في سكر الهالكين أسيرا قليلا حزينا وهل يقاس سكرة
الشراب الى سكرة الارواح بالسماع فان نازع منازع في سكر السماع
وتأثيره في العقول والارواح خرجوا عن الذوق والحس فظهرت

مكابرة القوم فكيف يحمي الطبيب والمريض عما يشوش عليه صحته
ويبيح له ما فيه أعظم الستم والكلام مع من وجد لامن فقد وأعجب
من هذا من استدل على اباحة السماع المركب من الهيئة الاجتماعية
اجتماع البنين الصغرىين وهما دون البلوغ عند امرأة صبية في يوم عيد
وفرح بايات للمرب في وصف الشجاعة والحروب . مكارم الاخلاق
والشيم فأين هذا من هذا والمعجب ان هذا من أكبر الحجج عليهم فان
الصدى سمي ذلك مزموور الشيطان وأقره على هذه التسمية مرخصا
فيه لجويزين غير مكلفين ولا مفيدة في انشاده ولا في استماعه أفيدل
هذا على اباحة ما يفتلونه من السماع اليوم وأعجب من هذا كله
الاستدلال على اباحته بما سمعه الرسول من الحد المشتمل على الحق
والتوحيد وهل حرم أحد مطلق الشعر وقوله واستماعه وأعجب
استدلواهم باباحته على اباحة أصوات الطيور اللذيذة وهل هذا الا من
جنس قياس الذين قالوا انما البيع مثل الربا وأين أصوات الطيور الى
نفقات النسوان والمردان والاورار والعيسدان والغناء منهم بما يحدو
الارواح والقلوب الى مواصلة كل محبوبة ومحبوب وأين الفتنة بمن
هو من جنسك الى الفتنة بصوت القمرى والبابل والهزار والشحرور
ونحوها وأعجب من هذا من قال انه من أنكره فقد أنكر على كذا
كذا ولى الله فحجة عامية نعم بنكر أولياء الله على أولياء الله فقد أنكر
عليهم من أولياء الله من هو أكثر منهم عددا وأعظم عند الله وعند
المؤمنين وقد تقاتل أولياء الله في صفين بالسيوف ولما سار بعضهم الى

بعض كان يقال سار أهل الجنة الى الجنة وكون ولي الله يرتكب
المكروه أو المحظور متأولاً أو عاصياً لا يمنع ذلك الإنكار عليه ولا
يخرجه عن أصل ولايته لله وهيات هيات أن يكون أحد من أولياء
الله المتقدمين حضر هذا السماع المحدث المشتمل على هذه الهيئة التي
تفتن القلوب أعظم فتنة

وذكر شيخ الاسلام ابن تيمية في موضع من كلامه قال اسحق
ابن موسى الطباع سألت مالكاً عما يترخص فيه أهل المدينة من الغناء
فقال إنما يفعله عندنا المساق وهذا النص عن مالك معروف في كتب
أصحاب مالك مشهور وهم أعرف بمذهبه وأضبط ممن ينقل عنه الغلط
وعن أهل المدينة من طائفة بالمشرق لا علم بمذاهب الفقهاء ومن
ذكر عن مالك أنه ضرب بعود فقد افترى عليه وإنما نهت على هذا
لأن فيما جمعه أبو عبد الرحمن السلمي ومحمد بن طاهر المقدسي في ذلك
حكايات وآثاراً يظن من لا خبرة له بالعلم وأحوال السلف أنها صدق
وكان الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي فيه من الخير والزهد والدين
والتصوف ما يحمله على أن يجمع من كلام الشيوخ والآثار التي توافق
مقصوده كل ما يجده ولهذا يوجد في كتبه من الآثار الصحيحة
والكلام ما ينتفع به في الدين ويوجد فيها من الآثار السقيمة والكلام
المردود ما يضر من لا خبرة له وبعض الناس توقف في روايته حتى أن
البيهقي كان إذا روى عنه يقول حدثنا أبو عبد الرحمن من أصل سماعه
وأكثر الحكايات التي يرويها أبو القاسم القشيري صاحب الرسالة عنه

فانه كان أجمع شيوخه لكلام الصوفية ومحمد بن طاهر له فضيلة جيدة في معرفة الحديث ورجاله وهو من حفاظ وقته لكن كثير من المتأخرين أهل الحديث وأهل الزهد وغيرهم اذا صنفوا في باب ذكروا ما روي من غث وسمين ولم يميزوا ذلك اه كلامه

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في موضع آخر ذكر من صنف في السماع ومن روى فيه من الاحاديث الموضوعة والمكذوبة ثم قال وكثير من المتأخرين أهل الحديث وأهل الزهد وأهل الفقه والتصوف وغيرهم اذا صنفوا في باب ذكروا ما روى فيه من غث وسمين ولم يميزوا ذلك كما يوجد في كثير ممن يصنف في الابواب مثل المصنفين في فضائل الشهور والاوقات وفضائل الاعمال والعبادات وفضائل الاشخاص وغير ذلك من الابواب مثل ما صنف بعضهم في فضائل صيام رجب وغيره وفي فضائل صلوات الايام والليالي صلاة يوم الاحد وصلاة يوم الاثنين والثلاثاء وصلاة اول جمعة في رجب والتي اول رجب ونصف شعبان واحياء ليلة العيدين وصلاة يوم عاشوراء وكل هذا كذب باتفاق أهل العلم بالحديث وأجود حديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في صيام رجب ما رواه ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن صيام رجب وقد ثبت بالاسناد الصحيح عن عمر بن الخطاب انه كان يضرب أيدي الناس في رجب حتى يفطروا ويقول لا تشبهوه برمضان وكذا كره افراده بالصوم غير واحد من السلف والائمة وأجود ما روى من هذه الصلوات حديث

صلاة التسييح وقد رواه أبو داود والترمذي وغيرهما زعم هذا فلم يقل
به أحد من الأئمة الأربعة بل الإمام أحمد ضعف الحديث وقال لا يصح
ولم يستحب هذه الصلاة وأما ابن المبارك والمنقول عنه فشيء مثل
الصلاة المرفوعة فإن تلك فيها قعدة طويلة بعد السجدة الثانية وهذا
بخالف الأصول فلا يجوز أن يثبت بمثل هذا الحديث ومن تدبر
الأصول علم أنه موضوع وأما سائر هذه الأحاديث فإنها كلها أحاديث
موضوعة مكذوبة باتفاق أهل المعرفة مع أنها توجد في مثل كتاب
أبي طالب وكتاب أبي حامد وكتاب الشيخ عبد القادر وتوجد في
مثل أمالي أبي القاسم بن عساكر وفيما صنفه أبو حفص بن شاهين
وعبد العزيز الكنعاني وأبو علي بن البناء وأبو الفضل بن ناصر وغيرهم
وكذلك أبو الفرج بن الجوزي ذكر مثل هذا في كتاب فضائل الشهور
ويذكر في الموضوعات أنه كذب موضوع

والذين جمعوا الأحاديث في الزهد والرقائق يذكرون ما روى في
هذا الباب ومن أجل ما صنف في هذا الباب كتاب الزهد لعبد الله بن
المبارك وفيه أحاديث واهية وكذلك كتاب الزهد لمعاد بن السري
ولو كيع وكذلك الزهد لاسد بن موسى وغيرهم وأجود ما صنف
في ذلك كتاب الزهد للإمام أحمد لكنه مرتب على الأسماء وزهد
ابن المبارك على الأبواب وهذه الكتب يذكر فيها زهد الأنبياء
والصحابة والتابعين ثم إن المتأخرين على صنفين منهم من ذكر زهد
المتقدمين والمتأخرين كأبي نعيم في الحلية وأبي الفرج في صفوة الصفوة

ومنهم من اقتصر على ذكر المتأخرين من حين حدث اسم الصوفية كما
فعل أبو عبد الرحمن السامى فى طبقات الصوفية وصاحبه أبو القاسم
القشـيرى فى رسالته ثم الحكايات التى يذكرها هؤلاء ونحوهم كابن
خـنيس الموصلى وأمثاله يذكرون حكايات مرسلـة بعضها صحيحـة وبعضها
باطل قطـما والله أعلم

وقال الشيخ رحمه الله والمقصود هنا ان المذكور عن سلف الامة
وأئمتها من المنقولات ينبئ الانسان أن يميز بين صحيحه وسقيمه كما
ينبئ مثل ذلك فى المعقولات والظريات وكذلك فى الازواق والمواجيد
والمكاشفات والمحاطبات فان كل صنف من هذه الاصناف الثلاثة فيها
حق وباطل فلا بد من التمييز بين هذا وهذا وجمع ذلك أن ماوافق
كتاب الله وسنة رسوله الثابتة عنه وما كان عليه أصحابه فهو حق وما
خالف ذلك فهو باطل فان الله تعالى يقول (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا
الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم) الآية

(فصل) وأما من زعم ان الملائكة أو الانبياء تحضر سماع المساء
والتصديـة محبة له ورغبة فيه فهو كاذب مفتر بل لما تحضره الشياطين
وهي التى تنزل عليهم وتنفع فيهم كما روى الطبرانى وغيره عن ابن
عباس مرفوعا ان الشيطان قال يارب اجعل لى بيتا قال بيتك الحمام
قال اجعل لى قراآنا قال قرآئك الشعر قال اجعل لى مؤذنا قال مؤذنتك
المزمار وقد قال الله تعالى مخاطبا للشيطان (واستقرز من استطعت منهم
بصوتك وأجاب عليهم بخيلك ورجلك) وقد فسر ذلك بصوت الفناء

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إنما نهيت عن صوتين أحقرين فاجربن صوت لهو ولعب ومزامير الشيطان وصوت لطم خدود وشق جيوب ودعاء بدعوى الجاهلية وتدكوشن جماعات من أهل المكاشفات بحضور الشياطين في مجامع السماعات الجاهلية ذات المكاء والتصديّة وكيف يدور الشيطان عابهم حتى يتواجدوا الوجد الشيطاني حتى ان بعضهم صار يرقص فوق رؤس الحاضرين ورأى بعض المشايخ المكاشفين أن شيطانه قد حمله حتى رقص به فلما صرخ شيطانه هرب وسقط ذلك الرجل وهذه الامور لها أسرار وحقائق لا يشهد بها الا أهل البصائر الايمانية والمشاهد الايقانية ولكن من اتبع ما جاءت به الشرية وأعرض عن السبل المبتدعة فقد حصل له الهدى وخير الدنيا والآخرة وان لم يعرف حقائق الامور بمنزلة من سلك السبيل الى مكة خلف الدليل الهادي فانه يصل الى مقصوده ويجد الزاد والماء في موطنه وان لم يعرف كيف حصل ذلك وسببه ومن سلك خلف غير الدليل الهادي كان ضالا عن الطريق فاما أن يهلك واما أن يشقى مدة ثم يعود الى الطريق والدليل الهادي هو الرسول الذي بعثه الله الى الناس بشيرا ونذيرا وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا وهاديا الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض وآثار الشيطان تظهر على أهل السماع الجاهلي مثل الازباد والارضاء والصراخات المنكرة ونحو ذلك مما يضارع أهل الصرع الذين يصرعهم الشيطان وكذلك يجدون في

ففسدهم من ثوران مراد الشيطان بحسب الصوت اما وجد في الهوي
المذموم واما غضب وعدوان على من هو مظلوم واما لطم وشق نيب
وصياح كصياح المحزون المحروم الى غير ذلك من الآثار الشيطانية
التي تعترى أهل الاجتماع على شرب الخمر اذا سكروا بها فان السكر
بالاصوات المطربة قد يصير من جنس السكر بالاشربة المطربة فتصدهم
عن ذكر الله وعن الصلاة وتمنع قلوبهم حلاوة القرآن وفهم معانيه
واتباعه فيصيرون مضارعين للذين يشترى لهُ الحديث ليضلوا عن
سبيل الله ورقع بينهم المداوة والبغضاء حتى يقتل بعضهم بعضا
بأحواله الفاسدة الشيطانية كما يقتل العائن من أصابه بعينه ولهذا قال
من اقال من العلماء ان هؤلاء يجب عليهم القود والدية اذا عرف انهم
قتلوا بالاحوال الفاسدة لانهم ظالمون وهم انما يغتبطون بما ينفذونه
من مراداتهم المحرمة كما يغتبط الظالمة المسلطون ومن هذا الجنس
حال فقراء الكافرين والمبتدعين والظالمين فانهم قد يكون لهم زهد
وعبادة وعممة كما يكون للمشركين وأهل الكتاب وكما كان للخوارج
المارقين الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم لم يحقر أحدكم صلاته
مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤن القرآن
لا يجاوز حناجرهم الحديث وقد يكون لهم مع ذلك أحوال باطنة كما يكون لهم
مملكة ظاهرة فان سلطان الباطن مضاه لسلطان الظاهر ولا يكون من
أولياء الله الا من كان من الذين آمنوا وكانوا يتقون وما فعلوه من
الاعانة على الظلم يستحقون العقاب عليه بقدر الذنب وباب القدرة والتمكن

ظاهر او باطنا ليس مستلزما لولاية الله بل قد يكون ولي الله متمكنا اذا سلطان
وقد يكون مستضعفا الى أن ينصره الله وقد يكون عدو الله مستضعفا
وقد يكون مسلطا الى أن ينتقم الله منه نخفراء السر في الباطن من
جنس التستر في الظاهر هؤلاء في العباد بمنزلة هؤلاء في الاجناد وأما
القلبة فان الله قد يدل الكافرين كما كان يكون لاصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم مع عدوهم لكن الماقبة للمتقين فان الله يقول (انا
لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد) واذا
كان في المسلمين ضعف وكان العدو مستظها عليهم كان ذلك لسبب
ذنوبهم وخطاياهم اما لتفريطهم في أداء الواجبات باطنا وظاهرا وأما
امداواتهم بتمدي الحدود باطنا وظاهرا قال الله تعالى (ان الذين
تولوا منكم يوم اتقى الجمعان انما استزلم الشيطان ببعض ما كسبوا وقال
تعالى (اولما اصابكم مصيبة قد اصابتم مثلها قلتم اني هذا قل هو من عند
انفسكم) وقال تعالى (ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز
الذين ان مكنناهم في الارض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمرنا بالمعروف
ونہوا عن المنکر ولله عاقبة الامور)

وقال الشيخ في موضع آخر وأما اتخاذ الصفيق والمنا والضرع
بالدفوف والنفخ في الشبابات والاجتماع على ذلك دينا وطريقا الى الله
وقربة فهذا ليس من دين الاسلام وليس مما شرعه لهم نبيهم محمد صلى
الله عليه وسلم ولا أحد من خلفائه ولا استحسن ذلك أحد من ائمة
المسلمين بل ولم يكن أحد من أهل الدين يفعل ذلك على عهد رسول

الله صلى الله عليه وسلم ولا عهد أصحابه ولا تابعيهم باحسان ولا تابعي
التابعين بل لم يكن أحد من أهل الدين من الأعمار الثلاثة لا بالحجاز
ولا بالشام ولا باليمن ولا العراق ولا خراسان ولا المغرب ولا مصر
يجمع على مثل هذا السماع وإنما ابتدع في الإسلام بعد القرون
الثلاثة ولهذا قال الشافعي لما رأى ذلك خلفت بيفساد شيئاً أحدثته
الزندقة

مثل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن رجل يحب السماع
والرقص فأنكر عليه رجل فقال هذه الآيات

أنكروا رقصا وقالوا حرام ■ فعايهم من أجل ذلك سلام
اعبد الله يا فقيه وصل ■ والزم الشرع فالسماع حرام
بل حرام عليك ثم حلال ■ عند قوم أحوالهم لا كلام
مثل قوم صفوا وبان لهم من * جانب الطور جذوة وكلام
فاذا قوبل السماع بلهو ■ فحرام على الجميع حرام
أجاب الحمد لله رب العالمين هذا الشعر يتضمن منكرا من القول
وزورا بل أوله يتضمن مخالفة الشريعة وآخره يفتح باب الزندقة
والإلحاد المخالفة للحقيقة الإلهية الدينية النبوية وذلك أن قول القائل
مثل قوم صفوا وبان لهم من جانب الطور جذوة وكلام يتضمن تمثيل
هؤلاء بمرسى بن عمران الذي نودي من جانب الطور ولما رأى النار
قال لا ههنا امكثوا اني آنست نارا لعل آتيكم منها بقبس أو جذوة من
النار لعلكم تصطلون وهذا قول طائفة من الناس يسلكون طريق

الرياضة والتصفية ويظنون أنهم بذلك يصلون الى أن يخاطبهم الله كما
خاطب موسى بن عمران وهؤلاء ثلاثة أصناف

صنف يزعمون أنهم يخاطبون أعظم مما خاطب به موسى بن
عمران كما يقول ذلك من يقوله من أهل الوحدة والاتحاد القائلين بأن
الوجود واحد كصاحب الفصوص وأمثاله فان هؤلاء يدعون أنهم
أعلى من الانبياء وأن الخطاب الذي يحصل لهم من الله أعلى مما يحصل
لأبراهيم وموسى وعيسى ومحمد * ومعلوم ان هذا الكفر أعظم من كفر
اليهود والنصارى الذين يفضلون الانبياء على غيرهم لكن يؤمنون
ببعض الانبياء ويكفرون ببعض

والنوع الثاني من يقول ان الله يكلمه مثل كلام موسى بن عمران
كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة ومتصوفهم الذين يقولون ان
تكليم موسى فيض فاض على قلبه من العقل الفعّال ويقولون ان النبوة
مكتسبة

والنوع الثالث الذين يقولون ان موسى أفضل لكن صاحب الرياضة
قد يسمع الخطاب الذي سمعه موسى ولكن موسى مقصود بالتكليم
دون هذا كما يوجد هذا في اخبار صاحب مشكاة الانوار وكذلك
سالك مسلكه صاحب خلع النعلين وأمثاله وأما قوله في أول الشعر
لمن يخاطبه الزم الشرع يافقيه وصل يشعر بانك أنت تبع الشرع وأما
نحن فاننا الى الله طريق غير الشرع ومن ادعى أن له الى الله طريقا
يوصله الى رضوان الله وكرامته وثوابه غير الشريعة التي بعث الله بها

رسوله فانه أيضا كافر يستتاب فان تاب والا ضربت عنقه كطائفة
استعطوا

وزعموا ان العبد يصل الى الله بلا متابعة الرسل وطائفة يظنون ان
الخواص من الاولياء يستغفون عن متابعة محمد صلى الله عليه وسلم
كما استغنى الحضر عن متابعة موسى وجهل هؤلاء ان موسى لم يكن
مبعوثا الى الحضر ومحمد صلى الله عليه وسلم رسول الى كل أحد ظاهرا
وباطنا مع أن قضية الحضر لم تخالف شريعة موسى بل وافقها ولكن
الاسباب المبيحة للفعل لم يكن موسى علمها فلما علمها تبين أن الافعال
توافق شريعته لا تخالفها

سئل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله عن مؤذن يصمد الى
المأذنة ينشر آياتا يذكر فيها الفراق والدين وتفرق الاحباب فانكر
عليه رجل فقال له لا تفعل هذا وعليك بالتسبيح والحمد والقصائد
الربانية فهل أصاب أم لا

أجاب رضى الله عنه الحمد لله نعم ينهى المؤذن أن ينشد الايات
التي هي من جنس النباحة والمرأى وكذلك ما كان من جنس الغزل
فان في ذلك مفسد كثيرة وليس ذلك من ذكر الله المشرع للمؤذن
ولا بأس بالآيات المتضمنة لذكر الآيات والاخبار والتوبة الاستغفار
والله أعلم

(فصل) نافع ان شاء الله لمن تدبره في قوله تعالى (فطرة الله التي فطر الناس عليها) قال العلماء من المفسرين والنحاة معناه الزموا واتبعوا دين الله الذي خلق الناس له ولهذا نصب على المصدر ومعنى ذلك فطر الله الناس على ذلك فطرة وفطر الناس عليها أي لها وهذه الفطرة أضافها الله إليه اضافة مدح لا اضافة ذم فعلم أنها فطرة محمودة لا مذمومة يبين ذلك قوله (فأقم وجهك للدين خنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها) ولهذا نصب على المصدر الذي دل عليه الفعل الاول عند سيديويه وأصحابه فدل على ان اقامة الوجه للدين خنيفا هو فطرة الله التي فطر الناس عليها مثل قوله كتاب الله عليكم وسنة الله فهو عندهم منصوب بفعل مضمحل لازم اضماره دل عليه الفعل المتقدم كانه قال كتب الله عليكم وسنة الله ذلك لكم وكذلك وفطر الله الناس على ذلك

ثم اختلف العلماء والمفسرون في تفسير الفطرة على أقوال وكذلك الخلاف

رسالة في الكلام على الفطرة ومعرفة الله

عن وجل جمع الشيخ محمد

ابن محمد بن محمد المنبجي

رحمه الله تعالى

في قول النبي صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة فابواه
يهودانه وينصرانه ويمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون
فيها من جدعاء ثم يقول أبو هريرة اقرؤا ان شئتم (فطرة الله التي فطر الناس
عليها لا تبديل لحاق الله) رواه البخاري ومسلم فالفطرة المراد بها الاسلام
قاله أبو هريرة وابن شهاب* وسئل مجاهد عن الفطرة فقال هي الاسلام
وكذلك قاله قتادة ثم قال مجاهد (لا تبديل لحاق الله) قال لا تبديل لدين
الله وقاله سعيد بن جبيرة وقتادة والنخعي وروى عن ابن عباس
وعكرمة في احدي الروايتين عنهما والقول بان الفطرة الاسلام هو
احدي الروايات عن الامام أحمد وقاله ابن عبيد البر في التمهيد وقال
آخرون والفطرة ههنا الاسلام قال وهو المعروف عند عامة السلف
وأهل التأويل قاله في تفسير هذا الحديث المتقدم* ثم قال وأما قوله
فطرة الله التي فطر الناس عليها (فقد أجمعوا على) أن قالوا دين الاسلام
انتهى وليس كما قال وذكر القرطبي في تفسيره أقوالا في الفطرة منها
دين الاسلام وهو المعروف عند عامة السلف الى أن قال ومعنى هذا
أن الطفل خلق سليما من الكفر على الميثاق الذي أحذه الله على ذرية
آدم حين أخرجهم من صلبه وانهم اذا ماتوا قبل أن يدركوا في الجنة
أولاد مسلمين كانوا أو أولاد كفار انتهى

وقال أبو بكر النقاش اختلف أهل التأويل في الفطرة فقيل على

ملة ابراهيم ثم ذكر قريبا مما ذكره القرطبي

وقد احتج لهذا القول بأدلة

منها حدث أبي هريرة الذي في الصحيحين وقد تقدم
ومنها ما ثبت في صحيح مسلم عن عياض بن حمار المجاشعي عن النبي
صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل خلقت عبادة خنفاء
مسلمين فاجتالهم الشياطين وحرمت عليهم ما أحللت لهم وأمرتهم أن
يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا

ومنها ما رواه الترمذي عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم كل مولود يولد من ولد كافر أو مسلم يولد على فطرة الاسلام
ولكن الشياطين أنتم فاجتالهم عن دينهم فهودتهم ونصرتهم ومجستهم
وأمرتهم أن يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا

ومنها ما في الصحيحين خمس من الفطرة أي من فطرة الاسلام
وفي مسلم ورواه أحمد وأبو داود عشر من الفطرة وفي لفظ عشر
من سنن الاسلام

وقال جماعة من الفقهاء والمفسرين كل مولود يولد على الفطرة
التي خلق عليها في المعرفة بربه عز وجل معرفة مخالفة لحلقة البهائم
التي لا تصل بحلقتها الى معرفته والفاطر الخالق وقوله تعالى (وما لي
لأعبد الذي فطرني) يعني الذي خلقتني ووجهوا هذا بقوله كما تنتج
البيمة بهيمة جماء يعني تسالمة هل تحسون فيها من جدعاء مقطوعة
الاذن قالوا في هذا الحديث تمثيل أولاد بني آدم وأولاد البهائم لانقص
فيهم

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية يرد على من قال كل مولود يولد

على ما سبق له في علم الله أنه سائر إليه
قال الشيخ ومعلوم ان جميع المخلوقات بهذه المثابة فجميع البهائم هي
مولودة على ما سبق في علم الله لها وحينئذ فيكون كل مخلوق مخلوقا على
الفطرة وأيضا فلو كان المراد بذلك لم يكن لقوله قابوا يهودانه وينصرانه
ويعمجسانه معنى قائما فعلا به ما هو الفطرة التي ولد عليها فلا فرق بين
التهويد والتنصير

ثم قال بعد أسطر فتمثله صلى الله عليه وسلم بالبهيمة التي ولدت
جمعا ثم جدعت يبين ان أبويه غيرا ما ولد عليه

ثم قال بعد ذلك وقولكم خلقوا خالسين من المعرفة والانكار من
غير أن تكون الفطرة تقتضي واحدا منها بل يكون القلب كاللوح الذي
يقبل كتابة الايمان والكفر وليس هو لاحدهما أقبل منه الآخر
فهذا قول فاسد جدا فحينئذ لا فرق بالنسبة الى الفطرة بين المعرفة
والانكار والتهويد والتنصير والاسلام وانما ذلك بحسب الاسباب
فكان ينبغي أن يقال قابوا يسلمانه ويهودانه وينصرانه فلما ذكر أن
أبويه يكفرانه وذكر الملل الفاسدة دون الاسلام علم ان حكمه في
حصول سبب مفصل غير حكم الكفر

ثم قال بعد ذلك ففي الجملة كل ما كان قابلا للمدح والذم على السواء
لا يستحق مدحا ولا ذما والله تعالى يقول (واقم وجهك للدين حنيفا
فطرة الله التي فطر الناس عليها) فامر به بلزوم فطرته التي فطر الناس
عليها

وأيضاً قال النبي صلى الله عليه وسلم شبهها بالبهيمة المجتمة الخلق وشبه ما يطرأ عليها من الكفر يجمع الانقاص ومعلوم ان كمالها محمود ونقصها مذموم فكيف تكون قبل انقص لا محمود ولا مذمومة اه
وقد ذكر الحلال في جامعه في كتاب أحكام الملل باب الحكم المترتب على الفطرة

(أنبأ) المروزي أن أبا عبد الله قال في سبي أهل الحرب انهم مسلمون اذا كانوا صفاراً وان كانوا مع أحد الابوين ويحتاج بالحديث وذكروا عنه نصوصاً كثيرة في هذا الباب

وقد سئل الزهري عن رجل عليه رقبة مؤمنة أيجزيه رضيع يعتقه قال نعم لانه ولد على الفطرة وهي الاسلام وقال الزهري يصلي على كل مولود متوفى وان كان لغية لانه ولد على فطرة الاسلام والاسلام هو قول لا اله الا الله وذلك في قوله تعالى (أفمن شرح الله صدره للاسلام) قال ابن عباس وأكثر المفسرين لقول لا اله الا الله ولهذا كان معلوماً بالفطرة أنه لا بد لكل موجود من موجد ولكل مصنوع من صانع كما قال تعالى أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون يقول اخلقوا من غير خالق خلقهم أم خلقوا أنفسهم مع اعترافهم (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) قل (من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون الله) الآيات الثلاث

ولما كان علم النفوس بحاجتهم وفقدهم الى الرب قبل علمهم بحاجتهم الى الآله المعبود وقصدهم لدفع حاجتهم العاجلة قبل الآجلة

كان اقرارهم بالله اقرارا فطريا من جهة ربوبيته أسبق من اقرارهم به من جهة ألوهيته ولهذا انما بعث الرسل تدعوهم الى عبادة الله وحده لا شريك له فتفاصيل الامر والنهي انما تعرف من جهة الرسل

وأما الرب تعالى فهو معروف بالفطرة (قالت رسالهم أفي الله شك) فالمشركون من عباد الأصنام وغيرهم من أهل الكتاب معترفون بالله مقرون به انه ربهم وخالقهم ورازقهم وانه رب السموات والارض والشمس والقمر وانه المقصود الاعظم ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لابي عمران بن حصين كم تعبد اليوم الها قال ستة في الارض وواحد في السماء قال فأبهم اعد لرغبتك ورهبتك قال الذي في السماء رواه الترمذي قاله تعالى فطر الخلق كلهم علمي معرفته فطرة توحيد حق من خالق نجنونا مطبقا مصطلما لا يفهم شيئا ما يخالف الا به ولا يلهج بلسانه بأكثر من اسمه المقدس فطرة بالغة

ولقد حدثنا شيخنا ابن قاضي الجليل عن بعض العلماء لاستحضره قال لو ترك طفل رضيع في بيت لا يكلم وله من يقوم بأمره لعرف ربه ونطق بالسريانية وكونه نطق بفطرته التي فطر عليها لم يتعمد قنوع الانسان أشرف من كثير من المخلوقات قال ابن عباس من جميع المخلوقات قاله في قوله (ولقد كرما بني آدم وحنانهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) ولا شك انه أفضل من الجمادات وقد فطر الله الجمادات على تسبيحه

وتحميده وتزبيبه نطقا لا يفهما الا الذي أنطقها به قال تعالى (تسبح له السموات السبع والارض ومن فيهن وان من شئ الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم انه كان حليما غفورا) قال شيخنا ابن قاضي الجبل في هذه الآية قال تسبيحها تسبيح حقيقي ولهذا قال انه كان حليما غفورا أي اذا كانت الجمادات التي لا تنتم تسبح بحمد خالقها فهو حليم غفور اذ لم يعاجل المقصرين الذين كملت النعمة في حقهم بالعقوبة وقال تعالى (ألم تر أن الله يسبح له من في السموات والارض والطير صافات كل قد علم صلاته وتسبيحه) الآية وقال تعالى (يسبح لله ما في السموات وما في الارض وهو العزيز الحكيم) وقال تعالى (يسبح لله ما في السموات وما في الارض) والآيات كثيرة في هذا الباب وقد أتى بلفظ الماضي الدال على وقوع التسبيح وصدوره بلفظ المضارع الدال على استمرار التسبيح ومجده كل وقت ولا يستنكر معرفتها بخالقها وتسبيحها بحمده اذ قد فطرها عليه كما فطر بنى آدم على الاقرار بربوبيته ألسنت بربكم قلوا بلى لم يخاف منهم أحد وكما أخبر الله عن عباده أنهم يسبحونه بكرة وعشيا في قوله تعالى (في يوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) وقال تعالى (فأوحى اليهم أن سبحوا بكرة وعشيا) وقال تعالى (اذكروا الله ذكرا كثيرا وسبحوه بكرة وأصيلا) وكذلك أخبر سبحانه عن الجبال فقال تعالى في حق داود (انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والإشراق) قال أبو هريرة كان داود اذا سبح أجابته الجبال والطير

بالتسبيح والذكر وقال أبو الفرج ابن الجوزي قد روى أن داود كان
 إذا وجد فترة أمر الجبال فسبحت حتى يشاق هو فيسبح وقد ثبت
 في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بجبل جمدان فقال هذا
 جمدان سبق المفردون قالوا وما المفردون يا رسول الله قال الذي ذكر
 الله كثيرا والذاكرات فهذا جبل سبق المفردين بذكر الله إلى ذكر
 الله بل قد أخبر سبحانه أنه خاطب الجمادات فقال تعالى (ولقد آتينا
 داودنا فضلا يا جبال أوبي معه والطير) والتأويب هو ترجيع التسبيح
 وأخبر سبحانه عن الحجارة أن منها لما يهبط من خشية الله وهذا يدل
 على أنها تعرف ربها معرفة تليق بها فإن الخشية تستلزم العلم بالخشى
 وكذلك قوله (ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا
 طوعا أو كرها قلنا أتينا طائعين) وهذا خطاب من يعرف ربه ويعقل
 أمره وليس هذا خطاب تكوين لمدوم فانه خاطبهما بعد وجودهما
 وكذلك قوله (إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت) ومعنى أذنت
 أصغت واستمعت لقوله وأمره وكذلك أخباره عن الأرض يوم القيامة
 أنها يومئذ تحدث أخبارها وفي الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال أتدرون ما أخبرها قالوا الله ورسوله أعلم قال أن تشهد على كل
 عبد بما عمل على ظهرها من خير أو شر وهذه شهادة نطق لما تحمته
 من الشهادة في هذه الدار لما أوحى لها فانه تعالى قال (بأن ربك أوحى
 لها) وكذلك أخبر سبحانه وتعالى عن سجود المخلوقات له فقال تعالى
 (ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض والشمس)

والقمر والنجوم والحيال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير
حق عليه المذاب ولو كان سجودها هو مجرد دلالتها على الصانع كما
يقوله بعض المفسرين لما اختص بكثير من الناس بل جميع العالم دال
على صانعه وأمثال هذا كثير في القرآن وما كان به هذه المثابة كيف
يستنكر معرفته لربه وسجوده له وتسبيحه بحمده ولو لم يكن في هذه
الآيات الا قوله تعالى (سبح لله ما في السموات وما في الارض وهو
العزیز الحكيم) في أوائل هذه السور فانه سبحانه أتى بلفظ ما المتناولة
لغير أولى العلم قطما اما اختصاصا واما تغليباً ولا يصح حمل ما ذكرنا
من الآيات على أولى العلم وتخصيصها بهم اذ لو أريد ذلك لحي بلفظ
من المختصة بمن يعقل وان كان قد وقع في القرآن ما لم يعقل ومن لم
لا يعقل ففيه بحث ليس هذا محل ذكره

والمقصود اذا كانت هذه الجمادات قد فطرت على معرفة ربها
وتسبيحه وتنزيهه والانسان أشرف منها فلأن يفطر على معرفته بربه
بطريق الاولى والاخرى لما ركب الله فيه من العقل والتمييز والفضة
لا سيما وقد نطق الكتاب والسنة بأنه فطره على الاسلام والاسلام
كلمة التوحيد كما تقدم وان كان الاسلام في الاصل هو الاستسلام
والانقياد

(فصل) ومن تمام الكلام على ان معرفة الله تعالى فطرية وتقدم
الاستدلال بالآية والحديث فان أول ما يبدأ به في الاستدلال الكتاب
والسنة ثم أقوال العلماء والمفسرين وان كان في أصل المسئلة الناس

متنازعون في أصل المعرفة بالصانع هل هي فطرية أو نظرية وإن شيخ
الاسلام ابن تيمية يفصل فيقول يختلف باختلاف الناس ولكن الصحيح
أنها فطرية لأنه قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مولود يولد
على الفطرة ولكن قد يمرض للفطرة ما يفسدها فتحْتَاج حينئذ إلى
النظر فهي في الأصل ضرورية وقد تكون نظرية ثم المعرفة الواجبة
لا تتعلق بنظر خاص بل قد تحصل ضرورية فتنصفية النفس ورباضتها من
أعظم الأسباب في حصول المعرفة الضرورية ولكن قد يحتاج إلى أمور
يجب الإيمان بها فيتوقف على النظر فيجب النظر لما طرأ على الفطرة
من الفساد فإن كون هذا العالم لا بد له من صانع وخالق ومدبر فهذا
ضروري فكونه لا يعرف هذا إلا بطريق النظر فيه نظر وأي نظر
بل هو معلوم عقلاً وواجب عقلاً وقد أركزه الله تعالى في فطرة
مخلوقاته متحركها وساكنها ناطقها وصامتها حيوانها وجمادها كما تقدم
أنها مسبحة بحمده عارفة به ففي كل شيء له آية تدل على أنه واحد
ومع دلالتها على الوحدة مسبحة بحمده معترفة به تسجد له وإن
جميع المخلوقات خلا كفار الثقلين تسبح بحمده وتسبح كل شيء
بحسبه فلولاً إن كل شيء يسبح بحمده وينزهه ويعظمه بما لا يفهمه
نحن ولا يعلمه إلا الذي أنطقه به لما أخبرنا به وأنه دال على عظمته

وقد روينا في جزء الفريابي في كتاب الذكر له بإسناده عن ابن
مسعود رضي الله عنه قال إن الجبل لينادي الجبل مقابله باسمه هل مر
بك اليوم ذا كر الله عز وجل فإن قال نعم فيقول هنياً لك لكن مامر

علي اليوم أحد يذكر الله

وروى أيضا باسمه عن أنس رضي الله عنه قال ما من صباح ولا رواح الا تنادى بقاع الارض بعضها بعضا يا جارة هل مر بك اليوم عبد فصلى عليك لله أو ذكر الله عليك فمن قائلة لا ومن قائلة نعم فاذا قالت نعم رأت بذلك لها فضلا فكل فطرة سليمة لم تجتأها الشياطين ولم تفسد عليها فطرتها تصدق بذلك وتقربه وتزداد ايمانا ولا يقول هذه أخبار آحاد وآثار لا تفيد شيئا في هذا الباب وانما هذه من باب الفرجة والمطالعة

قلنا يكفيننا ما تقدم لنا من اخبار الله تعالى في القرآن من الدلائل القطعي عن الحجارة ان منها لما يهبط من خشية الله وهذا يدل على انها تعرف ربها معرفة تليق بها والا لما هبطت من خشيته فان الخشية تستلزم العلم بالخشي وقد تقدم ذلك

قال ابن عبد السلام للعلماء في الحجارة وانها تهبط من خشية الله ثلاث مذاهب قالت الصوفية هي حيوان وفيها جزء حي تسبح الله تعالى وتخر له وتسجد له وقال آخرون هذا من مجاز التشبيه وقال الاشعرى الله تعالى يخلق لها حياة عند ارادة ذلك منها نحو جبل الطور انتهى كلامه ذكره في النكت

قلت ما ذكره من هذه الاقوال * أما القول الاول فهو قول بعض جهالة الصوفية والا فيكون الحجارة حيوانا كما يعلم بالفطرة بطلانه * وأما القول الثاني كونه من مجاز التشبيه فان هذا مما يشهد

الكتاب والسنة بطلانه أما الكتاب فما تقدم لنا من الآيات على تسبيح كل شئ بحمده وأما السنة فتسبيح الحصى في كف النبي صلى الله عليه وسلم ثم في كف غيره من الصحابة تسبيحا يسـمعه الحاضرون وقال النبي صلى الله عليه وسلم اني لاعرف حجرا كان يسـلم على قبل أن أبعث فهذا الحجر صرف ربه وعرف رسوله ولولم ينطق بكلام مسموع مفهوم مخصوص بذكر معين لما أخبر عنه ولهذا أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن جبل جمدان فقال هذا جمدان يحبنا ونحبه وكذلك أخبر عن أحد أنه يحبنا ونحبه وهذا جبل يبعضنا ويبغضه

قال ابن عباس لما أراد الله تعالى أن يتجلى لموسى تطاولت الجبال ليتجلى لها وتواضع زبيراي يعني الطور فتجلى له وهذا يدل على أنها تعرف ربها

وروى ابن الجوزي عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله وجعله دكا قال صار لعظمته ستة أجيال فوقعت ثلاثة بالمدينة أحد وورقان ورضوى ووقعت بمكة ثلاثة ثبير وحرء ونور

بل هو سبحانه وتعالى قد خاطب الجمادات فقال تعالى (انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان) فهذا الالباء والاستعفاء بعد ان عقلت خطابه وفهمته وعلمت عجزها

وليس المقصود ذلك وإنما المقصود ان الانسان أشرف عند الله

وأعظم من الجبال حتى من البيت لما روى ابن ماجه عن ابن عمر
قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم لم يطوف بالكعبة ويقول ما أطيبك
وأطيب ربحك وأعظم حرمتك والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن
أعظم عند الله حرمة منك

فمع شرف الانسان لا يركب الله في فطرته وعقله ما يعرفه ربه من
غير دلائل نظري يحتاج فهمه الى عسر وقد ينقض عليه أو يشككه
فيه من هو ألحن بحجته منه

هذا الهدد طير من الطيور وفي نظرنا عديم العقل يصيح كغيره
من الطيور قد خاطب سليمان بأعظم التوحيد وأعلمه بغير ذلك (فقال
أحطت بمالم تحط به وجئتك من سبأ نبأ يقين) الى قوله (الله لا اله الا
هو رب العرش العظيم) هذا كله كلام الهدد كما اتفق على ذلك
المفسرون فمعرفة الله تعالى فطرية قد فطر الله تعالى عليها جميع المخلوقات
فان أريد بالمعرفة المعرفة التامة وهي معرفته بصفات الكمال وانوار
الجلال فيما لم يزل ولا يزال ومعرفة أسمائه وما أمر به وما نهى عنه
وما أخبر به وما أراد من عباده شرعا وما كرهه منهم ولم يرضه ولم
يرد وقوعه فهذا ما يعلم الا بالسمع من جهة إرسال صلوات الله وسلامه
عليهم أجمعين فعبادة الله تعالى والايمان به انما يجب بالسمع ويلزم
بالبلاغ

قال الامام أحمد في رواية الروزي معرفة الله تعالى في القلب
فاضل وتزيد وهذا يدل على ان المعرفة أصلها في القلب فطرية ثم انما

تزيد وتمكن بتظاهر الأدلة والقاضى أبو يعلى في المعتمداستدل بهذه الرواية على أنها كسبية وقال لأنها لو كانت فطرية لم تزدد وقال في رواية يعقوب أن المعرفة لا تزيد ولا تنقص وهذه الرواية عكس الأولى وحملها القاضى على أنه أراد بالمعرفة ههنا الإقرار بالاسلام وهو لا يزيد ولا ينقص لأنه موقوف على الشهادتين وفيما قلناه نظر لأنه صدر في أول المسألة فقال معرفة الله تحصل بادلته الظاهرة وحججه "قاهر دومي أنفسنا والسموات والأرض وما بينهما وذلك أن آثار الصنعة لازمة لهذه الأشياء فدل على صانع صنعها ومنشئ أنشأها ذكره في المعتمد

قال شيخ الاسلام ابن تيمية في الكلام على سورة القلم وذكر أن أول ما أوجب الله على نبيه وأمره به اقراء باسم ربك الذى خلق ثم قال بعد كلام كثير فقد بين أن الإقرار بالاعتراف بالخالق فطرى ضرورى في نفوس الناس وإن كان بعض الناس قد يحصل له ما يفسد فطرته حتى يحتاج الى نظر يحصل له به المعرفة وهذا قول جمهور الناس وعليه حذاق النظر أن المعرفة تحصل بالضرورة وقد تحصل بالنظر لمن فسدت فطرته كما اعترف بذلك خلائق من أئمة المتكلمين انتهى

وقال الشيخ أيضا في شرح الأصفهانية وأما طريقة القرآن في إثبات الصانع فإنا قد بينا في غير هذا الموضع اختلاف الناس في الإقرار بالصانع هل هو فطرى أو نظرى وبيننا قول من قال أنه فطرى وإن كل مولود يولد على الفطرة وأنه قد يصير نظريا لبعض الناس لما يمرض له من الشبه ويستدل على ذلك بالأدلة الكثيرة انتهى فإذا قلنا هذا محدث

وكل محدث فلا بد له من محدث أو هذا ممكن وكل ممكن فلا بد له من موجب أو هذا موجود وكل موجود فلا بد له من موجب أو هذا مخلوق وكل مخلوق فلا بد له من خالق أو هذا مصنوع وكل مصنوع فلا بد له من صانع ونحو ذلك فهذا صحيح معلوم بالفطرة وقد يقول من يتخلاق بذهنه ويتهم أذهان الناس بالفساد ويركن إلى ذهنه وعقله فيقول هذا يدل على محدث مطابق وواجب مطلق وواحد مطابق لا يتمتع بصورة من وقوع الشراكة فيه فلهذا يكلف الله تعالى إلى ذهنه وفهمه وعقله فما يرشده الله إلى الصواب ومن بضال فلن تجد له وليا مرشدا فمن يهد الله فهو المهتد

فمن طلب الهداية من الله عز وجل واعترف بالعجز وعرف ربه بالقدرة ونفسه بالعجز وعلم أنه لا بد أن ينتهي إلى فاعل قديم لا يكون الا واحدا وواجب بنفسه لا يكون الا واحدا فهو واحد مطابق عندنا أليس هو معنا في نفس الامر وآيات الله سبحانه وتعالى دالة على نفسه المقدسة الشريفة فهذا وأمانه فمن فسدت فطرته لاسيما في معرفة ربه فلا بد من النظر ولهذا قدمنا أنها فطرية وان الشيخ رحمه الله قال وقد يعرض لبعض الناس من الشبه ما يفسد فطرته فلا بد له من النظر وهذا الذي عرض هو ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في نفس الحديث ان كل مولود يولد على فطرة الاسلام ولكن الشياطين أنتم فاجتالهم عن دينهم فمنهم من هودنه ومنهم من نصرته ومنهم من مجسته ونقول ومنهم من وسوس له بما تشككه في خالقه وقد أخبر فقال عن رسله انهم قالوا

لقومهم أفي الله شك فاطر السموات والارض يعني خالق السموات والارض ومالي لأعبد الذي فطرني أي خلقني أفي الخالق شك وقد قال هل من خالق غير الله

قال شيخ الاسلام ابن تيمية ذهب طوائف من النظار الى أن معرفة الله واجبة ولا طريق اليها الا بالنظر فأوجبوا النظر على كل أحد وهذا القول انما اشتهر في الامة عن المعتزلة ونحوهم ولهذا قال أبو جعفر السمناني وغيره ايجاب الاشعري النظر في المعرفة بقية بقيت عليه من الاعتزال وقد دخل في هذا القول طوائف من الفقهاء من أصحاب الائمة الاربعة كالقاضي أبي يعلى وأتباعه مثل أبي الفرج الشيرازي وأبي الخطاب وابن حنبل وغيرهم ومع هذا فقد اختلف كلام الاشعري وأصحابه في ايجاب النظر فقال أبو اسحاق الاسفرايني من اعتقد ما يجب اعتقاده هل يكتفي به اختلف الاصحاب فيه ثم ذكر كلامه وكلام الاشعري وأصحابه مطولا وذكر في المسألة قولين عنهم ثم حقي ان أبا اسحاق نفسه اختلف كلامه ثم قال واختلفوا أيضا في النظر في قواعد الدين هل هو من فروض الاعيان أو من فروض الكفايات والذين أوجبوا النظر منهم من قال لا يصح الايمان الا به ومنهم من قال يصح الايمان بدونه لكن تاركه عاص وهذه الاقوال كلها ما يقوم الدليل من الكتاب والسنة الا على بعضها

ورأيت بخط بعض الفضلاء من أصحابنا وقال طوائف من العلماء النظر لا يجب على أحد اذ لان الواجب الاعتقاد الجازم دون المعرفة

وذلك لا يحتاج الى نظر واما لان المعرفة لها طرق غير النظر فتحصل
 ضرورة وقد تحصل الهاما وقد تحصل بالتصفية وهو قول طوائف من
 النظار والفقهاء وأهل الحديث والصوفية وغيرهم وهو قول طائفة من
 أصحاب أحمد والشافعي وغيرهما والله أعلم

وقال بعض العلماء يجب النظر في حال دون حال وعلى شخص
 دون شخص فوجوبه من العوارض التي تجب على بعض الناس في بعض
 الاحوال لامن اللوازم العامة فيقال كل علم وجب ولم يحصل الا بالنظر
 وجب النظر وأما اذا حصل ضرورة أو حصل العلم بدون النظر أو لم
 يكن العلم واجبا لم يكن النظر واجبا

وذكر شيخ الاسلام ابن تيمية في موضع من مصنفاته هذا الكلام
 وقال هذا اعدل الاقوال وكلام الأئمة والسلف انما يدل عليه والذين
 أوجبوا النظر ليس مهم ما يدل على عموم وجوبه انما يدل على انه قد
 يجب فانهم قالوا الواجب لا يحصل الا به لقوله تعالى (قل انظروا ماذا في
 السموات والارض وما تنفي الآيات و لنذر) الآية وقوله (قل انما
 أعظيكم بواحدة أن تقوموا لله مثنى وفرادى) وقوله (فلينظر الانسان
 ما خلق) فهذه النصوص خطاب مع المتكبرين الجاحدين فأمروا
 بالنظر ليعرفوا الحق ويقروا به ولا ريب ان النظر يجب على هؤلاء
 والذين خالفوا في وجوب النظر ومنعوا قالوا انسلم وجوب المعرفة
 ولا نسلم انحصار طريقها في النظر

والمقصود أن الذين أوجبوا على عباده أن يؤمنوا بالله ورسوله

وأن يطيعوا الله ورسوله فهذا فرض على كل أحد ووجوب الإيمان بالله معلوم بالاضطرار من دين الاسلام وانصوص القرآن متظاهرة به فالعلم بمعرفة الله ضروري والا لو كان نظريا لكان يجب على الرسل أول ما يدعونهم الى النظر وهذا مما علم فساد من دين الاسلام فان كل كافر اذا أراد لدخول في دين الاسلام أول ما يؤمن بالشهادتين فلو قال أنا أقر بالخالق لم يكن بذلك مسلما ولو قال أنا أعرف الله انه رب العالمين ورازقهم ومدبرهم لم يصر بذلك مسلما فمعرفة الله فطرية حاصلة للجمهور الخلق

فان قيل اذا كانت معرفته تعالى فطرية ضرورية وهي ثابتة في فطرة كل أحد وكيف ينكر ذلك كثير من النظار انظار المسلمين أو غيرهم وفي زعمهم انهم الذين يقيمون ادلة العقلية على المطالب الالهية فيقال أول من عرف في الاسلام بانكار هذه المعرفة هم أهل الكلام الذين اتفق السلف على ذمهم من الجهمية والقدرية وهم عند سلف الامة من أضل الطوائف وأجهلهم هذا معني ما ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية وكذلك ما ذكره الله في فطرة كل أحد انه اذا دعاهم يلتفت يمنة ولا يسرة بل يجد في قلبه ضرورة تطلب العلو ولهذا قال امام الحرمين لما أورد عليه معني هذا قال حيرني الحمداني

وأما العلم الذي لا يحصل الا بالنظر فيجب لاجله النظر لفهم القرآن الذي لا يحصل الا بتدبره والنظر فيه وكذلك يجب النظر في مسائل النزاع التي لا يعلم الحق فيها الا بالنظر فاذا أراد معرفة الحق فيها وجب

عليه النظر فاذا اجتهد غاية الاجتهاد وبذل وسعه وأداه النظر الى غير
الحق فيها نخطؤه مغفور له وله أجر اجتهاده وان أصاب الحق فله أجران
قاله تعالى يلهمنا الرشاد ■ ويوفقنا لاسداد ■ في أقوالنا وأفعالنا ما يحبه
ربنا ويرضاه ويفعل ذلك باخواننا من المؤمنين آمين انه ولي ذلك
والقادر عاياه والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد النبي الامي
وآله وصحبه وسلم

رسالة تتضمن أجوبة شيخ

الامام الحافظ ابن تيمية

عن الاحاديث التي

يروىها القصاص

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

سئل الشيخ تقي الدين بن تيمية عن أحاديث عن النبي صلى الله

عليه وسلم يرويها القصاص وغيرهم بالطرق وغيرها فأجاب عنها

* منها ما يروون أنه قال (أدنى ربي فأحسن تأديبي)

أجاب الحمد لله المعنى صحيح لكن لا يعرف له إسناد ثابت

* ومما يروونه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال (لو كان المؤمن في

ذروة جبل قبض الله له من يؤذيه أو شيطاناً يؤذيه)

أجاب الحمد لله ليس هذا معروفاً من كلام النبي صلى الله عليه

وسلم * ومما يروونه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال (لو كانت الدنيا دماً عبيطاً

كان قوت المؤمن منها حلالاً)

أجاب الحمد لله ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا

يعرف عنه بإسناده ولكن المؤمن لا بد أن يتبع الله له من الرزق

ما يغنيه ويمتنع في الشرع أن يحرم على المؤمن ما لا بد منه فإن الله لم

يوجب على المؤمنين ما لا يستطيعونه ولا حرم عليهم ما يضطرون إليه

من غير معصية منهم وتحت ذلك كله قاله وكتبه أحمد بن تيمية

* ومما يروونه عنه صلى الله عليه وسلم عن الله (ما وسعني سمائي ولا

أرضي ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن)

أجاب الحمد لله هذا مذکور في الاسرائيليات ليس له إسناد

معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم ومعنى وسعني قلبه الإيمان بي

مؤمحي ومعرفي ولان قال ان ذات الله نحل في قاب الناس فهذا من
النصارى خصوا ذلك بالمسيح وحده

ومما يروونه عنه أيضا (القلب بيت الرب)

أجاب الحمد لله هذا كلام من جنس الاول فان القلب بيت الايمان
بالله ومعرفة ومحبته وليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم
ومما يروونه عنه أيضا (كنت كنزا لا أعرف فأجبت أن أعرف
فخلفت خلفا فمرفهم بي فمرفوني)

أجاب ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف له
إسناد صحيح ولا ضعيف

ومما يروونه عنه صلى الله عليه وسلم (أن عمر بن الخطاب رضى
الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تكلم مع أبي بكر
كنت كالزنجى بينهما الذى لا يفهم)

أجاب الحمد لله هذا كذب ظاهر لم ينقله أحد من أهل العلم بالحديث
ولم يروه الا جاهل أو ما جحد

ومما يروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (أنا مدينة العلم
وعلى بابها)

أجاب هذا حديث ضعيف بل موضوع عند أهل المعرفة بالحديث
لكن قد رواه الترمذى وغيره ومع هذا فهو كذب

ومما يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم (ان الله يعتذر للفقراء
يوم القيامة ويقول وعزنى وجلالى ما زويت الدنيا عنكم فهاؤكم على

لكن أردت أن أرفع قدركم في هذا اليوم انطلقوا الى الموقف فمن
أحسن اليكم بكسرة أو سقاكم شربة من الماء أو كساكم خرقة انطلقوا
به الى الجنة

أجاب الحمد لله هذا الشأن كذب لم يروه أحد من أهل العلم
بالحديث وهو باطل يخالف الكتاب والسنة بالاجماع
ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم (انه لما قدم المدينة في الهجرة
خرجت بنات النجار بالدفوف وهن يقطن طلع البدر علينا من ثنيات
الوداع الى آخر الشعر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هزوا
كراييلكم بارك الله فيكم)

أجاب أما ضرب النسوة الدف في الزواج فقد كان معروفا على
عهـ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما قوله هزوا كراييلكم بارك
الله فيكم فهذا لا يعرف عنه صلى الله عليه وسلم
ومما يروون عنه انه قال (لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان الناس
لرجح إيمان أبي بكر على ذلك)

أجاب الحمد لله هذا جاء منه في حديث معروف في السنن ان
أبا بكر رضى الله عنه وزن هذه الامة فرجح
ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم انه قال (اللهم انك أخرجني
من أحب البقاع الى فأسكنني في أحب البقاع اليك)

أجاب الحمد لله هذا باطل بل ثبت في الترمذي وغيره انه قال
لمكة والله انك لأحب بلاد الله الى الله وقال انك لأحب البلاد الى

مخاخير انها أحب البلاد الى الله واليه

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم (من زارني وزار أبي إبراهيم
في عام واحد دخل الجنة)

أجاب الحمد لله حديث كذب موضوع ولم يروه أحد من أهل
العلم بالحديث

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم (فقراؤكم)

أجاب الحمد لله هذا اللفظ ليس مأثورا لكن معناه صحيح وان
الفقراء موضع الاحسان اليهم فهم تحصل الحسنات

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم (البركة مع أكابركم)

أجاب الحمد لله قد ثبت في الصحيح من حديث جبير انه قال
كبر كبر أي يتكلم الاكبر وثبت من حديث الامامة انه قال فان استووا
بأي في القراءة والسنة والهجرة فليؤمهم أكبرهم سنا

ومما يروون أيضا (الشيخ في قومه كالنبي في أمته)

أجاب الحمد لله ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما

يقوله بعض الناس

ومما يروون أيضا (لو وزن خوف المؤمن ورجاؤه لاعتدلا)

أجاب الحمد لله هذا مأثور عن بعض السلف وهو كلام صحيح

ومما رووا عن علي رضي الله عنه ان اعرابيا صلى ونقر صلاته

فقال له على لا تنقر صلاتك فقال له الاعرابي لو نقرها أبوك ما دخل النار

أجاب الحمد لله هذا كذب ورووه عن عمر وهو كذب
ومما يروون عن عمر رضى الله عنه أنه قتل أبا
أجاب هذا كذب فإن أبا عمر رضى الله عنه مات في الجاهلية قبل
أن يبعث الرسول صلى الله عليه وسلم
ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم كنت نبيا و آدم بين الماء
والطين وكنت نبيا ولا آدم ولا ماء ولا طين
أجاب الحمد لله هذا اللفظ كذب باطل ولكن اللفظ المأثور الذي
رواه الترمذى وغيره أنه قيل يا رسول الله متى كنت نبيا قال و آدم
بين الروح والجسد وفي السنن من العرياض بن سارية أنه قال انى عند
الله لم يكتب خاتم النبیین وان آدم لم يجد في طينته
ومما يروون أيضا العازب فراسه من النار ومسكين رجل بلا
امرأة ومسكينة امرأة بلا رجل
أجاب الحمد لله هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولم
أجده مرويا ولم يثبت
ومما يروون أن ابراهيم عليه السلام لما بنى البيت صلى في كل
ركن ألف ركعة فأوحى الله تعالى اليه يا ابراهيم أفضل من هذا سد
جوعه أو ستر عورة
أجاب الحمد لله هذا كذب ظاهر ليس هو من كتب المسلمين
ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا ذكر ابراهيم
وذكرت أنا فصلوا عليه ثم صلوا على واذا ذكرت أنا والانبياء غيره

فصلوا على ثم صلوا عليهم

أجاب الحمد لله هذا لا يعرف من كتب أهل العلم ولا عن أحد من العلماء المعروفين بالحديث

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم من أكل مع مغفور له غفر له

أجاب الحمد لله هذا ليس له اسناد عن أهل العلم ولا هو في شيء من كتب المسلمين وإنما يروونه عن سالم وليس معناه صحيحا على الإطلاق فقد يأكل مع المسلمين الكفار والمنافقون

ومما يروون أيضا من أشبع جوعة أو ستر عورة ضمنت له الجنة أجاب الحمد لله هذا اللفظ لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم ومما يروون لا تنكروا الفتن فإن فيها حصاد المنافقين

أجاب الحمد لله هذا ليس معروفًا عن النبي صلى الله عليه وسلم ومما يروون سب أصحابي ذنب لا يغفر

أجاب رحمه الله هذا كذب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء

ومما يروون من علم أخاه آية من كتاب الله فقد ملك رقه

أجاب الحمد لله هذا كذب ليس في شيء من كتب أهل العلم

ومما يروون عنه آية من القرآن خير من محمد وآله

أجاب الحمد لله القرآن كلام الله منزل غير مخلوق فلا يشبهه بالمخلوقين

واللفظ المذكور غير مانور

ومما يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنا من العرب وليس العرب مني
أجاب الحمد لله هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم
ومما يروون عنه أيضا اللهم احبنا مسكيننا وأمتنا مسكيننا واحسننا
في زمرة المساكين

أجاب هذا يروى لكنه ضعيف لا يثبت ومعناه أحبني خاشعا
متواضعا لكن اللفظ لم يثبت

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سمعتم عن حديثنا
فأعرضوه على الكتاب والسنة فان وافق فارووه وان لم يوافق فلا
أجاب الحمد لله هذا مروي ولكنه ضعيف عن غير واحد من
الائمة كالشافعي وغيره

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم انه قال يا على اتخذ لك نملين
من حديد وافهما في طلب العلم ولو بالصين
أجاب الحمد لله ليس هذا ولا هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم
ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم انه قال يقول الله تعالى لا قوني
بنياتكم ولا تلاقوني بأعمالكم

أجاب الحمد لله ليس هذا اللفظ معروفا عن النبي صلى الله عليه وسلم
ومما يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم من قدم ابريقا المتوضي
فكانما قدم جوادا مسرجا ما يجوما يقاثل عليه في سبيل الله
أجاب هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف في
شيء من كتب المسلمين المعروفة

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم يأتي على أمتي زمان ما يسلم
جديته الا من يفر من شاهر الى شاهر
أجاب الحمد لله هذا اللفظ ليس معروفا عن النبي صلى الله عليه
وسلم

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال حسنات الابرار
سيئات المقربين
أجاب الحمد لله هذا كلام بعض الناس وليس هو من كلام النبي
صلى الله عليه وسلم

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ستروا من أصحابي
هدية القاتل والمقتول في الجنة

أجاب الحمد لله هذا اللفظ لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم
ومما يروون عنه اذا وصلت الى ماشجر بين أصحابي فامسكوا
واذا وصلت الى القضاء والقدر فامسكوا

أجاب الحمد لله هذا مأثور باسناد منقطع وماله اسناد ثبت
ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم اذا كثرت الفتن فعليكم
بأطراف اليمن

أجاب الحمد لله هذا اللفظ لا يعرف

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من بات في حراسة
كلب بات في غضب الرب

أجاب الحمد لله هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم أنه أمر النساء بالغنج لأزواجهن
عند الجماع

أجاب ليس هذا عنه صلى الله عليه وسلم

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من كسر قلبا فعليه جبره
أجاب الحمد لله هذا أدب من الآداب وهذا اللفظ ليس معروفا
عن النبي صلى الله عليه وسلم وكثير من الكلام يكون صحيحا لكن يمكن
أن يقال عن الرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يقدح اذ هذا اللفظ ليس
بمطلق في كسر قلوب الكفار والمنافقين اذ به اقامة الملة والله أعلم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين
وعلى آله وأصحابه وأزواجه والتابعين

رسالة للمؤلف أيضا في الجواب

عن حنفي صلي بجماعة

ورفع يديه في كل

تكبيرة وغير

ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في رجل حنفي صلى
بجماعة ورفع يديه في كل تكبيرة فأنكر عليه فقيه الجماعة وقال له ان
هذا لا يجوز في مذهبك وأنت مبتدع فيه فهل ما فعله نقص في صلاته
مخالف للسنة وللإمامة أم لا

فأجاب الحمد لله أما رفع اليدين مع كل تكبيرة حتى في السجود
فليست هي السنة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلها ولكنها الإمة
متفقة على أنه يرفع اليدين مع تكبيرة الافتتاح وأما رفعهما عند الركوع
والاعتدال من الركوع فلم يعرفه أكثر فقهاء الكوفة كإبراهيم النخعي
وأبي حنيفة والثوري وغيرهم وأما أكثر فقهاء الأمصار وعلماء
الأنار فأنهم صرفوا ذلك كما أنه استفاضت به السنة عن النبي صلى الله
عليه وسلم كالاوزاعي والشافعي وإسحاق وأحمد بن حنبل وأبي عبيد
وهو إحدى الروايتين عن مالك فإنه قد ثبت في الصحيحين من
حديث ابن عمر وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا
افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ولا كذلك بين
السجدين وثبت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين من
حديث مالك بن الحويرث ووائل بن حجر وأبي حنيفة الساعدي في
عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة وهو
معروف من حديث علي بن أبي طالب وأبي هريرة وعدد كثير من
الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر إذا رأى من

يصلّي ولا يرفع يديه في الصلاة حصيه وقال عقبة بن عامر له بكل
 إشارة عشر حركات والكوفيون حجّتهم ان عبد الله بن مسعود لم
 يكن يرفع يديه وهم معذورون فهذا قبل أن تباينهم السنة الصحيحة فان
 عبد الله بن مسعود هو الفقيه الذي بعثه عمر بن الخطاب رضى الله عنه
 ليعلم أهل الكوفة السنة لكن قد حفظ الرفع عن النبي صلى الله عليه
 وسلم خلق كثير من الصحابة وابن مسعود لم يصرح بأن النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يرفع الا أول مرة لانهم رأوه يصلّي ولا يرفع الا أول
 مرة والانسان قد ينسى وقد يذهل وقد خفي على ابن مسعود التطبيق
 في الصلاة فكان يصلّي واذا ركع طبق بين يديه كما كانوا يفعلون أول
 الاسلام ثم ان التطبيق نسخ بعد ذلك وأمر بالركب وهذا لم يحفظه
 ابن مسعود فان الرفع المنازع فيه ليس من نواقص الصلاة بل يجوز
 أن يصلّي بلا رفع واذا رفع كان أفضل وأحسن وان كان الرجل متبعاً
 لأبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد ورأى في بعض المسائل ان
 مذهب غيره أقوى قايمة كان قد أحسن في ذلك ولم يقدح في عدالته
 ولا دينه بلا نزاع بل هذا أولى بالحق وأحب الى الله ورسوله فمن
 يتعصب لواحد معين غير النبي صلى الله عليه وسلم كمن يتعصب لمالك
 أو الشافعي أو أحمد أو أبي حنيفة ويرى ان قول هذا المعين هو الصواب
 الذي ينبغي اتباعه دون قول الامام الذي خالفه فمن فعل هذا كان
 جاهلاً ضالاً بل قد يكون كافراً فانه متى اعتقد انه يجب على الناس
 اتباع واحد بعينه من هؤلاء الأئمة دون الامام الآخر فانه يجب أن

يستتاب فان تاب والا قتل بل غاية ما يقال له انه يسوغ أو ينفني أو
يجب على العاصي أن يقتل واحدا بعينه من غير تعيين زيد ولا عمرو اما
أن يقول قائل انه يجب على الامامة تقليد فلان أو فلان فهذا لا يقوله
مسلم ومن كان مواليا للأئمة محبا لهم يقتل واحدا منهم فيما يظهر له انه
موافق للسنة فهو محسن في ذلك هذا أحسن حالا من غيره ولا يقال
لمثل هذا مذبذب على وجه النعم وانما المذبذب المذموم الذي لا يكون
مع المؤمنين ولا مع الكافرين بل يأتي المؤمنين بوجه والمنافقين بوجه
كما قال تعالى في المنافقين (ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم واذا
قاموا الى الصلاة قاموا كسالى يراؤن الناس ولا يذكرون الله الا قليلا
مذبذبين بين ذلك لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء ومن يضال الله فان تجدد
له سبيلا) وقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل المنافق كمثل الشاة العائرة
بين الغنمين تدير الى هؤلاء مرة والى هؤلاء مرة فهؤلاء المنافقون
المذبذبون وهم الذين ذمهم الله ورسوله وقال في حقهم (اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون) وقال في حقهم (لم تر الى الذين تولوا قوما غضب
الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ويحلفون عني الكذب وهم يعلمون)
فهؤلاء المنافقون الذين يتولون اليهود الذين غضب الله عليهم ما هم من
اليهود ولا منا مثل من أظهر الاسلام من اليهود والنصارى
وغيرهم وقلبه مع طائفة فلا هو مؤمن محض ولا هو كافر ظاهر
وباطن هؤلاء المذبذبون الذين ذمهم الله ورسوله وأوجب على عباده

أن يكونوا لا كفارا ولا منافقين بل يحبون لله ويبغضون لله ويمطون
 لله ويمنعون لله قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى
 أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم) إلى قوله (إنما
 وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة
 وهم راكعون ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله
 هم الغالبون) وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم
 أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق) الآية وقال
 تعالى (لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله
 ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم) الآية وقال تعالى (إنما المؤمنون
 أخوة فأصلحوا بين أخويكم) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال مثل المؤمنين في توادهم وتراحيمهم وتعاطفهم كمثل الجسد
 إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحسنى والسهر وفي
 الصحيحين عنه أنه قال المؤمن للمؤمن كالبنيان يعده بعضه بعضا وشبك
 بين أصابعه وفي الصحيحين عنه أنه قال المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا
 يظلمه وفي الصحيحين أنه قال والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى
 يحب لأخيه ما يحب لنفسه وقال والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى
 تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ألا أخبركم بشيء إذا فعلتموه تحاببتم
 أفشوا السلام بينكم والله تعالى قد أمر المؤمنين بالاجتماع والائتلاف
 ونهاهم عن الافتراق والاختلاف فقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا
 الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا

ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم
فأصبحتم بنعمته إخوانا) الى قوله (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه)
قال ابن عباس تبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود وجوه أهل البدعة
والفرقة القائمة الذين هم على منهاج الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين
والصحابة كانوا مؤلفين متفقين وان تنازعوا في بعض فروع الشريعة
مثل الطهارة والصلاة والحج والطلاق والفرائض وغير ذلك فاجماعهم
حجة قاطعة وتنازعهم رحمة واسعة ومن تعصب لواحد بعينه من
الائمة دون الباقين فهو بمنزلة من يتعصب لواحد بعينه من الصحابة
دون الباقين كالرافضى الذى يتعصب لعلى دون الخلفاء الثلاثة وجمهور
الصحابة وكالحارثى الذى يقدر فى عثمان وعلى وهذه طرق أهل البدعة
والأهواء الذين ثبت بالكتاب والسنة والاجماع انهم مذمومون
خارجون عن الشريعة والمنهاج الذى بعث الله به رسوله فمن تعصب
لواحد من الائمة بعينه فقد شبه بهؤلاء سواء تعصب لمالك أو أبى حنيفة
أو أحمد أو غيرهم ثم غاية المتعصب لواحد منهم يكون جاهلا بقدره فى
الملم والدين وبقدر الآخرين فيكون جاهلا ظالما والله يأمر بالعلم
والعدل وينهى عن الجهل والظلم قال تعالى (وحملها الإنسان انه كان
ظالما جهولا ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات
ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيمًا) وهذا
أبو يوسف ومحمد أتبع الناس لآبى حنيفة وأعلمهم بقوله وهما خلفاء
فى مسائل لا تكاد تحصى لما تبين لهما من السنة والحجة ماوجب عليهم

اتباعه وهما مع ذلك يعظمان لآمامهما لا يقال فيهما مذبذبان بل أبو حنيفة وغيره من الأئمة يقول القول ثم تدبّر له الحجة في خلافه فيقول بها ولا يقال له مذبذب فإن الإنسان لا يزال يطلب العلم والإيمان فإذا تبين له من العلم ما كان خافياً عليه اتبعه وليس هذا بمذبذب بل هذا مهتد زاده الله هدى وقد قال تعالى (وقل رب زدني علماً) والواجب على كل مؤمن موالاة المؤمنين وإن يقصد الحق ويتبعه حيث وجدته . علم أن من اجتهد منهم فأصاب فله أجران ومن اجتهد منهم فأخطأ فله أجر الاجتهاد وخضوعه مغفور له وعلى المؤمنين أن يتبعوا إمامهم إذا فعل ما يسوغ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما جعل الإمام ليؤتم به وسواء رفع يديه أو لم يرفع يديه لا يقدر ذلك في صلاتهم ولا يبطلها لا عند أبي حنيفة ولا مالك ولا الشافعي ولا أحمد ولو رفع الإمام دون المأموم أو المأموم دون الإمام لم يقدر في صلاة واحد منهما ولو رفع الرجل بعض الاوقات دون بعض لم يقدر ذلك في صلاته وليس لاحد أن يتخذ قول بعض العلماء شعاراً يوجب اتباعه وينهى عن غيره مما جاءت به السنة بل كل ما جاءت به السنة فهو واسع مثل الاذان والاقامة فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بلالا أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة وثبت عنه في الصحيح أنه بعلم أبا مخذورة الاقامة شفعاً شفعاً كالاذان فمن شفع الاقامة فقد أحسن ومن أفردّها فقد أحسن ومن أوجب هذا دون هذا فهو مخطئ ضال ومن وإلى من يفعل هذا دون هذا

بمجرد ذلك فهو مخطئ ضال وبلاد الشرق من أسباب تسليط الله
 التفرع عليها كثرة التفرق والفتن بينهم في المذاهب وغيرها حتى نجد
 المنتسب الى الشافعي يتعصب لمذهبه على مذهب أبي حنيفة حتى يخرج
 عن الدين والمنتسب الى أبي حنيفة يتعصب لمذهبه على مذهب الشافعي
 وغيره حتى يخرج من الدين والمنتسب الى أحمد يتعصب لمذهبه على
 مذهب هذا أو هذا وفي المغرب نجد المنتسب الى مالك يتعصب لمذهبه
 على هذا وهذا وكل هذا من التفرق والاختلاف الذي نهى الله
 ورسوله عنه وكل هؤلاء المتعصبين بالباطل المتبعين الظن وما نهوى
 الانفس المتبعين لاهوائهم بغير هدى من الله مستحقون الذم والعقاب
 وهذا باب لا يحتمل هذه الفتيا لبسطه فان الاعتصام بالجماعة والائتلاف
 من أصول الدين والفرع المتنازع فيه من فروع الحقيقة فكيف يقدح
 في الاصل بخفض النوع وجمهور المتبعين لا يعرفون من الكتاب
 والسنة الا ما شاء الله بل يتمسكون بأحاديث ضئيلة أو آراء فاسدة أو
 حكايات عن بعض العلماء والشيوخ قد تكون صدقا وقد تكون كذبا
 أو كانت صدقا فليس صاحبها معصوما يتمسكون بنقل غير مصدق عن
 قائل غير معصوم ويدعون النقل المصدق عن القائل المعصوم وهو
 مانقله الاثبات الثقات من أهل العلم ودونوه في الكتب الصحاح عن
 النبي صلى الله عليه وسلم فان المناقلين لذلك مسدقون باتفاق أئمة الدين
 والمنقول عنه معصوم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى قد
 أوجب الله تعالى على جميع الخلق طاعته واتباعه وقال تعالى (فلأوربك

لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا
فيما قضيت ويسلموا تسليما) وقال تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن
أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) والله تعالى يوفقنا وسائر
أخواننا المؤمنين لما يحببه ويرضاه من القول والعمل والهدى والنية
والله أعلم * تمت

كتاب مناسك الحج تأليف الشيخ الامام العالم له لامة
ناصر الاسلام والمسلمين وقامع الشرك والمشركين
تقى الدين أبى العباس أحمد بن عبد الحلیم
ابن عبد السلام بن تيمية الحراني رضى
الله عنه وأرضاه وعنا وسائر
المسلمين آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة ناصر السنة وماحي البدعة تقي الدين أبو العباس أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم ابن الامام محمد الدين عبد السلام ابن عبد الله بن تيمية رضى الله عنه الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا أما بعد فقد تكرر السؤال من كثير من المسلمين أن أكتب في بيان مناسك الحج ما يحتاج اليه غالب الحجاج في غالب الاوقات فاني كنت قد كتبت منسكا في أوائل عمرى فذكرت فيه أدعية كثيرة وقلدت في الاحكام من اتبعته قبل من العلماء وكتبت في هذا ما تبين لى من من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مختصرا مبنا ولا حول ولا قوة الا بالله

فصل أول ما يفعله قاصد الحج والعمرة اذا أراد الدخول فيهما أن يحرم بذلك وقبل ذلك فهو قاصد الحج أو العمرة ولم يدخل فيهما بمنزلة الذى يخرج الى صلاة الجمعة فله أجر السعى ولا يدخل في الصلاة حتى يحرم بهاء وعليه اذا وصل الى الميقات أن يحرم بالمواقيت خمسة ذو الحليفة . والجحفة . وقرن المنازل . ويالم . وذات عرق ولما وقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت قال من لاهلهم ولمن مر عليهم من غير اهلهم لمن يريد الحج والعمرة ومن كان منزله دونهن فمأله من أهله حتى أهل

مكة يهلون من مكة فذو الحليفة هي أبعد المواقف بينها وبين مكة عشر
مراحل أو أقل أو أكثر بحسب اختلاف الطرق فان منها الى مكة عدة
طرق وتسمى وادي العقيق ومسجدها يسمى مسجد الشجرة وفيها بئر
تسميها جهال العامة بئر على لظنهم ان عليا قاتل الجن بها وهو كذب فان الجن
لم يقاتلهم أحد من الصحابة وعلى أرفع قدرا من أن يشب الجن لقتاله ولا فضيلة
لهذا البئر ولا مذمة ولا يستحب أن يرمى بها حجرا ولا غيره . وأما الجحفة
فبينها وبين مكة نحو ثلاث مراحل وهي قرية كانت قديمة معمورة وكانت
تسمى مهيمة وهي اليوم خراب ولهذا صار الناس يحرمون قبلها من المكان
الذي يسمى رابعا وهذا ميقات لمن حج من ناحية المغرب كأهل الشام
ومصر وسائر المغرب اذا اجتازوا بالمدينة النبوية كما يفعلونه في هذه
الاقوات أحرموا من ميقات أهل المدينة فان هذا هو المستحب لهم بالاتفاق
فان أخذوا الاحرام الى الجحفة ففيه نزاع وأما المواقف الثلاثة فيبين
كل واحد منها وبين مكة نحو مرحلتين وليس لاحد أن يجاوز الميقات
اذا أراد الحج أو العمرة الا باحرام . وان قصد مكة لتجارة أو لزيارة
فينبغي له أن يحرم وفي الوجوب نزاع ومن وافق الميقات في أشهر الحج
فهو مخير بين ثلاثة أنواع وهي التي يقال لها التمتع والافراد والقران
ان شاء أهل بعمره فاذا حل منها أهل بالحج وهو يخص باسم التمتع
وان شاء أحرم بهما جميعا أو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج قبل
الطواف وهو القران وهو داخل في اسم التمتع في الكتاب والسنة
وكلام الصحابة وان شاء أحرم بالحج مفردا وهو الافراد

فصل في الافضل من ذلك فالتحقيق في ذلك أنه يتنوع باختلاف حال الحاج فان كان يسافر سفرة للعمرة وللحج سفرة أخرى أو يسافر الى مكة قبل أشهر الحج ويعتمر ويقيم بها حتى يحج فهذا الافراد له افضل باتفاق الائمة الاربعة* والاحرام بالحج قبل أشهره ليس مسنوناً بل مكروه واذا فعله فهل يصير محرماً بعمرة أو يحج فيه نزاع وأما اذا فعل ما يفعله غالب الناس وهو أن يجمع بين العمرة والحج في سفرة واحدة ويقدم مكة في أشهر الحج وهن شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة فهذا ان ساق الهدى فالقران افضل له وان لم يسق الهدى فالتحالي من احرامه بعمرة افضل فانه قد ثبت بالنقول المستفيضة التي لم يختلف في صحتها أهل العلم بالحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حج حجة الوداع هو وأصحابه أمرهم جميعهم أن يحلوا من احرامهم ويجعلوها عمرة الا من ساق الهدى فانه أمره أن يبقى على احرامه حتى يبلغ محله يوم النحر وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد ساق الهدى هو وطائفة من أصحابه وقرن هو بين العمرة والحج فقال ليلىك عمرة وحجاً ولم يعتمر بعد الحج أحد ممن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم الا عائشة وحدها لانها كانت قد حاضت فلم يمكنها الطواف لان النبي صلى الله عليه وسلم قال تقضى الحائض المناسك كلها الا الطواف بالبيت فامرها أن تهل بالحج وتدع أعمال العمرة لانها كانت متمتعاً ثم انها طلبت من النبي صلى الله عليه وسلم أن يعمرها فأرسلها مع أخيها عبد الرحمن فاعتمرت من التعميم والتعميم هو أقرب الحل الى مكة وبه اليوم المساجد التي تسمى مساجد عائشة ولم تكن هذه على عهد النبي

صلى الله عليه وسلم وإنما بنيت بعد ذلك علامة على المكان الذي
أحرمت منه عائشة وليس دخول هذه المساجد ولا الصلاة فيها لمن اجتاز
بها محر ما لا فرضا ولا سنة بل قصد ذلك واعتقاد أنه يستحب بدعة
مكروهة لكن من خرج من مكة ليعتمر فإنه إذا دخل واحدا منها صلى فيه
لأجل الإحرام فلا بأس بذلك ولم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
وخلفائه الراشدين أحد يخرج من مكة ليعتمر إلا لاعتد لا في رمضان
ولا غير رمضان والذين حجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيهم من
اعتمر بعد الحج من مكة إلا عائشة كما ذكر ولا كان هذا من فعل الخلفاء
الراشدين والذين استحبوا الأفراد من الصحابة إنما استحبوا أن يحج
في سفرة ويعتمر في أخرى ولم يستحبوا أن يحج ويعتمر عقب ذلك
عمرة مكعبة بل هذا لم يكونوا يفعلونه قط اللهم إلا أن يكون شيئا نادرا
وقد تازع السلف في هذا هل يكون متمما عليه دم أم لا وهل تجزئة
هذه العمرة عن عمرة الإسلام أم لا وقد اعتمر النبي صلى الله عليه
وسلم بعد هجرته أربع عمر * حمرة الحديبية وصل إلى الحديبية والحديبية
وراء الجبل الذي بالتعيم عند مساجد عائشة عن يمينك وأنت داخل
إلى مكة فصد المشركون عن البيت فصالحهم وحل من إحرامه وانصرف
* وعمرة القضية اعتمر من العام القابل * وعمرة الجعرانة وإن كان قد قاتل
المشركين بحنين وحنين من ناحية المشرق من ناحية الطائف وأما بدر
فهي بين المدينة وبين مكة وبين الغزوتين ست سنين ولكن قرأت في
الذكر لأن الله تعالى أنزل فيهما الملائكة لنصر النبي صلى الله عليه وسلم

والمؤمنين في القتال ثم ذهب فحاصر المشركين بالطائف ثم رجع
 وقسم غنائم حنين بالجمرة فلما قسم غنائم حنين اعتمر من الجمرة
 داخلا الى مكة لا خارجا منها للاحرام* والعمرة الرابعة مع حجته فانه
 قرن بين العمرة والحج باتفاق اهل المعرفة بسنته وباتفاق الصحابة على
 ذلك ولم ينقل عن أحد من الصحابة انه تمتع تمتعا حل فيه بل كانوا
 يسمون القران تمتعا ولا ينقل عن أحد من الصحابة انه لما قرن
 طاف طوافين وسمي سعيين وطامة المنقول عن الصحابة في صفة حجته
 ليست بمختلفة وانما اشبهت على من لم يعرف مرادهم وجميع الصحابة
 الذين نقل عنهم انه أفرد الحج كعائشة وابن عمر وجابر قالوا انه تمتع
 بالعمرة الى الحج فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة وابن عمر باسناد
 أصح من اسناد الافراد ومرادهم بالتمتع القران كما ثبت ذلك في
 الصحيح أيضا فاذا أراد الاحرام فان كان قارنا قال لبيك عمرة
 وحجبا وان كان متمتعا قال لبيك عمرة وان كان مفردا قال لبيك
 حجة أو قال اللهم اني أوجبت عمرة وحجبا أو أوجبت عمرة أو أوجبت
 حجبا أو أريد الحج أو أريدها أو أريد التمتع بالعمرة الى الحج فهما
 قال من ذلك أجزاء باتفاق الأئمة ليس في ذلك عبارة مخصوصة
 ولا يجب شيء من هذه العبارات باتفاق الأئمة كما لا يجب التلفظ بالنية
 في الطهارة والصلاة والصيام باتفاق الأئمة بل متى ابي قاصدا
 للاحرام انعقد احرامه باتفاق المسلمين ولا يجب عليه أن يتكلم
 قبل التلبية بشيء ولكن تنازع العلماء هل يستحب أن يتكلم

بذلك كما تنازعوا هل يستحب التلفظ بالنية في الصلاة والصواب
المقطوع به أنه لا يستحب شيء من ذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم
يشرع للمسلمين شيئا من ذلك ولا كان يتكلم قبل التكبير بشيء من
ألفاظ النية لاهو ولا أصحابه بل لما أمر جماعة بذات الزبير بالاشتراط
قالت فكيف أقول قال قولي إياك اللهم ليك محلى من الأرض حيث
محبسني رواء أهل السنن وصححه الترمذي والفظ النسائي أني أريد
الحج فكيف أقول قال قولي إياك اللهم ليك محلى من الأرض حيث
محبسني فإن لك على ربك ما استغنيت وحديث الاشتراط في الصحيحين
ليكن المقصود بهذا اللفظ أنه أمرها بالاشتراط في التلبية ولم يأمرها أن
تقول قبل التلبية شيئا لا اشتراطا ولا غيره وكان يقول في تلبيته ليك
عمرة وحججا وكان يقول للواحد من أصحابه بم أهلت وقال في المواقيت
مهمل أهل المدينة ذو الحليفة ومهمل أهل الشام الجحفة ومهمل أهل
اليمن يلم ومهمل أهل نجد قرن المنازل ومهمل أهل العراق ذات
عرق ومن كان دونهن فهله من أهله والاهلال هو التلبية فهذا هو
الذي شرع النبي صلى الله عليه وسلم التكلم به في ابتداء الحج والعمرة
وإن كان مشروعا بعد ذلك كما لا تشرع تكبيرة لأحرام ويشرع التكبير
بعد ذلك عند تغير الأحوال ولو أحرم أحراما مطلقا جاز فلو أحرم
بالقصد للحج من حيث الجملة ولا يعرف هذا التفصيل جاز ولو أهل
ولم يفعل الناس قصدا للنسك ولم يسم شيئا بلفظه ولا قصد بقائه
لاتنما ولا أفرادا ولا قرانا صح حجه أيضا وفعل واحدا من الثلاثة

فان فعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه كان حسنا وان اشترط
على إربه خوفا من العارض فقال وان حبسني حابس فمحلى حيث
حبستني كان حسنا فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر ابنة عمه ضباعة
بنت الزبير بن عبد المطلب أن تشترط على ربها لما كانت شاكية بخاف
أن يصدها المرض عن البيت ولم يكن يأمر بذلك كل من حج وكذلك
ان شاء المحرم أن يتطيب في بدنه فهو حسن ولا يؤمر المحرم قبل
الاحرام بذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم لم فعله ولم يأمر به الناس
ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يأمر أحدا بعبارة بعينها وانما يقال
أهل بالحج أهل بالعمرة أو يقال لي بالحج لي بالعمرة وهو تأويل
قوله تعالى (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا
فسوق ولا جدال في الحج) وثبت عنه في الصحيحين انه قال من حج
هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وهذا
على قراءة من قرأ فلا رفث ولا فسوق بالرفع فالرفث اسم للجماع
قولا وعملا والفسوق اسم للمعاصي كلها والجدال على هذه القراءة
هو المراء في أمر الحج فان الله قد وضعه وبينه وقطع المراء فيه كما
كانوا في الجاهلية يتمارون في أحكامه وعلى القراءة الاخرى قد
يفسر بهذا المعنى أيضا وقد فسروها بأن لا يماري الحاج أحدا والتفسير
الاول أصح فان الله لم ينه المحرم ولا غيره عن الجدال مطلقا بل
الجدال قد يكون واجبا أو مستحبا كما قال تعالى (وجادلهم بالتى هي
أحسن) وقد يكون الجدال محرما في الحج وغيره كالجدال بغير علم

وكالجدان في الحق بعد ما تبين وانفطه الفسوق يتناول ما حرمه الله تعالى ولا يختص بالسباب وان كان سباب المسلم فسوقا فالفسوق يعم هذا وغيره * والرفث هو الجماع وليس في المحظورات ما يفسد الحج الا جنس الرفث فلهذا ميز بينه وبين الفسوق * وأما سائر المحظورات كاللباس والطيب فانه وان كان يأتى بها فلا تفسد الحج عند أحد من الأئمة للشهورين . وينبغى للمحرم أن لا يتكلم إلا بما يعنيه وكان شريح اذا أحرم كانه الحية الصماء ولا يكون الرجل محرما بمجرد ما في قلبه من قصد الحج ونيتته فان القصد ما زال في القلب منذ خرج من بلده بل لا بد من قول أو عمل يصير به محرما وهذا هو الصحيح من القوانين والتجرد من اللباس واجب في الاحرام وليس شرطاً فيه فلو أحرم وعليه ثياب صح ذلك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وباتفاق أئمة أهل العلم وعليه أن ينزع اللباس المحظور

فصل * يستحب أن يحرم عقيب صلاة اما فرض واما تطوع

ان كان وقت تطوع في احد القوانين وفي الآخر ان كان يصلى فرضا أحرم عقيبهِ والا فليس للاحرام صلاة نخسه وهذا أرجح * ويستحب أن يغتسل الاحرام ولو كانت نفساء أو حائضان احتاج الى التتظيف كتقائم الاظفار وتنف الابط . وحلق الامانة ونحو ذلك فعمل ذلك وهذا ليس من خصائص الاحرام وكذلك لم يكن له ذكر فيما نقله الصحابة لكنه مشروع بحسب الحاجة وهكذا يشرع لمصلى الجمعة والعيد على هذا الوجه . ويستحب أن يحرم في توبين نظيفين فان كانا أبيضين

فهما أفضل ويجوز أن يحرم في جميع أجناس اثياب البياحة من القطن
والكتان والصوف . والسنة أن يحرم في ازار ورداء سواء كانا مخيطين
أو غير مخيطين باتفاق الأئمة ولو أحرم في غيرهما جاز إذا كان مما
يجوز لبسه ويجوز أن يحرم في الأبيض وغيره من الألوان الجائزة
وإن كان ملونا . والأفضل أن يحرم في نعلين إن تيسر وأنعل هي التي
يقال لها التأسومة فإن لم يجد نعلين لبس خفين وليس عليه أن يقطعهما
دون الكعبين فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالقطع أولا ثم رخص
بعد ذلك في عرقات في لبس السراويل لمن لم يجد ازار أو رخص في
لبس الخفين لمن لم يجد نعلين وإنما رخص في المقطوع أولا لأنه يصير
بالقطع كالنعلين ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يلبس مادون الكعبين
مثل الخنف المكعب والجمجم والمداس ونحو ذلك سواء كان واجدا
للعملين أو فاقدا لهما وإذا لم يجد نعلين ولا ما يقوم مقامهما مثل الجمجم
والمداس ونحو ذلك فله أن يلبس الخنف ولا يقطعهما وكذلك إذا لم يجد
ازارا فانه يلبس السراويل ولا يفتقه هذا أصح قولی العلماء لان النبي
صلى الله عليه وسلم رخص في البدل في عرقات كما رواه ابن عمر
وكذلك يجوز أن يلبس كل ما كان من جنس الازار والرداء فله أن
يلتحف بالقباء والحية والقميص ونحو ذلك ويتغطي به باتفاق الأئمة
عرضا ويلبسه مقلوبا يجعل أسفله أعلاه ويتغطي بالاحفاف وغيره لكن
لا يغطي رأسه الا الحاجة والنبي صلى الله عليه وسلم نهى المحرم أن يلبس
القميص والبرنس والسراويل والخنف والعمامة ونهاهم أن يغطوا

رأس المحرم بعد الموت وأمر من أحرم في حبة أن ينزعها عنه فما كان من هذا الجنس فهو في معنى ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم فما كان في معنى القميص فهو مثله وليس له أن يلبس القميص لا بكم ولا بغير كم وسواء أدخل يديه أو لم يدخلهما وسواء كان سليما أو مخروقا وكذلك لا يلبس الحية ولا القباء الذي يدخل يديه فيه وكذلك الدرع الذي يسمى عرق جين وأمثال ذلك باتفاق الأئمة وأما إذا طرح القباء على كتفيه من غير إدخال يديه ففيه نزاع وهذا معنى قول الفقهاء لا يلبس الخيط والخيط ما كان من اللباس على قدر العضو وكذلك لا يلبس ما كان في معنى الخف كالموق والجورب ونحو ذلك ولا يلبس ما كان في معنى السراويل كالتبان ونحوه وله أن يعقد ما يحتاج إلى عقده كالأزار وهميان النفقة والرداء لا يحتاج إلى عقده فلا يعقده فإن احتاج إلى عقده ففيه نزاع والاشبه جوازه حينئذ وهل المنع من عقده منع كراهة أو تحريم فيه نزاع وليس على تحريم ذلك دليل إلا ما نقل عن ابن عمر رضي الله عنه فمنهم من قال هو كراهة تنزيه كابي حنيفة وغيره ومنهم من قال كراهة تحريم وأما الرأس فلا يغطيه إلا بخيط ولا غيره فلا يغطيه بعمامة ولا قلنسوة ولا كوفية ولا ثوب يلصق به ولا غير ذلك . وله أن يستظل تحت السفف والشجر ويستظل في الخيمة ونحو ذلك باتفاقهم وأما الاستظلال بالحمل كالحجارة التي لها رأس في حال السير فهذا فيه نزاع والافضل للمحرم أن يضيحي لمن أحرم له كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يحجون وقد رأى ابن عمر رجلا ظلل

عليه فقال أيها المحرم أضح لمن أحرمت له ولهذا كان السلف يكرهون
القباب على المحامل وهي المحامل التي لها رأس وأما المحامل المكشوفة فلم
يكرهها إلا بعض الناس وهذا في حق الرجل وأما المرأة فإنها عورة
فلذلك جاز لها أن تلبس الثياب التي تستر بها وتستظل بالمحمل لكن
نهاها النبي صلى الله عليه وسلم أن تنتقب أو تلبس القفازين والقفازان
غلاف يصنع لليد كما يفعله حملة البراة ولو غطت المرأة وجهها بشيء
لا يمس الوجه جاز بالاتفاق وإن كان يمس فالحصير أنه يجوز أيضا
ولا تكلف المرأة أن تحجب سترتها عن الوجه لا بعود ولا بيد ولا غير
ذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم سوى بين وجهها ويديها وكلاهما
كبدن الرجل لا كراسته وأزواجه صلى الله عليه وسلم كن يسدلن
على وجوههن من غير مراعاة المحافة ولم ينقل أحد من أهل العلم
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أحرام المرأة في وجهها وإنما
هذا قول بعض السلف لكن النبي صلى الله عليه وسلم نهاها أن تنتقب
أو تلبس القفازين كما نهى المحرم أن يلبس القميص والخف مع أنه
يجوز له أن يستر يديه ورجليه باتفاق الأئمة والبرقع أقوى من النقاب
فلهذا ينهى عنه باتفاقهم ولهذا كانت المحرمة لا تلبس ما يصنع لستر الوجه
كالبرقع ونحوه فإنه كالنقاب وليس للمحرم أن يلبس شيئاً مما نهى
النبي صلى الله عليه وسلم عنه إلا الحاجة كما أنه ليس للمصائم أن ينظر
إلا الحاجة والحاجة مثل البرد الذي يخاف أن يمرضه إذا لم يغط رأسه
أو مثل مرض نزل به يحتاج معه إلى تغطية رأسه فيلبس قدراً الحاجة

فإذا استغنى عنه نزع وعليه أن يفقدى اما بصيام ثلاثة أيام واما بنسك
شاة أو باطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من تمر أو
شعير أو مد من بر وان أطعمه خبزاً جاز ويكون رطلين بالعراق
قريباً من نصف رطل بالدمشقي وينبغي أن يكون مادوماً وان
أطعمه مما يأكل كالبقسماط والرقاق ونحو ذلك جاز وهو أفضل من
أن يعطيه قمحاً أو شعيراً وكذلك في سائر الكفارات إذا أعطاه مما
يقتات به مع ادمه فهو أفضل من أن يعطيه حباً مجرداً إذا لم يكن
عادتهم أن يطحنوا بأيديهم ويخبزوا بأيديهم والواجب في ذلك كله
ما ذكره الله تعالى بقوله (اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون
أهلكم أو كسوتهم) الآية فأمر الله تعالى باطعام المساكين من أوسط
ما يطعم الناس أهلكم. وقد تنازع العلماء في ذلك هل ذلك مقدر بالشرع
أو يرجع فيه إلى العرف وكذلك تنازعوا في النفقة نفقة الزوجة
والراجع في هذا كله أن يرجع فيه إلى العرف فيطعم كل قوم مما
يطعمون أهلهم. ولما كان كعب بن عجرة ونحوه يقتاتون التمر أمره
النبي صلى الله عليه وسلم أن يطعم فرقاً من التمر بين ستة مساكين
والفرق ستة عشر رطلاً بالبغدادى وهذه الفدية يجوز أن يخرجها إذا
احتاج إلى فعل المحذور قبله وبعده ويجوز أن يذبح النسك قبل أن
يصل إلى مكة ويصوم الأيام الثلاثة متتابعة إن شاء ومتفرقة إن شاء
فإن كان له عذر أخر فعلها والا عجل فعلها وإذا لبس ثم لبس مراراً
ولم يكن أدى الفدية أجزائه فدية واحدة في أظهر قولي العلماء

(فصل) فاذا أحرم لبي بلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليك اللهم ليك لبيك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك
 لا شريك لك وان زاد على ذلك ليك ذا المعارج أو ليك وسعديك
 ونحو ذلك جاز كما كان الصحابة يزيدون ورسول الله صلى الله عليه
 وسلم يسميهم فلم ينههم وكان هو يداوم على تلبيته ويلو من حين يحرم
 سواء ركب دابة أو لم يركبها وان أحرم بعد ذلك جاز والتلبية هي
 اجابة دعوة الله تعالى ^{الله} حين دعاهم الى حج بيته على لسان خليله
 والملي هو المستسلم المتقاد لغيره كما بنقاد الذي لبي وأخذ بلبته والمعنى
 انا مجيبوك لدعوتك مستسلمون لحكمك مطيعون لامرك مرة بعد
 مرة لانزال على ذلك والتلبية شعار الحج فافضل الحج المعج والنج فالعج
 رفع الصوت بالتلبية والنج اراقة دماء الهدى ولهذا يستح رفع الصوت
 بها للرجل بحيث لا يجهد نفسه والمرأة ترفع صوتها بحيث تسمع رفيقتها
 ويستحب الاكثر منها عند اختلاف الاحوال مثل ادبار الصلوات
 ومثل ما اذا صعد انشزا أو هبط واديا أو سمع مليها أو قبل الليل
 والنهار أو التقت الرفاق وكذلك اذا فعل ما نهى عنه وقد روى انه من
 لبي حتى تغرب الشمس فقد أمسى مفقورا له وان دعا عقيب التلبية
 وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله رضوانه والجنة واستعاذ
 برحمته من سخطه والنار فحسن

(فصل) ونما ينهى عنه المحرم أن يتطيب بمسح الا حرام في
 بدنه أو ثيابه أو يتمد لشم الطيب وأما الدهن في رأسه أو بدنه بالزيت

والسمن ونحوه اذا لم يكن فيه طيب ففيه نزاع مشهور وتركه اولي
ولا يقسم أظفاره ولا يقطع شعره وله أن يحك بدنه اذا حكه ويحتجم
في رأسه وغير رأسه وان احتاج أن يحلق شعر الذكر جاز فانه قد
ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم في وسط رأسه
وهو محرم ولا يمكن ذلك الا مع حلق بعض الشعر وكذلك اذا اغتسل
وسقط شيء من شعره بذلك لم يضره وان تيقن انه انقطع بالغسل
ويقتصد اذا احتاج الى ذلك وله أن يغتسل من الجنابة بالاتفاق
وكذلك اغير الجنابة ولا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ولا يصطاد
صيدا برياً ولا يملكه بشراً ولا آتاه ولا يهاب ولا غير ذلك ولا يعين على صيد
ولا يذبح صيدا قاصدا صيد البحر كالسمك ونحوه فله أن يصطاده ويأكله
وله أن يقطع الشجر لكن نفس الحرم لا يقطع شيئاً من شجره وان كان
غير محرم ولا من نباته المباح الا الاذخر وأما ما غرس الناس أوزرعوه
فهو لهم وكذلك ما ينبت من النبات يجوز أخذه ولا يصطاده به صيدا
وان كان من الماء كالسمك علي الصحيح بل ولا ينفر صيده مثل
أن يقيمه ليقعد مكانه وكذلك حرم مدينة رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو ما بين لابتيها واللاية هي الحرة وهي الارض التي فيها
حجارة سود وهو بريد في بريد والبريد أربع فراسخ وهو من عبر
الي ثور وعبر هو جبل عند الميقات يشبه العبر وهو الحمار ونور هو
جبل من ناحية أحد وهو غير جبل نور الذي بمكة فهذا الحرم أيضا
لا يصاد صيده ولا يقطع شجره الا الحاجة كآلة الركوب والحراث ويؤخذ

عن حشيشه ما يحتاج اليه للمناف فان النبي صلى الله عليه وسلم رخص
 لاهل المدينة في هذا حاجتهم الى ذلك اذ ليس حولهم ما يستغنون به
 عنه بخلاف الحرم المكي واذا ادخل عليه صيد لم يكن عليه ارساله
 وليس في الدنيا حرم لا بيت المقدس ولا غيره الا هذان الحرمان ولا
 يسمي غيرها حرما كما يسمي الجهال فيقولون حرم المقدس وحرم
 الخليل فان هذين وغيرهما ليسا بحرم باتفاق المسلمين والحرم المجمع
 عليه حرم مكة وأما المدينة فلها حرم أيضا عند الجمهور كما استفاضت
 بذلك الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتنازع المسلمون في
 حرم نالك الا وجاء وهو وادبا لطائف وهو عند بعضهم حرم وعند
 الجمهور ليس بحرم ولله محرم أن يقتل ما يؤذي بمادته الاس كالحية والعقرب
 والفأرة والغراب والكلب العقور وله أن يدفع ما يؤذي من الآدميين
 والبهائم حتى لو صال عليه أحد ولم يندفع الا بالقتال قتله فان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه
 فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون حرمة فهو
 شهيد واذا قرصته البراغيث والقمل فله اقاؤها عنه وله قتلها ولا
 شيء عليه والقاؤها أهون من قتلها وكذلك ما يتعرض له من الدواب
 فينهي عن قتلها وان كان في نفسه محرما كالاسد والفهد فاذا قتله فلا
 جزاء عليه في أظهر قولي العلماء وأما التفلي بدون التأذي فهو من
 الترفه فلا يفعله ولو فعله فلا شيء عليه ويحرم على المحرم الوطء
 ومقدماته ولا يطأ شيئا سواء كان امرأة ولا غير امرأة ولا يتمتع بقبلة

ومس يبد ولا نظر بشهوة فان جامع فسد حجه وفي الاتزال بغير
الجماع نزاع ولا يفسد الحج بشيء من المحظورات الا بهذا الجنس
فان قبل شهوة أو أمذي لشهوة فعليه دم

فصل اذا أتى مكة جاز أن يدخل مكة والمسجد من جميع
الجوانب لكن الافضل أن يأتي من وجه الكعبة اقتداء بالنبي صلى
الله عليه وسلم فانه دخلها من وجهها من الناحية العليا التي فيها اليوم
باب المعلاة ولم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لمكة ولا للمدينة
سور ولا أبواب مبنية ولكن دخلها من الثانية العليا ثنية كداء بالفتح
والمد المشرفة على المقبرة ودخل المسجد من الباب الاعظم الذي يقال
له باب بنى شيبه ثم ذهب الى الحجر الاسود فان هذا أقرب الطرق
الى الحجر الاسود لمن دخل من باب المعلاة ولم يكن قديما بمكة بناء
يعلم على البيت ولا كان فوق الصفا والمروة والمشعر الحرام بناء ولا كان
بمعى ولا بعرفات مسجد ولا عند الجمرات مساجد بل كل هذه محدثة
بعد الخلفاء الراشدين ومنها ما أحدث بعد الدولة الاموية ومنها
ما أحدث بعد ذلك فكان البيت يرى قبل دخول المسجد وقد ذكر
ابن جرير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى البيت رفع يديه
وقال اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وبراً وزد
من شرفه وكرمه بمن حجه أو اعتمره تشريفا وتعظيما فمن رأى البيت
قبل دخول المسجد فعل ذلك وقد استحب ذلك من استحبه عند
روية البيت ولو كان بعد دخول المسجد لكن النبي صلى الله عليه وسلم

بمع أن دخل المسجد ابتداء بالطواف ولم يصل قبل ذلك تحية المسجد
ولا غير ذلك بل تحية المسجد الحرام هو الطواف بالبيت وكان صلى الله
عليه وسلم يفتسل لدخول مكة كما كان يبيت بذي طوى وهو عند الآبار
التي يقال لها آبار الزاهر فمن تيسر البيت بها والاغتسال ودخول
مكة نهارا والافليس عليه شيء من ذلك وإذا دخل المسجد بدأ بالطواف
فيبتدئ من الحجر الأسود يستقبله استقبالا ويستلمه ويقبله إن
أمكن ولا يؤذى أحدا بالمزاحمة عليه فإن لم يمكن استلمه وقبل يده والـ
أشار إليه ثم ينتقل للطواف ويجعل البيت عن يساره وليس عليه أن
يذهب إلى ما بين الركنين ولا يمشي صرضا ثم ينتقل للطواف بل ولا
يستحب ذلك ويقول إذا استلمه بسم الله والله أكبر وإن شاء قال اللهم
إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى
الله عليه وسلم ويجعل البيت عن يساره فيطوف سبعة ولا يخرق الحجر
في طوافه لما كان أكثر الحجر من البيت والله أمر بالطواف
لا بالطواف فيه ولا يستلم من الأركان إلا الركنين اليمانيين دون الشاميين
فإن النبي صلى الله عليه وسلم إنما استلمهما خاضعة لانهما على قواعد
إبراهيم والآخرا نهما في داخل البيت فالركن الأسود يستلم ويقبل
واليماني يستلم ولا يقبل والآخرا ن لا يستلمان ولا يقبلان والاستلام
هو مسحه باليد وأما سائر جوانب البيت ومقام إبراهيم وسائر ما في
الأرض من المساجد وحيطانها ومقابر الأنبياء والمجاهدين كحجرة نبينا
صلي الله عليه وسلم ومقبرة إبراهيم ومقام نبينا صلى الله عليه وسلم الذي

كان يصلى فيه وغير ذلك من مقابر الانبياء والصالحين وصخرة بيت المقدس فلا تستلم ولا تقبل باتفاق الائمة وأما الطواف بذلك فهو من أعظم البدع المحرمة ومن اتخذ ديناً يستتاب فان تاب والا قتل ولو وضع يده على الشاذر وان الذي يربط فيه أستار الكعبة لم يضره ذلك في أصح قولى العلماء وليس الشاذر وان من البيت بل جعل عمداً للبيت ويستحب له في الطواف الاول أن يرمل من الحجر الى الحجر في الاطواف الثلاثة والزمل مثل الهرولة وهو مسارعة المشى مع تقارب الخطافان لم يمكن الزمل لازحة كان خروجه الى حاشية المطاف والرمل أفضل من قربه الى البيت بدون الرمل وأما اذا أمكن القرب من البيت مع اكمال السنة فهو أولى ويجوز أن يطوف من وراء قبة زمزم وما وراءها من السقائف المتصلة بحيطان المسجد ولو صلى المصلى في المسجد والناس يطوفون أمامه لم يكره سواء مر أمامه رجل أو امرأة وهذا من خصائص مكة وكذلك يستحب ان يضطبع في هذا الطواف والاضطباع هو أن يبدى ضبعه الايمن فيضع وسط الرداء تحت ابطة الايمن وطرفه على عاتقه الايسر وان ترك الرمل والاضطباع فلا شئ عليه ويستحب له في الطواف أن يذكر الله تعالى ويدعوه بما يشرع وان قرأ القرآن سرا فلا بأس وليس فيه ذكر محدود عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بأمره ولا بقوله ولا بتعليمه بل يدعو فيه بسائر الادعية الشرعية وما يذكره كثير من الناس من دعاء معين تحت الميزاب ونحو ذلك فلا أصل له وكان النبي صلى الله عليه وسلم

يختم طوافه بين الركنتين بقوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة ومما عذاب النار كما كان يختم سائر دعائه بذلك وليس في ذلك
 ذكر واجب باتفاق الأئمة والطواف بالبيت كالصلاة إلا أن الله أباح فيه
 الكلام فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير ولهذا يؤمر الطائف أن يكون
 متطهرا الطهارتين الصغرى والكبرى ويكون مستورا العورة محتسبا
 النجاسة التي يجنبها المصلي والطائف طاهرا لكن في وجوب الطهارة في
 الطواف نزاع بين العلماء فإنه لم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه أمر بالطهارة للطواف ولا نهى المحدث أن يطوف ولكنه طاف
 طاهرا لكنه ثبت عنه أنه نهى الحائض عن الطواف وقد قال النبي صلى
 الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم
 فالصلاة التي أوجب لها الطهارة ما كان يفتتح بالتكبير ويختم بالتسليم كالصلاة
 التي فيها ركوع وسجود كالصلاة الجنازة وسجدة السهو وأما الطواف
 وسجود التلاوة فليس من هذا والاعتكاف يشترط له المسجد ولا
 يشترط له الطهارة بالاتفاق والمعتكفة الحائض تنهى عن اللبث في المسجد
 مع الحيض وإن كانت تلث في المسجد وهي محدثة فقال أحمد بن حنبل
 في مناسك الحج لابنه عبد الله حدثنا سهل بن يوسف أنبأنا شعبه عن
 حماد ومنصور قال سألتهم عن الرجل يطوف بالبيت وهو غير متوضئ فلم
 يريابه بأسا قال عبد الله - ألت أبي عن ذلك فقال أحب إلى أن لا يطوف
 بالبيت وهو غير متوضئ لأن الطواف بالبيت صلاة وقد اختلفت
 الرواية عن أحمد في اشتراط الطهارة فيه ووجوبها كما هو أحد القولين

في مذهب أبي حنيفة لكن لا يختلف مذهب أبي حنيفة انها ليست بشرط ومن طاف في جورب ونحوه اطلاقاً نجاسة من ذرق الحمام أو غطى يديه لئلا يمس امرأة ونحو ذلك فقد خالف السنة فان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين مازالوا يطوفون بالبيت ومازالوا الحمام بمكة لكن الاحتياط حسن ما لم يخالف السنة المعلومه فاذا أفضى الى ذلك كان خطأ واعلم ان القول الذي يتضمن مخالفة السنة خطأ كمن يخالف عليه نعليه في الصلاة المكتوبة أو صلاة الجنازة خوفاً من أن يكون فيهما نجاسة فان هذا خطأ يخالف للسنة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في نعليه وقال ان اليهود لا يصلون في نعالهم يخافونهم وقال اذا أتى المسجد أحدكم فليمنظر في نعليه فان كان فيهما أذى فليدلكهما في التراب فان التراب لهما طهور وكما يجوز أن يصلي في نعليه فكذلك يجوز أن يطوف في نعليه وان لم يمكنه الطواف ماشياً فطاف راكباً أو محمولا أجزأه بالاتفاق وكذلك ما يعجز عنه من واجبات الطواف مثل من كان به نجاسة لا يمكنه ازالها كالمستحاضة ومن به سلس البول فانه يطوف ولا شيء عليه باتفاق الاثمة وكذلك لو لم يمكنه الطواف الا صريانا فطاف بالليل كما لو لم يمكنه الصلاة الا صريانا وكذلك المرأة الحائض اذا لم يمكنها طواف الفرض الا حائضاً بحيث لا يمكنها التأخر بمكة ففي أحد قولي العلماء الذين يوجبون الطهارة على الطائفت اذا طافت الحائض أو الجنب أو المحدث أو حامل لنجاسة مطلقاً أجزاء الطواف وعليه دم اما شاة واما بدنة مع الحيض والجنابة وشاة مع الحدث الا صفر

ومنع الحائض من الطواف قد يعلى بأنه يشبه الصلاة وقد يعلى بأنها
 ممنوعة من المسجد كما تمنع منه بالاعتكاف وكما قال عز وجل لا يراهيم
 صلى الله عليه وسلم وطهر يدي الطائفين والما كفين والركع السجود
 فأمره بتطهير هذه العبادات فمنعت الحائض من دخوله وقد اتفق
 العلماء على أنه لا يجب للطواف ما يجب للصلاة من تحريم وتحليل
 وقراءة وغير ذلك ولا يبطله ما يبطلها من الأكل والشرب والكلام
 وغير ذلك ولهذا كان مقتضى تعليل من منع الحائض حرمة المسجد
 أنه لا يرى الطهارة شرطا بل مقتضى قوله أنه يجوز لها ذلك عند الحاجة
 كما يجوز لها دخول المسجد عند الحاجة وقد أمر الله تعالى بتطهيره
 للطائفين والما كفين والركع السجود والما كف فيه لا يشترط له
 الطهارة ولا يجب عليه الطهارة من الحدث الأصغر باتفاق المسلمين ولو
 اضطرت الما كفة الحائض إلى لبثها فيه للحاجة جاز ذلك وأما الركع
 السجود فهم المصلون والطهارة شرط للصلاة باتفاق المسلمين والحائض
 لا تصلي لأقضاء ولا أداء يبقى الطائفت هل يلحق بالما كف أو بالمصلي
 أو يكون قسما ثالثا بينهما هذا محل اجتهاد وقوله الطواف بالبيت
 صلاة لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هو ثابت عن ابن
 عباس وقد روى مرفوعا ونقل بعض الفقهاء عن ابن عباس أنه قال
 إذا طاف بالبيت وهو جنب عليه دم ولا ريب أن المراد بذلك أنه يشبه
 الصلاة من بعض الوجوه ليس المراد أنه نوع الصلاة التي يشترط لها
 الطهارة وهكذا قوله إذا أتى أحدكم المسجد فلا يشبك بين أصابعه

فإنه في صلاة وقوله إن العبد في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه وما دام
ينتظر الصلاة وما كان يعتمد إلى الصلاة ونحو ذلك فلا يجوز لحائض أن
تطوف إلا طاهرة إذا أمكنها ذلك باتفاق العلماء ولو قدمت المرأة
حائضا لم تطف بالبيت لكن تقف بعرفة وتفعل سائر المناسك كلها مع
الحيض إلا الطواف فإنها تنتظر حتى تطهر إن أمكنها ذلك ثم تطوف
وإن اضطرت إلى الطواف فطافت أجزأها ذلك على الصحيح من
قولي العلماء فإذا قضي الطواف صلى ركعتين للطواف وإن صلاهما
عند مقام إبراهيم فهو أحسن ويستحب أن يقرأ فيهما بسورتي
الاحزاب قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ثم إذا صلاهما
استحب له أن يستلم الحجر ثم يخرج إلى الطواف بين الصفا والمروة
ولو أخر ذلك إلى بعد طواف الأفاضة جاز فإن الحج فيه ثلاثة أطواف
طواف عند الدخول وهو يسمى طواف القدوم والدخول والورود
والطواف الثاني هو بعد التعريف ويقال له طواف الأفاضة والزيارة
وهو طواف الفرض الذي لا بد منه كما قال تعالى ثم ليعضوا نحرهم
وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق والطواف الثالث هو لمن
أراد الخروج من مكة وهو طواف الوداع وإذا سعى عقيب واحد
منها أجزأه فإذا خرج لاسي خرج من باب الصفا وكان النبي صلى الله
عليه وسلم يركي على الصفا والمروة وهما في جانب جبل مكة فيكبر
ويهلل ويدعو الله تعالى واليوم قد بنى فوقها دكتان فمن وصل إلى
أسفل البناء أجزأه السعي وإن لم يصعد فوق البناء فيطوف بالصفا

والمرورة سيما بتدئ بالصفاء ويختم بالمرورة ويستحب أن يسعى في بطن
الوادي من العلم إلى العلم وهما معلمان هناك وإن لم يسع في بطن الوادي
بل مشى على هيئته جميع ما بين الصفاء والمرورة أجزاء باتفاق العلماء
ولا شيء ولا صلاة عقيب الطواف بالصفا والمرورة وإنما الصلاة عقيب
الطواف بالبيت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق السلف
والأئمة فإذا طاف بين الصفاء والمرورة حل من إحرامه كما أمر النبي
صلى الله عليه وسلم أصحابه لما طافوا بهما أن يحلوا إلا من كان معه
هدى فلا يحل حق ينحره والمفرد والقارن لا يحلان إلا يوم النحر
ويستحب له أن يقصر من شعره ليدع الحلاق للحج وكذلك أمرهم
النبي صلى الله عليه وسلم إذا أحل حل له ما حرم عليه بالإحرام

﴿فصل﴾ فإذا كان يوم النحرية أحرم وأهل بالحج فيفعل كما
فعل عند الميقات وإن شاء أحرم من مكة وإن شاء من خارج مكة
هذا هو الصواب وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إنما أحرموا كما
أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم من البطحاء والسنة أن يحرم من
الموضع الذي هو نازل فيه وكذلك المكي يحرم من أهله كما قال النبي
صلى الله عليه وسلم من كان منزله دون مكة فمكة من أهله حتى أهل
مكة يهلون من مكة والسنة أن يبيت الحاج بمنى فيصلون الظهر والعصر
وتغرب والعشاء والفجر ولا يخرجون منها حتى تطلع الشمس كما فعل
النبي صلى الله عليه وسلم وأما الإيقاد فهو بدعة مكر وهمة باتفاق
العلماء وإنما الإيقاد بمزدانة خاصة بعد الرجوع من عرفة وأما الإيقاد

بمنى أو عرفة فبدعة أيضا ويسبرون منها الى ثمرة على طريق ضب من
يمين الطريق وثمره كانت قرية خارجة عن عرفات من جهة اليمين
فيقيمون بها الى الزوال كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسبرون
منها الى بطن الوادي وهو موضع النبي صلى الله عليه وسلم الذي صلى
فيه الظهر والعصر وخطب وهو في حدود عرفة ببطن عرنة وهناك
مسجد يقال له مسجد ابراهيم وانما بنى في أول دولة بني العباس فيصلى
هناك الظهر والعصر قصرا كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ويصلى
خلفه جميع الحاج أهل مكة وغيرهم قصرا وجما يخطب بهم الامام كما
خطب النبي صلى الله عليه وسلم على بعيره ثم اذا قضي الخطبة أذن
المؤذن وأقام ثم يصلى كما جاءت بذلك السنة ويصلى بعرفة ومزدلفة
ومنى قصرا ويقصر أهل مكة وغير أهل مكة وكذلك يجمعون الصلاة
بعرفة ومزدلفة ومنى كما كان أهل مكة يفعلون خالف النبي صلى الله
عليه وسلم بعرفة ومزدلفة ومنى وكذلك كانوا يفعلون خلف أبي بكر
وعمر رضي الله عنهما ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه
أحدا من أهل مكة أن يتموا الصلاة ولا قالوا لهم بعرفة ومزدلفة ومنى
أنتموا صلاتكم فانا قوم سفر ومن حكي ذلك عنهم فقد أخطأ ولكن
المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ذلك في غزوة الفتح لما
صلى بهم بمكة وأما في حجه فانه لم ينزل بمكة ولكن كان نازلا خارج مكة
وهناك كان يصلى بأصحابه ثم لما خرج الى منى وعرفة خرج معه أهل
مكة وغيرهم ولما رجع من عرفة رجعوا معه ولما صلى بمنى أيام منى

صلوا معه ولم يقل لهم أنموا صلاتكم قلنا قوم سفر ولم يحمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم السفر لا بمسافة ولا بزمان ولم يكن بمنى أحد ساكنا في زمنه ولهذا قال منى مناخ من سبق ولكن قيل انها سكنت في خلافة عثمان وانه بسبب ذلك أتم عثمان الصلاة لانه كان يرى ان المسافرين من يحمل الزاد والمزاد ثم بعد ذلك يذهب الى عرفات فهذه السنة لكن في هذه الاوقات لا يكاد يذهب أحد الى نمرة ولا الى مصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل يدخلون عرفات بطريق المسارمين ويدخلونها قبل الزوال ومنهم من يدخلها ليلا ويبيتون بها قبل التعريف وهذا الذي يفعله الناس كله مجزى معه الحج لكن فيه نقص عن السنة فيعمل ما يمكن من السنة مثل الجمع بين الصلاتين فيؤذن أذانا واحدا ويقيم لكل صلاة والايقاد بمعرفة بدعة مكروهة وكذلك الايقاد بمنى بدعة باتفاق العلماء وانما يكون الايقاد بمزدلفة خاصة في الرجوع ويقفون بعرفات الى غروب الشمس ولا يخرجون منها حتى تغرب الشمس واذا غربت الشمس يخرجون ان شاؤا بين العلمين وان شاؤا من جانبيهما والعلمان الاولان عرفة فلا يجاوزهما حتى تغرب الشمس والميلان بعد ذلك حد مزدلفة وما بينهما بطن عرفة ويجتهد في الذكر والدعاء هذه العشية فانه ما رأى ابليس في يوم هو فيه أصفر ولا أحقر ولا أغضض ولا أدحض من عشية عرفة لما يرى من تنزيل الرحمة وتجاوز الله سبحانه عن الذنوب العظام الا ما رأى يوم بدر فانه رأى جبريل يزع الملائكة ويصيح وقوف الحائض وغير الحائض ويجوز الوقوف ماشيا وراكبا وأما الافضل

فيختلف باختلاف الناس فان كان ممن اذا ركب رآه الناس لحاجتهم اليه
أو كان يشق عليه ترك الركوب وقف راكبا فان النبي صلى الله عليه وسلم
وقف راكبا وهكذا الحج فان من الناس من يكون حجه راكبا أفضل
وممن من يكون حجه ماشيا أفضل ولم يعين النبي صلى الله عليه وسلم
لعرفة دعاء ولا ذكرا بل يدعو الرجل بما شاء من الادعية الشرعية
وكذلك يكبر ويهال ويذكر الله تعالى حتى تغرب الشمس والافتساح
لعرفة قد روى في حديث النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن
ابن عمر وغيره ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن
أصحابه في الحج الا ثلاثة أغسال غسل الاحرام والغسل عند
دخول مكة والغسل يوم عرفة وما سوى ذلك كالغسل لرمى الجمار
والطواف والمبيت بمزدلفة فلا أصل له لاعتن النبي صلى الله عليه
وسلم ولا عن أصحابه ولا استحبه جمهور الأئمة لأملاك ولا أبو
حنيفة ولا أحمد وان كان قد ذكره طائفة من متأخري أصحابه
بل هو بدعة الا أن يكون هناك سبب يقتضي الاستحباب مثل أن يكون
عليه رائحة يؤذى الناس بها فيغتسل لازالتها وعرفة كلها موقف ولا
يقف ببطن عرنة وأما صمود الجبل الذي هناك فليس من السنة
ويسمى جبل الرحمة ويقال له الال على وزن هلال وكذلك القبة التي
فوقه يقال لها قبة آدم لا يستحب دخولها ولا الصلاة فيها والطواف
بها من الكبائر وكذلك المساجد التي عند الجمرات لا يستحب دخول
شيء منها ولا الصلاة فيها وأما الطواف بها أو بالصخرة أو بحجرة النبي

صلى الله عليه وسلم أو ما كان غير البيت العتيق فهو من أعظم البدع المحرمة

﴿فصل﴾ فاذا أفاض من عرفات ذهب إلى المشعر الحرام على طريق المأزمين وهو طريق الناس اليوم وإنما قال الفقهاء على طريق المأزمين لانه إلى عرفة طريق أخرى تسمى طريق ضب ومنها دخل النبي صلى الله عليه وسلم إلى عرفات وخرج على طريق المأزمين وكان صلى الله عليه وسلم في المناسك والاعياد بذهب من طريق ويرجع من أخرى فدخل من اثنية العليا وخرج من اثنية السفلى ودخل المسجد من باب بنى شيبة وخرج بعد الوداع من باب حرورة اليوم ودخل إلى عرفات من طريق ضب وخرج من طريق المأزمين وأتى إلى جرة العقبة يوم العيد من الطريق الوسطى التي يخرج منها إلى خارج فهي ثم يمطف على يساره إلى الجرة ثم لما رجع إلى موضعه بمنى الذي نحر فيه هديه وحلق رأسه رجع من الطريق المتقدمة التي يسير منها جمهور الناس اليوم فيؤخر المغرب إلى أن يصلها مع العشاء بمزدلفة ولا يزال الناس بل أن وجد خلوها أسرع فاذا وصل إلى المزدلفة صلى المغرب قبل تبريك الجمال أن أمكن ثم إذا بركوها صلوا العشاء وإن أخر العشاء لم يضره ذلك ويبيت بمزدلفة ومزدلفة كلها يقال لها المشعر الحرام وهي ما بين ما زمي عرفة إلى بطن محسر فإن بين كل مشعرين حدا ليس منهما فإن بين عرفة ومزدلفة بطن عرنة وبين مزدلفة ومنى بطن محسر قال النبي صلى الله عليه وسلم عرفة كلها

موقف وارفعوا عن بطن عرنة ومزدلفة كلها موقف وارفعوا عن بطن محسر وفي كلها منجر وفجاج مكة كلها طريق والسنة أن يبيت بمزدلفة إلى أن يطلع الفجر فيصلي بها الفجر في أول الوقت ثم يقف بالمشعر الحرام إلى أن يسفر جدا قبل طلوع الشمس فإن كان من الضممة كالنساء والصبيان ونحوهم فإنه يتمجل من مزدلفة إلى منى إذا غاب القمر ولا ينبغي لأهل القوة أن يخرجوا من مزدلفة حتى يطلع الفجر فيصلوا بها الفجر ويقفوا بها ومزدلفة كلها موقف لكن الوقوف عند قزح أفضل وهو جبل المقيدة وهو المكان الذي يقف فيه الناس اليوم قد بنى عليه بناء وهو المكان الذي يخصه كثير من الفقهاء باسم المشعر الحرام فإذا كان قبل طلوع الشمس أفاض من مزدلفة إلى منى فإذا أتى محسرا أسرع قدر رمية بحجر فإذا أتى منى رمى جرة العقبة بسبع حصيات ويرفع يده في الرمي وهي الجرة التي هي آخر الجمرات من ناحية منى وأقربهن من مكة وهي الجرة الكبرى ولا يرمى يوم النحر غيرها يرميها مستقبلا لها يجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه هذا هو الذي صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها ويستحب أن يكبر مع كل حصاة وإن شاء قال مع ذلك اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً ويرفع يديه في الرمي ولا يزال يابى في ذهاب من مشعر إلى مشعر مثل ذهابه إلى عرفات وذهابه من عرفات إلى مزدلفة حتى يرمي جرة العقبة فإذا شرع في الرمي قطع التلبية فإنه حينئذ يشرع في التحلل والعلماء في التلبية على ثلاثة أقوال منهم من

يقول بقطعها اذا وصل الى عرفة ومنهم من يقول بل يابى بعرفة
وغربها الى ان يرمى الجرة والقول الثالث انه اذا أقاض من عرفة الى
مزدلفة ابي واذا أقاض من مزدلفة الى منى ابي وهكذا صح عن النبي
صلى الله عليه وسلم

﴿ فصل ﴾ وأما التلبية في وقوفه بعرفة ومزدلفة فلم ينقل عن
النبي صلى الله عليه وسلم وقد نقل عن الخلفاء الراشدين وغيرهم أنهم
كانوا لا يلبيون بعرفة فاذا رمى جرة العقبة نحر هديه ان كان معه هدى
ويستحب أن تتحرر الابل مستقبلة القبلة قائمة معقولة اليد اليسرى
والبقر والغنم يضجمها على شقها الايسر مستقبلا بها القبلة ويقول
بسم الله والله اكبر اللهم منك ولك اللهم تقبل منى كما تقبلت من ابراهيم
خائبك وكل ذبح عني وقد سبق من الحل الى الحرم فانه هدى سواء
كان من الابل أو البقر أو الغنم ويسمى أيضا أضحية بخلاف ما يذبح
يوم النحر بالحل فانه أضحية وليس بهدى وليس عني ماهو أضحية
وليس هدى كما في سائر الامصار فاذا اشترى الهدى من عرفات وساقه
الي منى فهو هدى باتفاق العلماء وكذلك ان اشتراه من الحرم فذهب
به الي التمتع وأما اذا اشترى الهدى من منى وذبحه فيها ففيه نزاع
فذهب مالك انه ليس بهدى وهو منقول عن ابن عمر ومذهب الثلاثة
انه هدى وهو منقول عن عائشة وله أن يأخذ الحمى من حيث شاء
لكن لا يرمى بحصى قد رمى به ويستحب أن يكون فوق الحمى ودون
السندق وان كسره جاز وللتقاط الحمى أفضل من تكبيره من الجبل

ثم بحلق رأسه أو يقصره والحاق أفضل من التقصير وإذا قصره تسعة
الشعر وقص منه بقدر الأتمة أو أقل أو أكثر والمرأة لا تقص أكثر
من ذلك وأما الرجل فله أن يقصره ماشاء وإذا فعل ذلك فقد تحلل
باتفاق المسلمين التحال الأول فيلبس الثياب ويقلم أظفاره وكذلك له
على الصحيح أن يتطيب ويتزوج وأن يصطاد ولا يبقى عليه من
المحظورات إلا النساء وبعد ذلك بدخل مكة فيطوف طواف الأفاضة
إن أمكنه ذلك يوم النحر والافعله بعد ذلك لكن ينبغي أن يكون في
أيام التمريق فإن تأخيره عن ذلك فيه نزاع ثم يسمى بعد ذلك سمي
الحج وليس على المفرد إلا سمي واحدا وكذلك القارن عند جمهور العلماء
وكذلك المتمتع في أصح أقوالهم وهو أصح الروايتين عند أحمد وإس
عليه إلا سمي واحدا فإن الصحابة الذين تنموا مع النبي صلى الله عليه
وسلم لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة قبل التمريق فإذا
اكتفى المتمتع بالسمي الأول أجزاء ذلك كما يجزى المفرد والقارن
وكذلك قال عبد الله بن أحمد بن حنبل قيل لابي المتمتع كم يسمى بين
الصفا والمروة قال إن طاف طوافين يسمى بالبيت بين الصفا والمروة
فهو أجود وإن طاف طوافا واحدا فلا بأس وإن طاف طوافين فهو
أعجب إلى وقال أحمد حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن عطاء
عن ابن عباس أنه كان يقول المفرد والمتمتع يجزئ طواف بالبيت وسمي
بين الصفا والمروة وقد اختلفوا في الصحابة المتمتعين مع النبي صلى الله
عليه وسلم مع اتفاق الناس على أنهم طافوا أولا بالبيت وبين الصفا

والمرورة ولما رجعوا من عرفة قيل انهم سمعوا أيضا بمعد طواف
الافاضة وقيل لم يسمعوا وهذا هو الذي ثبت في صحيح مسلم عن جابر
قال لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بين الصفا والمرورة الا
طوافا واحدا طوافه الاول وقد روى في حديث عائشة انهم طافوا
مرتين لكن هذه الزيادة قبل انهما من قول الزمري لا من قول عائشة
وقد احتج بها بعضهم على أنه يستحب طوافان بالبيت وهذا ضيف
والاظهر ما في حديث جابر ويؤيده قوله دخلت المعصرة في الحج الى
يوم القيامة فالمتنع من حين أحرم بالعمرة دخل بالحج لكنه فصل
بتحليل ليكون أيسر على الحاج وأحب الدين الى الله الخفيفة السمحة
ولا يستحب للمتنع ولا لغيره أن يطوف لتقديم بمعد التعريف بل
هذا الطواف هو السنة في حقه كما فعل الصحابة مع النبي صلى الله عليه
وسلم فاذا طاف طواف الافاضة فقد حل له كل شيء النساء وغير النساء
وايس في صلاة عيد بل رمى جرة العقبة لهم كصلاة العيد لاهل
الامصار والنبي صلى الله عليه وسلم لم يصل جمعة ولا عيدا في السفر
لأبكة ولا عرفة بل كانت خطبته بعرفة خطبة نك لا خطبة جمعة ولم
يجهر بالقراءة في الصلاة بعرفة

﴿ فصل ﴾ ثم رجع الى مقي فبيت بها ورمى الجمرات الثلاث
كل يوم بمعد الزوال يبتدي بالجمرة الاولى التي هي أقرب الى مسجد
الحيف ويستحب أن يمشى اليها فيرميها بسبع حصيات ويستحب
أن يكبر مع كل حصاة وان شاء قل اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعيًا

مشكورا وذنبها مغفورا ويستحب له اذا رماها ان يتقدم قليلا الى موضع لا يصيبه الحصى فيدعو الله تعالى مستقبلا القبلة رافعا يديه بقدر سورة البقرة ثم يذهب الى الجرة الثانية فيرميها كذلك فيقدم عن يساره يدعو مثل ما فعل عند الاولى ثم يرمي الثالثة وهي جرة العقبة فيرميها بسبع حصيات ايضا ولا يقف عندها ثم يرمي في اليوم الثاني من أيام منى مثل ما رمى في الاول ثم ان شاء رمى في اليوم الثالث وهو الافضل وان شاء تعجل في اليوم الثاني بنفسه قبل غروب الشمس كما قال تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه الآية فاذا غربت الشمس وهو بمنى أقام حتى يرمي مع الناس في اليوم الثالث ولا يتفر الامام الذي يقيم لاس المناسك بل السنة ان يقيم الى اليوم الثالث والسنة للامام ان يصلي بالناس بمنى ويصلي خلفه أهل الموسم * ويستحب أن لا بدع الصلاة في مسجد منى وهو مسجد الحيف مع الامام فان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون بالناس قصرا بلا جمع بمنى ويقصر الناس كلهم خلفهم أهل مكة وغير أهل مكة وانما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا أهل مكة ائتوا صلاتكم فانما قوم سفر لما صلى بهم بمكة فظنوها فان لم يكن للناس اطعم عام صلى الرجلان بأصحابه والمسجد بنى بعد النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن على عهد من اذا تفر من منى فان بات بالمحصب وهو الابطح وهو ما بين الحيلين الى المقبرة ثم تفر بعد ذلك فمن كان النبي صلى الله عليه وسلم مات به وخرج ولم يبق بمكة بعد صدوره من منى لكنه ودع البيت وقال

لا ينفرد أحد حتى يكون آخر عهد بالبيت فلا يخرج الحاج حتى
 يودع البيت فيطوف طواف الوداع حتى يكون آخر عهده بالبيت ومن
 أقام بمكة فلا وداع عليه وهذا الطواف يؤخره الصادر من مكة حتى يكون
 بعد جميع أموره فلا يشغل به من بعده تجارة ونحوها لكن إن قضى
 حاجته أو اشترى شيئاً في طريقه بعد الوداع أو دخل إلى المنزل الذي هو
 فيه لا يحمل المتاع على دابته ونحو ذلك مما هو من أسباب الرحيل
 فلا إعادة عليه وإن أقام بعد الوداع أعاده وهذا الطواف واجب عند
 الجمهور لكن يسقط عن الحائض وإن أحب أن يأتي للالتزم وهو ما بين
 الحجر الأسود والباب فيضع عليه صدره ووجهه وقراعيه وكفيه
 ويدعو ويسأل الله تعالى حاجته فعمل ذلك وله أن يفعل ذلك قبل
 طواف الوداع فانه هذا الالتزام لا فرق بين أن يكون حال الوداع أو غيره
 والمصحابة كانوا يفعلون ذلك حين يدخلون مكة وإن شاء قال في دعائه
 الدعاء المأثور عن ابن عباس اللهم إني عبدك وابن عبدك وابن أمتك
 حلتني على ما سخرت لي من خلقك ويسراني في بلادك حتى بلغتني
 بنعمتك إلى بيتك وأعنتني على أداء نسكك فإن كنت رضيت عني
 فازدد عني رضا والافن الآن قارض عني قبل أن تنأى عن بيتك داري
 فهذا أو أن انصرفني أن أذن لي غيرك سبيلك ولا بيتك ولا راغباً
 عنك ولا عن بيتك اللهم فأصحبني العافية في بدني والصحة في جسمي
 والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما بقيتني واجمع
 لي بين خيري الدنيا والآخرة أنك على كل شيء قدير ولو وقف عند

الباب ودعا هناك من غير التزام للبيت كان حسنا فإذا ولي لا يقف ولا يلتفت ولا يمشى القهقري قال الثعلبي في فقه اللغة القهقري مشية الراجع الى خلف حتى قد قيل انه اذا رأى البيت رجيع فودع وكذلك عند سلامه على النبي صلى الله عليه وسلم لا ينصرف ولا يمشى القهقري بل يخرج كما يخرج الناس من المساجد عند الصلاة وليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد يمكن عليه وعلى المتعهدى بدنة أو بقرة أو شاة أو شرك في دم فمن لم يجد الهدى صام ثلاثة أيام قبل يوم النحر وسبعة اذا رجع وله أن يصوم الثلاثة من حين أحرم بالعمرة في أظهر أقوال العلماء وفيه ثلاث روايات عن أحمد قيل انه يصومها قبل الأحرام بالعمرة وقيل لا يصومها الا بعد الأحرام بالحج وقيل يصومها من حين الأحرام بالعمرة وهو الأرجح وقد قيل انه يصومها بعد التحلل من العمرة فانه حينئذ شرع في الحج ولكن دخلت العمرة في الحج كما دخل الوضوء في الغسل قال النبي صلى الله عليه وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا متمتعين معه وانما أحرموا بالحج يوم التروية وحينئذ فلا بد من صوم بعض الثلاثة قبل الأحرام بالحج ويستحب أن يشرب من ماء زمزم ويتضلع منه ويدعو عند شربه بما شاء من الادعية الشرعية ولا يستحب الاغتسال منها * وأما زيارة المساجد التي بنيت بمكة غير المسجد الحرام كالمسجد الذي تحت الصفا وما في سفيح أبي قبيس ونحو ذلك من المساجد التي بنيت على آثار

الذي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كمسجد المولد وغيره فليس قصد
 شيء من ذلك من السنة ولا استجابة أحد من الائمة وإنما المشروع
 اتيان المسجد الحرام خاصة والمشاعر عرفة ومزدلفة والصفاء والمروة
 وكذلك قصد الجبال والبقاع التي حول مكة غير المشاعر عرفة
 ومزدلفة وفي مثل جبل حراء والجبل الذي عند بني النضير يقال انه
 كان فيه قبة الفداء ونحو ذلك فانه ليس من سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم زيارة شيء من ذلك بل هو بدعة وكذلك ما يوجد في
 الضرقات من المساجد المبنية على الآثار والبقاع التي يقال انها من الآثار
 لم يشرع النبي صلى الله عليه وسلم زيارة شيء من ذلك بخصوصه ولا زيارة
 شيء من ذلك ودخول الكعبة ليس بفرض ولا سنة مؤكدة بل
 دخولها حسن والذي صلى الله عليه وسلم لم يدخلها في الحج ولا في
 العمرة لا عمرة الجمرات ولا عمرة القضية وإنما دخلها عام فتح مكة
 ومن دخلها يستحب له أن يصلي فيها ويكبر الله ويدعوه ويذكره
 فإذا دخل مع الباب تقدم حتى يصير بينه وبين الحائط ثلاثة أذرع
 والباب خلفه فذلك هو المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه
 وسلم ولا يدخلها الا حافيا والحجر أكثر من البيت من حيث ينبغي
 وأما حائطه فمن دخله فهو كمن دخل الكعبة وليس على داخل الكعبة
 ما ليس على غيره من الحجاج بل يجوز له من المشي حافيا وغير ذلك
 ما يجوز لغيره ولا كثار من الطواف بالبيت من الاعمال الصالحة فهو
 أفضل من أن يخرج الرجل من الحرم وبأني بعمرة مكية فان هذا لم

يكن من أعمال السابقين الأولين من المهاجرين والانصار ولا رغب فيه النبي صلى الله عليه وسلم لامتة بل كرهه الساف

(فصل) واذا دخل المدينة قبل الحج أو بعده فانه يأتي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويصلي فيه والصلاة فيه خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام ولا تشد الرحال الا اليه والى المسجد الحرام والمسجد الأقصى هكذا ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وهو مروي من طرق أخر ومسجده كان أصغر مما هو اليوم وكذلك المسجد الحرام لكن زاد فيهما الخلفاء الراشدون ومن بعدهم وحكم الزيادة حكم المزيد في جميع الأحكام ثم يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه فانه قد قال مامن رجل يسلم على الأرد الله عليّ روي حتى أورد عليه السلام رواد أبوداود وغيره وكان عبد الله بن عمر يقول اذا دخل المسجد السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أبا عبيدة ثم ينصرف وهكذا كان الصحابة يسلمون عليه ويسلمون عليه مستقبل الحجر مستدبري القبلة عند أكثر العلماء كذلك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة قال يستقبل القبلة فمن أصحابه من قال يستدبر الحجر ومنهم من قال يحطأها عن يساره واتفقوا على أنه لا يستلم الحجر ولا يقبأها ولا يطوف بها ولا يصلي اليها واذا قال في سلامه السلام عليك يا رسول الله يا نبي الله يا خيرة الله من خلقه يا أكرم الخلق إلى ربه يا امام المتقين فهذا كله من صفاته بأبي هو وأمي صلى الله عليه وسلم وكذلك اذا صلى عليه - السلام

عليه فهذا مما أمر الله به ولا يدعو ذلك مستقبل الحجرة فإن هذا كله منهي عنه باتفاق الأئمة ومالك من أعظم الأئمة كراهية لذلك والحكاية المروية عنه أنه أمر المنصور أن يستقل الحجرة وقت الدعاء كذب على مالك ولا يقف عند القبر للدعاء لنفسه فإن هذا بدعة ولم يكن أحد من الصحابة يقف عنده يدعو لنفسه ولكن كانوا يستقبلون القبلة ويدعون في مسجده فإنه صلى الله عليه وسلم قال اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد وقال لا تجعلوا قبري عبدا ولا تجعلوا بيوتكم قبورا وصلوا على حيثما كنتم فإن صلاتكم تنفعني وقال أكثروا علي من الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة فإن صلاتكم معروضة علي فقلوا كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت أي بليت قال إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء فاخبر أنه يسمع الصلاة والسلام من القريب وأنه يبلغ ذلك من البعيد . وقال لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا قالت عائشة ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجدا أخرجاه في الصحيحين فدفنته الصحابة من موضعه الذي مات فيه من حجرة عائشة وكانت هي وسائر الحجر خارج المسجد من قبله وشر فيه لكن لما كان في زمن الوليد بن عبد الملك عمر هذا المسجد وغيره وكان نائبه على المدينة عمر بن عبد العزيز فأمر أن تشترى الحجر ويزاد في المسجد فدخلت الحجرة في المسجد من ذلك الزمان وبنيت منحرفة عن القبلة مسنمة ثلاثا يصل أحد إليها فإنه قال صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا علي القبور ولا تصلوا إليها ■ رواه مسلم عن أبي

مرند تغوى والله أعلم ■ وزيارة القبور على وجهين زيارة شرعية
 وزيارة بدعية فالشرعية المقصود بها السلام على الميت والدعاء له كما يقصد
 بالصلاة على جنازته فزيارته بعد موته من جنس الصلاة عليه فالسنة أن
 يسلم على الميت ويدعو له سواء كان نبيا أو غير نبى كما كان النبي صلى
 الله عليه وسلم يأمُر أصحابه إذا زاروا القبور أن يقول أحدهم السلام
 عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وأنا إن شاء الله بكم لاحقون
 ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم
 العافية اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بهمهم واغفر لنا ولهم وهكذا
 يقول إذا زار أهل البقيع ومن به من الصحابة أو غيرهم أو زار
 شهداء أحد وغيرهم وليست الصلاة عند قبورهم أو قبور غيرهم
 مستحبة عند أحد من أئمة المسلمين بل الصلاة في المساجد التي ليس
 فيها قبر أحد من الأنبياء والصالحين وغيرهم أفضل من الصلاة في
 المساجد التي فيها ذلك باتفاق أئمة المسلمين بل الصلاة في المساجد التي
 على القبور اما محرمة واما مكروهة ■ والزيارة البدعية أن يكون مقصود
 الزائر أن يطلب حوائجه من ذلك الميت أو يقصد الدعاء عند قبره
 أو يقصد الدعاء به فهذا ليس من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولا
 استحبة أحد من سلف الأمة وأئمتها وقد كره مالك وغيره أن يقول
 القائل زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم وهذا اللفظ لم ينقل عن
 النبي صلى الله عليه وسلم بل الأحاديث المذكورة في هذا الباب مثل
 قوله من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد ضمنت له على الله الجنة

وقوله من زارني بعد مماتي فكاننا زارني في حياتي ومن زارني بعد
مماتي حات عليه شفاعتي ونحو ذلك كلها أحاديث ضعيفة بل موضوعة
ليست في شيء من دواوين الإسلام التي يعتمد عليها ولا نقلها امام من
أئمة المسلمين لا الأئمة الأربعة ولا نحوهم ولكن روى بعضها البزار
والدارقطني ونحوهما بإسناد ضعيفة ولان من عادة الدارقطني وأمثاله
يذكرون هذا في السنن ليعرف وهو وغيره يبينون ضعف الضعيف
من ذلك فإذا كانت هذه الأمور التي فيها شرك وبدعة نهى عنها عند قبره
وهو أفضل الخلق فاللهي عن ذلك عند قبر غيره أولى وأحرى ويستحب
أن يأتى مسجد قباء ويصلي فيه فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال من
تطهر في بيته وأحسن الطهور ثم أتى مسجد قباء لا يريد إلا الصلاة
فيه كان له كاجر عمرة * رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وقال النبي
صلى الله عليه وسلم الصلاة في مسجد قباء كمرة قال الترمذي حسن
والسفر الى المسجد الأقصى والصلاة فيه والدعاء والذكر والقراءة
والاعتكاف مستحب في أى وقت شاء سواء كان عام الحج أو بعده ولا
يفعل فيه وفي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما يفعله في سائر
المساجد وليس فيها شيء يتمسح به ولا يقبل ولا يطاف به هذا كله ليس
لاحد الا في المسجد الحرام خاصة ولا يستحب زيارة الصخرة بل
الاستحب أن يصلي في قبلي المسجد الأقصى الذي بناه عمر بن الخطاب
لمسلمين ولا يسافر أحد ليقف بغير عرفات ولا يسافر للوقوف بالمسجد
الأقصى ولا للوقوف عند قبر أحد لامن الانبياء ولا المشايخ ولا غيرهم

بإتفاق المسلمين بل أظهر قولي العلماء أنه لا بأس بأحد بزيارة قبر من
 للقبور ولكن تزار القبور بالزيارة الشرعية من كان قريبا ومن اجتاز
 بها أن مسجد قباء زار من المدينة وليس لأحد أن يوافر إليه أنه
 صلى الله عليه وسلم أن تشد الرحال إلا إلى المساجد الثلاثة وذلك أن
 الدين مبني على أصليين أن لا يعبد إلا الله وحده لا شريك له ولا يعبد
 إلا بما شرع لا تعبد به بالبدع كما قال تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه
 فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) ولهذا كان عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله صالحا
 واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لي فيه لاحدا شيئا وقال الفضل بن
 عياض في قوله تعالى أطيعواكم (أطيعوا أحسن عملا) قل أخاصه وأصوبه
 قال إن العمل إذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل وإذا كان صوابا
 ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص أن يكون لله
 والصواب أن يكون على السنة وقد قال الله تعالى أم لهم شركاء شرعوا
 لهم من الدين ما لم يأذن به الله والمقصود بجميع العبادات أن يكون
 الدين كله لله وحده فافقه هو المعبود والمؤل الذي يخاف ويرجى ويستل
 ويعبد فله الدين خالصا وله أسلم من في السموات والأرض طوعا
 وكرها والقرآن مملوء من هذا كما قال تعالى أنزل الكتاب من الله
 العزيز الحكيم أنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصا له الدين
 (إلا لله الدين الخالص) إلى قوله (قل الله أعبد مخلصا له ديني) إلى قوله
 (أفغير الله تأمروني أعبد أمير الجاهلون) وقال تعالى (ما كان لبشر أن

يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لى من دون الله **الآيتين** وقال تعالى (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم) **الآيتين**

﴿ فصل ﴾ قالت طائفة من الساف كان أفوام يدعون الملائكة والانباء كاليسوع والمزى فانزل الله تعالى هذه الآية وقال تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول) **الآيات** ومثل هذا فى القرآن كثير بل هذا مقصود القرآن وابوه هو مقصود دعوة الرسل كلهم وله خالق الخلق كما قال تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) فيجب على المسلم أن يعلم أن الحج من جنس الصلاة ونحوها من العبادات التى يعبد الله بها وحده لا شريك له وأن الصلاة على الخنازى وزيارة قبور الاموات من جنس الدعاء لهم والدعاء للخلق من جنس المعروف والاحسان الذى هو من جنس الزكاة والعبادات التى أمر الله بها توحيد وسنة وغيرها فيها شرك وبدعة كعبادات النصارى ومن أشبههم مثل قصد البقعة لغير العبادات التى أمر الله بها فانه ليس من الدين ولهذا كان أئمة العلماء يعدون من جملة البدع المذكورة السفر لزيارة قبور الانبياء والصالحين وهذا فى أصح القولين غير مشروع حتى صرح بعض من قال ذلك ان من سافر هذا السفر لا يقصر الصلاة لانه سفر ممضية وكذلك من يقصد بقعة لاجل الطلب من مخلوق هى منسوبة اليه كالتبر والمقام أو لاجل الاستماذة به ونحو ذلك فهـذا شرك وبدعة كما تفعله النصارى ومن أشبههم من مبتدعة

هذه الامة حيث يجعلون الحج والصلاة من جنس ما يفعلونه من الشرك
والبدع ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لما ذكر له بعض أزواجه
كنيسة بأرض الحبشة وذكر له من حسناتها وما فيها من التماثيل فقال
أولئك اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه
تلك التماثيل أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة ولهذا نهى العلماء
عما فيه عبادة لغير الله وسؤال من مات من الانبياء أو الصالحين مثل
من يكتب رقعة ويلقها عند قبر نبي أو صالح أو يسجد لقبره أو يدعو
أو يرغب اليه وقالوا انه لا يجوز بناء المساجد على القبور لان النبي صلى
الله عليه وسلم قال قبل أن يموت بخمس ليال ان من كان قبلكم كانوا
يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن
ذلك ■ رواه مسلم وقال لو كنت متخذنا من أهل الارض خليلا لاتخذت
أبا بكر خليلا وهذه الاحاديث في الصحيح وما يفعله بعض الناس من
أكل التمر في المسجد أو تعليق الشعر في القناديل فبدعة مكروهة ومن
حمل شيئا من ماء زمزم جاز فقد كان الساف يحملونه وأما التمر
الصيحاني فلا فضيلة فيه بل غيره من التمر البرني والمجوة خير منه
والاحاديث انما جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم في مثل ذلك
كما جاء في الصحيح من تصبغ بسبع تمرات عجوة لم يصبه ذلك اليوم
سم ولا سحر ولم يجبه عنه في الصيحاني نبي وقول بعض الناس انه
صاح النبي صلى الله عليه وسلم جهل منه بل انما سمى بذلك ليبسه
فانه يقال تصوح التمر اذا يبس وهذا كقول بعض الجهال ان عيينه

الزرقاء جاءت معه من مكة ولم يكن بالمدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم عين جارية الا الزرقاء ولا عيون حمزة ولا غيرها بل كل هذا مستخرج بمده ورفع الصوت في المساجد منهى عنه وقد ثبت ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه رأى رجلين يرفعان أصواتهم في المسجد فقال لو أعلم انكما من أهل البلد لاوجعتكما ضرباً ان الاصوات لا ترفع في مسجده فما يفعل بعض جهال العامة من رفع الصوت عقيب الصلاة من قولهم السلام عليك يا رسول الله بأصوات عالية من أقبح المنكرات ولم يكن أحد من السلف يفعل شيئاً من ذلك عقيب السلام بأصوات عالية ولا منخفضة بل مافي الصلاة من قول انصلي السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته هو المشرع كما ان الصلاة عليه مشروعة في كل زمان ومكان وقد ثبت في الصحيح انه قال من صلى على مرة صلى الله عليه بها عشر او في المسند أن رجلاً قال يا رسول الله أجعل عليك ثلاث صلواتي قال اذا يكفيك الله ثلث أمرك فقال أجعل عليك ثلاثي صلواتي قال اذا يكفيك الله ثلاثي أمرك قال أجعل صلواتي كلها عليك قال اذا يكفيك الله ما أمرك من أمر دينك وأمر آخرتك وفي السنن عنه أنه قال لا تأخذوا قبري عبيدا وصلوا على حينما كنتم فان صلواتكم تباغني وقد رأى عبد الله بن حسن شيبخ الحسين في زمنه رجلاً يذتاب قبر النبي صلى الله عليه وسلم للدعاء عنده قال يا هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تأخذوا قبري عبيدا وصلوا على حينما كنتم فان صلواتكم تباغني فما أنت ورجل

بالأدلس إلا سواء ولهذا كان السلف يكثر من الصلاة والسلام عليه
 في كل مكان وزمان ولم يكونوا يجتمعون عند قبره للقراءة ختمة ولا
 إيقاد شمع وإطعام وإسقاء ولا نشاد قصائد ولا نحو ذلك بل هذا من
 البدع بل كانوا يفعلون في مسجده ما هو المشروع في سائر المساجد من
 الصلاة والقراءة والذكر والدعاء والاعتكاف وتلايم القرآن والعلم
 وتعلمه ونحو ذلك وقد علموا أن النبي صلى الله عليه وسلم له مثل
 أجر كل عمل صالح تعلمه أمته فإنه صلى الله عليه وسلم قال من دعا
 إلى هدى فله من الأجر مثل أجور من اتبعه من غير أن ينقص من
 أجورهم شيئا وهو الذي دعا أمته إلى كل خير فكل خير يعمله أحد
 من الأمة فله مثل أجره فلم يكن صلى الله عليه وسلم يحتاج أن يهدي
 إليه نواب صلاة أو صدقة أو قراءة ن كان له مثل أجر ما يعملونه من
 غير أن ينقص من أجورهم شيئا وكل من كان له أطوع وأتبع كان أولى
 الناس به في الدنيا والآخرة قال تعالى (قل هذه - يبي أدعو إلى الله
 على بصيرة أنا ومن اتبعني) وقال صلى الله عليه وسلم إن آل أبي فلان ليسوا
 لي بأولياء إنما ولي الله وصالح المؤمنين وهو أولى بكل مؤمن من
 نفسه وهو الواسطة بين الله وبين خلقه في تبليغ أمره ونهيه ووعدته
 ووعيدته فالجلال ماحلله والحرام ماحرمه والدين مامره والله هو
 المعبود المسؤل المستعان به الذي يخاف ويرجى ويتوكل عليه قال تعالى
 (ومن بطع الله ورسوله وبخس الله وينفقه فأولئك هم المفلون) فجعل
 الطاعة لله والرسول كإقتل تعالى (من بطع الرسول فقد أطيع الله)

وجعل الحشية والتقوى لله وحده لا شريك له فقال تعالى (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون) فاضاف الايتاء الى الله والرسول كما قال تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) فليس لاحد أن يأخذ الا ما أباحه الرسول وان كان الله آتاه ذلك من جهة القدرة والمملك فانه يؤتى الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يقول في الاعتدال من الركوع وبعد السلام اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند أي من آتته جندا وهو البخت والمسال والمملك فانه لا ينجي به منك الا الايمان والتقوى وأما المموكل فعلى الله وحده والرغبة فاليه وحده كما قال تعالى (وقالوا حسبنا الله) ولم يقل ورسوله وقالوا (إنا إلى الله راغبون) ولم يقولوا هنا ورسوله كما قال في الآية بل هذا نظير قوله (فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) قال تعالى (الذين قل لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) وفي صحيح البخاري عن ابن عباس انه قال حسبنا الله ونعم الوكيل قالها ابراهيم حين ألقى في النار وقامها محمد صلى الله عليه وسلم حين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وقد قال تعالى (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين أي الله وحده حسبك وحسب المؤمنين) بل الذين اتبعوك ومن قال (ان الله والمؤمنين حسبك فقد ضل بل قوله من جنس الكفر فان الله وحده هو حسب كل مؤمن به والحسب

الكافي كما قال تعالى (أليس الله بكاف عبده) والله تعالى حق لا يشركه فيه
 مخلوق كالمبادات والاخلاص والتوكل والخوف والرجاء والحج والملا
 والزكاة والصيام والصدقة والرسول له حق كالإيمان به وطاعته
 واتباع سنته وموالاة من يواليه وممادة من يعاديه وتقديمه في المحبة
 على الأهل والمال والنفس كما قال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي
 بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس
 أجمعين بل يجب تقديم الجهاد الذي أمر به على هذا كله كما قال تعالى
 (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال
 اقتربتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم
 من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتى الله بأمره) والله
 لا يهدي القوم الفاسقين (وقال تعالى) والله ورسوله أحق
 أن يرضوه إن كانوا مؤمنين (وبسط ما في هذا المختصر
 وشريحته مذكور في غير هذا الموضع والله سبحانه
 وتعالى أعلم وصلى الله وسلم على سيدنا
 محمد وآله وصحبه وسلم والحمد
 لله رب العالمين
 آمين

يقول مصححه راجي عفوره الكريم * ابن الشيخ حسن الفيومي ابراهيم

بلك اللهم أحمدك حق حمدك يا واحد وأستمطرك غيث عفو كريم واجد
وأستهديك هداية الناكين العابدين وأسلم على سيد الخلائق
أجمعين سيدنا محمد الرحمة المهداة لسائر الثقلين وآله وصحبه ومن يهديه
اهتدى صلاة وسلاما دائمين أبدا ﴿ وبعد ﴾ فقد تم طبع مجموع
الرسائل نسيج امام الأئمة الجهادية الامثال شيخ الاسلام والمسلمين
خادم سنة سيد المرسلين من لا سبيل الى الوقوف له على ناني سيدي
أحمد بن تيمية الحنبلي الحراني قدس الله روحه ونور ضريحه وكان
طبعها الزاهي الزاهر وتمثيل شكلها الفائق الباهر بالمطبعة العامرة
الشهيرة الشرفية ذات الادوات الكاملة الهية الثابت محل ادارتها
بشارع الخرافش من مصر المعزية العزيزية لملكها ومديرها (حضرة
السيد حسين أفندي شرف) نولانا الله وإياه وبنا في كل

الامور لطف آمين وقد بدر بدر التمام وفاح مسك

الختام أواخر الثاني من الربيع من سنة ١٣٢٤

من هجرة سيد الثقلين عليه صلاة الله

وسلامه مابدا شي وراق ختامه

والله وصحبه وسائر جنده

آمين

﴿ فهرست الجزء الاول من رسائل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ﴾

صحيفة

- ١ ترجمة المؤلف رضى الله عنه
- ٢ رسالة الفرقان بين الحق والباطل وهي الاولى
- ١٤ ذكر معتقدات أهل الضلال والرد عليهم
- ٤٩ فصل وكل من خالف ما جاء به الرسول الخ
- ٦٣ مطلب صرع الجن للانس لاسباب ثلاثة الخ
- ١٨٠ الرسالة الثانية معارج الوصول
- ٢١٨ الرسالة الثالثة التبيان في نزول القرآن
- ٢٣١ الرسالة الرابعة في الوصية في الدين والدنيا الخ
- ٧٤١ الرسالة الخامسة في التوبة في العبادات وفيها مباحث
- ٢٥٧ الرسالة السادسة تتضمن السؤال عن المرش هل هو كرى أم لا
- والجواب عن ذلك
- ٢٦٢ الرسالة السابعة وتسمى الوصية الكبرى بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وبيان فضل أمته على سائر الامم
- ٣١٨ الرسالة الثامنة وتسمى الارادة والامر وفيها مباحث مهمة
- المتفطن لها والبحث عنها ومعرفة
- ٣٨٧ الرسالة التاسعة وفيها بيان اعتقاد الفرقة الناجية المتصورة في قيام الساعة وهم أهل السنة والجماعة وتسمى العقيدة الوسطية

تحفة

- ٤٠٧ الرسالة العاشرة وتسمى للمناظرة في العقيدة الواسطية
٤١٢ الرسالة الحادية عشر وتسمى العقيدة الحموية الكبرى
٤٧٠ الرسالة الثانية عشر تتضمن السؤال عن الاستغاثة برسول الله
صلى الله عليه وسلم هل جائزة أو محرمة والجواب عن ذلك

﴿ تمت ﴾

﴿ فهرست الجزء الثاني من مجموع الرسائل الكبرى لشيخ

الاسلام ابن تيمية رحمه الله ﴾

صحيفة

٢ الرسالة الاولى وهي المسماة رسالة الاكليل في المتشابه والتأويل

٣٦ الرسالة الثانية في الجواب عن قول القائل أكل الحلال متعذر

لا يمكن وجوده في هذا الزمان الخ

٥٣ الرسالة الثالثة في قوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحل الا الى

ثلاثة مساجد وفي زيارة بيت المقدس

٦٤ الرسالة الرابعة مراتب الارادة

٨٠ الرسالة الخامسة في القضاء والقدر

٨٧ الرسالة السادسة في الاحتجاج بالقدر

١٤٦ الرسالة السابعة في درجات اليقين

١٥٢ الرسالة الثامنة بيان الهدى من الضلال

١٦٧ الرسالة التاسعة في سنة الجمعة

١٨٠ ✓ الرسالة العاشرة تفسير المعوذتين

٢٠٣ الرسالة الحادية عشر بيان المقود المحرمة

٢٩٧ الرسالة الثانية عشر في معنى القياس

٢٨٨ الرسالة الثالثة عشر في حكم السماع والرفص

٣١٨ الرسالة الرابعة عشر في الكلام على الفطرة

مجمعة

٢٢٦ الرسالة الخامسة عشر في الكلام على القصاص

٣٤٦ الرسالة السادسة عشر في الكلام على رفع الامام الخنفي يديه

في الصلاة

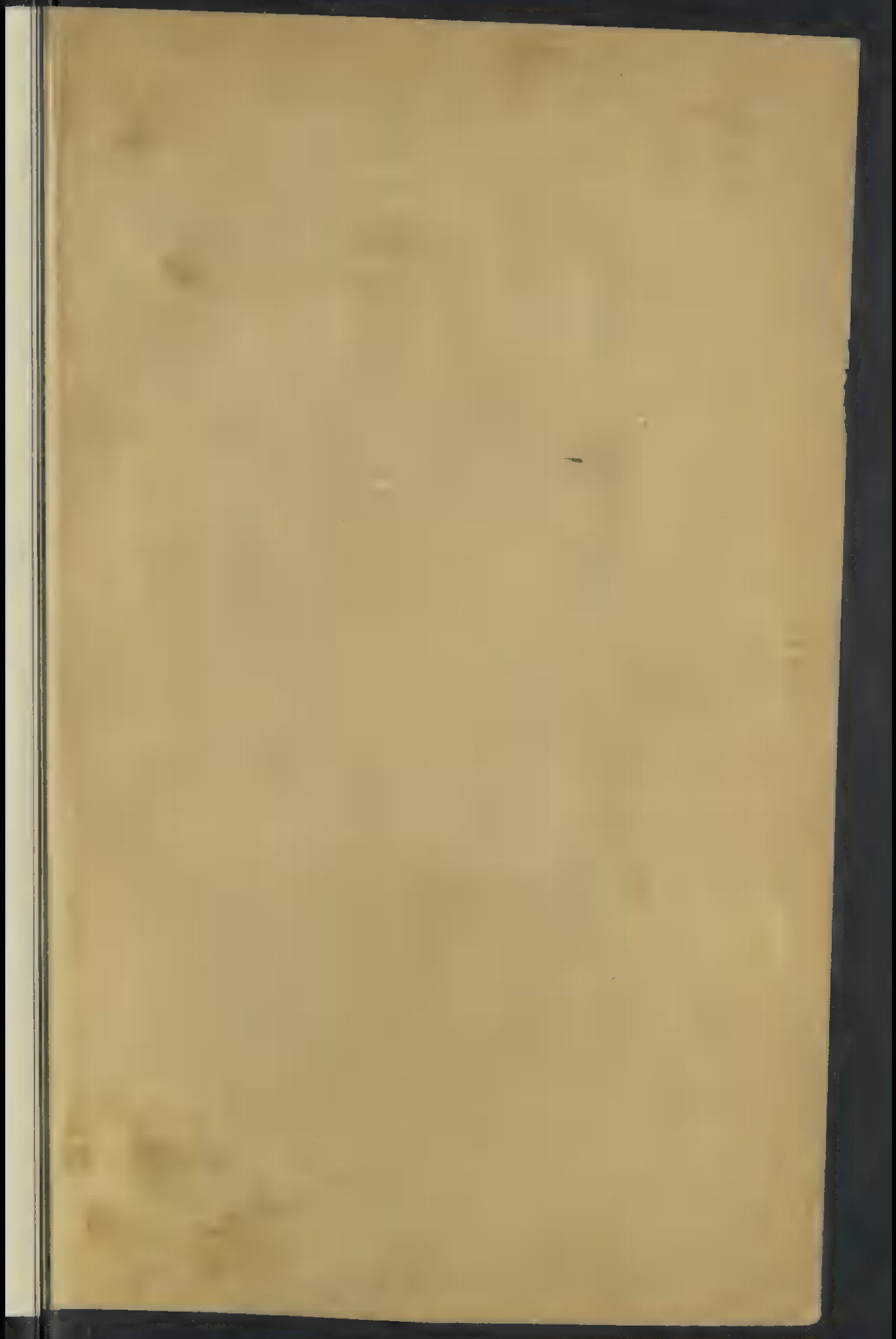
٣٥٥ الرسالة السابعة عشر في مناسك الحج

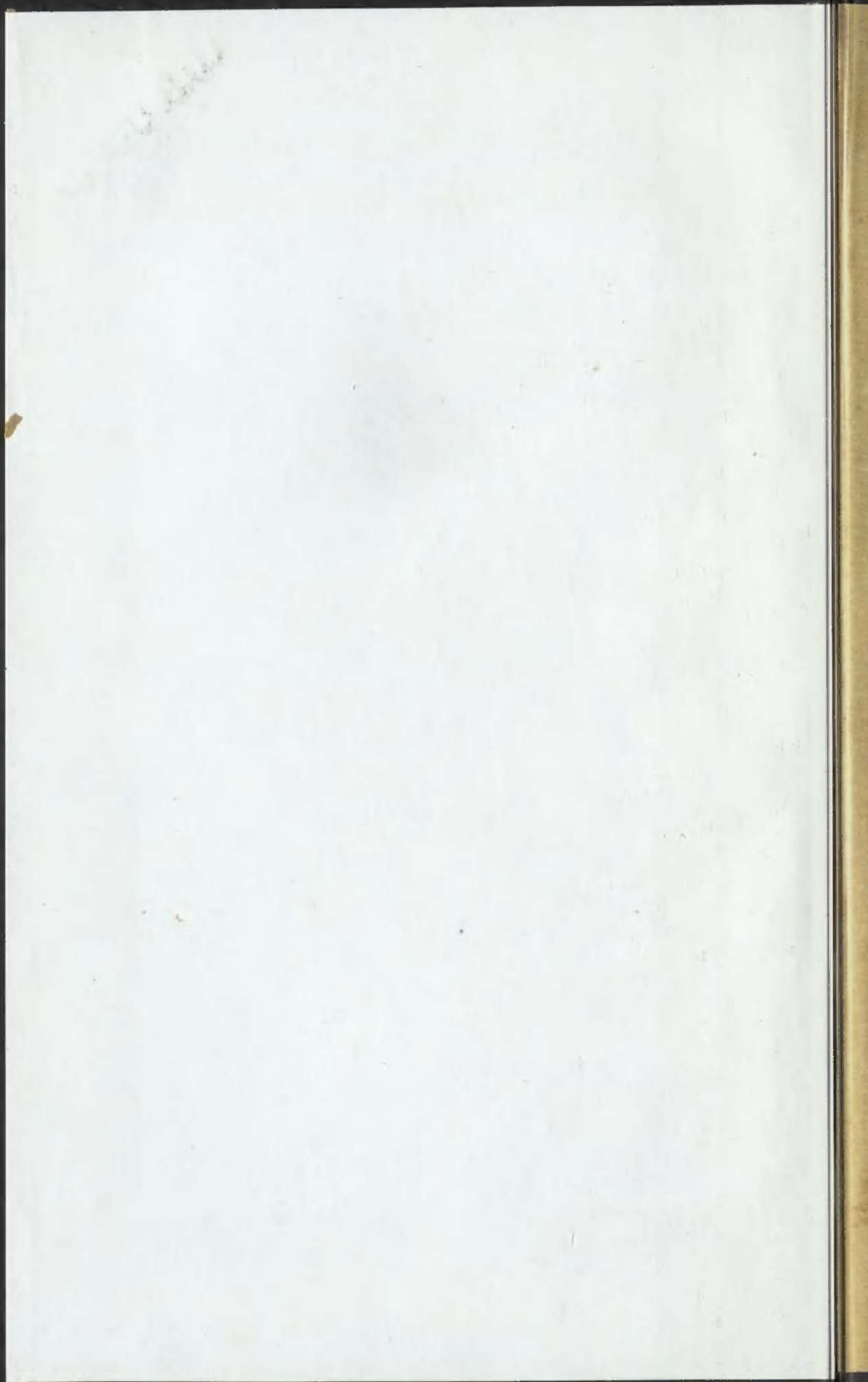
﴿ تمت ﴾

ويل

تعد

لا الى





AUB LIBRARY

DATE DUE

[illegible]

AUB LIBRARY

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00500641

ابن تيمية

مجلد

الرواية

الكبرى

297

7mmA

1.2